منهاج الاحكام

فی احکام المتاجر و المکاسب

تألیف:

سماحة المجاهد آیة الله العظمی

السید یوسف المدنی التبریزی

دام ظله العالی

السید یوسف التبریزی
منهاج الاحکام
٢

هذا

هو الجزء الثانی

من

منهاج الأحكام

فی احكام المتاجر والمكاسب

تألیف:

سماحة الحُجّة آیة الله العظمیٰ

السیّد یوسف المدنی التبریزی

دام ظله العالی

شبكة الفكر

alfeker.net

الطبعة الاولی

١٤٣٢ هجری قمری

مدنی تبریزی، سید یوسف
منهاج الاحکام فی احکام المتاجر و المکاسب/ المؤلف آیة الله العظمی السید یوسف المدنی التبریزی. -قم: آئین دانش/۱۴۳۲ ق= ۱۳۹۰ ش، ۵۱۲ ص
۷۰۰۰۰ ریال : ISBN 978-964-8999-97-6
فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیپا:
۱. معاملات (فقه)
۲. خرید و فروش (فقه)
۳. فقه جعفری قرن ۱۴. الف عنوان
BP۱۹۰/۳۴م۸ ۲۹۷/۳۷۲

هویة الکتاب:

اسم الکتاب: ..... منهاج الاحکام فی احکام المتاجر و المکاسب
المؤلف: ..... آیة الله العظمی السید یوسف المدنی التبریزی
التاریخ: ..... ربیع الاول ۱۴۳۲ هجری قمری
الطبعة: ..... الاولی
العدد: ..... ۲۰۰۰ نسخة
الناشر: ..... آئین دانش
السعر: ..... ۷۰۰۰ تومان
المطبعة: ..... دانش
شابک: ۹۷۸-۹۶۴-۸۹۹۹-۹۷-۶


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا الى اصول الفروع و فروع الاصول و ارشدنا الى شرايع الاسلام و معالم الدين بمتابعة الكتاب و سنّة الرسول صلى الله عليه و آله و سلم الطيّبين الطّاهرين المعصومين؛ الّذين هم مصابيح الظّلام و وسيلة القاصدين الى مدارک الشّريف كل مقام؛

(اللّهم) اهدنا الصراط المستقيم واجعل نيّاتنا خالصة لوجهک الكريم و وفّقنا لفهم الغوامض و دقائق النّكات و تقرير المعانى و فتح المغلقات من قواعد علم الاصول و فوائده و عوائده و استكشاف الدلائل و استنباط المسائل و منک العون و التّيسير وما ذلک على الله بعسير و منک العصمة و الرّشاد و السّداد و بلوغ المراد؛

(اقول) لا بأس قبل الورود الى مسائل التّجارة و المكاسب من ان نبيّن شرائط الاجتهاد و له احد عشر شرطاً و المهمّ منها الاخير كما اشرنا الى ذلک فى مقدّمة كتاب قواعد الاصول.

(ثمّ) انّه لا يشک احد فی انّ الشّريعة الاسلامية المقدّسة تشتمل على احكام الزاميّة من الواجبات و المحرمات المتكفّلة بسعادة البشر و مصالحهم المادية و المعنوية؛

(و هذه الاحكام) ليست ضرورية لكل احد بحيث يكون الكل عالمين بها من دون حاجة الى تكلّف مؤنة الاثبات و اقامة البرهان عليها و كان جلّها نظريات تتوقف معرفتها و تمييز موارد ثبوتها عن موارد عدمها على البحث و الاستدلال؛

(و انّ ذلک) يتوقف على الاطّلاع الكامل من معرفة القواعد و المبادی التی تكون نتيجتها معرفة الوظيفة الفعلية و تشخيصها فی كل مورد و انّ هذه القواعد، هی القواعد الاصولية فيها مباد تصديقية لعلم الفقه المتكفّل لتشخيص الوظيفة الشرعية فی كل مورد بالنظر و الدليل؛

(و العجب ثمّ العجب) ممّن لا اطّلاع و لا حظّ له من المبادی و القواعد الاصولية يباشر الفتوی، و الحال انّه لابدّ للفقيه من معرفة المقدمات الستّ؛ و هی الكلام و الاصول و النحو و التّصريف و لغة العرب و شرايط الادلّة و الاصول الاربعة و هی الكتاب و السّنة و الاجماع و دليل العقل؛ هذا مضافاً الى ان يكون المرجع للتّقليد اجود استنباطاً عن غيره و امتن استنتاجاً للاحكام الشرعية عن ادلّتها و اشدّ مهارة فی تطبيق القواعد والكبريات على صغرياتها،

(و المرجع) فی تعیین الاعلم بهذا المعنی هو اهل الخبرة و الاستنباط، لا الذین لا یتمکّنون قرائة العبارة العربیة صحیحاً ولا یتمیّزون صحة الرّوایات الواردة من الائمة علیهم السلام عن سقیمها و لا المتشابه عن محکمها؛

قد روی عن الرضا علیه السلام حیث قال «**من ردّ متشابه القرآن الی محکمه هدی الی صراط مستقیم؛ ثم قال انّ فی اخبارنا متشابهاً کمتشابه القرآن و محکماً کمحکم القرآن، فردّوا متشابهها الی محکمها و لا تتّبعوا متشابهها دون محکمها فتضلّوا**[1]»،

(و کیف کان) انّ اهل العلم یعلمون انّ افضل العلوم بعد علم الکلام الباحث عن احوال المبدء و المعاد و اشدّ العلوم و اصعبها من جهة الاستدلال و نطبیق الکبریات علی صغریاتها علم الفقه لانّه علم یحتاج الی مهارة شدیدة فی العلوم العشرة المتقدّمة و انّه علم لا یصاب بالعقول و انّه علم اکثر مسائله یحتاج الی النّصوص الواردة عن المعصومین علیهم السلام و الاطلاع القوی عن سندها صحّة و ضعفاً و غیر ذلک.

(العجب ثمّ العجب) انّ عدّة من اهل العلم فی العصر الحاضر لا استنباط و لا مهارة لهم فی العلوم المذکورة یباشرون الافتاء یهلکون و یهلکون.

(و من المضحک) انّهم یعجزون عن تدریس الکتب المؤلفة فی الاصول و الفقه و المؤلّفة فی الادبیّات و المنطق و غیر ذلک یباشرون

---

[1] -«وسائل الشیعه،کتاب القضاء، ج۱۸، صفحه ۸۲» و «کشف الغمة،ج ۲،صفحه ۲۹۴»

الفتوی و يعرّفون انفسهم بعنوان المفتی و المجتهد.

قد نقل بعض اساتذتنا انّه قد التمس عدّة من اهل الفضل طبع رسالة عمليّة من السيّد الطباطبائی بحر العلوم الذی كان من اعاظم العلماء و امتنع عن طبعها حيث قال انّی لخائف من الآية الشريفة فی قوله تعالی ﴿وَ لَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ۞لَأَخَذْنا مِنْهُ بِالْيَمِينِ۞ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾[1]

(**العجب ثمّ العجب**) كنّا فی عصر لم يكن فيه من يشتری العلم من اهله و لا من يفرق بين العالم فی علمه و الجاهل فی جهله،

(**و يؤيّد ذلك**) انّ الكتب المشتملة علی المطالب العلميّة فقهاً و اصولاً و ادباً و كان مؤلفوها من فحول العلماء و ينتفع بها المبتدی و الواسطة و الواصل و كانت مورد التدريس فی الحوزات العلميّة سيّما الحوزة العلميّة بقم.

(**و لكن**) فی العصر الحاضر كان جميعها متروكة محجورة و لذا صارت اسواق العلوم كاسدة و تجارتها غير مربحة و انّ التقيّة الزّمانيّة مانعة عن تفصيل اوضاع الحوزات العلميّة من حيث الكيفيّة و الكميّة، «انّ العقلاء تكفيهم الاشارة».

---

[1] - سورة الحاقّة، الآية ۴۴ الی ۴۶.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الّذى جعل التّجارة و التكسّب عزّاً لعباده و اقام بهما نظام العالم بتأييده و امداده و الشّكر لله الّذى جعل المكاسب جالباً للاموال و وجاهة للرّجال و ذخراً للحال و المئال و اظهر البركة فى الكسب الحلال و لم يجعل للحرام منه سوى الوبال، و الصّلوة و السّلام على خاتم السّفرآء الى الانام نبىّ الرّحمة و شافع الامّة محمّد صلّى الله عليه و آله الاطيبين الانجبين من الآن الى قيام يوم القيام، ثمّ الصّلوة و السّلام على حافظ دينه القويم وصيّه و خليفته ابى الائمة و الحاكم على الامّة اميرالمؤمنين على بن ابيطالب صلوات الله عليه و آله الطيّبين الطّاهرين من الآن الى يوم الدين.

(**و بعد**) فيقول العبد الفقير الى الله الغنىّ و المحتاج الى رحمة ربّه **السيّد يوسف المدنى التبريزى** المذعن بالقصور عمّا تناله ايدى المحقّقين من الفقهاء و المعترف بالعجز و الفتور عن نيل المقاصد على ما هو المقصود و المنظور لكنّ الّذى سهّل الخطب انّ الميسور لا يسقط بالمعسور.

(و المرجوّ) من الله العظيم ان يجعل كلّ تأليفاتنا خالصاً لوجهه الكريم كما انّ المرجوّ من النّاظرين اليه خصوصاً السلسلة الجليلة من اهل العلم ان يترحّموا علیّ بعد مماتی و ما توفيقی الّا بالله عليه توكّلت و اليه انيب و لا حول و لا قوّة الّا بالله العلیّ العظيم.

(ثمّ لا يخفى) انّ التّجارة و التكسّب و تحصيل المعيشة بمقتضى الآيات الشريفة و الرّوايات الواردة عن الائمّة عليهم السلام محبوب عند الله تعالى و قد رغّب الشّرع اليه اكمل ترغيب و حثّ اليه بابلغ ما امكنه خصوصاً اذا كان كلّ منها للتّوسعة على العيال و فعل الخيرات و المبرّات و قد يجب و قد يحرم و قد يكره و لا يخفى انّ عروض الاحكام الخمسة التكليفيّة لكلّ منها بحسب العوارض الخارجيّة المنطبقة عليه كما انّ سائر الامور المرغوبة اليها ايضاً كذلک مثل طلب العلم و قضاء حوائج المؤمنين.

(و لكن) مقتضى كلام بعض الفقهاء رضوان الله عليهم كالمحقّق فی الشرايع و غيره فی كتبهم قسّموا المكاسب الى محرّم كبيع الخمر و مكروه كبيع الاكفان و مباح كبيع الأشياء المباحة و اهملوا ذكر الواجب و المستحبّ بناء على عدم وجودهما فی المعاملات (و فيه) انّه يمكن يمكن التمثيل للمستحبّ و للواجب بالصّناعات الواجبة كفاية اذا وجد اكثر من واحد ممّن يقوم بها او عيناً اذا لم يوجد غير واحد فتبيّن ما من بعض الاعلام رحمه الله من عدم وجود الواجب و المستحبّ فی المعاملات على ما تعرّض له مقرّره انّه محلّ تأمّل و اشكال فتأمّل جيّداً.

(ثمّ لا بأس) بالاشارة الی بعض الآیات و الرّوایات الدّالة علی محبوبیّة التجارة و التکسّب عند الله تعالی، قال الله عزّ و جلّ فی سورة الجمعة ﴿فَانْتَشِرُوا فِی الْاَرْضِ وَ ابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ الله﴾،

و قال تعالی شأنه فی سورة المزمّل ﴿وَ آخَرُونَ یَضْرِبُونَ فِی الْاَرْضِ یَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ﴾،

و قال رسول الله صلی الله علیه و آله فی موثق اسماعیل بن مسلم «الْعِبَادَةُ سَبْعُونَ جُزْءاً وَ اَفْضَلُهَا جُزْءاً طَلَبُ الْحَلَالِ»[1]،

و قال ابوجعفر علیه السلام فی خبر ابی حمزة «مَنْ طَلَبَ الدُّنْیَا اسْتِعْفَافاً عَنِ النَّاسِ وَ سَعْیاً عَلَی اَهْلِهِ وَ تَعَطُّفاً عَلَی جَارِهِ لَقِیَ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ یَوْمَ الْقِیَامَةِ وَ وَجْهُهُ مِثْلُ الْقَمَرِ لَیْلَةَ الْبَدْرِ»[2]،

الی غیر ذلک من الرّوایات الدّالة علی محبوبیّة الکسب.

(و لا یخفی) انّه قد اختلف الفقهاء رضوان الله علیهم فی التعبیر عن العنوان فعبّر فی الشرایع و مختصر الشرایع بالتّجارة و فی القواعد و اللمعة و الارشاد بالمتاجرَ و عبّر الشیخ فی المبسوط و الشهید فی الدروس بالمکاسب و لا ثمرة فی التکلّم بوجه التعبیرات ایّها اوفق بالمراد کما تعرّض للبحث عنه تفصیلاً بعض الاعلام قدّس الله اسرارهم.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۳، باب۴ من ابواب مقدمات التجارة (استحباب طلب الرزق) ح ۶ و ۱۵.

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۱، باب۴ من ابواب مقدمات التجارة (استحباب طلب الرزق) ح۵.

(اقول) انّ المكاسب جمع مكسب و هو مفعل من الكسب امّا مصدر ميمىّ بمعنى الكسب او التكسّب او اسم مكان من الكسب و هو اعمّ من التّجارة لانّه عبارة عن مطلق طلب الرّزق و لو بحيازة المباحات و التّجارة عبارة عن اخذ مال بعوض على نحو التّراضى،

و بعبارة اخرى ان التجارة بالفارسيّة «داد و ستد» بمعنى ان يكون الاسترباح بالتّجارة و لهذا لا يقال لمن اشتغل بالزّراعة او اشتغل بالشغل النّجّارى او اشتغل بحيازة المباحات انّ كلّاً منهم تاجر و لكن يقال انّهم كاسب فحينئذ يكون الكسب و التكسّب اعمّ من التّجارة.

(ثمّ) انّ الشّريعة المقدّسة الاسلاميّة اهتمّت بتنظيم معايش العباد و بيّنت فيها موارد الصحّة و الفساد اهتماماً عظيماً من حيازة المباحات التى كانت هى الاصل الاولى فى معيشة البشر الى آخر أصناف المعاوضات و التّجارات مع تبيين جميع مصالحهم الفرديّة و النّوعيّة و الحجّة عليهم فى فروعها الكليّة و الجزئيّة.

(و ما ذكرناه) هو المستفاد من النّصوص الواردة عن الائمة عليهم السلام مضافاً الى الاجماع عن محمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام «تَعَرَّضُوا لِلتِّجَارَةِ فَإِنَّ فِيهَا غِنًى لَكُمْ عَمَّا فِى اَيْدِى النَّاسِ»[1].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص۱۲، باب۱ من ابواب مقدمات التجارة (باب استحبابها).

و عن ابی عبدالله علیه السلام فی حدیث «اَنَّ اَمِیرَالْمُؤْمِنِینَ علیه السلام قَالَ لِلْمَوَالِی اتَّجِرُوا بَارَکَ اللهُ لَکُمْ فَإِنِّی سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلی الله علیه و آله یَقُولُ الرِّزْقُ عَشَرَةُ اَجْزَاءٍ تِسْعَةُ اَجْزَاءٍ فِی التِّجَارَةِ وَ وَاحِدٌ فِی غَیْرِهَا»[۱].

و عنه علیه السلام ایضاً عن النّبی صلی الله علیه و آله «تِسْعَةُ اَعْشَارِ الرِّزْقِ فِی التِّجَارَةِ وَ الْجُزْءُ الْبَاقِی فِی السَّابِیَاءِ یَعْنِی الْغَنَمَ»[۲].

و قال ابوعبدالله علیه السلام «تَرْکُ التِّجَارَةِ مَذْهَبَةٌ لِلْعَقْلِ»[۳].

و عنه علیه السلام ایضاً «تَرْکُ التِّجَارَةِ یَنْقُصُ الْعَقْلَ»[۴].

(و لعلّ المراد) بهذا العقل انّما هو التدبیرات التجاریّة لخبر معاذ بن کثیر قال قلت لابی عبدالله علیه السلام «اِنِّی قَدْ هَمَمْتُ اَنْ اَدَعَ السُّوقَ وَ فِی یَدِی شَیْءٌ فَقَالَ اِذاً یَسْقُطُ رَاْیُکَ وَ لَا یُسْتَعَانُ بِکَ عَلَی شَیْءٍ»[۵].

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص۱۲، باب۱ من ابواب مقدمات التجارة (باب استحبابها).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص۱۰، باب۱ من ابواب مقدمات التجارة (باب استحبابها).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص۱۷، باب۲ من ابواب مقدمات التجارة (باب کراهة ترک التجارة).

[۴] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص۱۳، باب۲ من ابواب مقدمات التجارة (باب کراهة ترک التجارة).

[۵] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص۱۵، باب۲ من ابواب مقدمات التجارة (باب کراهة ترک التجارة).

(مسئلة ۱) قد تقدّم ان افضل المكاسب التجارة من دون فرق فی التّجارة الممدوحة بين ان يكون بالاشتراک مع مسلم او غيره او الانفراد و الاستقلال ثم الزّرع و الغرس و اتّخاذ الأغنام ثمّ اقتناء البقر و كذا لا فرق فی التّجارة بين ان يكون متعلّقها من الاشياء اليسيرة او الخطيرة مجلوبة من بلاد الاسلام او الكفر و كذلک لا فرق ايضاً بين انواع البيوع و المعاملات مادام يصدق عليه التّجارة عرفاً و لم تكن محرّمة شرعاً كما لا فرق بين ان تكون المباشرة او بالتسبيب.

(و يدلّ على ما ذكرناه) كلّه مضافاً الى الاتّفاق بين الفقهاء قدس سرهم الرّوايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام؛ عن ابی عبدالله عليه السلام فی خبر سيابة «ازْرَعُوا وَ اغْرِسُوا فَلَا وَ اللهِ مَا عَمِلَ النَّاسُ عَمَلًا اَحَلَّ وَ لَا اَطْيَبَ مِنْهُ»[1]،

و عنه عليه السلام ايضاً «الْكِيمِيَاءُ الْاَكْبَرُ الزِّرَاعَة»[2]،

و قال عليه السلام فی خبر ابن هارون «الزَّارِعُونَ كُنُوزُ الْاَنَامِ يَزْرَعُونَ طَيِّباً اَخْرَجَهُ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ هُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اَحْسَنُ النَّاسِ مَقَاماً وَ اَقْرَبُهُمْ مَنْزِلَةً يُدْعَوْنَ الْمُبَارَكِين»[3].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۹، ص ۳۲، باب۳ من ابواب المزارعة (استحباب الزرع).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۹، ص ۳۴، باب۳ من ابواب المزارعة (استحباب الزرع).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۹، ص ۳۴، باب۳ من ابواب المزارعة (استحباب الزرع).

و فی خبر الواسطی قال سئلت جعفر بن محمد علیه السلام «عَنِ الْفَلَّاحِینَ فَقَالَ علیه السلام هُمُ الزَّارِعُونَ کُنُوزُ اللهِ فِی اَرْضِهِ وَ مَا فِی الْاَعْمَالِ شَیْءٌ اَحَبَّ اِلَی اللهِ مِنَ الزِّرَاعَةِ وَ مَا بَعَثَ اللهُ نَبِیّاً اِلَّا زَرَّاعاً اِلَّا إِدْرِیسَ علیه السلام فَاِنَّهُ کَانَ خَیَّاطاً»[۱].

و عن ابی جعفر کان ابی علیه السلام یقول «خَیْرُ الْاَعْمَالِ الْحَرْثُ یَزْرَعُهُ فَیَاْکُلُ مِنْهُ الْبَرُّ وَ الْفَاجِرُ فَاَمَّا الْبَرُّ فَمَا اَکَلَ مِنْ شَیْءٍ اسْتَغْفَرَ لَکَ وَ اَمَّا الْفَاجِرُ فَمَا اَکَلَ مِنْهُ مِنْ شَیْءٍ لَعَنَهُ وَ یَاْکُلُ مِنْهُ الْبَهَائِمُ وَ الطَّیْرُ»[۲].

(ثمّ) انّ مقتضی اطلاقات الرّوایات المذکورة عدم الفرق بین کون الزّراعة بملک العین او المنفعة او الانتفاع کما اذا استعار ارضاً للزّراعة کما انّ مقتضاها عدم الفرق بین ان یکون بالاشتراک او الاستقلال او المباشرة او التسبیب مادام ینسب الیه الزّراعة عرفاً و الظّاهر عدم الفرق ایضاً ان تکون بالآلات القدیمة او الحدیثة للاطلاق الشامل للجمیع.

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۱، باب ۱۰ من ابواب مقدمات التجارة (استحباب الغرس و الزرع).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۹، ص ۳۴، باب ۳ من ابواب المزارعة (استحباب الزرع).

(مسئلة۳) انّ المشهور بین الفقهاء *قدس‌الله‌اسرارهم* **فی آداب التّجارة استحباب التفقّه فیما یتولّاه من التکسّب لیعرف صحة العقد عن فاسده و یسلم من الرّبا و لا یشترط معرفة احکامها بالاستدلال کما دلّ علیه ظاهر الامر بالتفقّه فی الرّوایة بل یکفی التقلید و قد قال علی** علیه‌السلام **«مَنِ اتَّجَرَ بِغَیْرِ عِلْمٍ ارْتَطَمَ فِی الرِّبَا ثُمَّ ارْتَطَمَ»**[۲].

(و قال بعض الاعلام رحمه‌الله**) انّه یجب علی کلّ من یباشر کسباً تجارة کان او غیرها معرفة صحیحه و فاسده و الاحکام المتعلّقة به مستدلاً علی ذلک باصالة عدم جواز التصرّف فی مال الغیر الّا بوجه صحیح شرعی ثمّ قال** رحمه‌الله **انّ هذا الوجوب طریق ارشادی عقلی محض کوجوب التقلید او الاجتهاد او الاحتیاط فی جمیع الاحکام فلیس المدار الّا علی الواقع فلو خالف الواقع یعاقب علیه تعلّم او لا ان لم یکن معفواً و لو لم یخالفه فلا عقاب علیه سواء تعلّم او لم یتعلّم و لیس بواجب نفسی و لا مقدمی لعدم دلیل علیه من عقل او نقل بل مقتضی الاصل عدمه، انتهی.**

الصادق علیه‌السلام قال قال رسول الله صلی‌الله‌علیه‌وآله الغنم اذا اقبلت اقبلت و اذا ادبرت اقبلت و البقر اذا اقبلت اقبلت و اذا ادبرت ادبرت و الابل اعناق الشیاطین اذا اقبلت ادبرت و اذا ادبرت ادبرت لا یجیئ خیرها الّا من جانبها الاشأم قیل یا رسول الله فمن یتّخذها بعد ذا قال فاین الاشقیاء الفجرة؛ مرآت العقول.

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۱، ص ۵۳۷، باب ۴۸ من ابواب احکام الدوابّ (استحباب اتخاذ الزرع ثم الغنم).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۲، باب ۱ من ابواب آداب التجارة (استحباب التفقه فیما یتولاه).

(و لکن الاقوی) ما تقدّم من استحباب التفقه من باب استحباب مطلق تعلّم الاحکام، هذا هو الظّاهر من الاخبار کقول امیر المؤمنین علیه السلام فی خبر اصبغ بن نباته «یَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ الْفِقْهَ ثُمَّ الْمَتْجَرَ الْفِقْهَ ثُمَّ الْمَتْجَرَ الْفِقْهَ ثُمَّ الْمَتْجَرَ وَ اللهِ لَلرِّبَا فِی هَذِهِ الْأُمَّةِ اَخْفَی مِنْ دَبِیبِ النَّمْلِ عَلَی الصَّفَا شُوبُوا اَیْمَانَکُمْ بِالصِّدْقِ التَّاجِرُ فَاجِرٌ وَ الْفَاجِرُ فِی النَّارِ إِلَّا مَنْ اَخَذَ الْحَقَّ وَ اَعْطَی الْحَقَّ»[۱].

و عنه علیه السلام ایضاً «لَا یَقْعُدَنَّ فِی السُّوقِ إِلَّا مَنْ یَعْقِلُ الشِّرَاءَ وَ الْبَیْعَ»[۲].

و عن ابی عبدالله علیه السلام «مَنْ اَرَادَ التِّجَارَةَ فَلْیَتَفَقَّهْ فِی دِینِهِ لِیَعْلَمَ بِذَلِکَ مَا یَحِلُّ لَهُ مِمَّا یَحْرُمُ عَلَیْهِ وَ مَنْ لَمْ یَتَفَقَّهْ فِی دِینِهِ ثُمَّ اتَّجَرَ تَوَرَّطَ الشُّبُهَاتِ»[۳].

(ثمّ) یمکن ان یجمع بین الکلمات فمن قال بالوجوب النفسی اراد الطریقی المحض منه لا النفسی من کلّ جهة و من قال بالاستحباب کما ذهب الیه المشهور اراده مع قطع النظر عن ترتّب مفسدة خلاف الواقع من باب استحباب تعلّم الاحکام الدینیّة مطلقاً و لا منافاة بینه و بین عروض الوجوب لجهات خارجیّة.

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۱، باب ۱ من ابواب آداب التجارة (استحباب التفقه فیما یتولاه).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۲، باب ۱ من ابواب آداب التجارة (استحباب التفقه فیما یتولاه).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۲، باب ۱ من ابواب آداب التجارة (استحباب التفقه فیما یتولاه).

فصل فی المستحبّات و المکروهات فی التّجارة و الکسب
ینبغی للمؤمن مراعاتهما عملاً فی الاولی و ترکاً فی الثانیة

(اقول) قد تعرّض الفقهاء *قدّس‌الله‌اسرارهم* لمستحبّات التّجارة و مکروتها فی کتبهم مبسوطة مع ذکر ادلّتهما لیس هذا المختصر موضع ذکرهما تفصیلاً و لکن لا بأس بالاشارة الی بعضها اذا لا مجال لبسط الکلام.

(و امّا المستحبّات) فهی امور؛

(الاوّل) الاجمال فی طلب الرّزق؛

و یدلّ علی ذلک مضافاً الی الاجماع و الاعتبار عرفاً عدّة من النّصوص الواردة عن النبیّ صلی‌الله‌علیه‌وآله و الائمة علیهم‌السلام،

(منها) ما عن ابی جعفر علیه‌السلام فی خبر ابی حمزة الثمالی قال رسول الله صلی‌الله‌علیه‌وآله فی حجة الوداع «اَلَا اِنَّ الرُّوحَ الْاَمِینَ نَفَثَ فِی رُوعِی اَنَّهُ لَا تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّی تَسْتَکْمِلَ رِزْقَهَا فَاتَّقُوا اللهَ وَ اَجْمِلُوا فِی الطَّلَبِ وَ لَا

يَحْمِلَنَّكُمُ اسْتِبْطَاءُ شَيْءٍ مِنَ الرِّزْقِ اَنْ تَطْلُبُوهُ بِمَعْصِيَةِ اللهِ فَاِنَّ اللهَ تَبَارَکَ وَ تَعَالَى قَسَّمَ الْاَرْزَاقَ بَيْنَ خَلْقِهِ حَلَالًا»[1] الحديث.

(و منها) خبر محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضّال عمّن ذكره عن الطيّار قال قال لى ابوجعفر عليه السلام «اَىَّ شَيْءٍ تُعَالِجُ اَىَّ شَيْءٍ تَصْنَعُ فَقُلْتُ مَا اَنَا فِى شَيْءٍ قَالَ فَخُذْ بَيْتاً وَ اكْنُسْ فِنَاهُ وَ رُشَّهُ وَ ابْسُطْ فِيهِ بِسَاطاً فَاِذَا فَعَلْتَ ذَلِکَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا وَجَبَ عَلَيْکَ قَالَ فَقَدِمْتُ فَفَعَلْتُ فَرُزِقْتُ»[2]

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم «اتّقوا الله و اجملوا فى الطلب خذوا ما حلّ و دعوا ما حرم» و قال صلى الله عليه و آله و سلم ايضاً «اجملوا فى طلب الدّنيا فانّ كلّاً ميسر لما خلق له»[3].

(و عن الصادق عليه السلام**)** فى خبر اسحاق بن عمّار «اِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ خَلَقَ الْخَلْقَ وَ خَلَقَ مَعَهُمْ اَرْزَاقَهُمْ حَلَالًا فَمَنْ تَنَاوَلَ شَيْئاً مِنْهَا حَرَاماً قُصَّ بِهِ مِنْ ذَلِکَ الْحَلَالِ»[4] الى غير ذلک من الرّوايات الواردة عن المعصومين عليهم الصّلاة و السّلام.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۴، باب۱۲ مقدمات التجارة (استحباب الإجمال فى طلب الرزق) ح ۱.

[2] - فروع الكافى، ج ۵، ص ۷۹، باب الإبلاء فى طلب الرزق، ح ۲.

[3] - سنن ابن ماجة، باب ۲، من ابواب التّجارات، ح ۲۱۴۴ و ۲۱۴۳.

[4] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۶، باب ۱۲ مقدمات التجارة (استحباب الإجمال فى طلب الرزق) ح ۱.

(الثانی) اقالة النادم فی البیع و الشّراء لقول ابی عبدالله علیه السلام فی خبر هارون «اَیُّمَا عَبْدٍ اَقَالَ مُسْلِماً فِی بَیْعٍ اَقَالَهُ اللهُ عَثْرَتَهُ یَوْمَ الْقِیَامَةِ»[۱]

و عنه علیه السلام ایضاً «اَرْبَعَةٌ یَنْظُرُ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَیْهِمْ یَوْمَ الْقِیَامَةِ مَنْ اَقَالَ نَادِماً اَوْ اَغَاثَ لَهْفَانَ اَوْ اَعْتَقَ نَسَمَةً اَوْ زَوَّجَ عَزَباً»[۲] و ذکر البیع فی الخبر السابق من باب الغالب فلا یقیّد به الخبر الآخر فلا یختصّ استحبابها بخصوص البیع و ان کان فیه افضل و آکد.

(الثالث) التّسویة بین المعاملین فی السعر بلا فرق بین المماکس و غیره و لا بین الشّریف و الحقیر،

نعم لو فاوت بینهم بسبب الفضل و الدّین و القرابة و نحو ذلک فلا بأس، لکن یکره للآخذ قبول ذلک و لقد کان فی السّلف یوکّلون فی الشّراء ممّن لا یعرف هرباً من ذلک و لا یبعد جریان الحکم فی غیر البیع و الشّراء من انواع المکاسب،

و یدلّ علی ذلک مضافاً الی الاجماع و الاعتبار عرفاً قول ابی عبدالله علیه السلام فی خبر عامر بن جذاعة «فِی رَجُلٍ عِنْدَهُ بَیْعٌ فَسَعَّرَهُ سِعْراً مَعْلُوماً فَمَنْ سَکَتَ عَنْهُ مِمَّنْ یَشْتَرِی مِنْهُ بَاعَهُ بِذَلِکَ السِّعْرِ وَ مَنْ مَاکَسَهُ وَ اَبَی اَنْ یَبْتَاعَ مِنْهُ زَادَه»[۳] الخبر.

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۶، باب۳ من ابواب آداب التّجارة (استحباب إقالة النادم).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۷، باب۳ من ابواب آداب التّجارة (استحباب إقالة النادم).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۹۸، باب۱۱ من ابواب آداب التّجارة (استحباب التسویة بین المبتاعین).

(الرابع) ان يأخذ لنفسه ناقصاً و يعطى راجحاً بحيث لا يؤدّى الى الجهالة للاجماع و للتّجنب عن الجنس فی المكيال و لما يمكن ان يستفاد من قوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ۞ الَّذينَ إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۞ وَ إِذا كالُوهُمْ اَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[1] و يمكن ان يستفاد منه حسن الزّيادة عند الاعطاء،

و عن ابى عبدالله عليه السلام فی صحيح صفوان «اِنَّ فِيكُمْ خَصْلَتَيْنِ هَلَكَ بِهِمَا مَنْ قَبْلَكُمْ مِنَ الْاُمَمِ قَالُوا وَ مَا هُمَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ قَالَ عليه السلام الْمِكْيَالُ وَ الْمِيزَانُ»[2]،

و لا ريب فی انّه لو اخذ ناقصاً و اعطى زائداً نجى من ذلک و مع التّنازع فی تحصيل الفضيلة قدّم من بيده الميزان و المكيال لانّه الفاعل المأمور بذلک.

(الخامس) ان يكون سهل البيع و سهل الشّراء و سهل القضاء و الاقتضاء و استدلّ على ذلک مضافاً الى الاجماع بقول ابى عبدالله عليه السلام حيث قال عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه و آله «بَارَكَ اللهُ عَلَى سَهْلِ الْبَيْعِ سَهْلِ الشِّرَاءِ سَهْلِ الْقَضَاءِ سَهْلِ الِاقْتِضَاءِ»[3] و المراد من الاخيرين الدين و قضائه،

---

[1] - سورة المطففين، الآية ۱-۳.

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۳۹۳، باب۷ من ابواب آداب التّجارة (انه يستحب أن يأخذ ناقصا و يعطى راجحاً).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۵۰، باب۴۲ من ابواب آداب التّجارة (استحباب كون الإنسان سهل البيع).

و عنه صلی الله علیه و آله ایضاً «اِنَّ اللهَ تَبَارَکَ وَ تَعَالَی یُحِبُّ الْعَبْدَ یَکُونُ سَهْلَ الْبَیْعِ سَهْلَ الشِّرَاءِ سَهْلَ الْقَضَاءِ سَهْلَ الاِقْتِضَاءِ»[۱]،

و فی خبر السّکونی عن ابی عبدالله علیه السلام قال «اَوْحَی اللهُ تَعَالَی اِلَی بَعْضِ اَنْبِیَائِهِ علیهم السلام لِلْکَرِیمِ فَکَارِمْ وَ لِلسَّمْحِ فَسَامِحْ وَ عِنْدَ الشَّکِسِ فَأَلْتَوِ»[۲] و الشّکس سئیّ الخُلق الذی لا انصاف له و الالتواء المطل و التأنّی.

(السادس) المبادرة الی الصلاة فی اوّل وقتها و ترک الاشتغال بغیرها یدلّ علی ذلک قوله تعالی ﴿رِجالٌ لا تُلْهِیهِمْ تِجارَةٌ وَ لا بَیْعٌ عَنْ ذِکْرِ اللهِ﴾[۳] انّ المستفاد منه حسن الزّیادة عند الاعطاء،

و عن ابی عبدالله علیه السلام فی صحیح صفوان «اِنَّ فِیکُمْ خَصْلَتَیْنِ هَلَکَ بِهِمَا مَنْ قَبْلَکُمْ مِنَ الْاُمَمِ قَالُوا وَ مَا هُمَا یَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ قَالَ علیه السلام الْمِکْیَالُ وَ الْمِیزَانُ»،

و قال ابوعبدالله علیه السلام فی تفسیر الآیة «هُمُ التُّجَّارُ الَّذِینَ لَا تُلْهِیهِمْ تِجَارَةٌ وَ لَا بَیْعٌ عَنْ ذِکْرِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ إِذَا دَخَلَ مَوَاقِیتُ الصَّلَاةِ اَدَّوْا اِلَی اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ حَقَّهُ فِیهَا»[۴].

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۵۰، باب۴۲ من ابواب آداب التّجارة (استحباب کون الإنسان سهل البیع).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۸، باب۴ من ابواب آداب التّجارة (استحباب الإحسان فی البیع).

[۳] - سورة النور، الآیة ۳۷.

[۴] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۰۱، باب۱۴ من ابواب آداب التّجارة (استحباب مبادرة التاجر الی الصلاة).

(السابع) ذكر الله تعالى فی الاسواق خصوصاً التسبيح و الشّهادتان الى غير ذلک ممّا ذكر الفقهاء من الآداب يدلّ على ذلک قول ابی عبدالله عليه السلام «مَنْ ذَكَرَ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ فِی الْاَسْوَاقِ غَفَرَ لَهُ بِعَدَدِ اَهْلِهَا»[1].

و عن ابی الحسن الرّضا عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله «مَنْ قَالَ حِينَ يَدْخُلُ السُّوقَ (سُبْحَانَ اللهِ وَ الْحَمْدُ لله وَ لَا اِلَهَ اِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيکَ لَهُ لَهُ الْمُلْکُ وَ لَهُ الْحَمْدُ يُحْيِی وَ يُمِيتُ وَ هُوَ حَیٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَیْءٍ قَدِيرٌ) اُعْطِیَ مِنَ الْاَجْرِ بِعَدَدِ مَا خَلَقَ اللهُ اِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[2].

و عن ابی عبدالله عليه السلام «مَنْ قَالَ فِی السُّوقِ اَشْهَدُ اَنْ لَا اِلَهَ اِلَّا اللهُ وَ اَشْهَدُ اَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ كَتَبَ اللهُ لَهُ اَلْفَ حَسَنَةٍ»[3].

(ثمّ) انّه وردت ادعية خاصّة عند الدّخول الى السّوق و التكبير عند الشّراء و كذا الدّعاء بالمأثور و قد ذكر الفقهاء جميع ذلک فی كتبهم مبسوطة و قد انهاها بعضهم الى ما يقرب من سبعين ذكرها الشهيد فی الدروس و تعرّض لها صاحب الجواهر رحمهما الله.

---

[1] – وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۰۹، باب۱۹ من ابواب آداب التّجارة (استحباب ذكر الله فی الأسواق).

[2] – وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۰۹، باب۱۹ من ابواب آداب التّجارة (استحباب ذكر الله فی الأسواق).

[3] – وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۱۰، باب۱۹ من ابواب آداب التّجارة (استحباب ذكر الله فی الأسواق).

(الثامن) فی استحباب المماکسة لجهة التّحفّظ من الغبن و یدلّ علی ذلک ما رواه محمد بن یعقوب عن عدّة من اصحابنا عن سهل بن زیاد عن علیّ بن ابی عبدالله عن الحسین بن یزید قال سمعت ابا عبدالله علیه السلام «وَ قَدْ قَالَ لَهُ اَبُوحَنِیفَةَ عَجِبَ النَّاسُ مِنْکَ اَمْسِ وَ اَنْتَ بِعَرَفَةَ تُمَاکِسُ بِبُدْنِکَ[1] اَشَدَّ مِکَاسٍ قَالَ فَقَالَ لَهُ اَبُو عَبْدِالله علیه السلام وَ مَا لله مِنَ الرِّضَا اَنْ اُغْبَنَ فِی مَالِی»[2].

و عن محمد بن یعقوب عن عدّة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن الحسن بن علیّ «عَنْ رَجُلٍ یُسَمَّی سَوَادَةَ قَالَ کُنَّا جَمَاعَةً بِمِنًی فَعَزَّتِ الْاَضَاحِیُّ فَنَظَرْنَا فَاِذَا اَبُو عَبْدِالله علیه السلام وَاقِفٌ عَلَی قَطِیعٍ یُسَاوِمُ بِغَنَمٍ وَ یُمَاکِسُهُمْ مِکَاساً شَدِیداً فَوَقَفْنَا نَنْظُرُ فَلَمَّا فَرَغَ اَقْبَلَ عَلَیْنَا وَ قَالَ اَظُنُّکُمْ قَدْ تَعَجَّبْتُمْ مِنْ مِکَاسِی فَقُلْنَا نَعَمْ فَقَالَ اِنَّ الْمَغْبُونَ لَا مَحْمُودٌ وَ لَا مَاْجُورٌ»[3] الحدیث.

و عن محمد بن علیّ بن الحسین قال قال ابوجعفر علیه السلام «مَاکِسِ الْمُشْتَرِیَ فَاِنَّهُ اَطْیَبُ لِلنَّفْسِ وَ اِنْ اَعْطَی الْجَزِیلَ فَاِنَّ الْمَغْبُونَ فِی بَیْعِهِ وَ شِرَائِهِ غَیْرُ مَحْمُودٍ وَ لَا مَاْجُورٍ»[4].

و فی عیون الاخبار بأسانید تقدّمت فی اسباغ الوضوء عن الرّضا عن آبائه علیهم السلام قال «الْمَغْبُونَ لَا مَحْمُودٌ وَ لَا مَاْجُورٌ»[5].

---

[1] - الجمع، مفرده بَدَنة.

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۵۴، باب۴۵ آداب التّجارة (استحباب المماکسة و التحفظ من الغبن).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۴، ص ۱۲۳، باب۱۹ من ابواب الذبح (جواز المماکسة فی بیع الأضاح).

[4] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۵۵، باب۴۵ آداب التّجارة (استحباب المماکسة و التحفظ من الغبن).

[5] - عیون أخبار علیه السلام، ج ۲، ص ۴۸، باب ۳۱ (باب فیما جاء عن الرضا علیه السلام من الأخبار).

(التاسع) فی كراهة المماكسة فی موارد و يدلّ عليها عدّة روايات،

(منها) ما رواه عبدالله بن سنان عن ابی عبدالله عليه السلام قال «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ لِقَهْرَمَانِهِ اِذَا اَرَدْتَ اَنْ تَشْتَرِيَ لِی مِنْ حَوَائِجِ الْحَجِّ شَيْئاً فَاشْتَرِ وَ لَا تُمَاكِس»[1]،

(و منها) ما رواه حمّاد بن عمرو و انس بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن آبائه فی وصيّة النبیّ صلی الله عليه و آله لعلیّ عليه السلام قال «يَا عَلِيُّ لَا تُمَاكِسْ فِی اَرْبَعَةِ اَشْيَاءَ فِی شِرَاءِ الْاُضْحِيَّةِ وَ الْكَفَنِ وَ النَّسَمَةِ وَ الْكِرَاءِ اِلَی مَكَّة»[2] و غير ذلک من الاخبار.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۵۵، باب۴۶ من ابواب آداب التّجارة (ما تكره المماكسة فيه).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۵۶، باب۴۶ من ابواب آداب التّجارة (ما تكره المماكسة فيه).

(و امّا المكروهات) التی ینبغی للمؤمن مراعاتها ترکاً و هی امور:

(الاوّل) مدح البایع ما یبیعه و ذمّ المشتری ما یشتریه؛

یدلّ علی ذلک قول ابی عبدالله علیه السلام فی موثق السکونی قال رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم «مَنْ بَاعَ وَ اشْتَرَی فَلْیَحْفَظْ خَمْسَ خِصَالٍ وَ اِلَّا فَلَا یَشْتَرِیَنَّ وَ لَا یَبِیعَنَّ الرِّبَا وَ الْحَلْفَ وَ کِتْمَانَ الْعَیْبِ وَ الْحَمْدَ إِذَا بَاعَ وَ الذَّمَّ اِذَا اشْتَرَی»[1]،

و عن النبیّ صلی الله علیه و آله و سلم «اَرْبَعٌ مَنْ کُنَّ فِیهِ طَابَ مَکْسَبُهُ اِذَا اشْتَرَی لَمْ یَعِبْ وَ اِذَا بَاعَ لَمْ یَحْمَدْ وَ لَا یُدَلِّسُ وَ فِیمَا بَیْنَ ذَلِکَ لَا یَحْلِف»[2] و غیر ذلک من الاخبار الدالّة علی کراهة مدح البایع ما یبیعه و ذم المشتری ما یشتریه.

(الثانی) الیمین فی البیع و الشّراء ان کان صادقاً و الّا یکون حراماً و یدلّ علی ذلک قول ابی الحسن موسی علیه السلام «ثَلَاثَةٌ لَا یَنْظُرُ اللهُ اِلَیْهِمْ اَحَدُهُمْ رَجُلٌ اتَّخَذَ اللهَ بِضَاعَةً لَا یَشْتَرِی اِلَّا بِیَمِینٍ وَ لَا یَبِیعُ اِلَّا بِیَمِین»[3] هذا اذا کان صادقاً و الّا یکون حراماً لما دلّ علی حرمة الکذب، هذا اذا کان المحلوف به هو الله تعالی و امّا اذا کان غیره من المقدّسات فیمکن القول بالکراهة لشمول اطلاق دلیل الکراهة له ایضاً.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۳، باب۲ من ابواب آداب التجارة (جملة مما یستحب للتاجر من الآداب).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۴، باب۲ من ابواب آداب التجارة (جملة مما یستحب للتاجر من الآداب).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۱۹، باب۲۵ من ابواب آداب التّجارة (کراهة الحلف علی البیع و الشراء).

و عن النبیّ صلی الله علیه و آله «ویل للتاجر من لا و الله و بلی و الله»[۱]،

و قال صلی الله علیه و آله «مَنْ بَاعَ وَ اشْتَرَی فَلْیَحْفَظْ خَمْسَ خِصَالٍ وَ اِلَّا فَلَا یَشْتَرِیَنَّ وَ لَا یَبِیعَنَّ الرِّبَا وَ الْحَلْفَ وَ کِتْمَانَ الْعَیْبِ وَ الْحَمْدَ اِذَا بَاعَ وَ الذَّمَّ اِذَا اشْتَرَی»[۲]،

و قال الکاظم علیه السلام «ثَلَاثَةٌ لَا یَنْظُرُ اللهُ اِلَیْهِمْ» قد تقدّم ما یدلّ علی ذلک.

عن الصّادق علیه السلام «رِبْحُ الْمُؤْمِنِ عَلَی الْمُؤْمِنِ حَرام» و قوله علیه السلام «ربح المؤمن علی من وعده بالاحسان حرام الّا مع الحاجة فیأخذ منه نفقة یوم له و لعیاله موزّعة علی المعاملین و کون الشّراء للتّجارة فلا بأس مع الرّفق»،

و ایضاً قال علیه السلام «اِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ هَلُمَّ اُحْسِنْ بَیْعَکَ یَحْرُمُ عَلَیْهِ الرِّبْحُ»[۳] و المراد به الکراهة المؤکّدة.

(الثالث) البیع فی موضع یستر فیه العیب لصحیح هشام بن الحکم قال «کُنْتُ اَبِیعُ السَّابِرِیَّ فِی الظِّلَالِ فَمَرَّ بِی اَبُو الْحَسَنِ الْاَوَّلُ علیه السلام رَاکِباً فَقَالَ لِی یَا هِشَامُ اِنَّ الْبَیْعَ فِی الظِّلَالِ غِشٌّ وَ الْغِشُّ لَا یَحِلُّ»[۴] و السّابری نوع من الثّیاب الرّقاق یعمل بسابور و هو موضع من الفارس.

---

[۱] - مجموعة ورام، ج ۱، ص ۴۲، باب الصناعات و الحرف.

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۸۳، باب۲ من ابواب آداب التّجارة (جملة مما یستحب للتاجر من الآداب).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۹۵، باب۹ من ابواب آداب التّجارة (حکم ربح الإنسان علی من یعده بالاحسان).

[۴] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۶۶، باب۵۸ من ابواب آداب التّجارة (کراهة البیع فی الظلال و تحریم الغش).

(الرابع) الربح علی المؤمن و علی من وعده بالاحسان الّا مع الحاجة و کون الشّراء للتّجارة.

(الخامس) السّوم ای الاشتغال بالتّجارة و الکسب ما بین طلوع الفجر الی طلوع الشمس لنهی النبی صلی الله علیه و آله عن السّوم ما بین طلوع الفجر الی طلوع الشمس مع انّه وقت دعاء و مسئلة الله تعالی،

و فی الخبر قَالَ «وَ لَذِکْرُ اللهِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ اَبْلَغُ فِی طَلَبِ الرِّزْقِ مِنَ الضَّرْبِ فِی الْاَرْضِ»[1].

(السادس) الدخول الی السّوق اوّلاً و الخروج منه اخیراً لورود الامر به فی نصوص کثیرة فانّ المستفاد منها ان یکون آخر داخل و اوّل خارج عکس المسجد فانّ السّوق مأوی الشیاطین کما انّ المسجد مأوی الملائکة و قال امیرالمؤمنین علیه السلام «جَاءَ اَعْرَابِیٌّ مِنْ بَنِی عَامِرٍ اِلَی النَّبِیِّ صلی الله علیه و آله فَسَاَلَهُ عَنْ شَرِّ بِقَاعِ الْاَرْضِ وَ خَیْرِ بِقَاعِ الْاَرْضِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله شَرُّ بِقَاعِ الْاَرْضِ الْاَسْوَاقُ وَ هِیَ مَیْدَانُ اِبْلِیسَ یَغْدُو بِرَایَتِهِ وَ یَضَعُ کُرْسِیَّهُ وَ یَبُثُّ ذُرِّیَّتَهُ -الی ان قال علیه السلام- خَیْرُ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ وَ اَحَبُّهُمْ اِلَی اللهِ اَوَّلُهُمْ دُخُولاً وَ آخِرُهُمْ خُرُوجاً مِنْهَا»[2] انّ المستفاد من الخبر شموله للتّاجر و غیره ای کل من یدخل السّوق.

---

[1] - مستدرک الوسائل، ج ۵، ص ۵۷، باب ۱۶ (تأکد استحباب الجلوس بعد الصبح).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص۴۶۸، باب۶۰ من ابواب آداب التّجارة (کراهة دخول السوق أولا و الخروج اخیرا).

(السابع) معامله الادنين قال الشهيد الثانی رحمه الله انّ المراد منه هم الذين يحاسبون على الشيئ الدّون اى للدنى او من لا يسرّه الاحسان و لا يسوئه الاسائة او من لا يبالى بما قال و لا بما قيل فيه و يدلّ على الامور المحتملة اطلاق قول ابى عبدالله عليه السلام فى المرسل «اِيَّاكَ وَ مُخَالَطَةَ السَّفِلَةِ فَاِنَّ السَّفِلَةَ لَا يَنُولُ اِلَى خَيْرٍ»[1] و السّفلة ينطبق على كلّ من ذكره رحمه الله كما ان المخالطة تشمل التّجارة و الكسب و غيرهما، هذا مضافاً الى الاجماع على الكراهة.

(الثامن) التعرّض للكيل و الوزن او العدّ او المساحة اذا لم يحسنه، يدلّ على ذلک خبر الحنّاط عن ابى عبدالله عليه السلام «قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ نِيَّتِهِ الْوَفَاءُ وَ هُوَ اِذَا كَانَ لَمْ يُحْسِنْ اَنْ يَكِيلَ قَالَ فَمَا يَقُولُ الَّذِينَ حَوْلَهُ قُلْتُ يَقُولُونَ لَا يُوفِى قَالَ هَذَا لَا يَنْبَغِى لَهُ اَنْ يَكِيلَ»[2].

(التاسع) الاستحطاط من الثمن بعد العقد،

يدلّ على ذلک قول الصادق عليه السلام فى موثّق الكرخى «اشْتَرَيْتُ لِاَبِى عَبْدِ اللهِ عليه السلام جَارِيَةً فَلَمَّا ذَهَبْتُ اَنْقُدُهُمْ قُلْتُ اَسْتَحِطُّهُمْ قَالَ لَا اِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ الِاسْتِحْطَاطِ بَعْدَ الصَّفْقَة»[3].

---

[1] – وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص۴۱۷، باب۲۴ من ابواب آداب التّجارة (كراهة مخالطة السفلة).

[2] – وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۳۹۴، باب۸ من ابواب آداب التّجارة (كراهة التعرض للكيل اذا لم يحسن).

[3] – وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۵۲، باب۴۴ من ابواب آداب التّجارة (كراهة الاستحطاط بعد الصفقة).

و فی خبر الشحام قال «اَتَیْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ صلی الله علیه و آله بِجَارِیَةٍ اَعْرِضُهَا فَجَعَلَ یُسَاوِمُنِی وَ اُسَاوِمُهُ ثُمَّ بِعْتُهَا اِیَّاهُ فَضَمَّ عَلَی یَدِی قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاکَ اِنَّمَا سَاوَمْتُکَ لِاَنْظُرَ الْمُسَاوَمَةُ تَنْبَغِی اَوْ لَا تَنْبَغِی وَ قُلْتُ قَدْ حَطَطْتُ عَنْکَ عَشَرَةَ دَنَانِیرَ فَقَالَ هَیْهَاتَ اَلَّا کَانَ هَذَا قَبْلَ الضَّمَّةِ اَ مَا بَلَغَکَ قَوْلُ النَّبِیِّ صلی الله علیه و آله الْوَضِیعَةُ بَعْدَ الضَّمَّةِ حَرَامٌ»[1]،

و فی الجواهر ظاهره کراهة الحطّ فضلاً عن الاستحطاط لکن الظّاهر ارادته منه و الّا کان احساناً محضاً و المراد من الحرمة فیه شدّة الکراهة قطعاً للعمومات و خصوص النصوص النافیة للبأس عن ذلک فوسوسة بعض المحدّثین فیه غیر محلّها.

(العاشر) الاستهانة بقلیل الرّزق یدلّ علیه خبر اسحاق بن عمّار عن الصّادق علیه السلام قال «مَنِ اسْتَقَلَّ قَلِیلَ الرِّزْقِ حُرِمَ الْکَثِیرَ»[2]،

و عنه علیه السلام ایضاً «مَنْ طَلَبَ قَلِیلَ الرِّزْقِ کَانَ ذَلِکَ دَاعِیَةً اِلَی اجْتِلَابِ کَثِیرٍ مِنَ الرِّزْقِ»[3].

---

[1] - الکافی، ج ۵، ص ۲۸۶، باب الاستحطاط بعد الصفقة.

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۶۰، باب ۵۰ من ابواب آداب التّجارة (استحباب طلب قلیل الرزق).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۵۹، باب ۵۰ من ابواب آداب التّجارة (استحباب طلب قلیل الرزق).

(الحادى عشر) الدّخول فى سوم اخيه المؤمن بيعاً او شراء بعد التّراضى او قُربه و قيل بالتّحريم،

(نعم) لو ظهر للدّاخل ما يدلّ على عدمه فلا كراهة و لا تحريم

(و يدلّ) على ذلک قول ابى عبدالله عليه السلام فى حديث المناهى «وَ نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه و آله و سلم اَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ فِى سَوْمِ اَخِيهِ الْمُسْلِمِ»[1] المحمول على الكراهة للاصل و العمومات و قصور سند الحديث عن اثبات الحرمة،

(و لا يخفى) اذا كان المبيع فى معرض الزّيادة عرفاً او كان المحلّ محلّ عرض الناس امتعتهم للشّراء فلا كراهة فضلاً عن الحرمة.

(الثانى عشر) ان يتوكّل حاضر عارف بسعر البلد لباد اى الغريب الجاهل بسعر البلد بان يصير وكيلاً عنه فى البيع و الشّراء،

و يدلّ على ذلک حديث جابر قال قال النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ»[2]،

و فى النبوى «ذَرُوا النَّاسَ فِى غَفَلَاتِهِمْ»[3] و نسب الى بعض الحرمة و استدلّ لها بظاهر النهى و فيه انّ قصور سندها يمنع من استفادة الحرمة فحينئذ يحمل النهى على الكراهة للتسامح فى دليلها.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۵۸، باب۴۹ من ابواب آداب التّجارة (الزيادة وقت النداء و ...).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۴۵، باب۳۷ من ابواب آداب التّجارة (انه يكره ان يبيع حاضر لباد).

[3] - مستدرک الوسائل، ج ۱۳، ص ۲۸۲، باب ۳۰ انه يكره ان يبيع حاضر لباد، حديث ۳.

(و الظاهر) من الاخبار انّ البادی لو التمس التوکیل من الحاضر فلا کراهة لانصراف الادلّة کما انّه لا موضوع لها فی ما اذا کانت قیمة الاجناس معیّنة عند الکلّ و کذا لو کان التّوکیل من البادی للبادی فلا کراهة فی البین لعدم الموضوع لها.

(ثمّ) انّ الظاهر من البادی المذکور فی الاخبار شموله لکلّ من تخفی علیه خصوصیّات المعاملة فحینئذ یشمل القروی و البلدی اذا کان بحیث یخفی علیه ذلک ای قیمة البلد.

(الثالث عشر) تلقّی الرکبان و القوافل للبیع علیهم او الشّراء منهم قبل وصولهم الی البلد.

(اقول) انّه مکروه عند الاصحاب خلافاً لابن برّاج و ابن ادریس حیث ذهباً الی الحرمة و یدلّ علی الکراهة مضافاً الی الاجماع فی الجملة النّصوص المتواترة فعن النبیّ صلی الله علیه و آله فی خبر عروة بن عبدالله «لَا یَتَلَقَّی اَحَدُکُمْ تِجَارَةً خَارِجاً مِنَ الْمِصْرِ»[1]،

و عن ابی عبدالله علیه السلام فی خبر منهال القصّاب «لَا تَلَقَّ وَ لَا تَشْتَرِ مَا تُلُقِّیَ وَ لَا تَاْکُلْ مِنْه»[2]،

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۴۳، باب۳۶ من ابواب آداب التّجارة (کراهة تلقی الرکبان).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۴۳، باب۳۶ من ابواب آداب التّجارة (کراهة تلقی الرکبان).

و عنه عليه السلام ايضاً «لَا تَلَقَّ فَاِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه و آله نَهَى عَنِ التَّلَقِّی قَالَ وَ مَا حَدُّ التَّلَقِّی قَالَ مَا دُونَ غَدْوَةٍ اَوْ رَوْحَةٍ قُلْتُ وَ كَم الْغَدْوَةُ وَ الرَّوْحَةُ قَالَ اَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ قَالَ ابْنُ اَبِی عُمَيْرٍ وَ مَا فَوْقَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِتَلَقٍّ»[1] الی غير ذلک من الاخبار الدالّة علی الكراهة فما عن ابنی البرّاج و ادريس من الحرمة ضعيف جدّاً لقصور سند الاخبار و تصريح جمع من الاصحاب بالكراهة فلا دليل علی الحرمة.

(و كيف كان) يشترط فی كراهة التلقّی امور؛

(الاوّل) الخروج بقصد ذلک فلو خرج بدونه فاتّفق ملاقاة الركب فلا كراهة لانّه المنساق من الاخبار و المتيقّن من الاجماع.

(الثانی) تحقّق مسمّی الخروج من البلد فلو تلقّی الركب اوّل وصوله الی البلد لم يثبت الحكم لاشتمال الاخبار علی خارج المصر كما تقدّم فلا تشمل اوّله اذ مقتضی الاصل عدم الكراهة الّا فيما اتّفقت عليه مفاد الادلّة.

(الثالث) ان يكون التلقّی دون اربعة فراسخ فلو تلقّی فی الاربعة فصاعداً لم يثبت الحكم اجماعاً و نصّاً بل يكون سفر تجارة و لا يعتبر كون الركب جاهلاً بسعر البلد فی ما يبيعه و يشتريه لاطلاق الادلّة و يشمل الحكم غير البيع و الشّراء من سائر المعاملات لان ذكر البيع فی الاخبار من باب المثال و الغالب لا الخصوصيّة.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۴۲، باب۳۶ من ابواب آداب التّجارة (كراهة تلقی الركبان).

(مسألة) لا خیار للبایع و المشتری فی فرض التلقّی الّا اذا کان الغبن فاحشاً فحینئذ یثبت لهما خیار الغبن و لو علی القول بحرمة التلقّی لتعلّق النهی بما هو خارج عن حقیقة المعاملة و هذا لا یوجب البطلان.

(الرابع عشر) الاحتکار و هو حبس الطعام بانتظار الغلاء و بعض اقسامه من الظّلم المحرّم فیحرم بالادلّة الاربعة و انّه یتّصف بالاحکام الخمسة،

(فقد یحرم) اذا اضطرّ الناس الیه و لم یکن باذل فی البین،

(و قد یجب) کما انّه اذا لم یحتج الیه الناس و کان الاحتکار مقدّمة لاداء الدین الحالّ او ذهاب حجّ مستقر او للصّرف فی نفقة واجبة او نحو ذلک،

(و قد یستحبّ) کما اذا کان مقدّمة لامر راجح کالتوسعة علی العیال و الانفاق فی الخیرات و الحجّ و العمرة و الزّیارات،

(و قد یکون مباحاً) کما اذا یکن امر راجح او مرجوح فی البین،

(و قد یکون مکروهاً) کما اذا وجد باذل غیره یکتفی به الناس.

(اقول) انّ مقتضی الاصل و قاعدة السّلطنة و عمومات الادلّة الدالّة علی البیع و التّجارة عدم الحرمة و لا الکراهة الّا مع الدلیل علی احدهما و قال جمع من الفقهاء و منهم المفید و الشیخ رحمهما الله انّه لم یکن لنفس

الاحتكار من حيث هو كراهة و عن آخرين و منهم الشهيدين الحرمة مطلقا.

(و استدلّ) كلّ من الفريقين بالاخبار و امّا الاخبار فمنها قول النبیّ صلی الله علیه و آله و سلم فی خبر السّكونی «لَا يَحْتَكِرُ الطَّعَامَ اِلَّا خَاطِئٌ»[1].

و عن ابی عبدالله علیه السلام فی خبره ایضاً «الْحُكْرَةُ فِی الْخِصْبِ اَرْبَعُونَ يَوْماً وَ فِی الشِّدَّةِ وَ الْبَلَاءِ ثَلَاثَةُ اَيَّامٍ فَمَا زَادَ عَلَى الْاَرْبَعِينَ يَوْماً فِی الْخِصْبِ فَصَاحِبُهُ مَلْعُونٌ وَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ اَيَّامٍ فِی الْعُسْرَةِ فَصَاحِبُهُ مَلْعُونٌ»[2].

(و عن ابی عبدالله علیه السلام) فی خبر حذيفة «نَفِدَ الطَّعَامُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلی الله علیه و آله و سلم فَاَتَاهُ الْمُسْلِمُونَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ قَدْ نَفِدَ الطَّعَامُ وَ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَیْءٌ اِلَّا عِنْدَ فُلَانٍ فَمُرْهُ بِبَيْعِهِ قَالَ فَحَمِدَ اللهَ وَ اَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ يَا فُلَانُ اِنَّ الْمُسْلِمِينَ ذَكَرُوا اَنَّ الطَّعَامَ قَدْ نَفِدَ اِلَّا شَیْءٌ عِنْدَكَ فَاَخْرِجْهُ وَ بِعْهُ كَيْفَ شِئْتَ وَ لَا تَحْبِسْهُ»[3].

و عن النبیّ صلی الله علیه و آله و سلم فی خبر ابن القداح «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَ الْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ»[4] الی غير ذلک من الاخبار لا يسع ذكرها فی هذا المختصر.

(و الاقوی) هو التفصيل الذی ذكرناه فی اوّل المسئلة،

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۲۶، باب۲۷ من ابواب آداب التّجارة (تحريم الاحتكار)ح ۸.

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۲۳، باب۲۷ من ابواب آداب التّجارة (تحريم الاحتكار)ح ۱.

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۲۹، باب۲۹ من ابواب آداب التّجارة (وجوب البيع على المحتكر)ح ۱.

[4] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۴۲۴، باب۲۷ من ابواب آداب التّجارة (تحريم الاحتكار)ح ۳.

(و کیف کان) انّه یثبت الحُکرة بالضمّ فی سبعة اشیاء فی الحنطة و الشعیر و التمر و الزّبیب و الدهن و یدلّ علی ذلک مضافاً الی الاتّفاق بین الاصحاب النّصوص قال ابوعبدالله علیه السلام «لَیسَ الْحُکْرَةُ اِلَّا فِی الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِیرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِیبِ وَ السَّمْنِ»[1] وفی الفقیه زیادة (الزّیت)،

و عن النبی صلی الله علیه و آله و سلم «الْحُکْرَةُ فِی سِتَّةِ اَشْیَاءَ فِی الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِیرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّیْتِ وَ السَّمْنِ وَ الزَّبِیبِ»[1].

(انّما الکلام) فی انّ للاشیاء المذکورة موضوعیّة خاصّة او انّها طریق الی کلّ ما یحتاج الیه الناس فی کلّ زمان و مکان،

(قیل) حیث انّ الحکم مطابق للقاعدة ای تقدیم الاهمّ النوعی الّذی هو عبارة عن رفع الحاجة النّوعیّة علی المهمّ الشخصی الذی هو عبارة عن مراعاة حقّ المالک فحینئذ یجری الحکم فی الجمیع.

(و لکن الاقوی) اختصاص الحکم بما ذکر فی النّصوص و لا یجری فی سایر لوازم البیت اذ جریان الحکم فیها خلاف قاعدة السّلطنة فهی محکمة ما لم تعارضها جهة اخری اهمّ فتأمّل جیّداً.

(مسألة) مقتضی بعض الرّوایات کخبر حذیفة بن منصور و غیره صحّة اجبار المحتکر علی البیع ولکن لا یعیّن له السعر بل له ان یبیع بما شاء اذ موضوع الاحتکار ینتفی بمجرّد العرض علی البیع و اظهاره فی السّوق الّا

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۲۵، باب۲۷ من ابواب آداب التّجارة (تحریم الاحتکار).

اذا اجحف فی الثمن فیؤمر بالنّزول عن الاجحاف من دون تسعیر علیه ایضاً و المجبر علی البیع او النّزول عن الجحف هو المجتهد الجامع شرائط الفتوی لاجل ولایته علی الامور الحسبیة سواء كان ذلک لجهة مراعاة المصالح العامة او من باب الامر بالمعروف و النهی عن المنكر مع اجتماع شرائطهما.

(مسألة) قد تقدّم علی ما دلّ علیه خبر السّكونی انّ «الْحُكْرَةُ فِی الْخِصْبِ اَرْبَعُونَ یَوْماً وَ فِی الشِّدَّةِ وَ الْبَلاَءِ ثَلاَثَةُ اَیَّام»[1]،

و لابدّ من حمله علی بعض المحامل و الّا فتختلف المدّة باختلاف شدّة الحاجة و عدمها و لا فرق فی ما احتكره بین ان یكون بالاشتراء او بالزّرع او الحصاد او حصوله من ارث او هبة او زیادة عن حاجته كلّ ذلک لاطلاق الاخبار الشّامل للاحتكار بلا فرق بین منشاء جمعه و یؤیّد ذلک الاعتبار عرفاً ایضاً فالمناط كلّه وجود الطّعام مثلاً عنده و عدم اخراجه الی السوق.

(مسألة) لا بأس بالاشارة الی حكم التّسعیرات التی تجعلها الدّولة الاسلامیّة و هی علی اقسام؛

(الاوّل) ان یكون المال ملک الدّولة و تجعله عند من یبیعه بعنوان الوكالة عنها فی البیع و لم تأذن له الّا فی قیمة معیّنة فحینئذ لیس له التعدّی عنها و ان تعدّی زیادة او نقیصة یكون البیع فضولیّاً فیصح مع

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۲۶، باب۲۷ من ابواب آداب التّجارة (تحریم الاحتكار)ح ۱۰.

الاجازة و یبطل مع عدمها حیث انّ المال ملک لها فلها ان تجیز و ان لا تجیز.

(الثانی) ان یکون التّسعیر لاموال النّاس من دون ان یکون ملکاً للدّولة فحینئذ ان کان البایع راضیاً فعلاً بالبیع و لو کان منشاء الرّضایة الخوف من الدّولة یصح البیع لعمومات الادلّة و اطلاقاتها الشاملة لهذه الصّورة و ان لم یرض فالمسئلة من مصادیق بیع المکره فانم لحقه الرّضا یصحّ و الّا فلا، هذا،

(و لکن) قد تقدّم انّ الاحتکار یتّصف بالاحکام الخمسة و قلنا فی بعض صورها انّه یجوز التسعیر للحاکم الشرعی و هو المجتهد الجامع شرائط الفتوی لمراعاة المصالح العامّة او من باب الامر بالمعروف و النهی عن المنکر مع اجتماع شرائطهما.

(الثالث) ان یبیع الدّولة الاسلامیّة اموال الناس الی انفسهم مع تعیین التّسعیر فی قدر معیّن، هذا بدیهی البطلان مضافاً الی بطلان التسعیر بلا اشکال و لا خلاف الّا فی بعض الموارد الذی تقدّم ذکره فی اوّل البحث عن الاحتکار.

فصل فيما يحرم التكسّب به

(اقول) لا بأس قبل الورود الى البحث فى المسائل التى يحرم التكسّب بها من الاشارة الى نكتة كثر السؤال عنها منّى و هى ان ذكر الفقهاء بعض الامور كالزّنا و النميمة و الغيبة و غير ذلک فى باب المتاجر و المكاسب بايّ مناسبة هى اذ لا يصدق عليها المعاملة و لو على تفسير المعاملة بالمعنى الاعم التى تقابل العبادة بالمعنى الاعمّ و قد اشرنا الى تفسيرهما فى المجلّد الخامس من «شرح الرّسائل» فراجع.

(و امّا الجواب) عن الاشكال بعد ان سلّمنا وروده حيث انّ الامور المذكورة يناسب ذكرها فى الفصل الذى كان معدّاً لتعداد المعاصى كبيرة و صغيرة او فى مباحث التّوبة فالّذى يخالجنى انّ ذكر الامور المذكورة فى باب المتاجر و المكاسب من باب الاستطراد الشايع بين العلماء من المؤلفين، الا ترى انّ علماء علم الصّرف قد يتعرّض فيه مسائل النحو و بالعكس اى انّ علماء النحو قد يبحث فيه عن مسائل الصرف فتأمّل جيّداً.

(و كيف كان) انّ مقتضى الاصل الاولى عدم ولاية احد على احد لا على ماله و لا على جانه خرج منه النبىّ صلى الله عليه و آله و الائمة المعصومون عليهم السلام على ما دلّ عليه من الكتاب قوله تعالى ﴿النَّبِيُّ اَوْلى بِالْمُؤْمِنينَ مِنْ اَنْفُسِهِمْ﴾[1] و من السنّة الخبر المستفيض من طرق الفريقين «انَا اَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ»[2] راجع سنن ابن ماجة باب ۹۳ من ابواب الصّدقات حديث ۲۴۱۵.

(و امّا) ولاية الفقيه العادل الجامع لشرائط الفتوى فى عصر الغيبة فمن الواضح المسلّم انّ ولايته لم تبلغ ولاية النّبى صلى الله عليه و آله و الائمة عليهم السلام بحيث ان يكون له سلطنة مطلقة فى النفوس و الاموال ولكن ثبوت الولاية له فى الافتاء و القضاء و اجراء الحدود و التعزيرات ممّا لا كلام فيه بعد الاجماع عليه بقسميه و ورود النّصوص المعتبرة فيها الّا الخلاف من اصحابنا الاخبارى فى الافتاء و ان شئت ان تكون على بصيرة فى ولاية الفقيه العادل فراجع الى تأليفنا كتابنا المسمّى بـ «الارشاد الى ولاية الفقيه».

(و فى المقام) فروع كثيرة و تحقيق الكلام فيها يستدعى زيادة بسط لا يسعه المجال مضافاً الى ان وضع الزّمان يقتضى عدم التعرّض لها فتأمّل.

---

[1] - سورة الاحزاب، الآية ۶.

[2] - وسائل الشيعة، ج ۲۶، ص ۲۵۱، باب۳ من ابواب ولاء ضمان الجريرة (ان من مات و لا وارث له).

(الحمد لله) الذى جعل العلم حياة القلوب من الردى و نور الابصار من العمى و رفع درجة العلماء بتفضيل مدادهم على دماء الشّهداء و روى عن الصّادق عليه السلام قال «اِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَمَعَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ النَّاسَ فِى صَعِيدٍ وَاحِدٍ وَ وُضِعَتِ الْمَوَازِينُ فَتُوزَنُ دِمَاءُ الشُّهَدَاءِ مَعَ مِدَادِ الْعُلَمَاءِ فَيُرَجَّحُ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى دِمَاءِ الشُّهَدَاءِ»[1]،

و روى ايضاً عنه عليه السلام عن آبائه عن على عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم «اِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وُزِنَ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ بِدِمَاءِ الشُّهَدَاءِ فَيُرَجَّحُ مِدَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى دِمَاءِ الشُّهَدَاء»[2]؛

و راجع عن فضل العلم و العلماء كتاب العلم من بحار الأنوار ج ١ و ٢ من الطبعة الجديدة فقد جمع فأوعى كلّ الآيات و الاحاديث الواردة فى ذلك الموضوع.

---

[1] - بحار الأنوار، ج ٢، ص ١۴، باب٨ (ثواب الهداية و التعليم).

[2] - بحار الأنوار، ج ٢، ص ١۶، باب٨ (ثواب الهداية و التعليم).

(هذا) نختم البحث على كلام آية الله العظمى السيد محمد الحجة الكوه كمرى رحمه الله حيث قال حين البحث عن ولاية الفقيه انّ من ادّعى من الفقهاء الجامعين لشرائط الفتوى الولاية المطلقة ما رفع نفسه بل كان دعواه موجبة لانفخاض مقام النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الائمة عليهم السلام عند عوام الناس، فتأمّل جدّا و جيّدا.

فانّ له رحمه الله مقاماً شامخاً و عظمةً علميّةً و مستجمعاً لجميع شرائط الاجتهاد و الفتوى و اذا سمعنا انّه فى حال الاحتضار و استبقنا الى بيته كى رأينا كيفية احتضاره، ما حصل التّوفيق لكثرة الجماعة فاذاً خرج اصحابه فى حالة عجيبة ملتمطين على رؤسهم و سئلت عن احد اصحابه كيفيّة الاحتضار؛ حيث قال كان مشغولاً لقرائة دعاء السّمات

و اذا تمّت اخذ تربة الحسين عليه السلام و خلط بالماء و شرب

فقال «يا على تشريف بيار خلاص شدم».

(الكلام) فيما يرجع الى كتاب تحف العقول مؤلّفه ابو محمد بن الحسن بن على الحسين بن شعبة الحرّانى او الحلبى و قد تعرّض الفقهاء لعظمته و منقبته حيث قالوا انّه كان رجلاً فاضلاً جليل القدر و رفيع الشأن و كان كتابه مشتملاً على مواعظ اهل البيت عليهم السلام و الاصول المعلومة التى لا تحتاج الى سند و قد اعتمد على كتابه عدّة من الاصحاب،

و كيف كان انّ كتاب تحف العقول من الكتب المعتبرة غير معلوم و لذا اعتذر العلامة المجلسى رحمه الله فى فاتحة البحار عن نقل الرّوايات عنه بانّ

اكثر روايات هذا الكتاب فی المواعظ فلا يحتاج الی ملاحظة السّند و قد قرّر كلام العلامة المجلسی بعض الاعاظم‌ﷺ بان الكتاب المعتبر فی الحديث ما كان جامعاً لشروط:

(منها) ان يكون ثبوته من مؤلّفه محقّقاً امّا بالتواتر او بطريق صحيح،

(و منها) ان يكون مؤلّفه ممّن يعلم كونه مميّزاً بين صحيح الحديث و سقيمه،

(و منها) ان يكون بنائه فی ذلک الكتاب علی جمع الاخبار الصحيحة،

و من المعلوم عدم العلم باجتماع هذه الشرائط فی هذا الكتاب و اذا انتفی احد هذه الشّروط فلا يصح التمسّک بالخبر و ما نحن فيه كذلک، لانّ العلماء لم يتعرّضوا لاحوال حسن بن علی بن شعبة حتّی يظهر حاله انه موثوق به عندهم ام لا و لم يظهر انّه ممّن كان قادراً علی التمييز بين الصحيح و السّقيم ام لا كما انّ كون هذا الكتاب منه غير محقّق فاذا كان كذلک فكيف يمكن الرّكون الی خبره، انتهی كلامه‌ﷺ.

(و كتاب دعائم الاسلام) لابی حنيفة النعمان كان رجلاً اماميّاً اثنی عشرياً جليلاً فاضلاً فقيهاً و من جملة النوابغ فی عصره قيل انّه مالكی الاصل فتبصّر و صار شيعيّاً اماميّاً.

(و كتاب الفقه الرّضوی) المنسوب الی مولانا الرّضا عليه و علی آبائه عليهم السّلام.

(اقول) انّ الفقهاء قدّس سرّهم تعرّضوا للكتب المذكورة فى تأليفاتهم من حيث السند فى كلّها و من حيث الدلالة فى رواية تحف العقول و اختلفوا اختلافاً شديداً فلابدّ لاهل العلم من الرّجوع اليها فلا يهمّنا التعرّض لها مضافاً الى انّه لا يسعه المجال،

(و كيف كان) انّ مقتضى الاحتياط فى الاحكام الشرعيّة و فى احكام التّجارات و البيوع الرّجوع فى كلّ مسئلة من ملاحظة مدركها بالخصوص فان دلّ على الجواز اخذ به و الّا فلا.

(تتمّة) المكاسب جمع المكسب و هو امّا مصدر ميمىّ بمعنى الكسب و هو الفعل المنتسب الى الانسان و امّا اسم مكان اى محلّها و هو الاعيان المكتسب بها و المعنى الاوّل اظهر الوجهين:

(احدهما) انّ ارادة المعنى الثانى يستلزم خروج اغلب اقسامها المحرمة و المكروهة و غيرهما ممّا ذكر فى الكتاب لانّ الاغلب ليس الّا فعلاً من الافعال لا الاعيان المكتسب بها كالكهانة و السحر و الشعبذة و القيافة و غيرها الّا بضرب من التأويل غير محتاج اليه كالاستيجار لهذه الافعال؛

(و ثانيهما) انّ اتّصاف المكاسب و انقسامه الى الاحكام الخمسة مع انّ الاعيان المكتسب بها لا تتّصف بها الّا باعتبار الفعل المناسب له كالشرب فى الخمر و الوطى فى المحارم و كذا الكلام فى المتاجر حرفاً بحرف.

ثمّ انّ الفرق بين البيع و المكاسب عموم و خصوص من وجه يجتمعان فی بيع الاعيان المكتسب بها و ينفرد البيع اذا قصد بالتكسب القوت و الادّخار و ينفرد المكاسب بتحصيلها بالمنافع و الصلح و نحوه و صاحب الجواهر بعد ما اختاره انّ التّجارة عبارة عن الصّناعة المعروفة،

و انّ المراد بها هنا مطلق المعاوضة بشهادة قوله تعالى ﴿اِلَّا اَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُم﴾[1] المستدل بها لصحّة الصلح و الهبة بل و كلّ العقود حيث انّ ارادة الخصوص يوجب كون الصلح و الاجارة و غيرهما داخلاً فی الباطل لو لم يكن داخلاً فی التّجارة عن تراض و قول صاحب مجمع البحرين «التجارة بالكسر انتقال شيئ مملوک من شخص الى آخر بعوض مقدّر على جهة التّراضی» و غير ذلک من المعانی التی نقلها بعض الاعاظم‌ﷺ من الفقهاء و اهل اللغة.

بقی الفرق بين الكسب و التّكسّب امّا الكسب فتقدّم انّه هو الفعل المنتسب الى الانسان و امّا التكسّب فهو الفعل الذی اتّخذه الانسان بمدّة ما فلا يقال المكتسب لمن اتّخذ الفعل بعنوان القوت و الادّخار.

---

[1] - سورة النساء، الآية ۲۹.

فی بیع الاراضی المفتوحة عنوة

سماحة آیة الله العظمی السید یوسف المدنی التبریزی حفظه الله تعالی

السلام علیکم، قد اشتهر عند اهل المنبر و الناس انّ اباعبدالله الحسین علیه السلام بعد الورود الی ارض کربلا اشتری بمقدار اربعة امیال من الجوانب الاربع و بعد الاشتراء تصدّق به علی اهله و اباحه لجمیع موالیه؛

ما هو نظرکم فی هذا الموضوع؟ نستدعی الجواب مستدلاً.

الجواب: اقول: انّ المعروف بین الامامیّة، ارض العراق مفتوحة عنوة (بفتح العین المهملة و سکون النون) و هی المأخوذة بالقهر و الغلبة و هذا هو المحکی عن کتب التّواریخ المعتبرة و المحکی عن بعض العامّة انّها فتحت صلحاً.

(و المستفاد) من ظاهر الرّوایات، تملّک المسلمین لجمیع ارض العراق المسمّی بارض السّواد من غیر تقیید بالعامر فینزّل علی انّ کلّها کانت عامرة حال الفتح و لا خلاف فی انّها فتحت ایام الثّانی و انّما سمّیت بارض السواد لانّ الجیش لمّا خرجوا من البادیة و رأوا هذه الارض و التفاف شجرها سمّوها السّواد لذلک، کما ذکره العلامة فی المنتهی و التذکرة.

(قال) فى المبسوط: و امّا ارض السّواد فهى الارض المغنومة من الفرس التى فتحها الثّانى و هى سواد العراق فلمّا فتحت بعث عمر عمار بن ياسر اميراً و ابن مسعود قاضياً و والياً على بيت المال و عثمان بن حنيف ماسحاً فمسح عثمان الارض و وقع الخلاف فى مبلغها، انتهى.

(ثمّ اختلفت) كلمات الفقهاء فى عدم جواز بيع المفتوحة عنوة و غيره من النواقل لعدم التملّک مطلقا او جوازه كذلک او التفصيل بين جواز بيعها، تبعاً للآثار بناء على انّها تملک تبعاً لها فيدخل فى المبيع بالتبعيّة او الجزئيّة او التفصيل بين زمان الحضور و الغيبة و قد ذهب جمّ غفير الى الاول منها

و هذا هو المشهور لا سيّما بين القدماء بل نسب القول بالجواز الى الشذوذ كما عن السرائر، نقلاً عن الشيخ انّه اذا حجر ارضاً ثمّ باعها لم يصح بيعها و فى النّاس من قال انّه يصح و هو شاذّ و امّا عندنا فلا يصح بيعه؛

(بل) ظاهر الغنية و الكركى فى قاطعة اللجاج دعوى الاجماع قال فى الاول: «و هذه الارض المفتوحة عنوة بالسيف لا يجوز التصرّف فيها ببيع و لا وقف و لا غيرهما ثمّ ذكر احكامها و ما يختص بالامام عليه السلام من الانفال» الى ان قال: «و دليل ذلک كلّه الاجماع» و قال فى الثّانى: «قال الشيخ فى المبسوط و النهاية و كافة الاصحاب: لا يجوز بيع هذه الارض و لا هبتها و لا وقفها»، انتهى.

(و حجة القول) بالمنع مطلقا مضافاً الی انّه مقتضی الاصل فیما هو ملک المسلمین قاطبة و ظاهر الاجماع،

الاخبار المستفیضة التی منها صحیحة الحلبی: انّه سئل ابو عبدالله عن ارض السّواد ما منزلته؟ فقال: «هو لجمیع المسلمین لمن هو الیوم مسلم و لمن یدخل فی الاسلام بعد الیوم و لمن لم یخلق بعد»

و منها صحیحة ابی الربیع الشّامی «لا تشتروا من ارض السّواد شیئاً الّا من کانت له ذمّة فانّما هی فیئ للمسلمین» الی غیر ذلک من الرّوایات التی لا تسع هذه المختصر لنقلها فراجع فی ذلک مستند النّراقی، کتاب المکاسب، المسئلة التاسعة «لا یجوز بیع الاراضی المفتوحة عنوةً» و تعرّض لروایات کثیرة فی المقام.

(و لا یخفی) ان کون الارض مفتوحة عنوة یثبت بامور:

(الاوّل) الشیاع الموجب للعلم؛

(و الثانی) شهادة العدلین؛

(و الثالث) الشیاع المفید للظنّ المتآخم للعلم بناء علی کفایته فی کل ما یعسر اقامة البیّنة علیه کالنسب و الوقف و الملک المطلق و امّا ثبوتها بغیر ما ذکر من الامارات الظنّیة حتّی قول من یوثق به من المورّخین فمحلّ تأمّل، لانّ الاصل عدم الفتح عنوة و عدم تملّک المسلمین.

(قال فى مفتاح الكرامة) و نِعم ما قال و هذه عبارته و امّا ما اشتهر فى الافواه من انّ الحسين صلوات الله و سلامه عليه و على آبائه و اخيه و ابنائه الطّاهرين اشترى اربعة اميال من كلّ جهة ممّا يلى قبره الشّريف ثمّ تصدّق به على اهله و شرط عليهم ضيافة الزوّار و اباحه لجميع مواليه فلم نقف عليه فى شيئ من كتب الاخبار و لا فى التواريخ و لا مزار البحار و لا فى كلام احد من علمائنا الابرار الى ان قال فقد تحصّل انّ النظر فى ارض الخراج للامام عليه السلام مع ظهوره و مع غيبته الى الحاكم الشرعى ان كان متمكناً و انتهى موضع الحاجة من كلامه قدس سره.

(و الفرق) بين الخراج و المقاسمة انّ المراد من الاوّل ما جعل الارض من الدرهم و الدينار و نحوهما و المراد من الثانى الحنطة و الشعير و نحوهما اذا جعل عليه ان يزرع بالنّصف او الثلث او نحوهما.

(و فى الرّوضة) لا يجوز بيع الارض المفتوحة عنوة بفتح العين اى قهراً كارض العراق و الشّام لانّهما للمسلمين قاطبة لا تملك على الخصوص الّا تبعاً لآثار المتصرف من بناء و شجر فيه فيصحّ على الاقوى و تبقى تابعة له ما دامت الآثار فاذا زالت رجعت الى اصلها.

(قال الشيخ الانصارى قدس سره) فى مبحث الاراضى المفتوحة عنوة ان ظاهر الاخبار تملّك المسلمين لجميع ارض العراق المسمّى بارض السّواد من غير تقييد بالعامر فينزّل على انّ كلّها كانت عامرة حال الفتح و يؤيّده انّهم ضبطوا ارض الخراج كما فى المنتهى و غيره بعد المساحة بستة او

اثنین و ثلثین الف الف جریب و حینئذ فالظّاهر انّ البلاد الاسلامیّة المبنیّة فی العراق هی و ما یتبعها من القری من المحیاة حال الفتح التی تملکها المسلمون؛

(ثمّ) قال﵀ فما قیل من انّ البلاد المحدثة بالعراق مثل البغداد و الکوفة و الحلّة و المشاهد المشرّفة الاسلامیّة بناها المسلمون و لم تفتح عنوة و لم یثبت انّ ارضها یملکها المسلمون بالاستفنام و التی فتحت عنوة و اخذت من الکفّار قهراً قد انهدمت لا یخلو عن نظر لانّ المفتوح عنوة لا یختصّ بالأبنیة حتّی یقال انّها انهدمت فاذا کانت البلاد المذکورة و ما یتعلّق بها من قراها غیر مفتوحة عنوة فاین ارض العراق المفتوحة عنوة، انتهی کلامه رفع مقامه.

«تنبیه»

جمع الارض علی الاراضی علی غیر قیاس لانّ «فعل» لا یجمع علی «فعالی» بل هو جمع «فعلاء» کصحراء و صحاری،

قال فی المسالک: «و ربّما جمعها ای الارض بعضهم علی الاراضی و غلط فی ذلک» فراجع مسالک الافهام ج۲، اوائل کتاب احیاء الموات؛

و عن الحواشی المنسوبة الی الشّهید﵀: «انّ جمع الارض علی الاراضی غلط».

(فی المصباح): الارض مؤنثة و الجمع اَرضون (بفتح الراء)، قال ابو زيد: «و سمعت العرب تقول فی جمع الارض الاراضی و الاُروض مثل فُلوس و جمع فعل، فعالی فی ارض و اراضی و اهل و اهالی و ليل و ليالی (بزيادة الياء) علی غير قياس.

و قال فی القاموس اراضات و اروض و ارضون و اراضی و الاراضی غير قياس، قال فی الصّحاح: «و قد تجمع ای الارض علی اروض» و زعم ابو الخطّاب: «انّهم يقولون اروض و اراض كما قالوا اهل و اهالی و الاراضی ايضاً علی غير قياس».

توصية لاهل العلم

قد تعرّضت لها فی كتابنا المسمّی بـ «الارشاد الی ولاية الفقيه» فلا بأس بنقلها لرفقائنا الابرار من اهل العلم و هو انّه لابدّ لهم اذا عنونوا المسئلة الشرعيّة و وردوا فی البحث عنها اصوليّة كانت او فرعيّة، حكميّة كانت او موضعيّة، من المواظبة التامّة و الدقّة الكاملة حتّی لا تخرج عن حدودها الشرعيّة و العقليّة و التجنّب عن القول بالكذب و نقل الاقوال الكاذبة و الّا فيزول اصل المسئلة من البين و مع زوالها يبقی النّاس متحيّرين فيقع الهرج و المرج و ينتشر الظلم و الجور عصمنا الله و اخواننا المؤمنين من الاهواء الباطلة و النّفس الامارة بالسّوء.

(و من الضّروری) اذا کانت المسئلة المعنونة مخدوشة من جهة الکذب و عدم ملاحظة حدودها شرعیها و عقلیها فکلّ ما یترتّب علیها کان مخدوشاً ایضاً.

(و لاحظوا) انّه من دأب العلماء اذا وردوا فی البحث عن المسئلة اصولیّة کانت او فرعیّة اسّسوا اصلاً فی بعض الموارد لیکون هو المرجع فی المسئلة المعنونة اذا لم تجدوا دلیلاً فیها، فحینئذ اذا کان الاصل المؤسّس مخدوشاً فلا ریب فی انّ ما یندرج تحته کان مخدوشاً ایضاً، فعلی هذا یلزم علی العلماء الاحتیاط التامّ فی بیان المسائل الشرعیّة و حفظها و تشییدها فان الاحتیاط حسن عقلاً و نقلاً من کلّ احد و من العلماء احسن، کثّر الله امثال الاخیار منهم.

(اقول) انّه قد تبیّن ممّا ذکرناه من الرّوایات المعتبرة و اقوال الفقهاء تفصیلاً انّ ما ذکره بعض المورّخین «ره» فی عصرنا من انّ الحسین صلوات الله و سلامه علیه و علی آبائه الطیّبین الطّاهرین اشتری ارض کربلا ثمّ تصدّق علی اهله و اباحه لجمیع موالیه محلّ اشکال و تأمّل، فتأمّل جیّداً.

الكلام فی تحریم الاکتساب

بما یحرم الاکتساب به من الاعیان النجسة و غیرها

و معنی حرمة الاکتساب حرمة النّقل و الانتقال بقصد ترتّب الاثر و امّا حرمة الاکل فی مقابلها فهو متفرّع علی فساد البیع لانّه مال الغیر و وقع فی یده بلا سبب شرعی.

(اقول) انّ تحریم الاکتساب بالاعیان النّجسة و غیرها محتمل الوجوه علی ما تعرّض لها بعض الاعلام،

(الاوّل) انّ المراد بالتحریم فساد العقد و عدم صحّته کما مرّت الاشارة و لیس من شأن الفقیه ان یبحث عن حرمة العقد کما اشار الیه الشهید الثانی حیث قال انّ الحکم بالتّحریم فی هذا الباب مذکور من باب الاستطراد.

(الثانی) ان یکون المراد به حرمة مجرّد العقد علیه.

(الثالث) ان یکون المراد به حرمة مجرّد ترتیب الاثر علیه بعد وقوعه بان یکون المحرّم نفس ترتیب الاثر علیه بعد وقوعه.

(الرابع) ما احتمله الشيخ جعفر كاشف الغطاءﷺ فى شرح القواعد من ان المراد تحريم نفس العقد على من كان ملتفتاً عند العقد و تحريم ترتيب الآثار على الجاهل بتحريم العقد حين ان يعقد.

(الخامس) حرمة نفس العقد و حرمة ترتيب الآثار جميعاً بان يكون المراد حرمة الجميع لانّ النّهى متعلّق بما هو المتعارف بين النّاس و انّما هو مجموع الصيغة و ترتيب الاثر و فى النظر القاصر هذا القول هو الاقوى.

(مسألة) هل يجوز البيع و الشّراء على الدّم ام لا و المشهور بين الفقهاءﷺ عدم الجواز نجساً كان او طاهراً و لا يصحّ جعله عوضاً و معوضاً فى المعاوضات و لا هبته و ايصلح عنه مستدلين عليه بالآيات و الرّوايات؛

و امّا الآيات فمثل قوله تعالى فى سورة البقرة آية ١٦٩ ﴿ اِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَ الدَّمَ﴾ و آية ١٥ من سورة المائدة ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ﴾.

و الرّوايات مثل رواية تحف العقول و مرفوعة ابى يحيى الواسطى و غير ذلک.

(و الاقوى) فى النّظر القاصر هو الجواز للانتفاع به فى بعض الاحيان و امّا الجواب عن الآيات المذكورة و الرّوايات فانّ الآيات و الرّوايات

مضافاً الى ضعف سند الرّوايات تدلّ على الحرمة من حيث الاكل فحينئذ لا خلاف و لا اشكال فى الحرمة،

(و لكن) الاحوط ان البايع الثمن فى مقابل ان يجعل نفسه فى اختيار المشترى لأخذ الدّم.

(مسألة) يجوز اهداء الدّم و هبته لشخص آخر اذا لم يكن موجباً لتضرّر نفسه و ضعفه و الّا فلا يجوز.

(مسألة) هل يجوز المعاملة على الاعيان النّجسة سوى الدّم مثل الميتة و الخمر و الخنزير و الكلب او لا؟ فيه خلاف بين الفقهاء رضوان الله عليهم و منشأه اختلاف الرّوايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام .

(و لكن الاظهر) هو الجواز مع قصد المتعاملين المنفعة المحلّلة الموجودة فيها و قال بعض الاعلام رحمه الله اذا كانت الاعيان النّجسة تحت يده و استيلائه الناشى من حيازتها او من كون اصلها مالاً له فلا بأس بعنوان حقّ الاختصاص المتعلّق بها ان يصالح عنه بلا عوض او مع العوض لا عوضاً لنفس العين؛

ثمّ قال نعم لو بذل له مالاً ليرفع يده و يعرض عنها فيجوزها الباذل سلم من الاشكال نظير بذل المال لمن سبق الى مكان من الامكنة المشتركة كالمسجد و المدرسة ليرفع يده عنه فيسكنه الباذل، انتهى كلامه رفع مقامه.

(اقول) انّ المعروف بين اصحابنا حرمة التكسّب بالاعيان النّجسة بالذّات و بطلان التصرّف فيها بالبيع و غيره من العقود و ان فرض لها نفع محلّل مقصود للعقلاء،

و خالف فى ذلک الشيخ الكبير الشيخ جعفر الغروى‌ﷺ حيث قال و يجوز الانتفاع بالاعيان النّجسة و المتنجّسة فى غير ما ورد النصّ بمنعه.

(و الفاضل المحدّث الكاشانى) فى المفاتيح حيث انّه بعد ما ذكر انّه يشترط فى العوضين ان يكونا ذوى نفع محلّل مقصود للعقلاء و انّه لا يصحّ بيع ما لا منفعة له مشروعة فيه كالميتة و اجزائها بلا خلاف حكى منهم انّهم اطلقوا المنع من بيع الاعيان النّجسة و المايعات المتنجّسة ممّا لا يقبل التطهير لاستخباثها و نجاستها،

قال و المعتمد عندى جواز بيع كلّ ما له نفع مقصود للعقلاء وفاقاً لبعض المتأخّرين الّا ما ثبت الاجماع المعتبر على خلافه او ورد فيه النّهى للاصل و عموم «احلّ الله البيع» و عدم دليل على المنع يعتدّ به فانّ النّجاسة و الاستخباث لا يصلحان للمنع و لحديث كلّ شيئ مطلق يرد فيه النّهى، انتهى كلامه‌ﷺ.

(و لا يخفى) الظّاهر من كلام الشّيخ الانصارى‌ﷺ انّ المراد بالاعيان النّجسة ما كان نجساً بالذّات و لكنّ الظّاهر من كلمات العلماء انّ المراد بالنّجس المعنى الاعمّ من النّجس بالذّات و النجس بالعارض.

(قال فی القواعد) النّجس هو ما اشتمل على وجه قبيح و هو اقسام الاول كلّ نجس لا يقبل التّطهير؛

(و قال فی الارشاد) الاول بيع الاعيان النّجسة كالخمر و النّبيذ و الفقّاع و ما ينجس من المايعات ممّا لا يقبل التّطهير، انتهى؛

(و قال فی الشرايع) المحرّم انواع الاول الاعيان النّجسة كالخمر و الانبذة و الفقّاع و كلّ مايع نجس؛

(و قال فی اللّمعة) فالمحرم الاعيان النّجسة كالخمر و النبيذ و الفقّاع و المايع النجس غير قابل للطّهارة؛

(و قال فی جامع المقاصد) بعد نقل كلام العلّامة و اراد بالنّجس عين نجاسة او متنجساً باحدى الاعيان؛

(و قال فی كشف الظّلام) فالمحرم منه انواع الاوّل الاعيان النّجسة بالاصل او بالعارض لشموله للثانى عرفاً بل و لغةً لنصّهم على انّ النّجس ضدّ الطاهر و لم يثبت الحقيقة الشرعيّة فى الاخصّ او بنحو من المجاز هذه خلاصة كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم فلابدّ لاهل العلم من المراجعة الى كلامهم لكى يكونوا على بصيرة فى المسئلة.

(مسألة) لا يختصّ حرمة المعاملة بالمايعات المسكرة كما يظهر من كلام بعض الفقهاء بل تعمّ جميع المسكرات و لو كانت من الجوامد.

(مسألة) تختصّ حرمة المايعات المسكرة بما اذا كان المطلوب منه الشّرب و الاسكار فلا بأس بما اذا كان الغرض منه شيئ آخر و لم يكن معدّاً للاسكار عند العرف كالمايع المتّخذ من الخشب او غيره المسمّى بلفظ «الكل» لاجل الاغراض العقلائيّة فحينئذ لا يحرم بيعه لانصراف ادلة حرمة بيع الخمر عنه وضعاً و تكليفاً كانصراف ادلّة عدم جواز الصّلاة فيما لا يؤكل لحمه عن الانسان.

(مسألة) الاقوى جواز بيع الاوراث الطّاهرة هذا هو المعروف عند الاصحاب،

و يدلّ على ذلک مضافاً الى طهارتها و الانتفاع بها الاصل و العمومات و كذلک الابوال الطّاهرة.

(مسألة) لا اشكال فى حرمة المعاوضة على بول غير مأكول اللّحم بلا خلاف ظاهر لنجاسته و عدم الانتفاع به منفعة محلّلة مقصودة و للاستخباث المستفاد حرمته من منطوق ما دلّ على تحريم الخبائث من كتاب او سنّة و صرّح بحرمة المعاوضة عليه فى السّرائر و الشرايع و النافع و المنتهى و التّذكرة و الارشاد و شرحه لولده و اللمعة و الدروس و المسالک و المبسوط و الغنية.

(بل صرّح) جماعة بالمنع عن مطلق البول الّا بول الابل كما فی المقنعة و النهاية و المراسم و القواعد و الارشاد،

(بل) زاد بعض المتأخّرين الاستشكال فی الانتفاع به مطلقا حتّی فی مثل العلاج المتعارف بين النّاس لرفع الم المجروح و سرعة اندمالها،

(و لكن) هذا القول ضعيف جدّاً لعدم ورود النصّ فيه و عدم شمول الاجماعات له فيكون حكماً بلا مستند شرعی و لا اشكال ايضاً فی ان المراد من غير مأكول اللحم ما كان ذا النفس السائلة و الّا كان حكمه حكم مأكول اللحم لاشتراكهما فی عدم الاستخباث و عدم النّجاسة.

(مسألة) لا اشكال فی جواز معاملة ميتة غير النفس السّائلة اذا كانت لها منفعة محلّلة مقصودة و كذلک لا اشكال فی الانتفاع بالاعيان النجسة فی غير الجهة المحرّمة مثل التسميد بالعذرات و الاشعال و الطلی بدهن الميتة النّجسة و الصّبغ بالدم و غير ذلک،

(و كذا) لا اشكال فی جواز المعاملة علی بيع ما لا تحلّه الحياة من اجزاء الميتة من شعرها و وبرها اذا كانت له منفعة محلّلة معتدّ بها.

(مسألة) قد استثنى من ابوال ما يؤكل لحمه المحكوم بطهارتها بول الابل و انّه يجوز بيعه،

و يدلّ على ذلک قوله عليه السلام فى رواية الجعفرى «اَبْوَالُ الْإِبِلِ خَيْرٌ مِنْ اَلْبَانِهَا»[1] مضافاً الى الاجماع على ما فى جامع المقاصد،

و يدلّ عليه ايضاً رواية سماعة قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِالله عليه السلام عَنْ شُرْبِ الرَّجُلِ اَبْوَالَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ تُنْعَتُ لَهُ مِنَ الْوَجَعِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ اَنْ يَشْرَبَ قَالَ نَعَمْ لَا بَاْسَ بِهِ»[2]،

و موثقة عمّار عن ابى عبدالله عليه السلام «سُئِلَ عَنْ بَوْلِ الْبَقَرِ يَشْرَبُهُ الرَّجُلُ قَالَ اِنْ كَانَ مُحْتَاجاً اِلَيْهِ يَتَدَاوَى بِهِ يَشْرَبُهُ، كَذَلِکَ اَبْوَالُ الْإِبِلِ وَ الْغَنَمِ»[3].

(ثمّ) لو عرض تحريم الاكل لمأكول اللحم لكونه موطوئة او جلّالاً ففى بقاء بوله على حكمه الثابت له قبل التحريم كجواز شربه على القول بجوازه او الحاقه بغير المأكول وجهان بل قولان،

و الظاهر هو الثانى لنجاسته و فى المختلف الاجماع على نجاسة زرق الدجاج الجلال و ظاهر الذخيرة الاجماع على نجاسة الجلال و الموطوء و لم ينسب الخلاف الّا الى الاسكافى و المبسوط حيث ينسب اليهما القول بالكراهة.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ١١٤، باب ٥٩ (جواز شرب ابوال الإبل و البقر ...).

[2] - وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ١١٥، باب ٥٩ (جواز شرب ابوال الإبل و البقر ...).

[3] - وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ١١٣، باب ٥٩ (جواز شرب ابوال الإبل و البقر ...).

(مسألة) انّ المستفاد من بعض الاخبار انّ الله تعالى لم يجعل فی المحرّم شفاءً و الحال ربّما يرتكب بالمحرّم بالعناوين المختلفة.

(اقول) يمكن الجواب عنه بوجهين:

(احدهما) انّه و ان ورد ذلک فی الاخبار الّا ان حصول الاضطرار كان موجباً للتّداوی بالمحرّمات هذا مضافاً الی انّ التجربة و الحسّ شاهدان بوجود المانع فی بعض المحرّمات مع شهادة كلمات الاطبّاء الحذّاق عليه فحينئذ لا بأس من طرح الخبر و العمل بالمحسوسات الثابتة.

(و ثانيهما) يمكن حمل الاخبار على حصر الدّواء فی المحرّم بالذّات و ليس الحصر العرضی منافياً له فيكون مفادها ان الله تعالى لم يجعل فی الحرام شفاء و لا دواءً ای لم يجعله و لم يقرّره للشفاء بحيث ينحصر الامر فيه و كان الشّفاء و الدّواء منحصراً به بل لكل مرض يداوی بالمحرّم له علاج ايضاً، هذا.

(ثمّ) انّه لابدّ فی جواز التّداوی بالمحرّم من امور:

(احدها) العلم بحصول العلاج به او حصول الظنّ من قول الطبيب الحاذق المفيد للظنّ لوجوب دفع الضرر المظنون.

(و ثانيها) العلم بانحصار العلاج و الدّواء فيه و الظاهر كفاية الظنّ الغالب ايضاً و المعتبر علم المريض او ظنه سواء حصل بالتّجربة من حاله او من قول الاطباء او غيرهما فلو لم يحصل له الظنّ او ظنّه و لم يظنّ

الانحصار لا يجوز له التّداوى به،

(نعم) ربّما يجب على الطبيب فى صورة علمه بتلف المريض بترک شرب المحرم او اكله اكراهه عليه لوجوب حفظ النّفس المحترمة على كلّ من يقدر عليه.

(و ثالثها) ان يكون تحمّل المرض شاقاً و حرجاً عرفاً و عادةً فلا يجوز التّداوى اذا لم يكن تحمّله شاقاً و حرجاً،

(نعم) لو فرض حصول الشّدة بعدم التّداوى به او افضاؤه الى مرض آخر لا يتحمّل عادةً فالظّاهر جوازه ايضاً.

(و ما ذكرناه) خلاصة البحث فى المسئلة و لكن لا بأس الى نقل الاقوال فيها و الخلاف بين الفقهاء فى حكمها و الاشارة الاجماليّة فيما استدلّوا به، فنقول:

(القول الاوّل) عدم الجواز مطلقا و هو المشهور بين القدماء،

قال المحقّق فى كتاب الاطعمة «و لا يجوز بالمحرّمات و لا بشيئ من الانبذة و لا بشيئ من الادوية معها شيئ من المسكر اكلاً و لا شرباً».

(و قال العلّامة) فى الارشاد و لا يجوز التّداوى بشيئ من الانبذة و لا بشيئ من الادوية معها شيئ من المسكر اكلاً و شرباً و يجوز عند الضّرورة التّداوى به للعين.

(و قال ابن ادريس) فی السرائر اذا اضطرّ الی شرب الخمر للعطش فله شربه فان اضطرّ اليه للتّداوی او الجوع فلا يجوز له التّداوی بحال الّا للتّداوی للعين و لا لغيرها لما روی انّه ما جعل شفاء فی محرّم و ايضاً فتحريمها معلوم من دين الرسول صلی الله عليه و آله و سلم و تحليلها يحتاج الی دليل.

(و نقل عن الخلاف) بل ظاهر المبسوط دعوی الاجماع و ادّعی فی المسالک و شرح الارشاد كونه مشهوراً،

و فی كشف اللثام نسبه الی الاكثر، قال فی المسالک بعد قول المحقّق و لا يجوز، هذا هو المشهور بين الاصحاب بل ادّعی عليه فی الخلاف الاجماع.

(و قال فی شرح الارشاد) بعد قول العلّامة و لا يجوز التّداوی هذا هو المشهور بين الاصحاب و نقل عن الخلاف دعوی الاجماع عليه.

(القول الثانی) الجواز مطلقا، ذهب اليه جماعة منهم القاضی و ابن ادريس و الشهيد فی الدروس و صاحب الكفاية و صاحب الجواهر و المستند.

(القول الثالث) التفصيل بين خوف التلف علی النفس و غيره فجوّز فی الاوّل دون الثانی قال به الفاضل فی المختلف و الشهيد الثانی فی المسالک و صاحب التنقيح و شارحه و الاردبيلی.

(القول الرابع) ما ذهب اليه العلّامة فی قواعده حيث قال لو تلف بتركه مع العلم بالصّلاح بتناوله فالتوقّف و الحرمة قطعاً فی غيره لو قلنا بانّ التوقّف قول، قال فی القواعد و امّا التّداوی به فحرام ما لم يخف التلف و يعلم بالعادة الصّلاح ففيه حينئذ اشكال و كذا باقی المسكرات و كلّ ما مازجها كالترياق.

(و ما ذكرناه) من الاقوال انّما هو فی صورة الانحصار و امّا فی صورة عدم انحصار الدّواء بالمحرّم فلا يجوز اجماعاً لانّ الآيات و الاخبار دالّتان على عدم جواز تناول المحرّم خرج منه ما كان فی حال الاضطرار و بقی الباقی.

(و امّا ادلّة الاقوال المذكورة) بطريق الاجمال:

فنقول حجة القول الاوّل العمومات الدالّة على حرمة المحرّمات كتاباً و سنّة و خصوص الاخبار الواردة فی هذا الباب،

(منها) ما عن ابن ابی عمير عن عمر بن اذينة قال «كَتَبْتُ اِلَی اَبِی عَبْدِاللهِ عليه السلام اَسْئَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُنْعَتُ لَهُ الدَّوَاءُ مِنْ رِيحِ الْبَوَاسِيرِ فَيَشْرَبُهُ بِقَدْرِ اُسْكُرُّجَةٍ مِنْ نَبِيذٍ لَيْسَ يُرِيدُ بِهِ اللَّذَّةَ اِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ الدَّوَاءَ فَقَالَ لَا وَ لَا جُرْعَةً ثُمَّ قَالَ اِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ لَمْ يَجْعَلْ فِی شَیْءٍ مِمَّا حَرَّمَ دَوَاءً وَ لَا شِفَاءً»[1] و غير ذلک من الاخبار الكثيرة.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۲۵، ص ۳۴۳، باب ۲۰ (عدم جواز التداوی بشیء من الخمر و ...).

(حجة القول الثانی) ادلّة الاضطرار و الضّرورة المجوزّين للتّناول مع توقّف العلاج عليه و ادلّة نفی العسر و الحرج و الضّرر و الضّرار و رواية المفضّل و هی طويلة،

و رواية محمد عن سماعة بن مهران قال «قَالَ لِی اَبُو عَبْدِاللهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَ بِهِ دَاءٌ فَاُمِرَ لَهُ بِشُرْبِ الْبَوْلِ فَقَالَ لَا تَشْرَبْهُ قُلْتُ اِنَّهُ مُضْطَرٌّ اِلَی شُرْبِهِ قَالَ اِنْ كَانَ مُضْطَرّاً اِلَی شُرْبِهِ وَ لَمْ يَجِدْ دَوَاءً لِدَائِهِ فَلْيَشْرَبْ بَوْلَهُ اَمَّا بَوْلُ غَيْرِهِ فَلَا»[1] و غير ذلک من الاخبار.

(حجة القول الثالث) امّا الجواز عند خوف تلف النفس فهی قوله تعالی ﴿وَ لا تَقْتُلُوا اَنْفُسَكُم﴾[2] و ﴿لا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتی حَرَّمَ اللهُ اِلّا بِالْحَقّ﴾[3] و قوله تعالی ﴿وَ لا تُلْقُوا بِاَيْديكُمْ اِلَی التَّهْلُكَة﴾[4] وجوب حفظ النّفس عقلاً و نقلاً و امّا عدم الجواز فيما عداه فهی الاخبار التی تمسّک بها المخالفون،

قال فی المسالک الاقوی الجواز مع خوف التلف بدون ذلک امّا الاوّل فلما ذكرناه من جوازه للمضطرّ بدون المرض و امّا مع عدمه فلهذه النّصوص الكثيرة و هو اختيار العلّامة فی المختلف و تحمل هذه الرّوايات علی تناول الدّواء لطلب العافية جمعاً بين الادلّة.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۲۵، ص ۳۴۶، باب ۲۰ (عدم جواز التداوی بشیء من الخمر و ...).

[2] - سورة النساء، الآية ۲۹.

[3] - سورة الانعام، الآية ۱۵۱.

[4] - سورة البقرة، الآية ۱۹۵.

(**حجّة القول الرابع**) امّا على عدم الجواز فى الشّق الثانى من تفصيله فهى الاطلاقات الدالّة على التحريم و امّا على التّوقّف فى الشّق الاوّل فهى ما ذكره فى كشف اللثام فى بيان منشاء الاشكال المذكور فى عبارة القواعد بقوله تعالى ﴿وَ لا تُلْقُوا بِاَيْديكُمْ اِلَى التَّهْلُكَة﴾ و من عموم اخبار النهى عن التّداوى به و انّه تعالى لم يجعل الشّفاء فى محرّم و ما ذكرناه محصّل الاقوال بين الفقهاء مع ذكر ادلّتهم بالاشارة الاجماليّة.

(**و لكن الاظهر**) بين الاقوال الاربعة هو القول الثانى اى الجواز مطلقا لما ذكرنا من ادلّة الاضطرار و الضّرورة و ادلّة نفى العسر و الحرج و الضّرر و الضّرار و رواية المفضّل و رواية سماعة و غيرهما الدالّة على تناول المحرّم فى صورة الانحصار.

فی حرمة بیع المنی و عدم الانتفاع به

(اقول) انّ المنی علی ما یستفاد من کتب اللّغة هو الماء الغلیظ الذی یکون منه الولد سواء خرج من الذکر ام لا،

قال فی القاموس المنیّة کرمیّة ماء الرجل و المرئة جمعه مُنی کقفل و مَنَیٰ و اَمْنیٰ و مَنّیٰ بمعنی و استمنی طلب خروجه،

و کذا فی الصحاح و فی المجمع المنی هو الماء الغلیظ الذی یکون منه الولد و کذا فی العرف و الشّرع.

(و ربّما) یتوهّم اختصاصه بما یخرج فقبل الخروج لا یسمّی منیّاً بل ربّما یظهر ذلک ممّا ذکره بعض المشایخ بقوله انّ المنی ما خرج من مخرجه الاصلی و هو رأس الذکر و لا یسمّی ماء الفحل قبل خروجه منه منیّاً لانّه مأخوذ من الاراقة و لا یصدق الاراقة الّا بخروجه من المخرج.

(قال) فی المصباح و سمّی المِنیٰ لما یمنی به من الدّماء ای یراق الی ان قال و المنی معروف و امنی الرّجل امناء اراق منیّة، انتهی.

(و لکن) هذا القول غیر صحیح لجهات امّا لمعارضته بقول جماعة من اللّغویّین و صرّح فی القاموس بان امنی و منی و منّیٰ بمعنی،

و نسب صاحب المجمع هذا المعنی الی القیل المشعر بالضّعف حیث قال فی تفسیر قوله تعالی ﴿مِنْ نُطْفَةٍ إِذا تُمْنیٰ﴾[1] و قیل من المنی یقال امنی الرجل یمنی اذا انزل المنی او لان قوله مأخوذ من الاراقة اجتهاد منه و لا عبرة باجتهاده.

(و کیف کان) انّه لا اشکال و لا خلاف بین الفقهاء فی نجاسته من کلّ حیوان ذی نفس سائلة،

و یدلّ علی ذلک مضافاً الی الاجماع المحصّل و المنقول بعض الرّوایات و قول الشّافعی انّ من الآدمی طاهر نظراً الی انصراف اطلاقات الاخبار الواردة فی نجاسة المنی الی منی غیر غیر الانسان مدفوع لاطلاق معاقد الاجماع و القطع بارادة المطلق عنها مع انّ العلّامة فی التذکرة و صاحب کشف اللثام صرّحا بالعموم،

قال فی التذکرة المنی من کلّ حیوان ذی نفس سائلة آدمیّاً کان او غیره نجس عند علمائنا اجمع.

(و المعروف) بین الفقهاء انّه لابدّ فی المبیع من ان یکون له نفع معتدّ به عند العقلاء و لا اشکال فی انّ المنی اذا کان فی خارج الرحم لیس له

---

[1] - سورة النّجم، الآیة ۴۶.

نفع اصلاً و لان المبيع لابدّ ان يكون قابلاً للملكيّة و لا اشكال فی انّ المنی ليس قابلاً للملكيّة و لذا لا يتحقّق فيه الغصب و السّرقة و لا يضمن من اتلفه مالاً.

(و يظهر) ما ذكرناه بالرّجوع الی كلمات العلماء فی محالّها و كذا لا يصحّ بيعه اذا وقع فی الرّحم كما قال به الشيخ الانصاری‌ﷺ للنّجاسة لعدم الفرق بين كونه فی الخارج او فی الرحم.

(و امّا) ترتّب حكم النّجاسة اعنی الاجتناب عنه الموقوف الی خروجه عن الباطن فانّما هو لعدم حصول الملاقات التی هی موجبة لتنجّس ملاقيه ما دام فی الباطن و هذا لا يخرجه عن كونه نجساً كما اذا وضع الدّم فی قارورة مسدودة الرّأس لم يجز بيعه فيه مع ان حكم النجاسة و هو الاجتناب لا يترتب عليه فعلاً.

(و ما ذكرناه) ذهب اليه المشهور و قد تقدّم فی النظر القاصر جواز بيع النجس و المتنجّس اذا قصد البايع و المشتری المنفعة المحلّلة، فراجع.

(و لا يخفی) نقل كلام الشيخ الانصاری‌ﷺ عن الفائدة فی حرمة بيع المنی و عدم الانتفاع به حيث قال لا اشكال فی حرمة بيع المنی لنجاسته و عدم الانتفاع به اذا وقع فی خارج الرحم و لو وقع فيه فكذلک لا ينتفع به المشتری لانّ الولد نماء الامّ فی الحيوانات عرفاً و للاب فی الانسان شرعاً،

(لکن الظّاهر) ان حکمهم بتبعیّة الامّ متفرّع علی عدم تملّک المنی و الّا لکان بمنزلة البذر المملوک یتبعه الزرع فالمتعیّن التّعلیل بالنّجاسة، انتهی.

(و قال فی الجواهر) یمکن تحصیل القطع من السّیرة المستمرة فی ساير الاعصار و الامصار علی تبعیّة الولد فی غیر الانسان للانثی من غیر فرق بین الغاصب و غیره،

ثمّ قال فیه فتأمّل بعض النّاس فیه بان الولد من الفحل فلا یکاد یوجد الفرق بینه و بین الحبّ اذا نبت فی ارض الغیر فی غیر محلّه، انتهی.

(ثمّ لا بأس بالاشارة) الی الفرق بین المنی و عسیب الفحل، فانّ الاول یطلق علی ما خرج من المخرج و اریق کما ذکر ذلک فی المصباح،

و فی المجمع و فی تاج العروس جلد ۱۰ ص ۳۴۸ استمنی طلب خروجه و استدعاه.

(و امّا عسیب الفحل) فقد ذکر العلّامة من المحرّمات بیع عسیب الفحل و هو مائه قبل الاستقرار فی الرحم کما انّ الملاقیح هو مائه بعد الاستقرار کما فی جامع المقاصد و غیره،

و علّل فی الغنیة بطلان بیع ما فی الاصلاب الفحول بالجهالة و عدم القدرة علی التسلیم.

(اقول) لابدّ قبل التكلّم فی حكم مسئلة عسيب فقهاً من تفسير معنی عسيب الفحل فنقول قال الخليل بن احمد النحوی فی كتاب عين اللّغة العسب طوی الفرس الی ان قال و قال ابو ليلی العسب ماء الفحل فرساً كان او بعيراً،

قال فی الصّحاح و العسب الكراء الذی يؤخذ علی ضراب الفحل و هی عن عسب الفحل و يقول عسب فحله يعسبه ای اكراه.

(و قال فی القاموس) العسب ضراب الفحل او مائه او نسله و الولد و اعطاء الكراء علی الضراب.

(و فی نهاية ابن اثير) انّه نهی عن عسب الفحل ای لا يؤخذ لضرابه كراء الی غير ذلک هذا ما عثرنا عليه من كلمات اللّغويّين و لكن كلّها علی خلاف كلام العلّامة و جامع المقاصد.

(و امّا حكم بيع و شراء عسيب الفحل) فقد وقع الخلاف بين الفقهاء فی حرمة بيع عسيب الفحل و شرائه.

(اقول) اذا كان المقصود و المنظور من بيع العسيب و شرائه منی الحيوان فالمشهور بين الفقهاء بطلان البيع و لكن قد تقدّم فی النظر القاصر جواز بيع النّجس و المتنجّس اذا قصد المنفعة المحلّلة و فی عسيب الفحل يجوز اخذ الثمن بعنوان الاجرة و الكراء علی ضرابه مع تعيين المدّة و غير ذلک؛ فتأمّل.

الكلام فی سبّ المؤمن

(اقول) السّبّ الشّتم و مثله السّباب کما فی المجمع و الصّحاح و القاموس و المرجع فی السّبّ الی العرف و لذا لم یبیّنه اهل اللّغة بل ذکروا انّ السّبّ الشّتم؛

(و قال) فی جامع المقاصد و سبّ المؤمنین و ذلک باسناد ما یقتضی نقصه مثل الوضیع و الناقص و نحو ذلک الّا لمن یستحقّ الاهانة، انتهی.

و قال الشیخ الکبیر فی شرح القواعد و سبّ المؤمنین و شتمهم بمعنی واحد یعمّ اللّعن و الطّعن و القذف و الفحش و التصغیر و التحقیر و نحوها مع قصد الانشاء فیخالف الغیبة او یعمّ الانشاء و الخبر،

و یختلفان فی بعض التعبیرات فیعمّ کلّ منهما الآخر من وجه و حال الاشرار من اهل الایمان و علی حال الاخیار لتطابق الادلّة الاربعة علی تحریم ما یفید نقصاً فی مؤمن او اذیّة له او ظلماً فی غیر ما قام الدلیل علی الأذن به لحکمه ظاهریة او خفیّة، انتهی.

(قال السيّد) فى مفتاح الكرامة و الشّتم كالقذف و الحقير و الوضيع و الكلب و الكافر و المرتدّ و التعبير بشيئ من بلاء الله تعالى كالاجذم و الابرص، انتهى.

(و يدلّ) على حرمة السبّ فى الجملة الادلّة الاربعة،

(امّا الكتاب) فما دلّ على حرمة الظلم و لا اشكال فى انّه ظلم مثل قوله تعالى ﴿وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[1] و غير ذلک.

(و امّا الاخبار) فكثيرة:

(منها) رواية ابى بصير عن ابى جعفر عليه السلام قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه و آله سِبَابُ الْمُؤْمِنِ فُسُوقٌ وَ قِتَالُهُ كُفْرٌ وَ اَكْلُ لَحْمِهِ مَعْصِيَةٌ وَ حُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ»[2]

(و منها) رواية ابى بصير عن ابى جعفر عليه السلام «قَالَ اِنَّ رَجُلًا مِنْ تَمِيمٍ اَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه و آله فَقَالَ اَوْصِنِى فَكَانَ فِيمَا اَوْصَاهُ اَنْ قَالَ لَا تَسُبُّوا النَّاسَ فَتَكْسِبُوا الْعَدَاوَةَ لَهُمْ»[3]،

---

[1] - سورة البقرة، الآية ۲۲۹.

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۲، ص ۲۹۷، باب ۱۵۸ (تحريم سب المؤمن و عرضه و ...).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۲، ص ۲۹۷، باب ۱۵۸ (تحريم سب المؤمن و عرضه و ...).

(و منها) روایة ابن الحجاج عن ابی الحسن موسی علیه السلام «فِی رَجُلَیْنِ یَتَسَابَّانِ قَالَ الْبَادِئُ مِنْهُمَا اَظْلَمُ وَ وِزْرُهُ وَ وِزْرُ صَاحِبِهِ عَلَیْهِ مَا لَمْ یَعْتَذِرْ اِلَی الْمَظْلُومِ»[1].

و یدلّ علیه ما یدلّ من الاخبار فی تعزیره و هی کثیرة:

(و منها) ما عن ابی حنیفة قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِآخَرَ یَا فَاسِقُ قَالَ لَا حَدَّ عَلَیْهِ وَ یُعَزَّرُ»[2].

(و قال الشیخ الانصاری رحمه الله**)** بعد ذکر روایة ابن الحجاج و فی مرجع الضّمایر اغتشاش و المعنی بحیث یرتفع الاغتشاش انّ الضمیر المضاف الیه فی وزره راجع الی غیر البادی المفهوم من قوله «یتسابّان» و «البادی منهما اظلم» یعنی انّ وزر غیر البادی علی البادی او مثل وزره علیه لانّه صار سبباً للوزر فیکون الضمیر فی صاحبه راجعاً الی البادی فاذا اعتذر الی المظلوم عن سبّه و ایقاعه ایّاه فی السبّ برء من الوزرین.

(و امّا الاجماع) فوجوده فی الجملة محقّق بل حرمته ضروریّ فی الاسلام.

(و امّا العقل) فلا اشکال فی دلالته علی قبح السّبّ فی الجملة و لذا ترتّب علیه الجزاء عند من لم یعمل بشریعة من الشّرایع مثل الدّهریّة.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۹۷، باب ۱۵۸ (تحریم سب المؤمن و عرضه و ...).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۲۸، ص ۲۰۳، باب ۱۹ (ان من سب و عرض و لم یصرح بالقذف.

(بقى هنا فروع) تعرّض لها الفقهاء فى مبحث السّبّ فنتعرّض لها بطريق الاجمال:

(الاوّل) انّه لا يعتبر فى صدق السبّ مواجهة المسبوب، نعم يعتبر فيه قصد الاهانة و النقص،

(امّا الاوّل) فلصدق السبّ عرفاً و لو لم يواجه المسبوب و لا اشكال فى انّه ظلم ايضاً فيشمله ادلّة الحرمة،

(و امّا الثانى) فلانّ السّابّ اذا لم يقصد الاهانة و لم يكن السّبّ ممّا لازمه الاهانة مثل قول الصّديق انت جاهل او سفيه و نحو ذلک ممّا لا يلزم منه الاهانة لم يكن ظلماً على المسبوب.

(الثانى) انّ النّسبة بينه و بين الغيبة اعمّ من وجه،

(امّا مادّة الافتراق) من طرف الغيبة فهو ان يذكر فى غيبته شيئٌ يكرهه و لم يكن منه منقصة مثل بيان مشيه او لباسه مثلاً انّ لباسه طويل او ان لباسه وسخ مع عدم كون هذا منقصة له مثل كونه من سلک الزّهاد بل يكون بالنّسبة اليه جهة ارتفاع الّا انّه يكره ذكره؛

(و امّا مادّة الافتراق) من طرف السبّ فهى السبّ بحضور المسبوب بان ذكر ما يلزم منه منقصة عليه بحضوره.

(و مادّة الاجتماع) ذكر ما يكرهه و يكون ممّا يلزم منه المنقصة و

الاهانة فی غیبته لا حضوره و هل یلزم تعدّد العقاب فی مادّة الاجتماع لحصول العنوانین فیها ام لا فلابدّ من البحث من هذه الجهة فی باب التجرّی و ان تعرّض لها بعض الاعلام فی باب السبّ.

(الثالث) هل یجوز سبّ المتظاهر بالفسق کما جاز غیبته ام لا و علی فرض جوازه هل یجوز اذا کان من باب النهی عن المنکر فیشترط بشروطه ام لا بل لا یجوز مطلقا؛ قال الشیخ الانصاری‌ﷺ انّ ظاهر النّصوص و الفتاوٰی کما فی الرّوضة الثانی و الاحوط الاوّل.

(قال بعض الاعلام‌ﷺ) انّه ما رأیت نصّاً یکون ظاهراً فی جواز سبّ المتظاهر بالفسق و ما ذکرنا من ادلّة الحرمة متعلّق علی عنوان المؤمن و لا اشکال فی انّ المتظاهر مؤمن فیشمله ادلّة الحرمة،

(نعم) یجوز من باب النهی عن المنکر بشرائطه و استفادة الجواز ممّا دلّ علی جواز الغیبة قیاس لانّ ترخیص الشارع الغیبة لا یدلّ علی جواز سبّه،

(نعم) یمکن التمسّک لجوازه بما دلّ علی عدم الحرمة له فانّ من لم یکن له حرمة فی الشریعة یجوز سبّه مثل قوله فی روایة البرقی عن ابی عبدالله‌ﷺ «اِذَا ظَاهَرَ الْفَاسِقُ بِفِسْقِهِ فَلَا حُرْمَةَ لَهُ وَ لَا غَیْبَة»[1]،

و مثل روایة ابی البختری «ثَلَاثَةٌ لَیْسَ لَهُمْ حُرْمَةٌ صَاحِبُ هَوًی مُبْتَدِعٌ وَ الْإِمَامُ الْجَائِرُ وَ الْفَاسِقُ الْمُعْلِنُ بِالْفِسْقِ»[2] لکن الاحوط مع ذلک ترکه انتهی؛

---

[1] - بحار الأنوار، ج ۷۱، ص ۲۰۴، باب ۱۴ (من لا ینبغی مجالسته و مصادقته).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۸۹، باب ۱۵۴ (المواضع التی تجوز فیها الغیبة).

و لكن بنظری القاصر لا يترک هذا الاحتياط اذ قد ورد فی الاخبار «من سلک سبيل الاحتياط فليس بناكب عن الصّراط».

(الرابع) انّه لا اشكال فی جواز سبّ المبتدع لما ورد من قوله ﷺ «اذا رأيتم اهل البدع من بعدی فاظهروا البرائة منهم و اكثروا من سبّهم و الوقيعة فيهم» و لا يخفی انّ جواز ذلک.

(سبّ اهل البدع) فی الصّورة التی يحتمل التأثير فی السّبّ و الوقيعة و يری نفسه فی الأمن من الجرح و القتل و السّجن و الّا فلا يلزم بل لا يجوز فی فرض القتل و الجراح اذا كان قاطعاً او ظانّاً قويّاً و فی المقام بحث طويل لا يسعه المجال و لا يقتضيه وضع الزّمان فتأمّل.

(الخامس) انّه يستثنی من عدم جواز السّبّ ما اذا لم يتأثّر المسبوب عرفاً بان لا يوجب قول هذا القائل فی حقّه مذلّة و لا نقصاً كقول الوالد لولده او السيّد لعبده عند مشاهدة ما يكرهه يا حمار و عند غيظه يا خبيث و نحو ذلک سواء لم يتأثّر بذلک بان لم يكرهه اصلاً او تأثّر به بناء علی انّ العبرة بحصول الذّلّ و النّقص فيه عرفاً، و يشكل الثانی بعموم ادلّة حرمة الانداء نعم لو قال السيّد ذلک فی مقام التأديب جاز لفحوی جواز السبّ و امّا الوالد فيمكن استفادة الجواز فی حقّه ممّا ورد من مثل قولهم عليهم السلام «انت و مالک لأبيک» فتأمّل.

الكلام فی حکم التنجیم و ادلّة جوازه

(اقول) قال صاحب المنیة انّ علم النّجوم انّما یبحث فیه عن سیرها و اتّصالها و کیفیّتها و حرکاتها و ما یترتّب علی ذلک من الحوادث و قال فی جامع المقاصد انّ جامع علم النّجوم هو الاخبار عن احکام النّجوم باعتبار الحرکات الفلکیّة و الاتصالات الکوکبیّة الخ و مرجع ذلک الی الحدس و التّخمین.

(و کیف کان) انّه قد وقع الاختلاف بین الاخبار جملة منها تدلّ علی جوازه و تدلّ علیه الآیة الشریفة ایضاً و عدّة منها تدلّ علی عدم جوازه و حرمته بل کفر المنجّم و الامر باحراق کتبهم فحینئذ لابدّ من بیان وجه الاختلاف بین الاخبار و دلالتها حتّی یظهر المطلب فلابدّ من ذکر الاخبار المجوّزة و المانعة حتّی یتکلّم فی اصل المسئلة.

(امّا ما دلّ علی الجواز) فمنها ما عن عبدالرحمن بن سیابة قال قلت لابی عبدالله علیه السلام «اِنَّ النَّاسَ یَقُولُونَ اِنَّ النُّجُومَ لَا یَحِلُّ النَّظَرُ فِیهَا وَ هِیَ تُعْجِبُنِی فَاِنْ کَانَتْ تُضِرُّ بِدِینِی فَلَا حَاجَةَ لِی فِی شَیْءٍ یُضِرُّ بِدِینِی وَ اِنْ کَانَتْ لَا تُضِرُّ بِدِینِی فَوَ اللهِ اِنِّی لَاَشْتَهِیهَا وَ اَشْتَهِ النَّظَرَ فِیهَا فَقَالَ لَیْسَ کَمَا

يَقُولُونَ لَا تُضِرُّ بِدِينِكَ»[۱].

(و منها) عن هشام الخفاف قال «قَالَ لِی اَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام كَيْفَ بَصَرُكَ بِالنُّجُومِ قَالَ قُلْتُ مَا خَلَّفْتُ بِالْعِرَاقِ اَبْصَرَ بِالنُّجُومِ مِنِّی قَالَ كَيْفَ دَوَرَانُ الْفَلَكِ عِنْدَكُمْ اِلَی اَنْ قَالَ مَا بَالُ الْعَسْكَرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فِی هَذَا حَاسِبٌ وَ فِی هَذَا حَاسِبٌ فَيَحْسُبُ هَذَا لِصَاحِبِهِ بِالظَّفَرِ وَ يَحْسُبُ هَذَا لِصَاحِبِهِ بِالظَّفَرِ ثُمَّ يَلْتَقِيَانِ فَيَهْزِمُ اَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَاَيْنَ كَانَتِ النُّجُومُ قَالَ قُلْتُ لَا وَ اللهِ لَا اَعْلَمُ ذَلِكَ قَالَ فَقَالَ صَدَقْتَ اِنَّ اَصْلَ الْحِسَابِ حَقٌّ وَ لَكِنْ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ اِلَّا مَنْ عَلِمَ مَوَالِيدَ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ»[۲] فانّها تدلّ على الجواز الّا انّ مراده عليه السلام لا يعلمه كلّ احد الّا من علم مواليد الخلق مثلهم و لذا قال اصل الحساب حقّ.

(و منها) عن معلّی بن خنيس قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِاللهِ عليه السلام عَنِ النُّجُومِ اَحَقٌّ هِیَ فَقَالَ نَعَمْ اِنَّ اللهَ بَعَثَ الْمُشْتَرِیَ اِلَی الْاَرْضِ فِی صُورَةِ رَجُلٍ فَاَخَذَ رَجُلًا مِنَ الْعَجَمِ فَعَلَّمَهُ اِلَی اَنْ قَالَ ثُمَّ اَخَذَ رَجُلًا مِنَ الْهِنْدِ فَعَلَّمَه»[۳].

(و منها) عن جميل بن صالح عمّن اخبره عن ابی عبد الله عليه السلام قال «سُئِلَ عَنِ النُّجُومِ قَالَ مَا يَعْلَمُهَا اِلَّا اَهْلُ بَيْتٍ مِنَ الْعَرَبِ وَ اَهْلُ بَيْتٍ مِنَ الْهِنْد»[۴].

---

[۱] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۱، باب ۲۴ (عدم جواز تعلم النجوم و العمل بها).

[۲] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۱، باب ۲۴ (عدم جواز تعلم النجوم و العمل بها).

[۳] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۲، باب ۲۴ (عدم جواز تعلم النجوم و العمل بها).

[۴] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۲، باب ۲۴ (عدم جواز تعلم النجوم و العمل بها).

(و منها) خبر یونس بن عبدالرحمن قال قلت لابی عبدالله علیه السلام «جُعِلْتُ فِدَاکَ اَخْبِرْنِی عَنْ عِلْمِ النُّجُومِ مَا هُوَ فَقَالَ هُوَ عِلْمٌ مِنْ عِلْمِ الْاَنْبِیَاءِ قَالَ فَقُلْتُ کَانَ عَلِیُّ بْنُ اَبِی طَالِبٍ علیه السلام یَعْلَمُهُ فَقَالَ کَانَ اَعْلَمَ النَّاسِ بِهِ»[1].

(و منها) ما دلّ علی نهی الامام علیه السلام بالتّزویج و السّفر و القمر فی العقرب مثل ما عن محمد بن حمران عن ابیه عن ابی عبدالله علیه السلام قال «مَنْ سَافَرَ اَوْ تَزَوَّجَ وَ الْقَمَرُ فِی الْعَقْرَبِ لَمْ یَرَ الْحُسْنَی»[2] و غیرها من الاخبار الدالّة علی الجواز،

و یظهر جوازه من الآیات ایضاً نحو قوله تعالی ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِی النُّجُومِ ۞ فَقَالَ اِنِّی سَقِیمٌ﴾[3]

و قوله تعالی ﴿وَ النَّازِعاتِ غَرْقاً﴾ و ﴿فَالْمُدَبِّراتِ اَمْراً﴾[4].

و قوله تعالی ﴿فَلا اُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾[5].

---

[1] - بحار الأنوار، ج ۵۵، ص ۲۳۵، باب ۱۰ (علم النجوم و العمل به).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۱، ص ۳۶۷، باب ۱۱ (کراهة السفر و القمر فی برج العقرب).

[3] - سورة الصافات، الآیة ۸۸- ۸۹.

[4] - سورة النازعات، الآیة ۱ و ۵.

[5] - سورة الواقعة، الآیة ۷۵.

(و لا يخفى) انّ الرّوايات الدّالّة على الجواز اكثر من الرّوايات الدّالّة على عدم الجواز:

(و امّا الاخبار) الدّالّة على عدم الجواز فمنها ما عن نظر بن قابوس قال «سَمِعْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ الْمُنَجِّمُ مَلْعُونٌ وَ الْكَاهِنُ مَلْعُونٌ وَ السَّاحِرُ مَلْعُونٌ»[1].

(و فی نهج البلاغة) قَالَ «قَالَ اَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِبَعْضِ اَصْحَابِهِ لَمَّا عَزَمَ عَلَى الْمَسِيرِ اِلَى الْخَوَارِجِ فَقَالَ لَهُ يَا اَمِيرَالْمُؤْمِنِينَ اِنْ سِرْتَ فِی هَذَا الْوَقْتِ خَشِيتُ اَنْ لَا تَظْفَرَ بِمُرَادِكَ مِنْ طَرِيقِ عِلْمِ النُّجُومِ فَقَالَ عليه السلام اَ تَزْعُمُ اَنَّكَ تَهْدِی اِلَى السَّاعَةِ الَّتِی مَنْ سَارَ فِيهَا انْصَرَفَ عَنْهُ السُّوءُ وَ تَخَوَّفُ السَّاعَةَ الَّتِی مَنْ سَارَ فِيهَا حَاقَ بِهِ الضُّرُّ فَمَنْ صَدَّقَكَ بِهَذَا فَقَدْ كَذَّبَ الْقُرْآنَ وَ اسْتَغْنَى عَنِ الِاسْتِعَانَةِ بِاللهِ تعالى فِی نَيْلِ الْمَحْبُوبِ وَ دَفْعِ الْمَكْرُوهِ» الى ان قال «اَيُّهَا النَّاسُ اِيَّاكُمْ وَ تَعَلُّمَ النُّجُومِ اِلَّا مَا يُهْتَدَى بِهِ فِی بَرٍّ اَوْ بَحْرٍ فَاِنَّهَا تَدْعُو اِلَى الْكِهَانَةِ وَ الْكَاهِنُ كَالسَّاحِرِ وَ السَّاحِرُ كَالْكَافِرِ وَ الْكَافِرُ فِی النَّارِ» الخ[2].

(و منها) ما ذكره العلّامة فی التذكرة و الشهيدان قالوا قال النبیّ صلى الله عليه وآله وسلم «مَنْ صَدَّقَ كَاهِناً اَوْ مُنَجِّماً فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا اُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم»[3].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۳، باب ۲۴ (عدم جواز تعلم النجوم و العمل بها).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۱، ص ۳۷۳، باب ۱۴ (تحريم العمل بعلم النجوم) و نهج البلاغة، خطبة ۷۹.

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۴، باب ۲۴ (عدم جواز تعلم النجوم و العمل بها).

(و منها) ما عن یوسف بن یزید عن عبدالله بن عوف بن الاحمر قال «لَمَّا اَرَادَ اَمِیرُ الْمُؤْمِنِینَ علیه السلام الْمَسِیرَ اِلَی اَهْلِ النَّهْرَوَانِ اَتَاهُ مُنَجِّمٌ فَقَالَ لَهُ یَا اَمِیرَ الْمُؤْمِنِینَ لَا تَسِرْ فِی هَذِهِ السَّاعَةِ وَ سِرْ فِی ثَلَاثِ سَاعَاتٍ یَمْضِینَ مِنَ النَّهَارِ فَقَالَ لَهُ اَمِیرُ الْمُؤْمِنِینَ علیه السلام وَ لِمَ قَالَ لِاَنَّکَ اِنْ سِرْتَ فِی هَذِهِ السَّاعَةِ اَصَابَکَ وَ اَصَابَ اَصْحَابَکَ اَذًی وَ ضُرٌّ شَدِیدٌ وَ اِنْ سِرْتَ فِی السَّاعَةِ الَّتِی اَمَرْتُکَ ظَفِرْتَ وَ ظَهَرْتَ وَ اَصَبْتَ کُلَّ مَا طَلَبْتَ، فَقَالَ اَمِیرُ الْمُؤْمِنِینَ علیه السلام تَدْرِی مَا فِی بَطْنِ هَذِهِ الدَّابَّةِ اَ ذَکَرٌ اَمْ اُنْثَی قَالَ اِنْ حَسَبْتُ عَلِمْتُ فَقَالَ اَمِیرُ الْمُؤْمِنِینَ علیه السلام مَنْ صَدَّقَکَ عَلَی هَذَا الْقَوْلِ فَقَدْ کَذَّبَ بِالْقُرْآنِ ﴿اِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَ یُنَزِّلُ الْغَیْثَ وَ یَعْلَمُ ما فِی الْاَرْحامِ﴾»[1] و غیرها من الاخبار.

(و امّا الجواب عن الاخبار النّاهیة) ففی نظری القاصر بطریق الاجمال انّ الالتزام بتأثیر الاوضاع الفلکیّة و الکیفیّات الکوکبیّة بنفسها فی حوادث العوالم السّفلیّة کتوسعة الرّزق و انوثیة الولد و رجولیّته و ازدیاد الاموال و نقصانها و غیرها من الخیرات و الشرور سواء قلنا انّ التأثیر لحدوث الحوادث بعنوان العلّة التّامّة او بطریق الشّرکة فی العلّة فیها «باطل» بلا اشکال لانّه انکار للصّانع او لتوحیده عزّ و جلّ و لا خلاف فی ذلک بین الشیعة و السنّة بل قامت الضّرورة بین المسلمین علی کفر من اعتقد ذلک علی کلا الوجهین.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۱، ص ۳۷۱، باب ۱۴ (تحریم العمل بعلم النجوم).

(قال العلاّمة المجلسی) فی مرآة العقول انّ القول باستقلال النّجوم فی تأثيرها كفر لضرورة الدّين و انّ القول بالتأثير الناقص امّا كفر او فسق،

و قال المحقّق البهائی فی الحديقة الهلاليّة انّ الالتزام بان تلک الاجرام هی العلّة المؤثّرة فی تلک الحوادث بالاستقلال او انّها شريكة فی التأثير فهذا لا يحلّ للمسلم اعتقاده و علم النّجوم المبتنی علی هذا كفر.

(و عن ابن ابی الحديد) فی شرح نهج البلاغة حيث قال انّ المعلوم ضرورة من الدين ابطال حكم النّجوم و تحريم الاعتقاد بها و الزّجر عن تصديق المنجّمين؛

الی غير ذلک من كلمات العلماء الصّريحة فی البطلان علی كلا الوجهين و ان اردت الاطّلاع زيادة عمّا ذكرنا من حيث الاستدلال و نقل الاقوال فراجع الی كلام الشيخ الانصاری‌ﷺ فی المكاسب فانّه‌ﷺ تعرّض لهما تفصيلاً.

(و امّا مسئلة العين المسلّح) فعلی البناء بدلالة الاخبار المجوزّة للنّظر فلا بأس ان تكون وسيلة لرؤية محلّ الهلال لان يُرى الناس حتّی يَرى بالعين العادی و الّا من حيث هو لا تكون حجّةً لانّ المستفاد من جملة الرّوايات هو رؤية الهلال بالعين العادی، فراجع الوسائل، باب ۳ من ابواب احكام شهر رمضان، قد تعرّضنا لطرق ثبوت هلال رمضان و شوّال تفصيلاً و مستدلاً فی المجلّد الثانی من الحاشية للعروة الوثقی.

(و کیف کان) هل یجوز تعلیم علم النّجوم و تعلّمه وقع الاختلاف بین الاعلام قدس الله اسرارهم و من المجوّزین السیّد ابن طاوس حیث قال انّ التّنجیم من العلوم المباحات و انّ للنّجوم علامات و دلالات علی الحادث،

لکن یجوز للقادر الحکیم ان یغیّرها بالبرّ و الصّدقة و الدّعاء و غیرها من الاسباب.

(ثمّ) ذکر لتأیید هذا العلم اسماء جماعة من الشیعة کانوا عارفین به و قال انّ من العلماء العاملین بالنّجوم عبد الرّحمن بن سیّابة حیث قال للصّادق علیه السلام «اِنَّ النَّاسَ یَقُولُونَ اِنَّ النُّجُومَ لَا یَحِلُّ النَّظَرُ فِیهَا وَ هِیَ تُعْجِبُنِی فَاِنْ کَانَتْ تُضِرُّ بِدِینِی فَلَا حَاجَةَ لِی فِی شَیْءٍ یُضِرُّ بِدِینِی وَ اِنْ کَانَتْ لَا تُضِرُّ بِدِینِی فَوَ اللهِ اِنِّی لَاَشْتَهِیهَا وَ اَشْتَهِ النَّظَرَ فِیهَا فَقَالَ لَیْسَ کَمَا یَقُولُونَ لَا تُضِرُّ بِدِینِکَ»[1].

(و الحسن بن موسی النوبختی) الثّقة الحسن الاعتقاد ذکره النّجاشی و ذکر انّ له کتاباً فی الردّ علی ابی علی الجبائی فی ردّه علی المنجّمین و محمد بن عمیر،

فقد روی الصدوق عنه انّه قال «کُنْتُ اَنْظُرُ فِی النُّجُومِ وَ اَعْرِفُهَا وَ اَعْرِفُ الطَّالِعَ فَیَدْخُلُنِی مِنْ ذَلِکَ شَیْءٌ فَشَکَوْتُ ذَلِکَ اِلَی اَبِی الْحَسَنِ مُوسَی بْنِ جَعْفَرٍ علیه السلام فَقَالَ اِذَا وَقَعَ فِی نَفْسِکَ شَیْءٌ فَتَصَدَّقْ عَلَی اَوَّلِ

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۴۱، باب ۲۴ (عدم جواز تعلم النجوم و العمل بها).

مِسْكِينٍ ثُمَّ امْضِ فَإِنَّ اللهَ يَدْفَعُ عَنْكَ»[1].

(و حسن ابن احمد بن محمّد العاصمی) الثقة قال ابن شهر آشوب من كتبه النّجوميّة و محمد بن الحسين السّندی المعروف بكشاجم ذكره ابن شهر آشوب انّه كان شاعراً منجّماً متكلّماً.

(و منهم) ابو الحسين الصّوفی صاحب عضد الدّولة و قال ابن طاوس و ممّن ادركته من علماء الشّيعة العارفين بالنّجوم ابو نصر الحسن بن علیّ القمی، الی غير ذلک من علماء الشيعة العاملين بالنّجوم.

(و عدّة من الاعلام) حرّموا تعليم علم النّجوم و تعلّمه و استدلوا عليه باخبار غير نقية السند،

(و الاقرب) الجواز اذا لم يعتقد منافياً للشّرع لظاهر بعض الرّوايات المعتبرة و قد تبع بذلک المولی الاردبيلی،

و قد اشرنا فيما سبق الی انّ التزام بتأثير الاوضاع الفلكيّة و الكيفيّات الكوكبيّة بنفسها فی حوادث العوالم السّفليّة بعنوان العلّة التّامّة او بطريق الشركة فی العلّة باطل بلا اشكال؛

(قال الشيخ الحرّ) قد صرّح علماؤنا بتحريم تعلّم النّجوم و العمل بها و بكفر من اعتقد تأثيرها او مدخليّتها فی التّأثير،

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۱، ص ۳۷۶، باب ۱۵ (استحباب افتتاح السفر بالصدقة).

و ذکروا انّ بطلان ذلک من ضروریات الدین و قال العلّامة فی کتبه التنجیم حرام و کذلک تعلّم النّجوم مع اعتقاد انّها مؤثّرة و انّ لها مدخلاً و غیر ذلک من الاقوال، هذا مجمل البحث فی التنجیم.

و الحمد لله اوّلاً و آخراً و له الشّکر الدّائم سرمداً و الصّلاة و السّلام علی نبیّه و آله الطیّبین الطّاهرین ابداً ابدیّة السماوات و الارض.

الكلام فی حرمة السّحر و تعلیمه و تعلّمه

(اقول) انّ البحث فی المقام من جهات:

(الاوّل) فی تفسیر السّحر و بیان حقیقته و المراد منه کما فی القاموس و المجمع و الصّحاح ما لطف مأخذه و دقّ و عرّفه بعض اهل اللّغة بانّه صرف الشیئ عن وجهه و آخرون کابن فارس فی مجمله بانّه اخراج الباطل فی صورة الحقّ و بعضهم انّه الخدعة حکاه ابن فارس.

(و عرّفه الفقهاء) بتعاریف مختلفة:

(احدها) ما ذکره العلّامة فی القواعد و التحریر و التذکرة و فی ایضاح النافع و التّنقیح و الکفایة و مجمع البحرین بلا زیادة و نقصان و هو کلام یتکلّم به او یکتبه او رقیة او یعمل شیئاً یؤثّر فی بدن المسحور او قلبه او عقله من غیر مباشرة، انتهی.

(و ثانیها) ما ذکره الشهید فی الدروس من قوله السّحر بالکلام و الکتاب و الرّقیة و الدّخنیة بعقاقیر الکواکب و تصفیة النفس و التّصویر و العقد و النّفث و الاقسام و العزایم بما لا یفهم معناه و یضرّ بالغیر فعله.

(و ثالثها) ما فی المسالک و هو کلام او کتابة او رقیة او اقسام او عزایم و نحوها یحدث بسببها ضرر علی الغیر.

(و رابعها) ما فی المنتهی السّحر عقد و رقی و کلام یتکلّم به او یکتبه او یعمل شیئاً یؤثّر فی بدن المسحور او قلبه او عقله من غیر مباشرة.

(و خامسها) عن فاضل المقداد فی التنقیح بانّه عمل یستفاد منه ملکة نفسانیّة یقتدر بها علی افعال غریبة و اسباب خفیّة.

(و سادسها) استحداث الخوارق سواء کان بالتّأثیر النّفسانی او الاستعانة بالفلکیّات فقط او بتمزیج قوّتها بالقوی الارضیة او بالاستعانة بالارواح السّاذجة.

(و لا یخفی) انّ الاقوال المذکورة کلّها منتقضة طرداً او عکساً او فیهما لورود النقض بما یؤثّر فی متعلّقات المسحور کداره او ولده او ماله او ما یوجب لحدوث امر غریب من غیر تأثیر فی شخص امّا عکساً بالدّعوات المستجابة و التّوسّل بالقرآن و الادعیة.

(و الاولی) ان یقال انّ السّحر ما یؤثّر فی متعلّقه شخصاً کان او داراً او حیواناً من غیر طریق شرعی سواء کان اثره ضرراً علی المسحور او نفعاً له او یؤثّر اثراً غریباً من غیر ان یؤثّر فی شخص او حیوان و بما ذکرنا ظهر انّ المعتبر فی السّحر لیس الاضرار کما فی الدروس و المسالک.

(و الحقّ) انّ المرجع فی معرفة مفهومه الی العرف العامّ و الی اهل السّحر العاملين به كغيره من موضوعات الاحكام و الّا فلا يعرف حقيقته من تعاريف اهل اللّغة و كلمات العلماء مع كثرة اختلافهم فی معناه.

(المقام الثانی) فی حكم السّحر، اقول لا اشكال فی حرمته فی الجملة بل هو ضرورى الاسلام و يدلّ عليه الادلّة الاربعة.

(امّا الكتاب) فقوله تعالی فی قصّة هاروت و ماروت ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَ ما أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبابِلَ هارُوتَ وَ مارُوتَ وَ ما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُما ما يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَ زَوْجِهِ﴾[1] و لا يخفی انّ الآية الشريفة تدلّ على كفر عامله.

(و امّا النّصوص) فقد تظافرت بل تواترت فيه:

(منها) ما عن السّكونی عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام قال «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلی الله عليه و آله سَاحِرُ الْمُسْلِمِينَ يُقْتَلُ وَ سَاحِرُ الْكُفَّارِ لَا يُقْتَلُ قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ لِمَ لَا يُقْتَلُ سَاحِرُ الْكُفَّارِ قَالَ لِأَنَّ الشِّرْكَ أَعْظَمُ مِنَ السِّحْرِ و لِأَنَّ السِّحْرَ وَ الشِّرْكَ مَقْرُونَانِ»[2].

(و منها) قال رسول الله صلی الله عليه و آله «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ خَمْرٍ وَ مُدْمِنُ سِحْرٍ وَ قَاطِعُ رَحِمٍ»[3].

---

[1] - سورة البقرة، الآية ۱۰۲.

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۶، باب ۲۵ (تحريم تعلم السحر).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۸، باب ۲۵ (تحريم تعلم السحر).

(و منها) ما عن قرب الاسناد عن السّندی بن محمد عن ابی البختری عن جعفر بن محمد عن ابیه علیه السلام «اَنَّ عَلِیّاً علیه السلام قَالَ مَنْ تَعَلَّمَ شَیْئاً مِنَ السِّحْرِ قَلِیلًا اَوْ کَثِیراً فَقَدْ کَفَرَ وَ کَانَ آخِرَ عَهْدِهِ بِرَبِّهِ وَ حَدُّهُ اَنْ یُقْتَلَ اِلَّا اَنْ یَتُوبَ»[1] الی غیر ذلک من الاخبار.

(و امّا الاجماع) فبکلا قسمیه، امّا المحصّل فظاهر، و امّا المنقول فقد قال فی شرح الارشاد بعد نقل معنی السّحر عن المنتهی و هذا اجماعیّ بین المسلمین انتهی،

و قال الشیخ الکبیر فی شرح القواعد و حرمته للاجماع بل الضّرورة من الدین،

(و قال السیّد) فی مفتاح الکرامة حرمة تعلّم السّحر و تعلیمه و اخذ الاجرة علیه اجماعیّ بین المسلمین،

(و قال فی المنیة) بعد نقل الکلام فی السّحر اذا عرفت هذا فلا خلاف فی تحریم السّحر علماً و عملاً و اکتساباً بل لعلّه اجماع المسلمین او ضروری الدین،

(و قال فی الجواهر) تعلّم السّحر للعمل حرام و تعلیمه کذلک و عمله بلا خلاف اجده فیه فی الجملة بین المسلمین فضلاً عن غیرهم بل هو من الضّروریّات التی یدخل منکرها فی زمرة الکافرین،

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۴۸، باب ۲۵ (تحریم تعلم السحر).

(و قال فی الرّياض) و الكلّ حرام فی شريعة الاسلام و ظاهره اجماع المسلمين،

(و فی الكفاية) لا خلاف فی حرمة عمله و التكسّب به،

(و فی الايضاح و التنقيح) بعد ذكر اقسامه ان كلّه حرام فی شريعة المسلمين و مستحلّه كافر،

و بما ذكرناه ظهر حرمة عمل السّحر بالادلّة الاربعة.

(المقام الثالث) فی بيان الفروع المتعلّقة بالسّحر و اقسامه المستفادة من التّعاريف المنقولة من العلماء التی من جملتها ما فی الدروس «السّحر بالكلام و الكتابة و الرقية و الدّخنة بعقاقير الكواكب و تصفية النّفس و التصوير و العقد و الاقسام و العزايم بما لا يفهم معناه.

(و قال فی جامع المقاصد) الدّخنة و تصفية النّفس بالرّياضات الباطلة و التّصوير ما يصوّر السّاحر صورة المسحور علی ورق او من جسم فيوقع بها ما يريد ايقاعه علی المسحور مثل ان يقطع عين الصّورة فيصير ضررها علی عين ذيه و العقد ما يعقده السّاحر بخيط او شعر او غيرهما بقصد عقد المرء من زوجته فی حين العقد او فی غيره و النفث النفخ قال فی المجمع نفث فی قوله تعالی ﴿وَ مِنْ شَرِّ النَّفَّاثاتِ فِی الْعُقَدِ﴾[1] ای النساء السّواحر اللّواتی يعقدون فی الخيوط عقدا و ينفثن عليها ای يتفطنّ الی ان قال و النفث شبيه بالنفخ و هو اقلّ من النّفل لانّ

[1] - سورة الفلق، الآية ۴.

یتفطنّ الی ان قال و النفث شبیه بالنفخ و هو اقلّ من النّفل لانّ النفل لا یکون الّا معه شیئ من الرّیق و النفث نفخ لطیف بلا ریق، انتهی.

قال فی المجمع العزایم الرّقی و عزمت علیکم ای اقسمت علیکم و الظّاهر انّ المراد بالعزایم الالفاظ التی یتکلّمون بها اهل هذا العمل لا یفهم معناها و لذا قال الشهید العزایم بما لا یفهم معناه.

(و قال الشهیدان و الکاشانی) من السّحر استخدام الملائکة و الجنّ قال فی الدّروس من السّحر استخدام الملائکة و الجنّ و استنزال الشیاطین فی کشف الغایب و علاج المصاب و استحضارهم و تلبیسهم ببدن صبیّ او امرئة و کشف الغائبات عن لسانه.

(ثمّ) انّه قد وقع الخلاف بین العلماء فی ان السّحر له حقیقة او انّه تخیّل صرف و توهّم قال فی المسالک الاکثر علی الثانی و مثله الدّروس.

(اقول) فی النظر القاصر له حقیقة واقعیّة فی الخارج و تأثیر فی البدن و ورد فی الخبر عن الصّادق علیه السلام «اِنَّ السِّحْرَ عَلَی وُجُوهٍ شَتَّی وَجْهٌ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ الطِّبِّ کَمَا اَنَّ الْاَطِبَّاءَ وَضَعُوا لِکُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَکَذَلِکَ عِلْمُ السِّحْرِ احْتَالُوا لِکُلِّ صِحَّةٍ آفَةً وَ لِکُلِّ عَافِیَةٍ عَاهَةً»[1].

و فی الخبر عن الرّضا علیه السلام سُئِلَ عَنِ السِّحْرِ «قَالَ هُوَ حَقٌّ وَ هُمْ یُضِرُّونَ بِاِذْنِ اللهِ»[2] و غیرهما من الاخبار،

---

[1] - بحار الأنوار، ج ۱۰، ص ۱۶۸، باب ۱۳ (احتجاجات الصادق علیه السلام).

[2] - بحار الأنوار، ج ۹۲، ص ۱۲۹، باب ۹۶ (الدعاء لدفع السحر و العین).

مثل ما ورد انّ اليهود سحروا رسول الله صلی الله علیه و آله فاتاه جبرئيل بالمعوّذتين و فيه انّ النبی صلی الله علیه و آله اعظم من ان يؤثر السحر عليه، نعم لا اشكال فی انّ التفرقة بين المرء و زوجته من السّحر و تدلّ عليه الآية المتقدّمة فی قصّة هاروت و ماروت.

(ثمّ) انّ السّحر ان كان ممّا يضرّ بالنفس المحترمة فلا اشكال فی حرمته و يكفی فی الضرر صرف نفس المسحور عن الجريان على مقتضى ارادته مثل احداث حبّ مفرط فی الشخص و نحو ذلک،

(و امّا) ما لا يضرّ فان قصد به رفع ضرر السّحر او غيره من المضارّ الدنيويّة او الاخرويّة فالاظهر جوازه مع الشكّ للاصل بل الاقوى جواز دفع الضّرر بما علم كونه سحراً قد روى عن الصادق صلی الله علیه و آله «اَنَّ تَوْبَةَ السَّاحِرِ اَنْ يَحُلَّ وَ لَا يَعْقِدَ»[1] و ظاهر المقابلة بين الحلّ و العقد فی الجواز و العدم كون كلّ منهما بالسّحر و الّا فان الحلّ بغير السّحر من الدّعاء و الآيات و نحوهما ممّا لا ينبغی الاشكال فيه و لذا ذهب جماعة منهم الشهيدان و الميسی و غيرهم الى جواز تعلّم السّحر ليتوقّی به من السّحر و يدفع به دعوى المتبنّی.

قال الاردبيلی رحمه الله فی شرح الارشاد و يمكن ان يكون تعلّم السّحر للحلّ جايزاً بل قد يجب كفاية لمعرفة المتبنی و دفعه و دفع الضّرر عن نفسه و عن المسلمين، انتهی.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۴۷، باب ۲۵ (تحريم تعلم السحر).

و قال فی الرّیاض و قد استثنی منه السّحر للتوقّی و دفع لمتبنّی و لا بأس به بل ربّما وجب کفایة و تبعهما جماعة اقتصاراً فیما خالف الاصل علی المتیقّن؛

هذا تمام الکلام بطریق الاجمال فی حرمة السّحر علماً و عملاً و تعلّماً.

الكلام فی البحث عن الشعبذة

(اقول) انّه بالذّال المعجمة کما هو المذکور فی کتب اللّغة، قال فی القاموس الشعوذة خفّة فی الید و اخذ کالسّحر یری الشیئ بغیر ما علیه اصله فی رأی العین،

و قال فی المجمع شعبذ الشّعبذة هی الحرکة الخفیّة و لم یتعرّض لها فی النّهایة و الصّحاح و المجمل لابن فارس.

(و یدلّ) علی الحرمة مضافاً الی الاجماع تصریح الفقهاءﷺ بها؛ کما فی النّهایة و السّرائر و الشرایع و النافع و التحریر و التذکرة و الارشاد و الدروس و اللمعة و السید فی مفتاح الکرامة و الشیخ الانصاری فی المکاسب و صاحب المستند و السیّد فی الریاض؛

قال فی مفتاح الکرامة هی الحرکة السّریعة بحیث یخفی علی الحسّ الفرق بعین الشیئ و شبهه و ادّعی فی الجواهر الاجماع محصّلاً و منقولاً.

(ثمّ) انّه یمکن الاستدلال للحرمة بدخوله فی السّحر و انّه قسم من السّحر کما یدلّ علیه خبر الاحتجاج من حدیث الزّندیق «سَاَلَ الزِّنْدِیقُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام فِیمَا سَاَلَهُ فَقَالَ اَخْبِرْنِی عَنِ السِّحْرِ مَا اَصْلُهُ وَ کَیْفَ یَقْدِرُ السَّاحِرُ عَلَی مَا یُوصَفُ مِنْ عَجَائِبِهِ وَ مَا یَفْعَلُ قَالَ اِنَّ السِّحْرَ عَلَی وُجُوهٍ شَتَّی وَجْهٌ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ الطِّبِّ کَمَا اَنَّ الْاَطِبَّاءَ وَضَعُوا لِکُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَکَذَلِکَ عِلْمُ السِّحْرِ احْتَالُوا لِکُلِّ صِحَّةٍ آفَةً وَ لِکُلِّ عَافِیَةٍ عَاهَةً»[1] الی آخر الخبر الّا انّه ضعیف و ما ذکره الشیخ الانصاری رحمه الله من انّه منجبر و ههنا بالاجماع المحکی و فی بعض التعاریف للسّحر ما یشملها غیر صحیح لانّ مجرّد الفتوی علی طبقه لا یکون سبباً للجبران مع عدم الاستناد بهذه الرّوایة و من المعلوم انّ الرّوایة غیر مذکورة فی کتبهم.

[1] - بحار الأنوار، ج ۶۰، ص ۲۱، باب ۱ (تأثیر السحر و العین و حقیقته).

الكلام فی حکم حفظ کتب الضّلال

(اقول) انّ البحث فی المقام علی وجهین:

(الاوّل) فی بیان تفسیر کتب الضّلال و ما هو المقصود منه فنقول انّ المراد بکتب الضّلال هی التی اعتدّت لاضلال النّاس فی الاعتقادات او الفروع فتشمل کتب الفحش و الهجو و السخریّة و الجرائد المشتملة علی الاضلال.

(قال الشیخ الانصاریﷺ) انّ المراد بالضّلال ما یکون باطلاً فی نفسه فالمراد الکتب المشتملة علی المطالب الباطلة او انّ المراد به مقابل الهدایة فیحتمل ان یراد بکتبه ما وضع لحصول الضلال و ان یراد ما اوجب الضّلال و ان کان مطالبها حقّة کبعض کتب العرفاء و الحکماء المشتملة علی ظواهر منکرة یدّعون انّ المراد غیرها فهذه ایضاً کتب ضلال علی تقدیر حقّیتها، انتهی.

(لا یخفی) انّ العارف بالمعنی الواقعی هو الذی صدّق قوله عمله و یتّصف بالتّقوی و الورع و لا یجوز له ان یوهن مؤمناً سیّما العلماء و

المراجع او يكون سبباً لاهانة النّاس و تعييرهم لهم نعوذ بالله من شرور الشيطان و من شرور انفسنا.

(و لا بأس) بالاشارة بمناسبة هذا الموضوع الى بعض الاخبار،

(منها) ما روى بعدّة طرق عن النّبى صلى الله عليه وآله فى جملة وصاياه لابى ذرّ رضى الله عنه «يَا اَبَا ذَرٍّ يَكُونُ فِى آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَلْبَسُونَ الصُّوفَ فِى صَيْفِهِمْ وَ شِتَائِهِمْ يَرَوْنَ اَنَّ لَهُمُ الْفَضْلَ بِذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِمْ اُولَئِكَ يَلْعَنُهُمْ اَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَ الْاَرْض»[1].

(و منها) فى روضات الجنّات من الكشكول للشيخ البهائى قال «قال النّبى صلى الله عليه وآله لا تقوم السّاعة على امّتى حتّى يخرج قوم من امّتى يحلقون للذّكر رؤوسهم و يرفعون اصواتهم بالذّكر يظنّون انّهم على طريق ابراهيم عليه السلام بل هم اضلّ من الكفّار لهم شهقة كشهقة الحمار و قولهم كقول الفجار و عملهم عمل الجهال و هم ينازعون العلماء ليس لهم ايمان و هم معجبون باعمالهم ليس لهم من عملهم الّا التّعب» الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الدّالّة على معنى العرفان.

(و قد ظهر) فى هذا الزّمان بعض من الجهّال مضافاً الى انّه ليس لهم الفضل و الكمال و العلم من الفقه و الاصول يدّعون و يتخيّلون بانّهم من جملة العرفاء نعوذ بالله من غوائل هؤلاء العصاة و من مخائل اولئك الغواة،

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٣٥، باب ١٩ (كراهة لبس الصوف و الشعر).

فيلزم على اهل الفضل من العلماء و الوعّاظ ان يعرّفونهم على النّاس حتّى يصدّ الناس على استماع خرافات كلامهم،

الحاصل انّ العارف بالمعنى الواقعى لا يكذب و لا يغتب و لا يتكبّر كما قال الامام على بن الحسين عليه السلام «اِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَكَبِّرِين»[1] و لا يعمل بالظنّ الذى ﴿لا يُغْنى مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾[2] و لا يوهن المؤمنين اذ ورد فى الاخبار «مَنِ اسْتَهَانَ مُؤْمِناً فَقَدِ اسْتَقْبَلَنِى بِالْمُحَارَبَة»[3] الى غير ذلک من المعاصى كبيرة او صغيرة الّا ما استثنى.

(ثمّ) انّ الكتب التى تشمل على مطالب باطلة و لكن لا يحصل منها الضّلال فليس من كتب الضّلال فالمناط حصول الضّلال لاشتماله على مطالب باطلة يعنى خلاف الحقّ فلا يصحّ ما ذكره فى المستند من انّ المراد بالضّلال ما خالف الحقّ واقعاً و لذا قال فى الجواهر بل المراد والله اعلم الكتب التى وضعت للاستدلال على تقوية الضّلال يجب اتلافها.

(و امّا) الكتب السّماويّة المنسوخة الغير المحرّفة فلا تدخل فى كتب الضّلال و امّا المحرّفة كالتّورية و الانجيل و غيرهما داخلة فى كتب الضّلال بالنسبة الى المسلمين بعد حصول العلم للمسلمين بنسخها و امّا بالنّسبة الى اليهود و النّصارى تعدّ من كتب الضّلال لانّ العمل بالمحرّف يوجب الضّلالة.

---

[1] - بحار الأنوار، ج ۴۶، ص ۷۴، باب ۵ (مكارم أخلاقه و علمه).

[2] - سورة النّجم، الآية ۲۸.

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۱۱، باب ۴۹ (باب ما ينبغى للوالى العمل به).

(و امّا المقام الثانی) فلا خلاف فی حرمة حفظ کتب الضّلال بالکتابة او حفظها علی ظهر القلب لتعلیم الغیر مطالبها و یحرم اخذ الاجرة بکتابتها و حفظها؛

(نعم) لا بأس بحفظها للنقض و الاحتجاج علی اهلها او الاطّلاع علی مطالبهم لیحصل به التقیّة او اظهار ما فیها من العقائد الخرافیّة و الاحکام الواهیة.

(و استدلّ علی عدم الجواز) بحکم العقل لانّه مستقلّ بوجوب دفع مادّة الفساد اذ لا اشکال فی انّ النّظر فی کتب الضّلال و تعلیمه و تعلّمه موجب لانحراف العقیدة لمن کان ضعیف البصیرة فی الاعتقادات و ما یدلّ حکم العقل هو الّذی یستفاد من قوله تعالی ﴿وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ یَشْتَرِی لَهْوَ الْحَدیثِ لِیُضِلَّ عَنْ سَبیلِ اللهِ﴾[1] و الامر بالاجتناب عن قول الزّور،

و قال المحقّق الاردبیلیﷺ و لعلّ دلیل التحریم انّه قد یؤل الی ما هو المحرّم و هو العمل به و ان حفظها و نسخها ینبئ بالرّضا بالعمل و الاعتقاد بما فیه و هو ممنوع و انّها مشتملة علی البدعة و یجب دفعها من باب النّهی عن المنکر، انتهی؛

(و قال فی الرّیاض) و ینبغی تقییده بشرط الامن علی نفسه من المیل الی الباطل بسببها و امّا بدونه فمشکل مطلق لاحتمال الضّرر الواجب الدفع عن النفس و لو من باب المقدّمة اجماعاً.

---

[1] - سورة اللقمان، الآیة ۶.

(و قال فی المسالك) بعد الحكم بالجواز فی صورة المصلحة المجوّزة و بدونها يجب اتلافها ان لم يمكن افراد مواضع الضلال و الّا اقتصر عليها حذراً من اتلاف ما يعدّ مالاً من الجلد و الورق اذا كان لمسلم او محرّم، انتهى.

(و قال فی جامع المقاصد) يجوز اتلاف ما كان موضع الضّلال من الكتاب دون غيره مع المحافظة على بقاء ما يعدّ مالاً من الورق و الجلد اذا كان من اموال المسلمين.

(و قال فی الجواهر) و المراد حفظها على التلف او على ظهر القلب بل يحرم مطالعتها و تدريسها بل الظّاهر انّ حرمة الحفظ لوجوب اتلافها،

و قال الشيخ الكبير فی شرح القواعد حفظ كتب الضّلال او حفظها فی الصّدر او عن التلف و نسخها فتلخّص من جميع ما ذكرناه انّ الادلّة الدالّة على حفظ ما يترتّب عليه الفساد دالّة على حرمة حفظ كتب الضّلال اذا علم او احتمل ترتّبه عليه احتمالاً قريباً و المصلحة الموهومة او النادرة غير مجوّزة لحفظها.

الكلام فی البحث عن الرّشوة موضوعاً و حکماً

(اقول) قال فی القاموس الرّشوة مثلّثة جمعه رُشیً و رشاء و رشّاه اعطاه ایّاها و ارتشی اخذها و استرشی طلبها، انتهی.

(و قال فی المصباح) الرّشوة بالکسر ما یعطیه الشخص للحاکم و غیره لیحکم له او یحمله علی ما یراد به، انتهی.

(و قال فی المجمع) فی الحدیث لعن رسول الله صلی الله علیه و آله الرّاشی و المرتشی و الرّایش یعنی المعطی للرّشوة و الاخذ لها و السّاعی بینهما یزید لهذا و ینقص لهذا هو الرّایش و الرّشوة بالکسر ما یعطیه الشخص الحاکم و غیره او یحمله علی ما یرید و الجمع رُشی مثل سدرة و سُدر، انتهی.

(و عن النهایة) انّها الوسیلة الی الحاجة بالمصانعة و الرّاشی الّذی یعطی ما یعینه علی الباطل و المرتشی الآخذ و الرّایش هو الذی یسعی بینهما لیزید لهذا و ینقص لهذا.

(اذا عرفت ما ذكرناه) فنقول انّ فی حرمة الرّشوة اقوالاً نشير الى بعضها:

(الاوّل) حرمة الترشية للرّاشی اذا كان اعطاؤه لاثبات باطل او ابطال حقّ و جوازها اذا كان لاثبات حقّ و دفع باطل يظهر هذا القول من السّرائر.

(الثانی) حرمة الترشية للرّاشی اذا امكن الوصول الى الحقّ بدونها و الّا فيجوز الدّفع لانّ الضّرورات تبيح المحذورات

(و صرّح) بذلک جماعة منهم المحقّق الاردبيلی رحمه الله فی شرح الارشاد قال بعد قول العلامة و الرّشاء فی الحكم سواء حكم له او عليه بحقّ او باطل و سواء حكم على المأخوذ منه اوّله بحقّ او باطل الى ان قال و الظاهر انّه اذا كان اخذ الحقّ موقوفاً عليه يجوز الاعطاء لا اخذه و هو ظاهر عقلاً و نقلاً يمكن فهم الجواز من صحيح محمد بن مسلم سئلت ابا عبدالله عليه السلام «عَنِ الرَّجُلِ يَرْشُو الرَّجُلَ الرِّشْوَةَ عَلَى اَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْ مَنْزِلِهِ فَيَسْكُنَهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ»[1].

(و قال الشيخ الكبير) فی شرحه و يحرم اخذ الرُشی جمع رشوة فی الحكم بسببه و ان حكم على باذله فلم يؤثّر بذله بحقّ او باطل الى ان قال و دفعه حرام كاخذه لما ذكر مع كونه اعانة على الاثم و ترغيباً على المعصية و لو توقّف الوصول الى الحقّ على البذل جاز على وجه الرّشوة، انتهى و صرّح بهذا فی الرّياض.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۷۸، باب ۸۵ (جواز اخذ الجعل عل معالجة).

(الثالث) الحرمة للمرتشی مطلقا و امّا الرّاشی فیجوز لو توقّف تحصیل الحقّ علی بذله لقضاة حکّام الجور لا مطلقا،

و بهذا صرّح فی الجواهر حیث قال نعم او توقّف تحصیل الحقّ علی بذله لقضاة حکّام الجور جاز للرّاشی و حرم علی المرتشی کما صرّح به غیر واحد بل لا اجد فیه خلافاً، انتهی،

و نقل فی المختلف عن ابی الصّلاح الجواز فی هذه الصّورة و ما ذکرناه مجمل الاقوال فی المسئلة.

(مسألة) تحرم الرشوة اخذاً و دفعاً و هی ما یبذل للقاضی لیحکم له بالباطل او لیحکم له حقّاً کان او باطلاً او لیعلمه طریق المخاصمة حتّی یغلب علی خصمه،

نعم لو توقّف استنقاذ حقّه علی ذلک لم یأثم الدافع و ان کان محرّماً علی الآخذ.

(و یدلّ) علی حرمتها مضافاً الی اجماع المسلمین بل هی من ضروریّات الدّین قوله تعالی ﴿وَ لا تَأْکُلُوا اَمْوالَکُمْ بَیْنَکُمْ بِالْباطِلِ وَ تُدْلُوا بِها اِلَی الْحُکّامِ لِتَأْکُلُوا فَریقاً مِنْ اَمْوالِ النّاسِ بِالْاِثْمِ وَ اَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1].

---

[1] - سورة البقرة، الآیة۱۸۸.

بل فی عدّة من الاخبار «الرِّشَا فِی الْحُكْمِ هُوَ الْكُفْرُ بِاللهِ»[۱]،

و فی خبر عمّار بن مروان «فأما الرشاء یا عمار فی الأحكام فإن ذلک الكفر بالله و برسوله»[۲]،

و عن ابی جعفر علیه السلام «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله رَجُلًا احْتَاجَ النَّاسُ إِلَيْهِ لِفِقْهِهِ فَسَأَلَهُمُ الرِّشْوَةَ»[۳] الی غیر ذلک من الاخبار.

(و لا فرق) فی حرمتها بین ان یكون ذلک بالمشارطة منهما صریحاً او كان من قصدهما ضمناً او كان من قصد الباذل اذا اثّر ذلک فی القاضی.

(مسألة) لا فرق فی الرّشوة بین كونها عیناً او منفعة او انتفاعاً كما لو خاط للقاضی ثوباً لان یحكم له او مدحه كذلک او سعی فی حوائجه و اظهر تعظیمه و تبجیله و نحو ذلک فكل ذلک محرّم لصدق الرّشوة علی الجمیع او للالحاق بها.

(مسألة) كلّ قاض اخذ الرّشوة و ان كان حكمه علی القاعدة و بالحقّ سقط حكمه و لا اعتبار به لصیرورته فاسقاً باخذها نعم لوتاب بعد الاخذ ثمّ حكی بالحق بعد التوبة صحّ و نفذ حكمه.

(مسألة) لو دفع الی الحاكم خمساً او زكاة بقصد الرّشوة لم تبرأ ذمّته منهما لاعتبار القربة فیهما.

---

[۱] - وسائل الشیعة، جلد ۲۷، ص ۲۲۲، باب ۸ تحریم الرشوة فی الحكم و الكافی،جلد ۷، ص ۴۰۹.

[۲] - تفسیر العیاشی، جلد ۱، ص ۳۲۱، من سوره المائدة.

[۳] - تهذیب الأحكام، جلد ۶، ص ۲۲۴، باب ۸۷ من إلیه الحكم و أقسام القضاة.

(مسألة) یجب علی المرتشی اعادة الرّشوة الی صاحبها و لا یجوز له التصرّف فیها لفرض انّها ملک الغیر و لا یجوز التصرف فیه الّا بمجوز شرعی و المفروض عدمه و امّا مع تلفها فی یده او اتلافه ایّاها فهل یضمن او لا؟

فیه وجهان بل قولان فالظّاهر هو الضّمان لقاعدة الید بعد عدم قصد المجّانیة المحضة من الرّاشی و شکّ فی انّه قصد بها الرّشوة او لا.

(مسألة) اذا اهدی الیه هدیة و شکّ فی انّه قصد بها الرّشوة او لا فالظّاهر جواز اخذها حملا لفعله علی الصحة الّا اذا کانت هناک قرینة واضحة علی انّه اراد منها الرّشوة کما اذا لم یکن من عادته ذلک قبل المرافعة و الاولی عدم اخذها مطلقا و لا یبعد القول بحرمتها حال المرافعة لانّه یصدق علیها الرّشوة عرفاً بل یمکن ان یقال بحرمتها تعبّداً لما روی «هَدِیَّةُ الْأُمَرَاءِ غُلُولٌ»[1].

(مسألة) اذا شکّ فی کون شیی رشوة او لا من حیث الحکم بان کان من الشبهة الحکمیة لا الموضوعیّة کما اذا شکّ فی انّ البذل للحکم له بالحقّ رشوة محرّمة او لا او شکّ فی انّ الاخذ مع عدم التأثیر رشوة او لا فمقتضی اصل البرائة هو الحلیّة.

(مسألة) الفرق بین الرّشوة و الهدیة علی ما تعرّض له بعض الاعلام انّ الغرض من الاوّل جلب قلب القاضی لیحکم له و من الثانی الصّحیحة

---

[1] - وسائل الشیعة، جلد ۲۷، ص ۲۲۳، باب ۸ تحریم الرشوة فی الحکم.

القربة او ايراث المودّة لا لداع او الدّاعی عليها حبّه للقاضی لوجود صفة كمال فيه من علم او ورع او نحوها.

(مسألة) اذا اختلف الدّافع و القابض فی انّ المبذول كان هبة صحيحة او بقصد الرّشوة فادّعی القابض الاوّل و الدّافع الثانی فالمسئلة محلّ خلاف؛

و الظّاهر تقديم قول القابض للحمل علی الصحة و اصالة البرائة من الضمان بناء علی الضمان علی فرض كونه رشوة.

(هل يجوز) اقامة الشّاهد الجعلی بدفع الرّشوه مثلاً مع ثبوت حقّه واقعاً فيه نظر من كونه اعانة علی الاثم ببعث الشّاهدين علی الشّهادة مع عدم العلم لهما بالحقّ و من ان المفروض ثبوت الحقّ و عدم كون الشّهادة علی خلاف الواقع غايتها تجرّأ مقتضی الاحتياط الترک لانّ بعث الغير علی التجرّؤ ايضاً مشكل.

الكلام فی حرمة الكذب و انّه من الكبائر

(اقول) انّه حرام بضرورة العقول و الاديان و يدلّ عليه الادلّة الاربعة ولكن قد وقع الخلاف بين الفقهاء فی انّه من الكبائر ام لا حيث دلّ بعض الرّوايات على انّه من الصّغاير،

(و فی نظری القاصر) انّه من الكبائر بمقتضی الادلّة الاربعة و انّه فی مفتاح الشّرور و رأس الفجور فانّ مفتاح الخبائث كلّها كبيرة و حرمته من ضروريّات مذهب الاسلام بل جميع الاديان.

و انّه على ما فی المجمع هو الاخبار عن الشيئ بخلاف ما هو فيه سواء العمد و الخطاء اذ لا واسطة بين الصدق و الكذب على المشهور و الكذب هو الانصراف عن الحقّ و كذلک الافک ای اسوء الكذب و قيل هو البهتان و المشهور فيه كسر الهمزة و اسكان الفاء و جاء فتحها و الجمع الآفاک؛

(و الكلام) ثلاثة صدق و كذب و اصلاح فالاصلاح لا يوصف بالكذب البحت و ليس مبغوضاً صاحبه و لذا قال الصادق عليه السلام «فی قول يوسف ﴿أَيَّتُهَا الْعيرُ إِنَّكُمْ لَسارِقُون﴾[1] وَ اللهِ مَا سَرَقُوا وَ مَا كَذَبَ و قول ابراهيم عليه السلام ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبيرُهُمْ هذا فَسْئَلُوهُمْ إِنْ كانُوا يَنْطِقُون﴾[2] وَ اللهِ مَا فَعَلُوهُ وَ مَا كَذَب»[3].

و ذلک انّهما اراد الاصلاح و الله احبّ الكذب فی الاصلاح و ابغضه فی غيره فقوله و ما كذب يوسف اراد الكذب البحت الذی يلعن الله صاحبه و يبغضه عليه، انتهی.

(قال فی القاموس) كَذَبَ يَكْذِبُ و كذباً و كِذْبَةً و كَذْبَةً و هو كاذِبٌ و كَذّابٌ و تَكِذّابٌ و كَذُوبٌ الخ فراجع الی قاموس اللغة.

(و لا يخفی) كما يتصوّر الصدق و الكذب فی الجمل الخبريّة و كذا يتصوّر كلّ منهما فی الجمل الانشائيّة فحينئذ الاولی ان يبدّل قولهم بان الخبر يحتمل الصدق و الكذب بانّ الكلام يحتمل الصدق و الكذب.

(و كيف كان) يدلّ علی حرمة الكذب و انّه من الكبائر قوله تعالی ﴿إِنَّما يَفْتَرِی الْكَذِبَ الَّذينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللهِ﴾[4] فجعل الله عزّ و جلّ

---

[1]- سورة يوسف، الآية ۷۰.

[2] - سورة يوسف، الآية ۸۰.

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۲، ص ۲۵۴، باب ۱۴۱ (جواز الكذب فی الإصلاح).

[4] - سورة النحل، الآية ۱۰۵.

الکاذب غیر مؤمن بآیات الله کافراً بها و لذلک کلّه اطلق جماعة کالفاضلین و الشهید الثانی کونه من الکبائر من غیر فرق بین ان یترتّب علی الخبر الکاذب مفسدة و ان لا یترتّب علیه شیئ اصلاً.

(و امّا النصوص) الواردة الدالّة علی حرمة الکذب و انّه من الکبائر کثیرة فمنها روایة الاعمش الدالّة علی انّه کبیرة و انّه شرّ من الشّراب.

(و منها) روایة عثمان بن عیسی الدالّة علی «اِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ جَعَلَ لِلشَّرِّ اَقْفَالاً وَ جَعَلَ مَفَاتِیحَ تِلْکَ الْاَقْفَالِ الشَّرَابَ وَ الْکَذِبُ شَرٌّ مِنَ الشَّرَابِ»[۱].

و ارسل عن رسول الله صلی الله علیه و آله «الا اخبرکم باکبر الکبائر الاشراک بالله و عقوق الوالدین و قول الزّور ای الکذب.

و عنه صلی الله علیه و آله «انّ الْمُؤْمِنُ اِذَا کَذَبَ بِغَیْرِ عُذْرٍ لَعَنَهُ سَبْعُونَ اَلْفَ مَلَکٍ وَ خَرَجَ مِنْ قَلْبِهِ نَتْنٌ حَتَّی یَبْلُغَ الْعَرْشَ فَیَلْعَنُهُ حَمَلَةُ الْعَرْشِ وَ کَتَبَ اللهُ عَلَیْهِ بِتِلْکَ الْکَذِبَةِ سَبْعِینَ زَنْیَةً اَهْوَنُهَا کَمَنْ یَزْنِی مَعَ اُمِّهِ»[۲].

(و منها) مرسلة سیف بن عمیرة عن ابی جعفر علیه السلام قال «کَانَ عَلِیُّ بْنُ الْحُسَیْنِ علیه السلام یَقُولُ لِوُلْدِهِ اتَّقُوا الْکَذِبَ الصَّغِیرَ مِنْهُ وَ الْکَبِیرَ فِی کُلِّ جِدٍّ وَ هَزْلٍ فَاِنَّ الرَّجُلَ اِذَا کَذَبَ فِی الصَّغِیرِ اجْتَرَاَ عَلَی الْکَبِیرِ»[۳].

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۴۴، باب ۱۳۸ (تحریم الکذب).

[۲] - مستدرک الوسائل، ج ۹، ص ۸۶ باب ۱۲۰ (تحریم الکذب).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۵۰، باب ۱۴۰ (تحریم الکذب فی الصغیر و الکبیر).

(و منها) ما عن عدّة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن عبدالعظیم بن عبدالله الحسنیّ قال حدّثنی ابوجعفر الثانی علیه السلام قال «سَمِعْتُ اَبِی یَقُولُ سَمِعْتُ اَبِی مُوسَی بْنَ جَعْفَرٍ علیه السلام یَقُولُ دَخَلَ عَمْرُو بْنُ عُبَیْدٍ عَلَی اَبِی عَبْدِ اللهِ علیه السلام فَلَمَّا سَلَّمَ وَ جَلَسَ تَلاَ هَذِهِ الْآیَةَ ﴿وَ الَّذِینَ یَجْتَنِبُونَ کَبائِرَ الْإِثْمِ وَ الْفَواحِشَ﴾ ثُمَّ اَمْسَکَ فَقَالَ لَهُ اَبُو عَبْدِ اللهِ علیه السلام مَا اَسْکَتَکَ قَالَ اُحِبُّ اَنْ اَعْرِفَ الْکَبَائِرَ مِنْ کِتَابِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَقَالَ نَعَمْ یَا عَمْرُو، ثمّ عدّ علیه السلام العشرین الشرک، الیأس من روح الله، الامن من مکر الله، عقوق الوالدین، قتل النفس، قذف المحصنة، اکل مال الیتیم، و الفرار من الزحف، اکل الرّباء، السحر، الزّنا، الیمین الغموس و الغاول و منع الزّکاة و شهادة الزّور و کتمان الشّهادة و شرب الخمر و ترک الصّلاة و نقض العهد و قطیعة الرّحم»[1].

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۵، ص ۳۱۸، باب ۴۶ (تعیین الکبائر التی یجب اجتنابها).

الكلام فی بیان اتّصاف الوعد بالکذب
و فی بیان التوریة

(امّا الاوّل) فنقول انّ الوعد کذب حقیقة لا انّه یترتّب علیه حکم الکذب و یظهر لمن راجع العرف فی حقّ ما باع داراً و لم یکن مالکاً او انشاء البیع و لم یقصده، انّ هذا الشّخص یعدّ کاذباً فعلی هذا نفس الوعد یتّصف بالصّدق و الکذب لانّ الواعد حین الوعد ان کان وعده علی طریق الحقیقة و یرید بوعده العمل یکون صادقاً فی وعده و امّا العمل بما اوعده فهو لیس بکلام و لا یتّصف بالصّدق و الکذب حقیقةً و اطلاق الصّدق و الکذب علیه مجاز؛ هذا ما ذکرناه.

(و لکن قال الشیخ الانصاری﵀) فی المکاسب الظّاهر عدم کون الوعد کذباً حقیقة و انّ اطلاق الکذب علیه فی الرّوایة لکونه فی حکمه من حیث الحرمة او لانّ الوعد مستلزم للاخبار بوقوع الفعل کما ان سایر الانشاأت کذلک،

ثمّ قال و کیف کان فالظّاهر عدم خلف الوعد فی الکذب لعدم کونه من مقولة الکلام، نعم هو کذب للوعد بمعنی جعله مخالفاً للواقع کما انّ

انجاز الوعد صدق له بمعنی جعله مطابقاً للواقع فيقال صادق الوعد و وعد غير مكذوب، انتهی.

(و امّا التّورية) فنقول لا ينبغی الاشكال بحسب القواعد فی عدم وجوب التّورية الّا فی موارد الضّرر و الحرج و العسر و الاكراه و نحوها فمقتضاها نفی الحرمة من الكذب و يبقی نفس الكذب بلا حرمة فيجوز ارتكابه بل تجب فی هذه الموارد،

و ممّا يدلّ علی سلب الكذب عن التّورية قصّة ابراهيم «اَنَّهُ سُئِلَ الصَّادِقُ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِی قِصَّةِ اِبْرَاهِيمَ علی نبيّنا و آله و عليه السلام ﴿قالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا فَسْئَلُوهُمْ اِنْ كانُوا يَنْطِقُونَ﴾ قَالَ مَا فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ وَ مَا كَذَبَ اِبْرَاهِيمُ قِيلَ وَ كَيْفَ ذَلِكَ فَقَالَ اِنَّمَا قَالَ اِبْرَاهِيمُ فَاسْاَلُوهُمْ اِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ اِنْ نَطَقُوا فَكَبِيرُهُمْ فَعَلَ وَ اِنْ لَمْ يَنْطِقُوا فَلَمْ يَفْعَلْ كَبِيرُهُمْ شَيْئاً فَمَا نَطَقُوا وَ مَا كَذَبَ اِبْرَاهِيمُ»[1] روی هذا الخبر فی الاحتجاج.

و «عَنْ اَبِی عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ سَاَلْتُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِی يُوسُفَ ﴿اَيَّتُهَا الْعِيرُ اِنَّكُمْ لَسارِقُونَ﴾ قَالَ اِنَّهُمْ سَرَقُوا يُوسُفَ عَنْ اَبِيهِ اَ لَا تَرَی اَنَّهُ قَالَ لَهُمْ حِينَ قَالُوا ما ذا تَفْقِدُونَ قَالُوا نَفْقِدُ صُواعَ الْمَلِكِ وَ لَمْ يَقُولُوا سَرَقْتُمْ صُواعَ الْمَلِكِ»[2].

---

[1] - بحار الأنوار، ج ۶۹، ص ۲۴۰، باب ۱۱۴ (الكذب و روايته و سماعه).

[2] - بحار الأنوار، ج ۶۸، ص ۱۴، باب ۶۰ (الصدق و المواضع التی يجوز تركه فيها).

و سئل عن قول الله عزّ و جلّ حکایة عن ابراهیم علیه السلام ﴿ اِنّی سَقِیمٌ﴾ قَالَ مَا کَانَ اِبْرَاهِیمُ سَقِیماً وَ مَا کَذَبَ اِنَّمَا عَنَی سَقِیماً فِی دِینِهِ ای مُرْتَاداً»[1].

(و امّا تفسیرها) فقد تعرّض له الشیخ الانصاری رحمه الله فی المکاسب و لا بأس بنقل عین عبارته اجمالاً حیث قال **(و امّا التّوریة)** فهو ان یرید بلفظ معنی مطابقاً للواقع و قصد من القائه ان یفهم المخاطب منه خلاف ذلک ممّا هو ظاهر فیه عند مطلق المخاطب او المخاطب الخاصّ کما لو قلت فی مقام انکار ما قلته فی حقّ احد علم الله ما قلته و اردت بکلمة ما الموصولة و فهم المخاطب النافیة و کما لو استأذن رجل بالباب فقال الخادم له ما هو ههنا و اشار الی موضع خال فی البیت و کما لو قلت الیوم ما اکلت الخبز تعنی بذلک حالة النوم او حالة الصّلاة الی غیر ذلک فلا ینبغی الاشکال فی عدم کونها من الکذب، انتهی.

[1] - الاحتجاج، ج ۲، ص ۳۵۴، احتجاج أبی عبد الله الصادق علیه السلام فی أنواع شتی من العلوم الدینیة.

الكلام فی مسوغات الكذب

(اقول) انّه لا اشكال فی انّ المحرّمات و الواجبات لا يتغيّران عمّا كانا عليهما ذاتاً مثلاً ما كان ذا مصلحة ملزمة لا يصير ذا مفسدة ملزمة و بالعكس،

نعم اذا زاحم الجهة الموجودة فی الشيئ جهة اخرى فی شيئ آخر فلابدّ ان يلاحظ الجهتان و العمل بما كان اقوى فعلى هذا انّ الحكم الضررى و العسرى و الحرجى و الاكراهى كلّ منها كان موجباً لارتكاب الكذب بمفاد ادلّتها،

(و لذا) قال الشّيخ الانصارى رحمه الله يسوغ الكذب معها بالادلّة الاربعة؛

منها قوله تعالى ﴿اِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإيمان﴾[1] و قوله تعالى ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكافِرينَ اَوْلِياءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنينَ وَ مَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فی شَیْءٍ اِلّا اَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقاة﴾[2]

---

۱ - سورة النحل، الآية ۱۰۶.

۲ - سورة آل عمران، الآية ۲۸.

و قول الصادق علیه السلام «لَیْسَ شَیْءٌ مِمَّا حَرَّمَ اللهُ اِلَّا وَ قَدْ اَحَلَّهُ لِمَنِ اضْطُرَّ اِلَیْهِ»[۱]، و قد اشتهر «انّ الضّرورات تبیح المحذورات» و الاخبار فی ذلک اکثر من ان تحصی و قد استفاضت او تواترت بجواز الحلف کاذباً لدفع الضّرر البدنی او المالی عن نفسه او اخیه و الاجماع اظهر من ان یدّعی او یحکی و العقل مستقلّ بوجوب ارتکاب اقلّ القبیحین مع بقائه علی قبحه او انتفاء قبحه لغلبة الآخر علیه الی ان قال هل یجب التوریة لمن یقدر علیها ام لا ظاهر المشهور هو الاوّل، انتهی.

(و کیف کان) من مسوّغات الکذب ارادة الاصلاح و قد استفاضت الاخبار بجوازه عند ارادة الاصلاح ففی صحیح ابن عمّار «الْمُصْلِحُ لَیْسَ بِکَذَّاب»[۲] و نحوه روایة معاویة بن حکم عن ابیه عن جدّه عن ابی عبدالله علیه السلام.

و فی روایة عیسی بن حسّان عن الصّادق علیه السلام «کُلُّ کَذِبٍ مَسْئُولٌ عَنْهُ صَاحِبُهُ یَوْماً اِلَّا کَذِباً فِی ثَلاَثَةٍ رَجُلٍ کَائِدٍ فِی حَرْبِهِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُ اَوْ رَجُلٍ اَصْلَحَ بَیْنَ اثْنَیْنِ یَلْقَی هَذَا بِغَیْرِ مَا یَلْقَی بِهِ هَذَا یُرِیدُ بِذَلِکَ الْاِصْلاَحَ مَا بَیْنَهُمَا اَوْ رَجُلٍ وَعَدَ اَهْلَهُ شَیْئاً وَ هُوَ لَا یُرِیدُ اَنْ یُتِمَّ لَهُمْ»[۳] الی غیر ذلک من الاخبار.

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۲۳، ص ۲۲۸، باب ۱۲ (جواز الحلف بالیمین الکاذبة).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۵۲، باب ۱۴۱ (جواز الکذب فی الإصلاح).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۵۳، باب ۱۴۱ (جواز الکذب فی الإصلاح).

فلابدّ من مراعات جهة المصلحة و جهة مفسدة و النظر الى ايّهما اقوى مصلحة مثلاً اذ استفدنا انّ حفظ العرض ليس اضعف مصلحة من مصلحة الاصلاح فى نظر الشارع فحينئذ نحكم بجواز الكذب.

(اقول) انّما الاشكال و الخلاف فى انّه هل يجب التورية حينئذ ام لا و المشهور بين الاصحاب هو الاول فراجع الى الكتب المبسوطة الباحثة مبسوطة و استدلالاً.

البحث فی القیافة و القیادة

(امّا الاوّل) فنقول قال فی المجمع و فی الحدیث لا آخذ بقول قائف هو الذی یعرف الآثار و یلحق الولد بالوالد و الاخ باخیه و الجمع قافة من قولهم قفت اثره اذا تبعته مثل قفوت اثره.

(و قال فی القاموس) القائف من یعرف الآثار جمع قافة و قاف اثره تبعه و قال فی الصّراح قائف «پی شناس» فانّه جمع یقال قفت اثره ای اتبعته مثل قفوت اثره قوف مصدر منه، انتهی.

و الذی ظهر من الاخیرین و غیره کالصّحاح و المصباح فی المیزان هو الذی یعرف الآثار و لم یذکر النسب نعم زید فی النّهایة و مجمع البحرین و یعرف شبه الرّجل باخیه و ابیه.

(و قال فی جامع المقاصد) و ایضاح النافع و المیسیّة و المسالک و غیرها انّها الحاق الناس بعضهم ببعض و قد زادوا و نقصوا عمّا فی کتب اللّغة.

(و امّا الحرمة) فی الجملة اجماعيّة و قال بالحرمة باطلاقه فی النّهاية و السّرائر و الشّرايع و النافع و ساير من تأخّر عنهم و ظاهر التذكرة و التنقيح الاجماع عليه حيث قالا حرام عندنا و هو منقول عن صريح المنتهى.

و فی الكفاية لا اعرف خلافاً بينهم فی تحريم القيافة و فی الحدائق نسب الحرمة الى الاصحاب و العمدة فی المستند اتّفاق العلماء و دعوى اجماعهم على ذلک و لذا قال المحقّق الاردبيلی رحمه الله فی شرح الارشاد و لعلّ دليل التحريم الاجماع المذكور فی المنتهى هذه خلاصة الاقوال عند الامامیّة و امّا علماء العامّة فذهب اكثرهم منهم الى جواز العمل بقول القائف استناداً الى جملة من الرّوايات الواردة من طرقهم.

(و كيف كان) يدلّ على حرمة الرّجوع بقول القائف مضافاً الى اتّفاق الاصحاب الآيات الدّالّة على حرمة العمل بغير علم و على حرمة اتّباع الظّنون و انّها ﴿لا يُغْنی مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾[1] فانّ الحاق النسب و نفيه عن شخص بطريق علم القيافة و اثبات احكام الارث به لا يثبت شرعاً و الرّوايات الدّالّة فی احاديث العامّة من العمل بقول القائف فانّها مضافاً الى ضعف السّند فيها معارضة لما ورد فی المنع عن العمل بعلم القيافة فی بعض احاديث الشيعة و الاقوى الحرمة من جهة الآثار ای ترتيب الآثار عليه حرام لانّ الحاق شخص بآخر يوجب ترتّب احكام كثيرة مثل حلّ النظر و الميراث و تحريم المناكحة و نحو ذلک التی تحتاج الى دليل شرعی قاطع و امّا نفس القيافة من دون ترتّب الآثار فلا و لذا قال فی

---

[1] - سورة يونس، الآية ۳۶.

الدّروس بانّه حرام اذا ترتّب علیها محرّم فقیّد التحریم بما اذا ترتّب علیه الاثر و زید فی جامع المقاصد و المیسیّة و المسالک و الرّوضة ما اذا جزم بالقیافة و کذا المفاتیح.

(و امّا الثانی) ای القیادة فنقول انّها هی السّعی بین الشخصین لجمعها علی الوطی المحرّم و هی من الکبائر الموبقة و قد فسّرت الواصلة و المستوصلة بذلک فی مسئلة تدلیس الماشطة و لا اشکال و لا شبهة فی حرمتها وضعاً و تکلیفاً؛

و یدلّ علی ذلک ما عن النّبی صلی الله علیه و آله «وَ مَنْ قَادَ بَیْنَ امْرَاَةٍ وَ رَجُلٍ حَرَاماً حَرَّمَ اللهُ عَلَیْهِ الْجَنَّةَ وَ مَاْوَاهُ جَهَنَّمُ وَ سَاءَتْ مَصِیراً وَ لَمْ یَزَلْ فِی سَخَطِ اللهِ حَتَّی یَمُوت»[1] و قد ورد اللّعن و التوعید علی القواد فی بعض الاحادیث.

(و حدّها) خمس و سبعون جلداً حرّاً کان القائد او عبداً مسلماً کان او کافراً رجلاً کان او امرئةً.

(و ثبوتها) شرعاً بالاقرار مرّتین من الکامل بالبلوغ و العقل و المختار غیر المکره و لو اقرّ مرّة واحدة عزّر بشهادة شاهدین ذکرین عدلین.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص ۳۵۱، باب ۲۷ (تحریم القیادة).

البحث فی تزیین الرجل بمختصّات المرئة

(اقول) امّا تلبّس احدهما بلباس الآخر فان کان من المختصّات فصرّح جماعة بعدم الجواز و حرمة التکسّب به و منهم جامع المقاصد و الرّوضة و المسالک و المنیة و مفتاح الکرامة و المستند و الجواهر و استدلّوا له بوجوه:

(الاوّل) الاجماعات المنقولة نقلها غیر واحد،

(الثانی) اخبار ذمّ الشهرة، منها ما ورد «اِنَّ اللهَ یُبْغِضُ شُهْرَةَ اللِّبَاس»[1]

و منها «مَنْ لَبِسَ ثَوْباً یَشْهَرُهُ کَسَاهُ اللهُ یَوْمَ الْقِیَامَةِ ثَوْباً مِنَ النَّارِ»[2]

و منها «کَفَی بِالْمَرْءِ خِزْیاً اَنْ یَلْبَسَ ثَوْباً یَشْهَرُهُ اَوْ یَرْکَبَ دَابَّةً تَشْهَرُهُ»[3].

---

[1] - بحار الأنوار، ج ۷۶، ص ۳۱۳، باب ۱۰۹ (التجمل و إظهار النعمة).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۵، ص ۲۴، باب ۱۲ (کراهة الشهرة فی الملابس).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۵، ص ۲۴، باب ۱۲ (کراهة الشهرة فی الملابس).

(الثالث) الاخبار المانعة الدالّة علی حرمة لبس الرجل الحریر و الذّهب الّا فی موارد خاصّة و استفاضت الاخبار بطریق الشیعة و السنّة علی ذلک.

(الرابع) ادلّة الغشّ قال کاشف الغطاء فی شرح القواعد تزیّن الرجل او المرئة بالحرام کلباس الحریر او الذهب علیهما کالغصبی او تزیینه بما یختصّ بالآخر عادة لتوجّه النهی الی ما حرّم بالخصوص و شمول النهی عن لباس الشهرة الشامل بتنقیح المناط للزّینة و فی الخبر النبوی «لعن المتشبّهین» الخ، انتهی.

(و قال فی المستند) تزیین الرجل بالذهب و الحریر حرام الّا ما استثنی و بالسّوار و الخلخال و الثیاب المختصّة بالنّسوة فی العادة و یختلف باختلاف الاصقاع و الازمان اجماعاً نصّاً و فتوی فی الاوّلین و علی الاظهر الاشهر فی البواقی بل قد یحتمل فیها الاجماع ایضاً للنّصوص المانعة عن تشبّه کلّ من الرّجال و النساء بالآخر، انتهی؛ هذا مجمل الاقوال فی المسئلة.

(اقول) انّه یرد علی اخبار الشهرة انّه اخصّ من المدّعی لانّ المدّعی حرمته مطلقا و لو کان المستند هذا یقتضی الحرمة اذا کان سبباً للشّهرة فاذ البسه فی بیته او لم یکن ممّا یعتنی بفعله حتّی یصیر سبباً للشّهرة فلا یقتضی الحرمة مع انّ التزیین عنوان مقابل للشهرة،

و الكلام فى كلّ واحد من العنوانين مغاير للآخر فلا ينفع دليل حرمة احدهما فى اثبات الحرمة للآخر و كذلک الجواب عن اخبار الغشّ لعدم الملازمة بين التزيين و الغشّ فاذا لبس الرّجل الخلخال مع العلم بانّه رجل و له لحية كيف يكون غشّاً مع انّ المدّعى اعمّ من صورة حصول الغشّ لو فرض و لذا انكره فى مجمع الفائدة.

(و امّا خبر اللّعن) على من تشبّه من الرّجال بالنّساء و بالعكس ففيه

(اوّلاً) انّ الخبر ضعيف و كونه منجبراً بالشّهرة غير معلوم لان اكثر المتقدّمين لم يذكروا هذا الفرع و اكثر من تعرّض مثل العلّامة فى القواعد و الشهيد فى اللمعة و المحقّق فى الشرايع حيث قالوا و تزيين الرّجل بالحرام و فسّر المفسّر كما هو ظاهره زينة الرّجل بالذهب و الحرير الّا ما استثنى،

و قال فى الجواهر بعد ذكر كلام المحقّق و تزيين الرّجل بما يحرم عليه لبسه كالحرير و الذهب و نحوهما ضرورة كونه كغيره من المحرّمات و فى المسالک انّ المراد تزيينه بما يحرم عليه من زينة النّساء.

(و ثانياً) انّ الظّاهر من التشبّه ليس مجرد لبس كلّ منهما ما يختصّ بالآخر بل المراد تأنّث الذّكر و تذكّر الانثى بان تلبس لان تدخل نفسه فى عدادهم و المدّعى اعمّ من ذلک ايضاً.

(و ثالثاً) انّ الاخبار الواردة فى الباب غير معلوم المراد فانّ منها الخبر

المحکیّ عن العلل انّ علیاً علیه السلام «اَنَّهُ رَاَی رَجُلاً بِهِ تَاْنِیثٌ فِی مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ صلی الله علیه و آله فَقَالَ لَهُ اخْرُجْ مِنْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ صلی الله علیه و آله یَا مَنْ لَعَنَهُ رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله » الخ[1] فانّ ظاهرها انّ الرّجل کان یتحمّل ما تتحمّله النّساء للعلم بانّه لم یکن لابساً مختصّات النّساء، فتأمّل.

(و منها) روایة یعقوب بن جعفر الواردة فی المساحقة «انّ فِیهِنَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله لَعَنَ اللهُ الْمُتَشَبِّهَاتِ بِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ وَ لَعَنَ اللهُ الْمُتَشَبِّهِینَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ»[2]

و کذا روایة ابی خدیجة عن ابی عبدالله علیه السلام «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله الْمُتَشَبِّهِینَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَ هُمُ الْمُخَنَّثُونَ وَ اللَّاتِی یَنْکِحْنَ بَعْضُهُنَّ بَعْضاً»[3].

(لا یقال) کلمة المتشبّهین و المتشبّهات من الجمع المحلّی باللام و هو یفید العموم فیشمل جمیع اقسام التّشبّه، لانّا نقول انّ الجمع المحلّی باللام یفید العموم من حیث المعنی الجمعی ای کلّ متشبّه و متشبّهة حکمه کذا،

امّا العموم من حیث افراد التشبّه فلا بل لنا ان نقول ان ما ذکرناه من معنی التشبیه هو المعنی المراد فی هذا الترکیب بحیث لا یفهم منه غیره من المتشبّهات.

---

۱ - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۸۴، باب ۸۷ (تحریم تشبه الرجال بالنساء).

۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص ۳۴۵، باب ۲۴ (تحریم السحق علی الفاعلة).

۳ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص ۳۴۶، باب ۲۴ (تحریم السحق علی الفاعلة).

(ثمّ) انّه لا فرق فی الحرمة علی القول بها بين فعله فی نفسه او مباشرة الغير له كما فی جامع المقاصد و غيره الّا انّ المناسب فی المقام فعله للغير بعنوان التكسّب كما لا يخفی،

(نعم) لا اشكال فی كونه مكروهاً مطلقا لرواية سماعة عن ابی عبدالله عليه السلام «فِی الرَّجُلِ يَجُرُّ ثِيَابَهُ قَالَ إِنِّی لَاَكْرَهُ اَنْ يَتَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ»[1] و عنه عن آبائه عليهم السلام «كَانَ رَسُولُ اللهِ صلی الله عليه و آله يَزْجُرُ الرَّجُلَ اَنْ يَتَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ وَ يَنْهَی الْمَرْاَةَ اَنْ تَتَشَبَّهَ بِالرِّجَالِ فِی لِبَاسِهَا»[2] و الخبران و ان كانا ضعيفين الّا انّ التمسّک بهما للحكم بالكراهة ليس باحلّ من فتوی الفقيه ان قلنا بالتّسامح فی ادلّة الكراهة كما تعرّضنا به فی «درر الفوائد فی شرح الرّسائل» فی ادلّة السّنن مفصّلاً و مستدلّاً.

(و علی قول) من قال بالحرمة يجب علی الخنثی ترک الزّينتين بكلّ من الرّجل و المرئة لانّها ليست بطبيعة ثالثة ففی الواقع لا تخلو من كونها رجلاً او امرئة فيحرم عليها ترک احدی الزّينتين فاذا اشتبه المحرّم بين فردين و لم يمكن تعيّنه يجب اجتنابهما بناء علی ما حقّقناه فی الاصول عند بيان تنجّز التكليف بالعلم الاجمالی فی الشبهة المحصورة، هذا اذا كانت الخنثی مشكلة.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۵، ص ۲۵، باب ۱۳ (عدم جواز تشبه النساء بالرجال).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۵، ص ۲۵، باب ۱۳ (عدم جواز تشبه النساء بالرجال).

البحث فی تشبّه الرّجل بالمرئة و تشبّه المرئة بالرّجل

(اقول) انّ التشبیب علی ما صرّح به جماعة منهم العلّامة فی الارشاد و التّذکرة و التّحریر و المحقّق فی الشرایع و جامع المقاصد و الدّروس و الجواهر و مجمع الفائدة و مفتاح الکرامة حرام؛

(و یدلّ علی ذلک) بعد الاجماعات المنقولة ما یدلّ علی حرمة ایذاء المؤمن و هجائه و غیبته و هتک حرمته و نحوها من العناوین،

(قال فی مجمع الفائدة) و لعلّ التشبیب من قبیل الهجاء و قد لا یکون غیبةً و ایذاءً لو فرضنا ان صاحبه متّصف به مع رضائه به فحینئذ یکون دلیل التحریم هو الاجماع و هتک حرمة المؤمن، انتهی.

قال فی الجواهر او تشبیباً بامرئة معروفة غیر محلّله او غلام بلا خلاف اجده فیه بل الاجماع بقسمیه علیه.

(ثمّ) انّ الفقهاء قدّس الله اسرارهم ذكروا للتّشبيب المحرّم شروطاً:

(الاوّل) ان تكون مؤمنة،

(الثانی) ان تكون معروفة،

(الثالث) ان تكون محرّمة،

فمتی انتفی احد هذه الشروط لم يحرم فمقتضی ما ذكروا من الشّروط عدم حرمة التّشبيب بالمرئة الغير المعيّنة و عدم الحرمة بالنّسبة الی زوجته و امته لانّهما ليستا بمحرّمتين و عدم الحرمة بالنّسبة الی اهل الذّمم و الكفّار لعدم الايمان.

(قال فی جامع المقاصد) و امّا نساء اهل الذمّة فظاهر التّقييد بالمؤمنة يقتضی الحلّ و الظاهر العدم لانّ النّظر اليهنّ بريبة حرام فهذا اولی و نساء اهل الخلاف اولی بالتّحريم لانّهن مسلمات، انتهی؛

و قال فی مفتاح الكرامة حرمة التّشبيب بنساء اهل الخلاف و اهل الذمّة هو الذی تعطيه فحوی عبارة الدّروس.

(ثمّ لا يخفی) انّ القول بالتّحريم فی النساء يستلزم للقول بها فی الغلام لشمول الادلّة المذكورة له بل الحكم فيه آكد اذ فيه اغراء للفسّاق و تحريص علی الفحشاء بل ادّعی الاجماع عليه.

(و كيف كان) انّ التشبيب اعمّ من الشّعر و غيره؛

قال فی جامع المقاصد انّ المراد من التشبيب هو ذكر محاسن المرئة و شدّة حبّها و نحو ذلک بالشّعر، انتهی؛

و کذا غیره ممّن خصّه بالشّعر لانّ کلامهم بیان للفرد الشّایع و الغالب من افراده و لذا قال فی مجمع الفائدة الظّاهر انّ المراد بالتّشبیب اعمّ من ان یکون بالشّعر او غیره.

قال فی جامع المقاصد بعد اعتبار کونها معیّنة معروفة عمّم المعروفة بقوله و ان لم یعرفها السامع اذا علم انّه قصد معیّنةً لما فیه من هتک عرضها، انتهی؛

و فیه انّه اذا لم تکن معروفة عند السّامع کیف یتصوّر کونه هتکاً و قد جعل المدرک هتکاً، فتأمّل؛

نعم لو جعلناه لهواً یکون حراماً و ان کانت المرئة مجهولة.

(هذا) کلّه فی نفس التّشبیب امّا استماعه فان کان من افراد الغیبة فلا یجوز و الّا فلا دلیل علی الحرمة بالنّسبة الی السّامع الّا ان یقال بانّه نحو من الاعانة علی الاثم.

البحث فی تدلیس الماشطة

(اقول) التّدلیس بمعنی الخدعة یقال فلان لا یدلّسک ای یخادعک و فی البیع کتمان العیب من المبیع و الثمن قال فی الصّحاح المدالسة المخادعة یقال فلان لا یدالسک ای لا یخادعک.

(تدلیس الماشطة) المرئة التی یراد تزویجها او الامة التی یراد بیعها باظهار حسن لیس فیها للخاطب او المشتری او اخفاء قبحها علیها و نحو ذلک فعل المرئة ذلک بنفسها.

(و لا اشکال) فی حرمة التّدلیس سواء وقع من الماشطة او من نفس المرئة و یدلّ علیها مضافاً الی تصریح الفقهاء رحمهم الله بها فی کتبهم الاخبار المنقولة من الخاصّة و العامّة.

(امّا الاخبار الخاصّة) فمنها ما عن ابی عبدالله علیه السلام قال «دَخَلَتْ مَاشِطَةٌ عَلَی رَسُولِ اللهِ صلی الله علیه و آله فَقَالَ لَهَا هَلْ تَرَکْتِ عَمَلَکِ اَوْ اَقَمْتِ عَلَیْهِ فَقَالَتْ یَا رَسُولَ اللهِ اَنَا اَعْمَلُهُ اِلَّا اَنْ تَنْهَانِی عَنْهُ فَاَنْتَهِیَ عَنْهُ فَقَالَ افْعَلِی فَاِذَا مَشَطْتِ

فَلاَ تَجْلِی الْوَجْهَ بِالْخِرَقِ فَإِنَّهُ یَذْهَبُ بِمَاءِ الْوَجْهِ وَ لَا تَصِلِی الشَّعْرَ بِالشَّعْرِ»[۱] و امّا شعر المعز فلا بأس بان یوصل بشعر المرئة.

(و منها) مرسلة الفقیه «لَا بَأْسَ بِکَسْبِ الْمَاشِطَةِ مَا لَمْ تُشَارِطْ وَ قَبِلَتْ مَا تُعْطَی وَ لَا تَصِلُ شَعْرَ الْمَرْاَةِ بِشَعْرِ امْرَاَةٍ غَیْرِهَا وَ اَمَّا شَعْرُ الْمَعْزِ فَلاَ بَأْسَ بِاَنْ تُوصِلَهُ بِشَعْرِ الْمَرْاَةِ»[۲].

(و منها) ما عن معانی الاخبار بسنده علیّ بن غراب عن جعفر بن محمد علیهما السلام عن آبائه علیهم السلام قال «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله النَّامِصَةَ وَ الْمُنْتَمِصَةَ وَ الْوَاشِرَةَ وَ الْمُوتَشِرَةَ وَ الْوَاصِلَةَ وَ الْمُسْتَوْصِلَةَ وَ الْوَاشِمَةَ وَ الْمُسْتَوْشِمَة

قَالَ الصَّدُوقُ قَالَ عَلِیُّ بْنُ غُرَابٍ النَّامِصَةُ الَّتِی تَنْتِفُ الشَّعْرَ وَ الْمُنْتَمِصَةُ الَّتِی یُفْعَلُ ذَلِکَ بِهَا وَ الْوَاشِرَةُ الَّتِی تَشِرُ اَسْنَانَ الْمَرْاَةِ وَ تُفَلِّجُهَا وَ تُحَدِّدُهَا وَ الْمُوتَشِرَةُ الَّتِی یُفْعَلُ ذَلِکَ بِهَا وَ الْوَاصِلَةُ الَّتِی تَصِلُ شَعْرَ الْمَرْاَةِ بِشَعْرِ امْرَاَةٍ غَیْرِهَا وَ الْمُسْتَوْصِلَةُ الَّتِی یُفْعَلُ ذَلِکَ بِهَا وَ الْوَاشِمَةُ الَّتِی تَشِمُ وَشْماً فِی یَدِ الْمَرْاَةِ وَ فِی شَیْءٍ مِنْ بَدَنِهَا وَ هُوَ اَنْ تَغْرِزَ یَدَهَا اَوْ ظَهْرَ کَفِّهَا اَوْ شَیْئاً مِنْ بَدَنِهَا بِاِبْرَةٍ حَتَّی یُؤَثِّرَ فِیهِ ثُمَّ تَحْشُوَهُ بِالْکُحْلِ اَوْ بِالنُّورَةِ فَتَخْضَرَّ وَ الْمُسْتَوْشِمَةُ الَّتِی یُفْعَلُ ذَلِکَ بِهَا»[۳].

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۳۱، باب ۱۹ (انه لا بأس بکسب الماشطة).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۳۳، باب ۱۹ (انه لا بأس بکسب الماشطة).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۳۳، باب ۱۹ (انه لا بأس بکسب الماشطة).

(و امّا الاخبار العامّة) فكثيرة منها عن ابی عبدالله عليه السلام «لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّنَا» و «قال رسول الله صلی الله عليه و آله لِرَجُلٍ يَبِيعُ التَّمْرَ يَا فُلَانُ اَ مَا عَلِمْتَ اَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ غَشَّهُمْ»[1].

(و منها) ما عن هشام بن الحكم قال «كُنْتُ اَبِيعُ السَّابِرِيَّ فِی الظِّلَالِ فَمَرَّ بِی اَبُو الْحَسَنِ الْاَوَّلُ مُوسَی عليه السلام فَقَالَ لِی يَا هِشَامُ اِنَّ الْبَيْعَ فِی الظِّلَالِ غِشٌّ وَ الْغِشُّ لَا يَحِلُّ»[2].

(و منها) ما عن الصّادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام فی حديث المناهی عن رسول الله صلی الله عليه و آله انّه قال «وَ مَنْ غَشَّ مُسْلِماً فِی شِرَاءٍ اَوْ بَيْعٍ فَلَيْسَ مِنَّا وَ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْيَهُودِ لِاَنَّهُمْ اَغَشُّ الْخَلْقِ» «قَالَ وَ قَالَ عليه السلام لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّ مُسْلِماً» «وَ قَالَ وَ مَنْ بَاتَ وَ فِی قَلْبِهِ غِشٌّ لِاَخِيهِ الْمُسْلِمِ بَاتَ فِی سَخَطِ اللهِ وَ اَصْبَحَ كَذَلِكَ حَتَّی يَتُوبَ»[3] و غيرها من الاخبار.

(فصرّح بالحرمة) مضافاً الی الاخبار الناهية بطريق الخاصّة و العامّة فی الشرايع و النافع و الارشاد و التحرير و التذكرة و القواعد و المنتهی و اللمعة و الدروس و المسالک و مجمع البرهان و الكفاية و المقنعة و النهاية و جامع المقاصد و المراسم و السرائر و الحدائق و مفتاح الكرامة و الجواهر و غير ذلک من كتب الفقهاء قدس سرهم.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۷۹، باب ۸۶ (تحريم الغش بما يخفی).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۸۰، باب ۸۶ (تحريم الغش بما يخفی).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۸۲ و ۲۸۳، باب ۸۶ (تحريم الغش بما يخفی).

(فظهر من الاخبار و الاقوال) انّ الغشّ و هو اظهار حسن لیس فی المرئة او اخفاء القبایح التی فیها حرام لا یجوز اخذ الاجرة علی فعلها و هذا ممّا لا خلاف فیه و ان کان بعض فروعها ممّا امکن الخدشة فیه و امّا نفس هذا العمل مع عدم الغشّ فلا دلیل علی عدم جوازه بل ما ذکرنا عن النبی صلی الله علیه و آله شاهد علی جوازه فیجوز اخذ الاجرة علی هذا العمل و لذا قال فی المقنعة و کسب المواشط حلال اذا لم یغششن و لم یدلّسن فی عملهنّ فیصلن شعور النّساء بشعور غیرهنّ من النّاس و یشمن الخدود و یستعملن ما لا یجوز فی شریعة الاسلام، انتهی.

(و الحاصل) انّ فی المقام مسائل:

(الاولی) هل کسب الماشطة حرام مطلقا او یختصّ بما کان غشّاً فاذا لم یکن غشّاً کان جایزاً کما اذا کان الخاطب عالماً بتمام خصوصیّات المخطوبة حسناً و قبحاً علی ما ذهب الیه الاصحاب الاختصاص و الظاهر عدمه لعدم الدلیل علی الحرمة اذا لم یستلزم الغشّ.

(الثانیة) هل الوشم حرام مطلقا ام لا بل حرام لکونه غشّاً ظاهر اطلاق بعض الاخبار الحرمة مطلقا مثل ما تقدّم من لعن رسول الله صلی الله علیه و آله «الواشمة و المستوشمة» الخ الّا انّ الحقّ عدم الحرمة لانّ ما دلّ علی نهی الوشم لیس الّا خبر معانی الاخبار ولکن لا یمکن الرکون الیه لاعراض الاصحاب عن الحکم باطلاقه و لو فی غیر صورة الغشّ بل حملوه علی الکراهة مع ثبوت مع ثبوت الرّخصة من روایة سعد الاسکافی قال «سُئِلَ اَبُوجَعْفَرٍ علیه السلام

عَنِ الْقَرَامِلِ الَّتِی تَضَعُهَا النِّسَاءُ فِی رُءُوسِهِنَّ يَصِلْنَهُ بِشُعُورِهِنَّ فَقَالَ لَا بَأْسَ عَلَى الْمَرْاَةِ بِمَا تَزَيَّنَتْ بِهِ لِزَوْجِهَا قَالَ فَقُلْتُ بَلَغَنَا اَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَ الْمَوْصُولَةَ فَقَالَ لَيْسَ هُنَالِکَ اِنَّمَا لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْوَاصِلَةَ الَّتِی تَزْنِی فِی شَبَابِهَا فَلَمَّا كَبِرَتْ قَادَتِ النِّسَاءَ اِلَى الرِّجَالِ فَتِلْکَ الْوَاصِلَةُ وَ الْمَوْصُولَة»[1] لمطلق الزنية خصوصاً مع صرف الامام للواصلة عن ظاهره المتّحد سياقاً مع ساير ما ذكر النّبوی و الحمل على الكراهة من جهة تفكيک السّياق بين فقرات الرّواية و تخصيص الواصلة بالحمل على غير ظاهره.

(الثالثة) هل وصل الشّعر للنّساء حرام مطلقا او فی صورة التدليس و على تقدير الحرمة مطلقا هل يختصّ الحكم بما اذا كان الوصل بشعر الانسان او يحرم و لو كان شعر المعز او فی صورة كون الشّعر من غير الانسان على حصول الغشّ فی صورة كونه للانسان فان كان الشعر لامرئة اخرى يحرم مطلقا و لو كان للرّجل فيدور مدار الغشّ وقوع الخلاف بين الفقهاء رحمهم الله افتى بعض منهم على الحرمة مطلقا و منهم صاحب المستند، اقول فی نظری القاصر انّ الحرمة مطلقا تدور مدار الغشّ، فتأمّل.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٣٢، باب ١٩ (انه لا بأس بكسب الماشطة).

فی بیان مسائل

الاولی فی حرمة معونة الظالمین

(اقول) انّ معونة الظّالمین فی ظلمهم حرام بالادلّة الاربعة و هو من الکبائر و لا ریب انّها داخلة فیما نهی عنه کما فی المقنعة و المراسم و صرّح فی النافع و السّرائر و جامع المقاصد و الرّوضة و الکفایة بانّه یحرم معونة الظّالمین فی الظّلم لا فی غیر الظّلم و یفهم من التعبیرین انّ الحکم جار فی مطلق العصاة و علی ایّ حال فلابدّ من الرّجوع الی الدّلیل و الحکم بما یقتضیه.

و یقع الکلام هنا فی مقامات:

(الاوّل) حرمة العمل لهم مطلقا و لو لم یعدّ من الاعوان و لم یکن المعاون ممّن رکن الیهم،

(الثانی) حرمة العمل لهم مع الرّکون الیهم،

(الثالث) الحرمة مطلقا اذا عدّ من الاعوان،

(الرابع) الحرمة اذا کان الشخص معیناً فی نفس الظلم.

(فنقول امّا المقام الاوّل) فلا اشكال فی جوازه لانّ الاصل يقتضی الجواز و لم يدلّ دليل على الحرمة مطلقا بل يدلّ على الجواز وجوه:

(منها) انّ السّيرة المستمرّة من زمان الائمّة عليهم السلام الى زماننا هذا موجودة فی معاملة الظلّام مع الناس فی امور معاشهم بحيث لا يمكن انكاره و ليس نهی منهم عليهم السلام على عدم جواز المعاملة معهم مع انّ النّهی عن معاملتهم ينجرّ الى العسر الشّديد و الحرج الاكيد بحيث لا يمكن تحمّله للناس خصوصاً اذا قلنا بانّ الظّالم اعمّ من ان يكون ظالماً لنفسه او لغيره اذ لا يمكن الفرق بين افراد الظّالم سواء كان لملاحظة ظلمه نفسه او غيره اذ قلّ من ينفكّ عن الظّلم و لو بظلم نفسه و لو نهی عنه الشارع لم يبق سوق للناس بل لم نجد من صرّح او اشار الى كراهة المعاملة مع الفسّاق.

(و منها) ما دلّ على جواز بيع السّلاح لاعداء الدّين فی حال الصّلح و جواز غير السّلاح فی حال الحرب ايضاً.

(و ممّا يدلّ) على الجواز ما عن ابی بكر الخضرمی قال «دَخَلْنَا عَلَى اَبِی عَبْدِ اللهِ عليه السلام فَقَالَ لَهُ حَكَمٌ السَّرَّاجُ مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَحْمِلُ اِلَى الشَّامِ السُّرُوجَ وَ اَدَاتَهَا فَقَالَ لَا بَاْسَ اَنْتُمُ الْيَوْمَ بِمَنْزِلَةِ اَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه و آله اِنَّكُمْ فِی هُدْنَةٍ فَاِذَا كَانَتِ الْمُبَايَنَةُ حَرُمَ عَلَيْكُمْ اَنْ تَحْمِلُوا اِلَيْهِمُ السُّرُوجَ وَ السِّلَاحَ»[1].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۰۱، باب ۸ (تحريم بيع السلاح و السروج).

(و ممّا یدلّ) علی القول الثانی ما عن محمد بن قیس قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام عَنِ الْفِتْیَتَیْنِ تَلْتَقِیَانِ مِنْ اَهْلِ الْبَاطِلِ اَبِیعُهُمَا السِّلاَحَ فَقَالَ بِعْهُمَا مَا یَکُنُّهُمَا الدِّرْعَ وَ الْخُفَّیْنِ»[1].

(و منها) ما دلّ علی جواز بیع الخشب لمن یعمل برابط فقال لا بأس.

(و منها) ما دلّ علی جواز بیع العصیر و العنب و التمر ممّن یعمل خمراً کروایة رفاعة بن مریم قال «سُئِلَ اَبُو عَبْدِ اللهِ علیه السلام وَ اَنَا حَاضِرٌ عَنْ بَیْعِ الْعَصِیرِ مِمَّنْ یُخَمِّرُهُ قَالَ حَلاَلٌ اَ لَسْنَا نَبِیعُ تَمْرَنَا مِمَّنْ یَجْعَلُهُ شَرَاباً خَبِیثاً»[2] و ممّا یدلّ علی المطلوب الاخبار الدالّة علی جواز المخالطة معهم بل العمل لهم فی غیر المحرّم فراجع الیها فی البحار و الکافی.

(و امّا الثالث) و هو الحرمة مطلقا اذا عدّ من الاعوان فالحرمة فی هذا الفرض ظاهرة حیث عدّ الشخص فی الاعوان یصیر سبباً لشوکة المعان له و جلالته و کثرة خدمه و کلّ هذه الامور بالنّسبة الی من کان وجوده مضراً للدّین مخرّباً للمذهب حرام و مبغوض للشّارع کما یستفاد ذلک من خبر حمّاد عن ابی عبدالله علیه السلام اذ مفاده انّ بنی امیّة لو لم یجدوا من امثالکم فی اطرافهم لم یسلبوا حقّنا.

(و امّا القول الرّابع) فلا اشکال و لا خلاف فی حرمته،

---

۱ - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۰۲، باب ۸ (تحریم بیع السلاح و السروج).

۲ - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۳۱، باب ۵۹ (جواز بیع العصیر و العنب).

(امّا الاجماع) فلا ريب فی تحقّقه اذ كلّ من قال بالحرمة مطلقا قال به و من قال بالحرمة فيما اذا كان الاعانة فيما يحرم او فی الظلم او فيما نهی عنه و نحوها من التعبيرات يكون قولهم نصّاً فی المدّعی فالقول به ممّا قال به جميع علماء الاماميّة.

(و امّا العقل) فمسلّم لانّ العقلاء يقبّحون من اعان شخصاً علی ظلم مثلاً من اعطی سكّيناً بمن اراد قتل مسلم او نبیّ يعدّ معيّناً بل يقال انّه ظالم حقيقة و داخل فی من ارتكب الظلم لان بعض الافعال ممّا لا يمكن من يرتكبه شخص واحد فاذا ارتكبه جماعة يكون الفعل حقيقة مستنداً اليهم.

(و امّا الاخبار) فطوائف:

(منها) ما دلّ علی الحرمة مطلقا مثل ما عن شعيب بن واقد عن الحسين بن يزيد عن الصّادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلی الله عليه و آله فی حديث المناهی قال «اَلَا وَ مَنْ عَلَّقَ سَوْطاً بَيْنَ يَدَیْ سُلْطَانٍ جَعَلَ اللهُ ذَلِكَ السَّوْطَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُعْبَاناً مِنَ النَّارِ طُولُهُ سَبْعُونَ ذِرَاعاً يُسَلِّطُهُ اللهُ عَلَيْهِ فِی نَارِ جَهَنَّمَ وَ بِئْسَ الْمَصِيرُ»[1].

(و منها) ما دلّ علی الحرمة اذا عدّ اسمه فی ديوان الظلمة و ان لم يكن داخلاً فی ظلمهم كان يقال انّه خيّاط السّلطان او معماره و نحوهما كخبر يعقوب بن يزيد عن ابن بنت الوليد بن صبيح الكاهلی عن ابی

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۸۰، باب ۴۲ (تحريم معونة الظالمين).

عبدالله علیه السلام قال «مَنْ سَوَّدَ اسْمَهُ فِی دِیوَانِ وُلْدِ سَابِعٍ حَشَرَهُ اللهُ یَوْمَ الْقِیَامَةِ خِنْزِیراً»[۱].

(و منها) ما دلّ علی الحرمة اذا کان داخلاً فی اعوانهم فی الظلم کخبر محمد بن سنان عن طلحة بن زید عن ابی عبدالله علیه السلام قال «الْعَامِلُ بِالظُّلْمِ وَ الْمُعِینُ لَهُ وَ الرَّاضِی بِهِ شُرَکَاءُ ثَلَاثَتُهُمْ»[۱].

(و لکن) بالنّظر الدقیق یظهر انّ الاخبار کلّها تدلّ علی الحرمة اذا کانوا من الاعوان فی الحرام،

قال السیّد فی مفتاح الکرامة قد حمل جماعة الاخبار المذکورة علی الکراهة و شدّة المبالغة لکنّهم مطالبون بالوجه فی ذلک و الذی یقتضیه النّظر فی الاخبار ما ذکرناه من انّ الاعانة ان کانت من میل ظلمهم او بقصد السّعی فی اعلاء شأنهم و حصول الاقتدار علی رعیّتهم او تکثیر سوادهم حرمت و ان خلّت عن هذه الاشیاء حلّت و الّا لکان ذلک باعثاً علی اذیّتنا و کیف یتمّ ذلک مع حثّ ائمّتنا لنا علی مجالستهم بل لم یقم لنا سوق و اشتدّ الامر علینا مضافاً الی استمرار السّیرة و بذلک یحصل الجمع بین الاخبار و الفتاوی،

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۸۰، باب ۴۲ (تحریم معونة الظالمین).

و ممّا ذكرنا يعلم انّه لا محرّم اعانة سلاطين الشيعة فی الامور المباحة و يجوز حبّ بقائهم لايمانهم و دفع شرور اعدائهم فانّه فی الحقيقة محبّة للايمان و حفظه لا لذلک الشخص و فسقه و جوره بل لا يبعد جواز ذلک فی مخالف او كافر، انتهی كلامه.

(و كيف كان) فی النّظر القاصر انّ موضوع الاعانة يصدق مع قصد الاعانة للظّالم فی ظلمه او مع صدقها عرفاً و ما عدا ذلک لا يدلّ دليل علی تحريمه، فتأمّل.

---

[۱] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۷۷، باب ۴۲ (تحريم معونة الظالمين).

الثانية فی حرمة النجش

بالنّون المفتوحة و الجيم السّاكنة او المفتوحة قال فی القاموس النّجش ان تواطی رجلاً اذا اراد بيعاً ان تحمده او ان يريد الانسان ان يبيع بياعة فتساومه بها بثمن كثير لينظر اليک ناظر فيقع فيها او ان ينفرّ الناس عن الشيئ الی غيره.

(و قال فی المجمع) فی الحديث انّه نهی عن النّجش، النّجش بفتحتين هو ان يمدح السّلعة فی البيع لينفقها و يروّجها او يزيد فی قيمتها و هو لا يريد شرائطها ليقع غيره فيها يقال نجش الرّجل نجشاً من باب قتل و الاسم النجش و الفاعل ناجش و نجّاش مبالغة و قيل و الاصل فيه تنفير الوحش من مكان و النهی للتّحريم لما فيه من ادخال الضّرر علی المسلم.

(و قال فی المصباح) نجش الرّجل نجشاً من باب قتل اذا زاد فی سلعة اكثر من ثمنها و ليس قصده ان يشتريها بل ليضرّ غيره فيوقعه فيه.

(و فی الصّحاح) النّجش ان تزيد فی بيع ليقع غيرک فيه و ليس من حاجتک.

(و فی الصّراح) چیزها را که نخری بزیادت بها خواستن تا دیگری در آن افتد.

(و البحث) فی المقام علی انواع:

(الاوّل) فی حرمته و کراهته و قد وقع الخلاف بین الفقهاء رضوان الله علیهم، فی جامع المقاصد ادّعی الاجماع علی الحرمة قال فی الجامع النّجش حرام بالاجماع و هو بالنّون المفتوحة و الجیم السّاکنة، فی المهذّب البارع لا اعرف فیه خلافاً بین الاصحاب و به صرّح فی المبسوط و القواعد و معانی الاخبار و الجواهر و غیرها.

(و فی الشرایع) و النافع و الارشاد و شرحه انّه مکروه و ظاهر کشف الرّموز و الرّیاض و التنقیح و المفتاح الکراهة.

(و تحقیق الکلام) فی ذلک مبنیّ علی ملاحظة السند و المدرک و لا بأس بالاشارة الیه اجمالاً فنقول انّ غایة ما یمکن ان یکون مدرکاً ما ذکره فی الجواهر بقوله للنّهی عنه و اللّعن بفاعله فی النّبوی المؤیّد بالشّهرة و الاجماع المحکیّ بل العقل شاهد علی قبحه باعتبار کونه غشّاً و خدعة و تدلیساً و اغراءً بالجهل و اضراراً، انتهی؛

و مراده من النّهی هو قوله صلی الله علیه و آله و سلم «لَا تَنَاجَشُوا وَ لَا تَدَابَرُوا»[1] و من اللّعن ما روی عن النّبی علیه السلام من لعن النّاجش و المنجوش.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۴۵۹، باب ۴۹ (الزیادة وقت النداء).

(و الظاهر) انّه لا اشكال فی حرمة النّجش المفسّر بان يزيد شخص على ثمن المبيع ليرغب الناس فی شرائه من غير قصده للشّراء.

(لكنّ الاشكال) فی انّ الحرمة متوقّفة على شراء الغير بالزّائد او يحرم هذا الفعل على فاعله و ان لم يحصل الشّراء بالزّائد.

(و الاشكال) انّ المستند للحرمة ان جعلنا كون كلامه كذباً فالكذب حرام و لا فرق فيه بين ان يشترى الغير بالزّيادة ام لا.

(و كذا الاشكال) اذا كان المستند الاغراء و الغشّ و التّدليس لانّ هذه الامور من صفات الغارّ و الغاشّ و المدلّس و لا يتوقّف صدقها على حصول الغرور و الغشّ و التّدليس للغير.

(و كيف كان) فی نظری القاصر انّ القول بالكراهة هو الاقوى لضعف ما استدلّوا به على الحرمة.

(الثانی) فی انّه هل يشترط فی الحرمة مواطاة المالک ام لا و ما يظهر من كلمات اكثر اهل اللّغة عدم الاشتراط و لذا قال فی المجمع و هو ان يمدح السّلعة فی البيع و كذا عبارة المصباح و الصّحاح و الصّراح.

(الثالث) فی صحّة البيع و فساده على القول بالتّحريم وقع الخلاف بين الفقهاء، ذهب جماعةمنهم الى الصحّة منهم الشيخ فی المبسوط و صاحب الغنية و الجواهر و الرّياض و مفتاح الكرامة و قد نفی عنه الخلاف فی الخلاف بل قال به كلّ من قال بالخيار فيه او نفی عنه الخيار

لانّ اثبات الخيار و نفيه يتوقّف على موضوع له و ليس هو الّا ثبوت البيع.

(الرابع) انّه بعد القول بعدم البطلان و بقاء البيع فهل يثبت له الخيار مطلقا ام لا مطلقا او ثبوته فى صورة الضّرر و الغرر و عدمه فى صورة عدمه او الحكم بالخيار مع التّبانى و عدمه مع عدمه،

وقع الخلاف بين الفقهاء اشار اليه فى المبسوط بقوله فاذا ثبت صحته فهل للمشترى الخيار ام لا ينظر فان كان النّجش من غير امر البايع و مواطاته فلا خيار له لانّه لا يفسخ عليه البيع بفعل غيره و ان كان بامره و مواطاته اختلف فيه فمنهم من قال لا خيار له و منهم من قال له الخيار لانّه تدليس و الاقلّ اقوى، انتهى و تبعه بعض الاعلام من الفقهاء رحمهم الله.

(الخامس) فى انّه هل يلحق بالنّجش ترک الزّيادة فى السّلعة ليشتريها بالثمن القليل ام لا قال فى مفتاح الكرامة الظاهر انّه من النّجش و قال فى الجواهر و لا تلحق بالنّجش ترک الزّيادة فى السّلعة ليشتريها بالثمن القليل.

(و قال بعض الاعلام رحمه الله) التّحقيق ان يقال ان صار ترک الزّيادة سبباً لاضرار المالک فيكون حراماً و كذا اذا صدق على فعله الاغراء و التّدليس و الّا فلا،

و امّا بالنّسبة الى خيار البايع فان حصل بسببه غبن على المالک يكون له الخيار و الّا فلا و ليس ذلک حكماً تعبديّاً حتّى لا يتعدّى من محلّ النصّ الى غيره و لذا نقول بجريانه فى غير البيع من المعاملات كالصلح و

الاجارة و نحوهما و اختصاصه لغة بالبيع لا ينافی ما ذكرنا لانّ كلامنا فی الالحاق الحكمی لا الموضوعی و لذا قال السيّد فی مفتاح الكرامة و الظّاهر جريان النّجش فی سائر المعاوضات تنقيحاً للمناط و تعويلاً علی ما فی المصباح.

الثالثة فی النمیمة

و هی نقل قول الغیر الی المقول فیه کان یقول تکلّم فلان فیک بکذا،

(اقول) قال فی المجمع نمم قوله تعالی ﴿مَشَّاءٍ بِنَمیم﴾[1] ای قمات نقّال للحدیث من قوم الی قوم علی وجه السّعایة و الافساد یقال نمّ الحدیث ینمه و ینمه من باب ضرب و قتل سعی به لیوقع فتنة او وحشة و هی من الکبائر.

(و یستدلّ) علی حرمته بالادلّة الاربعة؛

(امّا الاجماع) فواضح لانّ کلّ مسلم قال بحرمته و منه یحصل الاجماع،

(و امّا العقل) فانّه حاکم علی قبح ایقاع الفتنة و الوحشة بین الناس،

(و امّا الآیة) فقوله تعالی ﴿وَ یَقْطَعُونَ ما اَمَرَ اللهُ بِهِ اَنْ یُوصَلَ وَ یُفْسِدُونَ فِی الْاَرْضِ اُولئِکَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَ لَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾[2] ،

---

[1] - سورة القلم، الآیة ۱۱.

۲ - سورة الرعد، الآیة ۲۵.

و قوله تعالی ﴿وَ الْفِتْنَةُ اَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾[1].

(و امّا الاخبار) فكثيرة منها ما فی الاحتجاج من حديث الزّنديق الذی اتی ابا عبدالله عليه السلام «اِنَّ مِنْ اَكْبَرِ السِّحْرِ النَّمِيمَةَ يُفَرَّقُ بِهَا بَيْنَ الْمُتَحَابَّيْنِ وَ يُجْلَبُ الْعَدَاوَةُ عَلَى الْمُتَصَافِيَيْنِ وَ يُسْفَكُ بِهَا الدِّمَاءُ»[2] و قد تقدّم فی باب السّحر.

(و لكن) قد تجب و قد يستحبّ اذا كان سبباً للعداوة و القتال بين المشركين و المخالفين للاسلام لانّ كسر شوكتهم و تفريق كلمتهم محبوب فی الشّرع و لا شكّ فی انّ النّميمة حرام من حيث هی و يزداد حرمته بسبب ما يترتّب عليه من المفاسد كما يزداد حرمة الزّنا بسبب الامور الخارجيّة كالزّمان و المكان و المزنی بها لكنّ الكلام فی النميمة علی المؤمنين علی ما يستفاد من الاخبار.

---

۱ - سورة البقرة، الآية ۲۱۷.

۲ - الاحتجاج، ج ۲، ص ۳۴۰؛ و مستدرک الوسائل، ج ۹، ص ۱۵۱، باب ۱۴۴ (تحريم النميمة).

الرابعة فی النّوح بالباطل

اقول فی المسئلة اقوال:

(الاول) الحرمة مطلقا ذهب الیه الشیخ رحمه الله فی المبسوط مدّعیاً علیه الاجماع قال فی آخر کتاب الجنائز و امّا اللّطم و الخدش و جزّ الشعر و النّوح فانّ کلّ واحد منها محرّم اجماعاً.

(الثانی) الکراهة مطلقا کما نسب الی التهذیب و غیره قال السیّد فی مفتاح الکرامة ان القول بالکراهة مطلقا غیر بعید کما نصّ علیه فی التهذیب و غیره.

(الثالث) ما علیه المشهور من التفصیل بین النّوح بالباطل و غیره و الحرمة فی الاوّل دون الثانی و اختاره فی المقنعة و النّهایة و المراسم و السّرائر و الشّرایع و النافع و التّذکرة و التحریر و القواعد و الارشاد و الدروس و اللمعة و المسالک و المجمع و الکفایة و الرّیاض و الجواهر و الحدائق و عن المنتهی الاجماع علیه و قد اختاره الشیخ الانصاری رحمه الله فی المکاسب المحرّمة.

(فنقول) هذا التفصيل هو الحقّ ثمّ وقع الخلاف بين الاصحاب فذهب بعضهم الى جواز النّوح بالحقّ من غير كراهة و بعضهم الى الجواز على كراهة و ذهب بعضهم الى انّ النّوح بالحقّ اذا اشترطت فيه الاجرة كان مكروهاً و الّا فلا بأس.

(و لا يخفى) انّ الاخبار الواردة فی مسئلة النّياحة على انحاء شتّى، امّا ما دلّ على عدم الحرمة اذا لم يكن من الباطل فكثير نشير الى بعضها:

(منها) صحيح يونس بن يعقوب عن ابی عبدالله علیه السلام قال «قَالَ لِی اَبِی يَا جَعْفَرُ اَوْقِفْ لِی مِنْ مَالِی كَذَا وَ كَذَا لِنَوَادِبَ تَنْدُبُنِی عَشْرَ سِنِينَ بِمِنًى اَيَّامَ مِنًى»[۱].

(و منها) ما عن النهاية و التهذيب عن ابی بصير قال «قَالَ اَبُو عَبْدِ اللهِ علیه السلام لَا بَأْسَ بِاَجْرِ النَّائِحَةِ الَّتِی تَنُوحُ عَلَى الْمَيِّتِ»[۲].

(و منها) من عن النهاية مرسلاً قال «وَ رُوِیَ اَنَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِكَسْبِ النَّائِحَةِ اِذَا قَالَتْ صِدْقاً»[۳].

(و منها) قول الصّادق علیه السلام «حين سئل عَنْ اَجْرِ النَّائِحَةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قَدْ نِيحَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلی الله علیه و آله و سلم»[۴].

---

[۱] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۲۵، باب ۱۷ (جواز كسب النائحة بالحق).

[۲] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۲۷، باب ۱۷ (جواز كسب النائحة بالحق).

[۳] - من لا يحضره الفقيه، ج ۱، ص ۱۸۳، باب التعزية و الجزع عند المصيبة.

[۴] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۲۸، باب ۱۷ (جواز كسب النائحة بالحق).

الی غیر ذلک من الرّوایات الدّالّة علی جواز النّوح و اخذ الاجرة اذا لم یکن من الباطل.

(و امّا ما دلّ من الاخبار) علی حرمة النّوح بالباطل فکثیر نشیر الی بعضها:

(منها) ما عن محمد بن علیّ بن الحسین علیهما السلام قال «قَالَ علیه السلام لَا بَأْسَ بِكَسْبِ النَّائِحَةِ إِذَا قَالَتْ صِدْقاً»[1] فیدلّ مفهومه بالبأس اذا لم یکن صدقاً.

(و منها) ما عن علی بن جعفر فی کتابه عن اخیه موسی بن جعفر علیهما السلام «قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النَّوْحِ عَلَى الْمَيِّتِ اَ يَصْلُحُ قَالَ يُكْرَهُ»[2].

(و منها) ما عن محمد بن عمرو الزّعفرانی عن ابی عبدالله علیه السلام قال «مَنْ اَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ بِنِعْمَةٍ فَجَاءَ عِنْدَ تِلْكَ النِّعْمَةِ بِمِزْمَارٍ فَقَدْ كَفَرَهَا وَ مَنْ اُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَجَاءَ عِنْدَ تِلْكَ الْمُصِيبَةِ بِنَائِحَةٍ فَقَدْ كَفَرَهَا»[3].

(و منها) ما عن جعفر بن محمد عن آبائه عن علی علیهم السلام قال «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله اَرْبَعَةٌ لَا تَزَالُ فِی اُمَّتِی اِلَی يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْفَخْرُ بِالْاَحْسَابِ وَ الطَّعْنُ فِی الْاَنْسَابِ وَ الِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ وَ النِّيَاحَةُ وَ اِنَّ النَّائِحَةَ اِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا تَقُومُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ عَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ وَ دِرْعٌ مِنْ حَرَبٍ»[4].

---

[1] ـ وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۸، باب ۱۷ (جواز کسب النائحة بالحق).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۹، باب ۱۷ (جواز کسب النائحة بالحق).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۷، باب ۱۷ (جواز کسب النائحة بالحق).

[4] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۸، باب ۱۷ (جواز کسب النائحة بالحق).

(و منها) ما عن علی بن محمد عن آبائه علیهم السلام عن النبی صلی الله علیه و آله فی حدیث المناهی «نَهَی عَنِ الرَّنَّةِ عِنْدَ الْمُصِیبَةِ وَ نَهَی عَنِ النِّیَاحَةِ وَ الِاسْتِمَاعِ اِلَیْهَا وَ نَهَی عَنْ تَصْفِیقِ الْوَجْه»[1] الی غیر ذلک من الاخبار.

(قال بعض الاعلام) فی الجمع بین الاخبار المذکورة انّ الاخبار الناهیة محمولة علی صورة وجود امر منهیّ مقارن معه و یشهد علیه اخبار فصّل بالجواز فی صورة عدم الهجر و الصّدق و هذا الجمع لا اشکال فیه لشهادة الاخبار علیه مع انّ النهی ظاهر فی الحرمة و الترخیص نصّ فی الجواز فلابدّ من الاخذ بالنصّ و حمل النّهی علی الکراهة کما صرّح بها بعض هذه الاخبار الّا انّ الحمل علی الکراهة المصطلحة لما کان معارضاً و مخالفاً لما دلّ علی الاستحباب لخبر یونس بن یعقوب عن الصّادق علیه السلام من حیث وقف المال علیه و الوصیّة بالنّدبة عشر سنین فانّ النّدبة علی ما قیل ان تذکر النائحة المیّت باحسن اوصافه و افعاله و البکاء علیه فلابدّ ان یحمل النّهی فی الاخبار علی الحرمة و حمله علی صورة المقارنة لمحرّم کالغناء و الکذب و نحوهما، انتهی.

(اقول) انّ الجمع بحمل الاخبار النّاهیة علی الکراهة اولی من الجمع بحملها علی ما یقارن محرّماً و ما اشتمل علی لفظ الکراهة من الاخبار کخبر علیّ بن جعفر فی کتابه عن اخیه موسی بن جعفر علیهما السلام «قَالَ سَاَلْتُهُ عَنِ النَّوْحِ عَلَی الْمَیِّتِ اَ یَصْلُحُ قَالَ یُکْرَهُ»[2]،

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۸، باب ۱۷ (جواز کسب النائحة بالحق).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۹، باب ۱۷ (جواز کسب النائحة بالحق).

و خبر عبدالله بن جعفر فی قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جدّه علی بن جعفر عن اخیه موسی بن جعفر علیهم السلام قال «سَأَلْتُهُ عَنِ النَّوْحِ فَكَرِهَه»[1] یؤیّدان لهذا الجمع و لا ینافی ذلک كون الكراهة فی الاخبار اعمّ من الحرمة و الكراهة المصطلحة و لا یعارضه خبر یونس بن یعقوب الذی تقدّم ذكره اذ مفاده استحباب النّوح علی الامام علیه السلام و هو ممّا لا اشكال فیه لانّه سبب لتشیید حبّهم و بغض ظالمیهم فی القلوب و هی العمدة فی الایمان مع انّ النّدبة و البكاء علیهم مستحبّ شرعی و بالجملة لا مانع عن هذا الجمع بل هو اولی من الجمع بالحرمة علی تقدیر مقارنته مع امور محرّمة مقارنة معه.

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۹، باب ۱۷ (جواز كسب النائحة بالحق).

الخامسة، الكلام في مدح من لا يستحقّ المدح او يستحقّ الذّمّ

(**اقول**) انّ وصف شخص بما ليس فيه سواء كان متّصفاً بصفة اخرى مذمومة ام لا قبيح بلا ريب كمن مدحه من كان متّصفاً بها سواء اتّصف بصفة الظّلم ام لا و على هذا يكون المراد بالثانى هو مدح من كان متّصفاً بصفة تكون موجبة للمذمّة كمدح الظّالم بالعدالة فاتّضح الفرق بين الامرين.

(**و يدلّ على الحرمة**) فى الفرضين انّهما ايضاً نوعان من الكذب فيشملهما ادلّة حرمة الكذب بناء على هذا لا وجه لافرادهما عن الكذب و جعلهما عنواناً مستقلّاً الّا ان يقال فى دفعه بما قاله المحقّق الثانى فى جامع المقاصد من قوله انّ ذكر هذا بخصوصه و ان كان نوعاً من الكذب لانّه اغلظ من غيره.

(**و كيف كان**) يدلّ على عدم الجواز مضافاً الى حكم العقل بقبحه قوله تعالى ﴿وَ لا تَرْكَنُوا اِلَى الَّذينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّار﴾[1] قيل لا ربط له بالمدّعى بل ينبغى الاستدلال عليه بالدلّة حرمة الكذب كما اشار اليه بعض السّادة المعاصرين.

---

[1] – سورة هود، الآية ١١٣.

(و الاخبار الواردة) بالسنة مختلفة،

(منها) ما رواه الصّدوق عن النّبی صلی الله علیه و آله «مَنْ عَظَّمَ صَاحِبَ دُنْيَا وَ اَحَبَّهُ لِطَمَعِ دُنْيَاهُ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِ وَ كَانَ فِی دَرَجَتِهِ مَعَ قَارُونَ فِی التَّابُوتِ الْاَسْفَلِ مِنَ النَّار»[۱].

(و منها) ما فی حديث المناهی من قوله صلی الله علیه و آله «مَنْ مَدَحَ سُلْطَاناً جَائِراً وَ تَحَفَّفَ وَ تَضَعْضَعَ لَهُ طَمَعاً فِيهِ كَانَ قَرِينَهُ فِی النَّارِ»[۲].

(و منها) ما عن ابی الحسن علیه السلام فی خبر صفوان بن مهران الجمّال قال «دَخَلْتُ عَلَی اَبِی الْحَسَنِ الْاَوَّلِ علیه السلام فَقَالَ لِی يَا صَفْوَانُ كُلُّ شَیْءٍ مِنْكَ حَسَنٌ جَمِيلٌ مَا خَلَا شَيْئاً وَاحِداً قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ اَیُّ شَیْءٍ قَالَ اِكْرَاؤُكَ جِمَالَكَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ يَعْنِی هَارُونَ الرشيد قُلْتُ وَ اللهِ مَا اَكْرَيْتُهُ اَشَراً وَ لَا بَطَراً وَ لَا لِلصَّيْدِ وَ لَا لِلَّهْوِ وَ لَكِنِّی اَكْرَيْتُهُ لِهَذَا الطَّرِيقِ يَعْنِی طَرِيقَ مَكَّةَ وَ لَا اَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِی وَ لَكِنِّی اَبْعَثُ مَعَهُ غِلْمَانِی فَقَالَ لِی يَا صَفْوَانُ اَ يَقَعُ كِرَاؤُكَ عَلَيْهِمْ قُلْتُ نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ فَقَالَ لِی اَ تُحِبُّ بَقَاءَهُمْ حَتَّی يَخْرُجَ كِرَاؤُكَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ مَنْ اَحَبَّ بَقَاءَهُمْ فَهُوَ مِنْهُمْ وَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ كَانَ وَرَدَ النَّار»[۳].

(و منها) ما روی عن النّبی صلی الله علیه و آله «اشر الناس يوم القيامة الذين يكرمون

---

[۱] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۸۱، باب ۴۲ (تحريم معونة الظالمين).

[۲] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۸۳، باب ۴۳ (تحريم مدح الظالم).

[۳] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۸۲، باب ۴۲ (تحريم معونة الظالمين).

اتقاء شرهم»[۱]،

و بعبارة اخری عن النبی صلی الله علیه و آله انه قال «اَلَا اِنّ شِرارُ اُمَّتِی الَّذِینَ یُکْرَمُونَ مَخافَةَ شَرِّهِمْ اَلَا مَنْ اَکْرَمَهُ النَّاسُ اتِّقاءَ شَرِّهِ فَلَیْسَ مِنِّی»[۲].

(و منها) ما روی عن النبی صلی الله علیه و آله قال «اِنَّ مِنْ شِرارِ النَّاسِ مَنْ تَرَکَهُ النَّاسُ اتِّقاءَ فُحْشِهِ»[۳].

(ثمّ) انّ عبارة التی ذکرها الشیخ الانصاری رحمه الله لا تنطبق علی الرّوایات التی تعرّضنا لها فان وجدتموها فی صورة الانطباق علی روایة منها فاطّلعونی حتّی ننقلها فی الطبعة الثانیة.

(و لا یخفی) انّ مقتضی الادلّة المذکورة حرمة المدح اذا لم یلتجئ الی المدح لدفع خوف او ضرر بدنی او مالی او عرضی و الّا فلا شبهة فی الجواز بل یجب و کذلک تدلّ علیه اخبار التّقیّة فی کلّ ضرورة و خوف.

---

[۱] - ارشاد القلوب، ج ۱، ص ۱۴۳، الباب ۴۵ (فی ولایة الله تعالی).

[۲] - کتاب الخصال، ج ۱، ص ۱۴، خصلة ۴۹.

[۳] - مستدرک الوسائل، ج ۱۲، ص ۷۸، باب ۷۰ (تحریم السفه و کون الانسان ممن یُتقی شره).

السّادسة الكلام فی حرمة اللّهو

(اقول) انّ ظاهر عبارة المبسوط و السّرائر و المعتبر و القواعد و الذكرى و غيرها حرمة اللّهو مطلقا،

(و فيه) انّ الحكم بالحرمة على وجه الاطلاق بعيد عن السّيرة المستمرّة من العوام و الخواصّ، قال فی المجمع قوله تعالى ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[1] اى ساهية مشغولة بالباطل عن الحقّ، قال فی الصّراح اللّهو بازی كردن، قال فی المجمع فی اللّعب انّه لا يجدى نفعاً على لاعب، انتهى و اللّعب كما عن الصّحاح و القاموس هر الحركة لا لغرض عقلائی.

(و الحقّ) انّ النّسبة بينهما عموم من وجه مادّة الافتراق من طرف اللّعب هو لعب الاطفال الذى ينشاء من غير شهوة و من طرف اللّهو هو الغناء لانّه لهو و ليس بلعب و محلّ الاجتماع اللّعب من شهوة كاللّعب بالشّطرنج و النرد فكلّ لعب صدر عن شهوة فهو لهو و على كلّ حال لا يمكن القول بحرمة اللّهو مطلقا لانّ الحركات الشّهويّة التى لا يتعقّبها نفع لا يكون حراماً الّا ما صرّح الشّارع بحرمته و ما ورد من الاخبار على

الحرمة مطلقا ففیه اوّلاً انّها معارضة باخبار أخر و ثانیاً انّها منصرفة الی الملاهی المعتادة.

(و ما ذکرناه) مجمل البحث عن اللّعب و اللّهو و البحث عنهما و عن اللّغو تفصیلاً تعرّض لها الشیخ الانصاری﵀ فی المکاسب المحرّمة و احتمل فیها احتمالاً کثیراً من حیث نقل الاقوال فلیرجع الیه.

---

[۱] - سورة الانبیاء، الآیة ۳.

السابعة فی حرمة الکهانة و بیان موضوعها

(اقول) انّ الکهانة من کهن یکهن ککتب یکتب کتابة قال فی القاموس الکهانة بالکسر قال ابن الاثیر الکاهن الذی یتعاطی الخبر عن الکائنات فی مستقبل الزّمان و یدّعی معرفة الاسرار و قال ایضاً العرّاف المنجّم او الذی یدّعی علم الغیب.

(و فی مجمع البحرین) انّ الکهانة کانت فی العرب قبل البعث فلمّا بعث النّبی صلی الله علیه و آله و سلم حرست السّماء و بطلت الکهانة و عمل الکهانة قریب من السّحر او اخص منه و قال ایضاً الکاهن هو الذی یتعاطی الخبر عن الکاینات فی مستقبل الزّمان و یدّعی معرفة الاسرار.

(قال فی القواعد) الکاهن هو الذی له رأی من الجنّ یأتیه بالاخبار.

(و فی مفردات الرّاغب) العرّاف کالکاهن الّا انّ العرّاف یختصّ بمن یخبر بالاحوال المستقبلة و الکاهن بمن یخبر عن الاحوال الماضیة.

(و قال فی المستند) الکهانة کما فی المسالک و غیره بل المصرّح به فی کلام الاکثر عمل یوجب طاعة بعض الجانّ له و اتباعه له یأتیه بالاخبار الغایبة.

(و قال فی المنیة) الکاهن علی ما هو المشهور من کان له رأی من الجنّ یأتیه باخبار الغیبیّات و هو قریب من السّحر او اخصّ منه لکنّه اعظم افراده حیث انّه یتضمّن بتسخیر الجنّ و الشّیاطین و التوصّل الی ذلک غالباً انّما یکون بمقدّمات محرّمة فکلّها دلّ علی تحریم السّحر علماً و عملاً مطلقا دالّ علیه بالاولویّة.

(و کیف کان) انّ الکهانة بایّ معنی فسّرت لا ریب و لا اشکال فی حرمتها بل الاجماع بقسمیه علیه و لذا قال فی المستند و الاصل فی تحریمه بعد الاجماع الثابت المصرّح به فی کلام جماعة النّصوص المستفیضة، انتهی.

(و نذکر بعضها) منها ما فی الامالی عن الصادق علیه السلام فی ذکر عجائب لیلة ولادة الرّسول صلی الله علیه و آله «و لم یبق کاهنة فی العرب الا حجبت عن صاحبها»[1].

(و منها) ما عن ابن عبّاس «فی تفسیر قوله تعالی ﴿اِلاَّ مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾[2] کان فی الجاهلیة کهنة و مع کل واحد شیطان فکان یقعد من السماء مقاعد للسمع فیستمع من الملائکة ما هو کائن فی الارض فینزل و یخبر به الکاهن فیفشیه الکاهن الی الناس»[3].

(ثمّ) انّ دلالة الاخبار المذکورة علی الحرمة واضح و تدلّ علیها جملة من الرّوایات من طرق الخاصّة و من طرق العامّة و امّا روایة الخصال «انّ

---

[1] - الأمالی للصدوق، ص ۲۸۵، المجلس الثامن و الأربعون.

[2] - سورة الحجر، الآیة ۱۸.

[3] - بحار الأنوار، ج ۵۵، ص ۶۸، باب ۸ (السماوات و کیفیاتها و عددها).

مَنْ تَكَهَّنَ اَوْ تُكُهِّنَ لَهُ فَقَدْ بَرِئَ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ صلی الله علیه و آله و سلم»[1] فصریح فی الحرمة لانّ البرائة من الدین اقوی افراد الفسق فکیف لا تدلّ علیها خصوصاً انّه صلی الله علیه و آله و سلم لم یشبهه بالبرائة بل قال انّه هو.

(و امّا الرّجوع الی الکاهن) و العمل بقوله و ترتیب الاثر علیه فی الامور الشّرعیّة فلا شبهة فی حرمته بل لا خلاف فیه بین المسلمین لکونه افتراءً علی الله تعالی و عملاً بالظنّ ﴿الذی لا یغنی من الحقّ شیئاً﴾ و تدلّ علی الحرمة ایضاً عدّة من الرّوایات الفریقین الناهیة عن اتیان الکاهن و العرّاف فانّ الاتیان الیهم کنایة عن تصدیقهم و العمل بقولهم.

(و امّا حکم الاخبار) عن الامور المستقبلة جزماً فالبحث عنه تارةً من حیث القاعدة و اخری من حیث الرّوایة؛

(امّا الاوّل) فقد یکون المخبر عن الامور الآتیة شاکاً فی وقوعها فی مستقبل الزّمان و قد یکون جازماً بذلک امّا الاوّل فلا شبهة فی حرمته لکونه من الکذب المحرّم و من القول بغیر علم.

(و امّا الثانی) ای البحث من جهة الرّوایات فقد صرّح الشیخ الانصاری رحمه الله بحرمته لجملة من الاخبار الواردة و قد استشکل بعض المعاصرین رحمه الله علیه من حیث دلالة الاخبار و ضعفها و لکن فی النّظر القاصر ما ذهب الیه الشیخ الانصاری رحمه الله هو الاقوی، فتأمّل.

---

[1] - کتاب الخصال، ج ۱، ص ۱۹، خصلة من فعلها أو فعلت له بریئ من دین.

الثامنة فی الغشّ موضوعاً و حکماً

و هو فی اللّغة خلط الشیئ بغیر جنسه او بجنسه اذا کان ادون منه، قال فی القاموس المغشوش الغیر الخالص و کذا فی المجمع و قال فی المصباح غشّه غشاً من باب قتل و الاسم الغشّ بالکسر.

(و فی شرح القاموس) الغشّ بفتح الغین و تشدید الشین فعل الخیانة لشخص علی وجه النّفاق و اظهار النصح له او فعل الخیانة باظهار خلاف ما فی الضّمیر و مرجعها الی الخیانة یقال غشّاً من باب الاوّل[1] اذا لم یمحضه النّصح او اظهر له خلاف ما فی ضمیره و الغشّ بکسر الغین اسم مصدر و معناه الخیانة علی الوجه المذکور، انتهی.

(و قال الشیخ الکبیر) فی شرحه علی القواعد بعد قوله و الغشّ بالفتح مصدر و بالکسر اسم مصدر و الاوّل الصق بما بعده و اوفق بتعلّق الحکم و بترتّب الملک بادخال الادنی فی الاعلی، انتهی.

(و قال فی الجواهر) فلو کان المزج بما لا یخفی او اخبر بمزج ما یخفی فلا غشّ.

---

[1] - ای الباب نصر ینصر.

(و كيف كان) لا خلاف و لا اشكال فی حرمة الغشّ بين الشّيعة و اهل السنّة و استدلّ عليه مضافاً الی حكم العقل بانّه ظلم الاخبار المتواترة بالاجماع منقولاً و محصّلاً،

(امّا المنقول) فقد نقله جماعة منهم الشيخ الكبير حيث قال فی شرح القواعد و امّا الشّرع فقد توافقت عليه آياته و رواياته و اجماعاته، انتهی

و صاحب الجواهر حيث قال الغشّ كشوب اللّبن بالماء بلا خلاف اجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه و قال فی المنية و هو بجميع انواعه محرّم عقلاً و نقلاً و اجماعاً و ادّعی فی الرّياض و الاردبيلی فی شرح الارشاد و الحدائق و المستند عدم الخلاف فی الحرمة.

(و امّا الاخبار) فعن النبی صلی الله علیه و آله باسانيد متعدّدة «لَيْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ غَشَّهُم»[1]، و فی رواية العيون قال رسول الله صلی الله علیه و آله باسانيد «لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّ مُسْلِماً اَوْ ضَرَّهُ اَوْ مَا كَرَهُ»[2].

(و فی عقاب الاعمال) عن النبی صلی الله علیه و آله «وَ مَنْ غَشَّ مُسْلِماً فِی بَيْعٍ اَوْ فِی شِرَاءٍ فَلَيْسَ مِنَّا وَ يُحْشَرُ مَعَ الْيَهُودِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِاَنَّهُ مَنْ غَشَّ النَّاسَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ»الی ان قال «وَ مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ مَنْ غَشَّ اَخَاهُ الْمُسْلِمَ نَزَعَ اللهُ بَرَكَةَ رِزْقِهِ وَ اَفْسَدَ عَلَيْهِ مَعِيشَتَهُ وَ وَكَلَهُ اِلَی نَفْسِهِ»[3].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۷۹، باب ۸۶ (تحريم الغش).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۸۳، باب ۸۶ (تحريم الغش).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۸۳، باب ۸۶ (تحريم الغش).

(و فی مرسلة هشام) عن ابی عبدالله علیه السلام انّه قال «دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ يَبِيعُ الدَّقِيقَ فَقَالَ اِيَّاكَ وَ الْغِشَّ فَاِنَّهُ مَنْ غَشَّ غُشَّ فِی مَالِهِ فَاِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غُشَّ فِی اَهْلِهِ»[۱].

(و روایة موسی بن بکر) «قال كُنَّا عِنْدَ اَبِی الْحَسَنِ علیه السلام وَ اِذَا دَنَانِيرُ مَصْبُوبَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ فَنَظَرَ اِلَی دِينَارٍ فَاَخَذَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ قَطَعَهُ بِنِصْفَيْنِ ثُمَّ قَالَ لِی اَلْقِهِ فِی الْبَالُوعَةِ حَتَّی لَا يُبَاعَ شَیْءٌ فِيهِ غِشٌ»[۲] الخبر قوله غشّ جملة ابتدائیّة و الضّمیر فی لا یباع راجع الی الدینار کما تعرّض له بعض الاعلام و یمکن ان یقال جملة فیه غشّ صفة لشیئ باعتبار کونه نکالسرة فیصح وصفها بالجملة و یکون المعنی حتّی لا یباع بالشّیئ الکائن فیه الغشّ یعنی الدّینار.

(و روایة هشام بن الحکم) قال «كُنْتُ اَبِيعُ السَّابِرِیَّ فِی الظِّلَالِ فَمَرَّ بِی اَبُو الْحَسَنِ الْاَوَّلُ مُوسَی علیه السلام فَقَالَ لِی يَا هِشَامُ اِنَّ الْبَيْعَ فِی الظِّلَالِ غِشٌّ وَ الْغِشُّ لَا يَحِلُّ»[۳].

قال فی المجمع السابری ضرب من الثیاب الرقاق تعمل بسابور موضع بفارس انتهی. انّ هذه الرّوایة صحیحة من طریق الفقیه حسنة من طریق الکافی و التهذیب.

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۸۱، باب ۸۶ (تحریم الغش).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۸۰، باب ۸۶ (تحریم الغش).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۸۰، باب ۸۶ (تحریم الغش).

(و منها ما عن الحلبی) قال سئلت ابا عبدالله علیه السلام «فِی الرَّجُلِ یَکُونُ عِنْدَهُ لَوْنَانِ مِنْ طَعَامٍ وَاحِدٍ قَدْ سَعَّرَهُمَا بِشَیْءٍ وَ اَحَدُهُمَا خَیْرٌ مِنَ الْآخَرِ فَیَخْلِطُهُمَا جَمِیعاً ثُمَّ یَبِیعُهُمَا بِسِعْرٍ وَاحِدٍ قَالَ لَا یَصْلُحُ لَهُ اَنْ یَفْعَلَ یَغُشَّ بِهِ الْمُسْلِمِینَ حَتَّی یُبَیِّنَهُ»[1] الی غیر ذلک من النّصوص الصّریحة فی عدم الجواز.

(اقول) لا بأس من التّعرّض لمطالب حتّی یظهر حقیقة الغشّ،

(الاول) انّ المستفاد من الاخبار و اقوال اللغویین فی معنی الغشّ ان یکون ما یوجب الاخفاء و التّلبیس بفعل الغاشّ فاذا کانت الحنطة مغشوشة بسبب امر خارج لا یعدّ غشاً اذا اراد بیعها نعم لیس له اظهار ما یدلّ علی سلامته و کان هذا مراد اهل اللغة من قولهم باظهار خلاف ما فی الضمیر فی معنی الغشّ فلا یصدق غشّ المسلم فیما لم یکن الغشّ بفعله و لم یرد التلبیس.

(الثانی) انّ الغشّ الذی هو اظهار الکمال و اخفاء صفة المنقصة یقع علی انحاء،

(منها) ما یکون علی وجه التبدیل الحقیقة و اظهار انّها حقیقة اخری قولاً و فعلاً کاظهار ما هو من لحوم البقر او البانها انّه من غیرها او اظهار النحاس و الرّصاص بصورة الذهب و الفضّة ببعض الاعمال.

---

[1] - من لا یحضره الفقیه، ج ۳، ص ۲۰۷ (باب البیوع).

(و قد یکون) بالمزج کشوب اللبن او غیره من المایعات المضافة بالماء او مزج الذّهب و الفضّة بغیرهما.

(و قد یکون) بالتستّر کوضع التراب او الرّدیّ من الحنطة تحت جیّدها.

(و قد یکون) بغیر ذلک کما وضع الحریر فی البرودة لیثقل و کالبیع تحت الظّلال او فی الظلمة.

(و قد یکون) باظهار الصفة الجیّدة المفقودة واقعاً و هو التدلیس.

(و قد یکون) باحداث صفة فی المبیع یزول بعد زمان کما هو المتعارف فی بیع الحیوان المهزول الذی یحدث فیه السّمن بالنّفخ فیه فیزول السمن بعد ایّام،

الی غیر ذلک من الحیل ارتکبها الفاسقون و غیر المتدینین اعاذنا الله من شرور الشیطان و من شرور انفسنا بحقّ محمد و آله الطاهرین علیهم السلام.

(الثالث) انّه لو باع المغشوش ارتکب حراماً و لکن هل یصح البیع ام لا خلاف بل وجهان اشار الیهما فی جامع المقاصد حیث قال فی صحّة المعاملة و فسادها وجهان من حیث انّ المحرّم هو الغشّ و المبیع عین مملوکة ینتفع بها و من انّ المقصود بالبیع هو اللّبن مثلاً و الجاری علیه العقد هو المشوب، انتهی.

(و قال الشیخ الانصاری رحمه الله) بعد ذکر کلام المحقّق من وجهی الصحّة و الفساد ما مفاده انّ ما ذکره رحمه الله من وجهی الصحّة و الفساد جار فی مطلق

العيب مع انّ المعتبر فيه عنده و عند غيره الصحّة لان وجه الفساد على تقريره انّ ما وقع عليه العقد غير مقصود و ما قصد غير واقع و هذا بعينه جار فى بيع المعيب، انتهى ثمّ انّه ﷺ فى نفسير كلام المحقّق مفيد تعرّض له فى المكاسب فليرجع اليه.

(الرابع) ان يكون الغشّ باظهار صفة جيّدة مفقودة واقعاً كاظهار الحمرة فى الامة بالتحمير و الحكم فيه الصحّة لكن له خيار التدليس فالبيع صحيح غير لازم و استدل الاردبيلى ﷺ على بطلان بيع المغشوش فى شرح الارشاد حيث قال و على تقدير البيع هل يصحّ الظاهر لا لانّ الغرض من النّهى فى مثله عدم صلاحيّة بيع مثله على انّه غير مغشوش، انتهى فتأمّل.

التاسعة فی الغناء موضوعاً و حکماً

(اقول) انّه یقع البحث فی مقامین احدهما فی موضوعه و ثانیهما فی حکمه.

(امّا البحث) فی المقام الاوّل فقد اختلف فیه عبارات الفقهاء و اللّغویّین قال فی القاموس الغناء ککساء من الصّوت ما طرب به.

(و قال فی الصّحاح) الغناء بالکسر من السّماع و قال فی المجمع الغناء ککساء الصّوت المشتمل علی التّرجیع المطرب او ما یسمّی فی العرف غناء و ان لم یطرب سواء کان فی شعر او قرآن او غیرهما و استثنی منه الحداء للابل.

(و قال فی المصباح) انّ الغناء الصّوت و طرب فی صوته رجّعه و مدّه و قال فی النّهایة کلّ من رفع صوته و والاه فصوته عند العرب غناء.

(و عن الشّافعی) انّه تحسین الصّوت و ترقیقه و عن بعض کتب اللّغة انّه ترجیع الصّوت و مدّه و عن آخر انّه رفع الصّوت.

(و قد وقع الخلاف) المذكور من اهل اللّغة فی كتب الاصحاب ايضاً ففی الشّرايع فی باب الشّهادات و التحرير و الارشاد و الدّروس فی شهاداته و فی جامع المقاصد انّه مدّ الصّوت المشتمل علی ترجيع المطرب.

(و فی المفاتيح) انّه المشهور عند العلماء و ينزل عليه ما فی القاموس الّا انّه بعد المراجعة الی كلمات الفقهاء يظهر عدم ارادتهم التّحديد التامّ و انّما الغرض الاشارة الی معنی العامّ لبيان انّ الغناء من مقولة الاصحاب او كيفيّاتها و الاحالة فی تشخيصه الی العرف الذی ليس له فی ذلک حدّ محدود فقد يصدق بدون الاطراب بل بدون الترجيع و المدّ و استفادة هذا المعنی من كلماتهم لمن تدبّرها فی غاية الظهور،

و لذا لا ترى من نسب خلافاً فی مفهومه مع كثرة اختلافهم فی القيود و لا ترى من عدّ للغناء معنيين لغويّاً و عرفيّاً قبل الشهيد الثانی فی شرحه علی الرّوضة حيث قال بعد قول المصنف بالمدّ و هو مدّ الصوت المشتمل علی التّرجيع المطرب او ما سمّی فی العرف غناء و ان لم يطرب سواء كان فی شعر ام قرآن ام غيرهما، انتهی ؛ مع انّه لو كان له معنيان لاتّجه تقديم العرف علی اللّغوی عند التّعارض لان المتكلّم لابدّ ان يكون تكلّمه علی طريق فهم العرف و ليس فی صورة وجود المعنی العرفی الّا التكلّم علی المعانی العرفيّة.

(فما ذکره المشهور) فی معنی الغناء و هو مدّ الصوت المشتمل علی التّرجیع المطرب لیس الّا بیان فرد منه لا التّحدید التامّ و علی کلّ حال لا خلاف فی حرمته بین فقهاء الشّیعة و امّا علماء العامّة فقد التزموا بحرمة الغناء من جهة المحرّمات الخارجیّة و الّا فهو بنفسه امر مباح عندهم نسب الی ابی حنیفة انّه یکره الغناء و یجعل سماعه من الذّنوب و استدلّ الغزالی فی احیاء العلوم علی جوازه ثمّ قال انّ حرمة الغناء من جهة المحرّمات الخارجیّة.

(و امّا البحث) عن کلمة الطّرب فقد اختلف کلام اهل اللّغة و الفقهاء فیه ایضاً قال فی الصّحاح الطّرب خفّة یعتری الانسان لشدّة حزن او سرور.

(و قال فی القاموس) الطّرب محرّکة الفرح و الحزن ضدّان و خفّة تلحقک تسرّک او تحزنک و تخصیصه بالفرح وهم، انتهی.

(و قال فی المجمع) الطّرب بالتّحریک خفّة تعتری الانسان لشدّة حزن او سرور و العامّة تخصّه بالسّرور، انتهی.

(و عن الاساس) للزّمخشری خفّة لسرور او همّ فالمعتبر عندهم القیدان معاً یعنی التّرجیع و الطّرب و لذا قال فی جامع المقاصد و لیس مطلق مدّ الصّوت محرّماً و ان مالت القلوب الیه ما لم ینته الی حیث یکون مطرباً بسبب اشتماله علی التّرجیع، انتهی و غیر ذلک من الاقوال.

(و امّا المقام الثّانی) فهو البحث عن حكمه فنقول لا خلاف و لا اشكال فی حرمته فی الجملة عند فقهاء الشّيعة حشرهم الله تعالى مع علیّ و اولاده صلواته و سلامه عليهم اجمعين،

(و استدلّ) على ذلک بالاخبار مستفيضة و ادّعى فی الايضاح تواترها و يدلّ عليها الاجماع محصّلاً و منقولاً و الكتاب و السنّة.

(امّا الاجماع) فتعرّض له فی الجواهر حيث قال الغناء بالكسر ككساء بلا خلاف اجده بل الاجماع بقسميه على حرمته، انتهى.

(و قال فی المستند) و لعلّ عدم الاختلاف هو الاجماع المحقّق قطعاً بل ضرورة دينيّة.

(و قال فی المنية) و تحريم الغناء و استماعه و تعلّمه و تعليمه و التكسّب به مجمع عليه بين العلماء تحصيلاً و نقلاً متواتراً، انتهى.

(و امّا الكتاب) فقوله عزّ و جلّ ﴿وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[1] و قوله تعالى ﴿وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِی لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾[2] و قوله تعالى ﴿وَ الَّذِينَ لا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾[3] المفسّر كلمة الزّور فی الآية الاولى و الثالثة بالغناء و فی الآية الثانية انّ المراد من لهو الحديث و اللّغو فی قوله تعالى ﴿وَ الَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾[4] هو الغناء.

---

[1] – سورة الحج، الآية ۳۰.

[2] – سورة اللقمان، الآية ۶.

[3] – سورة الفرقان، الآية ۷۲.

[4] – سورة المؤمنون، الآية ۳.

(و لا یخفی) انّ الرّوایات الواردة فی تفسیر الآیات الشریفة فیها السّقیم و الصّحیح و لکن دلالة الصحیح منها کافیة من حیث الدّلیل.

(ثمّ لا بأس) بالاشارة الیها صراحة،

(منها) ما عن زید الشّحام قال «سَأَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ ﴿وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ قَالَ قَوْلُ الزُّورِ الْغِنَاءُ»[۱]،

(و منها) ما عن محمد بن مسلم عن ابی عبدالله علیه السلام «فِی قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ ﴿وَ الَّذِینَ لا یَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ قَالَ هُوَ الْغِنَاءُ»[۲].

(و منها) ما عن محمد بن مسلم عن ابی جعفر علیه السلام قال «سَمِعْتُهُ یَقُولُ الْغِنَاءُ مِمَّا وَعَدَ اللهُ عَلَیْهِ النَّارَ وَ تَلاَ هَذِهِ الْآیَةَ ﴿وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ یَشْتَرِی لَهْوَ الْحَدِیثِ لِیُضِلَّ عَنْ سَبِیلِ اللهِ بِغَیْرِ عِلْمٍ وَ یَتَّخِذَها هُزُواً أُولئِکَ لَهُمْ عَذابٌ مُهِینٌ﴾»[۳].

(و منها) ما عن مهران بن محمد عن الحسن بن هارون قال «سَمِعْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام یَقُولُ الْغِنَاءُ مَجْلِسٌ لَا یَنْظُرُ اللهُ اِلَی اَهْلِهِ وَ هُوَ مِمَّا قَالَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ ﴿وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ یَشْتَرِی لَهْوَ الْحَدِیثِ لِیُضِلَّ عَنْ سَبِیلِ اللهِ﴾»[۴].

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۰۳، باب ۹۹ (تحریم الغناء حتی فی القرآن).

[۲] - الکافی، ج ۶، ص ۴۳۳، باب الغناء.

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۰۴، باب ۹۹ (تحریم الغناء حتی فی القرآن).

[۴] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۰۷، باب ۹۹ (تحریم الغناء حتی فی القرآن).

(و منها) ما فی المقنع قال الصّادق علیه السلام «شَرُّ الْاَصْوَاتِ الْغِنَاءُ»[۱].

(و منها) ما عن عبد الاعلی قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام عَنِ الْغِنَاءِ وَ قُلْتُ اِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ اَنَّ رَسُولَ اللهِ صلی الله علیه و آله رَخَّصَ فِی اَنْ يُقَالَ جِئْنَاكُمْ جِئْنَاكُمْ حَيُّونَا حَيُّونَا نُحَيِّكُمْ فَقَالَ كَذَبُوا اِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ ﴿وَ ما خَلَقْنَا السَّماءَ وَ الْاَرْضَ وَ ما بَيْنَهُما لاعِبِينَ لَوْ اَرَدْنا اَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْناهُ مِنْ لَدُنَّا اِنْ كُنَّا فاعِلِينَ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَاِذا هُوَ زاهِقٌ وَ لَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ ثُمَّ قَالَ وَيْلٌ لِفُلَانٍ مِمَّا يَصِفُ رَجُلٌ لَمْ يَحْضُرِ الْمَجْلِسَ»[۲] و غیرها من الاخبار بعض منها یدل علی حرمة الغناء و بعض منها یدل علی حرمة سماعه.

(ثمّ) لا فرق فی حرمة الغناء بین ان یکون التغنّی فی القرآن او فی الادعیة او فی غیرهما کالمراثی و قد ورد النهی فی الاخبار قرائة القرآن بالغناء بل یمکن ان یقال بتضاعف عقابه لو کان اسخفافاً بالمقرّ و المدعوّ و المرثی و یدلّ علیه قول النّبی صلی الله علیه و آله «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ بِاَلْحَانِ الْعَرَبِ وَ اَصْوَاتِهَا وَ اِيَّاكُمْ وَ لُحُونَ اَهْلِ الْفِسْقِ وَ اَهْلِ الْكَبَائِرِ فَاِنَّهُ سَيَجِیءُ مِنْ بَعْدِی اَقْوَامٌ يُرَجِّعُونَ الْقُرْآنَ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ»[۳] و ما دلّ من الاخبار علی قرائة القرآن بالحزن او بالصّوت الحسن لا یدلّ علی جواز القرائة بالغناء لانّ الصّوت الحزن و الحسن غیر الغناء.

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۰۹، باب ۹۹ (تحریم الغناء حتی فی القرآن).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۰۷، باب ۹۹ (تحریم الغناء حتی فی القرآن).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۶، ص ۲۱۰، باب ۲۴ (تحریم الغناء فی القرآن).

(و لا یخفی) انّ ما ذکرنا من الدّلیل علی حرمة الغناء من الآیات و الرّوایات دلیل علی حرمة موسیقی بلا ریب وا أسفاه وا مصیبتا من تشکیل مجالس موسیقی فی العصر الحاضر لاجل التفرّج و التّنزّه و التلذّذ فیلزم علی کلّ الناس خصوصاً اهل العلم ان تبعوا للفقهاءﷺ فی الاخلاقیّات حسناً و قبحاً.

(و موضوع علم الموسیقی) علی ما قیل هو الصّوت المعروض للمناسبات العدديّة من حیث انّه معروض للمناسبة العدديّة او الاعداد الموجودة فی المادّة اعنی الصّوت و المال واحد فیبحث فیه عن کیفیّة مناسبات اللحون و اتّفاقها و کیفیّة تألیفها و اختلافها و بالجملة یبحث فیه عن کیفیّة الاتّفاق و الاختلاف.

(و یؤیّد ما ذکرنا) ما تعرّض له الشّیخ الانصاریﷺ من قوله کلّ صوت یکون لهواً بکیفیّته و معدوداً من الحان اهل الفسوق و المعاصی فهو حرام من دون فرق بین وقوعه فی کلام حقّ او باطل فقرائة القرآن و الدّعاء و المراثی بصوت یرجّع فیه علی سبیل اللّهو لا اشکال فی حرمتها و لا فی تضاعف عقابها لکونها معصیة فی مقام الطّاعة و استخفافاً بالمقرّ و المدعوّ و المرثی،

و من اوضح تسویلات الشّیطان انّ الرّجل المتستر قد تدعوه نفسه لاجل التفرّج و التلذّذ الی ما یوجب نشاطه و رفع الکسالة عنه من الزّمزمة الملهیة فیجعل ذلک فی بیت من الشعر المنظوم فی الحکم و المراثی و

نحوها فيتغنّى به او يحضر عند من يفعل ذلک،

و ربّما يعدّ مجلساً لاجل احضار اصحاب الالحان و يسمّيه مجلس المرثية فيحصل له بذلک ما لا يحصل من ضرب الاوتار من النّشاط و الانبساط،

و ربّما يبكى فی خلال ذلک لاجل الهموم المركوزة فی قلبه الغائبة عن خاطره من فقد ما يستحضره القوى الشّهويّة و يتخيّل انّه بكى فی المرثية و فاز بالمرتبة العالية و قد اشرف على النّزول الى دركات الهاوية فلا ملجاء الّا الى الله من شرّ الشيطان و النفس العاوية الخ انتهى محلّ الحاجة من كلامه قدس سره

(اقول) و قد عرض للمحدّث الكاشانی شبهة فی حرمة الغناء حيث خصّ الحرام منه بما اشتمل على المحرّمات الخارجيّة مثل اللّعب بآلات اللّهو و دخول الرّجال على النساء و الكلام بالباطل و قال فی الوافی الذی يظهر من مجموع الاخبار الواردة اختصاص حرمة الغناء و ما يتعلّق به من الاجرة و حرمة تعليمه و تعلّمه و التكسّب به و استماعه بما كان متعارفاً فی زمن الخلفاء من دخول الرّجال على النساء و تكلّمهنّ بالباطل و لعبهنّ بالملاهی من العيدان او القصب و غيرهما دون ما سوى ذلک من انواعه فلا محذور فيه و على هذا لا بأس بالاشعار المتضمّنة لذكر الجنّة و النّار و التّشويق الى دار القرار و وصف نعم الملک الجبّار و ذكر العبادات و الرّغبات فی الخيرات و الزّهد فی الفانيات.

(و لا یخفی) انّ الحمل المذکور بعید غایة البعد لوجوه:

(الاوّل) انّه مخالف للاجماع المنقول و المحصّل قال فی المنیة ما تفرّد به الکاشانی و تبعه الخراسانی و بعض من تأخّر منه من حصر حرمة الغناء علی المحرّمات الخارجیّة و الّا فهو بنفسه امر مباح کما ذهب الیه علماء العامّة و ما اختاره بالصّراحة مخالف للاجماع بکلا قسمیه.

(الثانی) انّ الحمل المذکور مناف للآیات المتقدّمة المفسّرة قول الزّور و لهو الحدیث فیها بالرّوایة المعتبرة بالغناء لانّ الظّاهر بل الصّریح منها انّ الغناء من مقولة الکلام و امّا بناءً علی ما ذکره فلیس الغناء من مقولة الکلام بل من مقولة الافعال و ذلک بیّنة البطلان عند اهل اللّغة و عند فقهاء الشیعة.

(الثالث) انّ ما ذکره المحدّث مناف لما دلّ علی عدم جواز قرائة القرآن بالغناء مثل قول النّبی صلی الله علیه و آله «وَ إِیَّاکُمْ وَ لُحُونَ اَهْلِ الْفِسْقِ وَ اَهْلِ الْکَبَائِرِ فَاِنَّهُ سَیَجِیءُ مِنْ بَعْدِی اَقْوَامٌ یُرَجِّعُونَ الْقُرْآنَ تَرْجِیعَ الْغِنَاءِ»[1] لوضوح انّ قرائة القرآن لا یجامع آلات اللّهو و المزامیر فلیس النّهی عن المجامع النهی عن نفس القرائة علی طریق اهل الفسوق.

(الرابع) انّ الظّاهر من النهی ان یکون المنهیّ عنه منهیّاً بالذّات لا بالعرض و امّ بناءً علی ما ذکره المحدّث یلزم ام یکون المنهیّ عنه منهیّاً بالعرض، هذا تمام الکلام فی الغناء موضوعاً و حکماً.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۶، ص ۲۱۰، باب ۲۴ (تحریم الغناء فی القرآن).

الكلام فی مستثنیات حرمة الغناء

(الاوّل) الحداء بالضمّ کدعاء صوت یرجّع فیه للسّیر بالابل، قال فی المجمع و حدا بالابل حدواً و حداء مثل غُراب،

و قال فی الصّحاح الحدو سوق الابل و الغناء لها و نسب فی الکفایة الی المشهور حیث قال المشهور بین الاصحاب استثناء الحُداء و هو سوق الابل بالغناء لها و صرّح العلّامة بالجواز فی القواعد و الشهید فی الدروس و کذا فی شهادة الشرایع.

(و قال المحقّق الاردبیلی﵀) فی شرح الارشاد و قد استثنی الحداء بالمدّ و هو سوق الابل بالغناء لها و علی تقدیر صحّة الاستثناء یمکن اختصاصه بکونه للابل فقط کما هو مقتضی الدلیل و یمکن التعدّی ایضاً الی البغال و الحمیر، انتهی.

(اقول) و لا دلیل علی هذا الاستثناء و لذا قال صاحب الحدائق و لا ادری دلیل الاستثناء فانّ المسئلة خالیة عن النصّ.

(الثانی) غناء المغنّیة فی ازفّ الاعراس بشروط ثلاثة:

۱- عدم التکلّم بالباطل،

۲- و اللّعب بآلات المناهی المحرّمة،

۳- و دخول الرّجال علی النساء،

و هو خیرة النهایة و النافع و التّذکرة و المختلف و حاشیة الارشاد و ایضاح النافع و المسالک و الکفایة و المستند و الحدائق و مفتاح الکرامة و جامع المقاصد و مال الیه صاحب مجمع البرهان و یدلّ علی قولهم قدّس الله اسرارهم بعض النّصوص،

(منها) ما عن ابی بصیر قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام عَنْ کَسْبِ الْمُغَنِّیَاتِ فَقَالَ الَّتِی یَدْخُلُ عَلَیْهَا الرِّجَالُ حَرَامٌ وَ الَّتِی تُدْعَی اِلَی الْاَعْرَاسِ لَیْسَ بِهِ بَاْسٌ»[۱].

(الثالث) الغناء فی قرائة القرآن و المشهور بین المتأخّرین نسبة ذلک الی صاحب الکفایة و استدلّ علیه بجملة من الرّوایات الضّعیفة،

(اقول) حاصل ما یستفاد منها انّ قرائة القرآن بالصّوت الحسن و ان کان مطلوباً للشّارع و لکنّها محدودة بما اذا لم تنجرّ الی الغناء و الّا کانت محرّمة.

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۰، باب ۱۵ (تحریم کسب المغنیة الا لزف العرائس).

(الرّابع) من مستثنيات حرمة الغناء مراثی الحسين و ساير المعصومين عليهم السلام و قد ذهب الی ذلک المحقّق الاردبيلی فی شرح الارشاد و استدلّ علی الجواز بعدم الدليل علی حرمة الغناء مطلقا و ايّده بانّ البكاء و التفجّع عليهم السّلام مطلوب و فيه ثواب عظيم و الغناء معيّن علی ذلک ثمّ ايّد فتواه بانّ التّحريم انّما هو للطّرب و ليس فی المراثی طرب و استدلّ بعض المتأخّرين علی جواز الغناء فی المراثی بعمومات ادلّة البكاء و الرثاء.

(اقول) انّ الجواب عن ما اختاره الاردبيلی رحمه الله هو الجواب الذی تقدّم ذكره عن المحقّق الكاشانی و من تبعه موضوعاً و حكماً و هو اللذی تبث تحريم الغناء بالآيات و الرّوايات.

و امّا ما ذكره من انّ التّحريم للطّرب و ليس فی المراثی طرب فقوله هذا يدلّ علی خروج الغناء عن المراثی موضوعاً لا حكماً.

بقی الکلام فی امور ینبغی البحث عنها

(احدها) انّه هل یتعدّی حرمة الغناء من المغنّیة الی المغنّی ام لا خلاف بین الفقهاء صرّح فی الجواز بالثانی حیث قال و ینبغی الاقتصار علی خصوص المغنّیة دون المغنّی و ذهب فی المستند الی التعدّی حیث قال و هل یتعدّی الی المغنّی الظاهر نعم لاطلاق قوله صلی الله علیه و آله و سلم فی الرّوایة التی تدعی الی الاعراس، انتهی و فی نظری القاصر یتعدّی حرمة الغناء الی المغنّی.

(ثانیها) انّه هل یتعدّی حرمة الغناء الی غیر الاعراس من مقامات السّرور کالختان و قدوم المسافر و نحوهما او یقتصر علی الاعراس، ذهب السیّد فی مفتاح الکرامة بعدم التعدّی الی الختان و نحوه، انتهی و فی النظر القاصر هو الحکم بالتعدّی.

(ثالثها) انّه هل یجوز تعلیم الغناء و الاجرة علیه ام لا؟

اقول قد یکون تعلیم الغناء بالفعل و قد یکون بالتّوصیف فیوصف کیفیّة التّرجیع و الحرکات المرجّعة،

(امّا الاوّل) فلا اشکال فی حرمته لکونه بنفسه تغنّیاً و هو حرام و یدلّ علی ذلک النّصّان المعتبران احدهما ما عن ابی عبدالله علیه السلام قال«سَاَلَهُ رَجُلٌ عَنْ بَیْعِ الْجَوَارِی الْمُغَنِّیَاتِ فَقَالَ شِرَاؤُهُنَّ وَ بَیْعُهُنَّ حَرَامٌ وَ تَعْلِیمُهُنَّ کُفْرٌ وَ اسْتِمَاعُهُنَّ نِفَاقٌ»[1] و ثانیهما ما عن ابی عبدالله علیه السلام «یَقُولُ الْمُغَنِّیَةُ مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَنْ اَکَلَ کَسْبَهَا»[2].

(و امّا الثانی) فهو التّعلیم بالتّوصیف فقد یدّعی شمول اطلاقات ادلّة التّحریم له ایضاً و قد یدّعی انصراف التّعلیم الی التّعلیم بالفعل و علی فرض تسلیم الانصراف فیمکن دعوی الحرمة من حیث کونه اعانة علی الاثم الّا یکون التّعلیم للتّعلّم لا للتّغنّی فیمکن حینئذ دعوی الجواز نظراً الی الانصراف المذکور و عدم صدق الاعانة علی الاثم علیه،

(و امّا اخذ الاجرة) فیبتنی علی حرمة التعلیم فیجوز اخذ الاجرة فیما لو جاز التعلیم و یحرم فیما یحرم للنّصوص الدّالّة علی حرمة اخذ الاجرة علی المحرّم لانّ الحرام غیر قابل للمعاوضة شرعاً کما انّ مالاً یتموّل غیر قابل للعوضیّة عقلاً.

(رابعها) انّ المحرّم استماع الغناء لا سماعه لاختصاص ادلّة حرمة الغناء بالاستماع و حیث لا دلیل علی حرمة السّماع فالاصل عدمها.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۴، باب ۱۶ (تحریم بیع المغنیة و شرائها).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۲۱، باب ۱۵ (تحریم کسب المغنیة إلا لزف العرائس).

(خامسها) انّ الغناء حرام علی المکلّف امّا علی غیره فلا، لانّ التّکلیف لا یتوجّه الی غیر المکلّف و لذا لا یجب النهی عن تغنّی الصبی لکونه غیر منکر عنه،

(نعم) لو فرض کونه ممّا لا یرید الشّارع وجوده اصلاً کان الواجب علی المکلّفین ردع الصّبیان کما انّ حفظ نبش القبور واجب و لو عن حیوان و حفظ القرآن عن الوقوع فی المحال الخسیسة و لو عن غیر المکلّفین او الرّیح العاصف واجب علی المکلّفین لاهتمام الشّارع بحفظه و عدم رضاه بهتک احترامه لکنّ الغناء لمّا لم یکن کذلک لم یجب علی المکلّفین ردع الصّبی عن التغنّی.

(و امّا استماع المکلّفین) ما یصدر عن الصّبی فلا یجوز لوجود المصلحة الملزمة لترک الاستماع فیما یصدر عن الصّبی و عدم التکلیف له او للمجنون لا یوجب جواز استماع ما یصدر منهما.

(سادسها) انّه لا اشکال فی وجوب الرّدع عن التغنّی علی من حضر مجلسه و تمکّن عن الرّدع عنه لوجوب النّهی عن المنکر بالضّرورة و هل یجب علی من لم یقدر علی المنع و الرّدع ان یخرج عن ذلک المجلس کما یحرم الجلوس فی مجلس شرب الخمر و علی خوان یکون فیه الحرام ام لا وجهان بل قولان لا یسع المجال للتّعرض باقسامهما و مدرکها؛ هذا تمام الکلام فی الغناء.

فی جواز بیع المصحف و عدمه

(اقول) انّ المشهور عند الامامیّة و اکثر العامّة حرمة بیع المصحف و صرّح به فی النّهایة و السّرائر و التحریر و التذکرة و القواعد و نهایة الاحکام و الدّروس و جامع المقاصد و الحدائق و مفتاح الکرامة و الشیخ الکبیر فی شرح القواعد خلافاً لجمع آخر حیث ذهبوا الی الجواز کصاحب الجواهر و غیره و بعض العامّة.

(و استدلّ علی الحرمة) بانّ القرآن محترم شرعاً و بیعه کبیع سائر الاشیاء نوع اهانة فلا یجوز و استدلّ فی نهایة الاحکام علیه بمنع الصّحابة عنه،

(و المراد) بالمصحف الاوراق المشتملة علی الخطوط کسائر الکتب دون الخطّ فقد کما اختاره الشیخ الانصاری‌ﷺ تبعاً للدّروس فانّ الخطّ بما هو خطّ غیر قابل للبیع لکونه عرضاً محضاً تابعاً لمعروضه فلا یمکن انفکاکه عنه حتّی یبحث بانّه یقابل الثّمن ام لا.

(قال الشیخ الکبیر فی شرح القواعد) یحرم بیع ما دخل فی رسم المصحف و کتابته جوهریّة او عرضیّة من کلمات او حروف و مدّات و شدّات مجتمعات او متفرّقات و لو فی ورقات منفردات للدّخول تحت الاسم او للقطع بشمول الحکم من کلّ ما سمّی کتابة القرآن و المعاوضة علیها مستقلّة او منضمّة او نحوهما، انتهی.

(و یدلّ علی الحرمة ایضاً) جملة من الرّوایات:

(منها) ما عن عبد الرحمن بن سیابة عن ابی عبدالله علیه السلام قال «سَمِعْتُهُ یَقُولُ اِنَّ الْمَصَاحِفَ لَنْ تُشْتَرَی فَاِذَا اشْتَرَیْتَ فَقُلْ اِنَّمَا اَشْتَرِی مِنْکَ الْوَرَقَ وَ مَا فِیهِ مِنَ الْاَدِیمِ وَ حِلْیَتَهُ وَ مَا فِیهِ مِنْ عَمَلِ یَدِکَ بِکَذَا وَ کَذَا»[1] قال فی المجمع الادیم الجلد المدبوغ و الجمع اَدَم بفتحتین.

(و منها) ما عن سماعة فی الموثق عن الصّادق علیه السلام قال «سَاَلْتُهُ عَنْ بَیْعِ الْمَصَاحِفِ وَ شِرَائِهَا فَقَالَ لَا تَشْتَرِ کِتَابَ اللهِ وَ لَکِنِ اشْتَرِ الْحَدِیدَ وَ الْوَرَقَ وَ الدَّفَّتَیْنِ وَ قُلْ اَشْتَرِی مِنْکَ هَذَا بِکَذَا وَ کَذَا»[2].

(و منها) عن زرعة بن محمد عن سماعة بن مهران قال «سَمِعْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام یَقُولُ لَا تَبِیعُوا الْمَصَاحِفَ فَاِنَّ بَیْعَهَا حَرَامٌ قُلْتُ فَمَا تَقُولُ فِی شِرَائِهَا قَالَ اشْتَرِ مِنْهُ الدَّفَّتَیْنِ وَ الْحَدِیدَ وَ الْغِلَافَ وَ اِیَّاکَ اَنْ تَشْتَرِیَ مِنْهُ الْوَرَقَ وَ فِیهِ الْقُرْآنُ مَکْتُوبٌ فَیَکُونَ عَلَیْکَ حَرَاماً وَ عَلَی مَنْ بَاعَهُ حَرَاما»[3]

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۵۸، باب ۳۱ (عدم جواز بیع المصحف).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۵۸، باب ۳۱ (عدم جواز بیع المصحف).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۶۰، باب ۳۱ (عدم جواز بیع المصحف).

الی غير ذلک من الاخبار فانّ ظاهرها حرمة بيع المصحف علی نحو بيع سائر الكتب و انّما يصحّ ان يقع البيع علی جلده و غلافه و ورقه و نحوها غير الحروف الحاكی عن كلام الله تعالی.

(و لا يخفی) انّ فی مقابلها اخبار فيها الصحيح و السّقيم يدلّ علی جواز بيع المصحف:

(منها) ما عن علی بن جعفر قال «سَاَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ اَنْ يَكْتُبَ الْمُصْحَفَ بِالْاَجْرِ قَالَ لَا بَاْسَ»[1].

(و منها) ما عن قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جدّه علیّ بن جعفر عن اخيه موسی بن جعفر عليه السلام قال «سَاَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكْتُبُ الْمُصْحَفَ بِالْاَجْرِ قَالَ لَا بَاْسَ»[2].

(و منها) ما رواه ابن ادريس فی آخر السّرائر نقلا من جامع البزنطی صاحب الرّضا عليه السلام قال سئلته و ذكر مثله.

(و منها) ذيل خبر سليمان قال «سَاَلْتُهُ عَنْ شِرَاءِ الْمَصَاحِفِ فَقَالَ اِذَا اَرَدْتَ اَنْ تَشْتَرِیَ فَقُلْ اَشْتَرِی مِنْکَ وَرَقَهُ وَ اَدِيمَهُ وَ عَمَلَ يَدِکَ بِكَذَا وَ كَذَا»[3] و هذا نصّ فی انّ عمل اليد قابل لدفع العوض فی مقابله و ظاهر هذه الاخبار انّ لا مانع من بيع المصحف و شرائه و انّما يكون مكروهاً

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۶۱، باب ۳۱ (عدم جواز بيع المصحف).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۶۱، باب ۳۱ (عدم جواز بيع المصحف).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۵۹، باب ۳۱ (عدم جواز بيع المصحف).

فحینئذ یحمل الاخبار المانعة علی الکراهة کما ذهب الیه بعض الفقهاء قدس سرهم و فی نظری القاصر هذا القول هو الاقوی.

(**مسألة**) انّ حکم ابعاض المصحف حکم الکلّ ام لا قال الشیخ الکبیر فی شرحه علی القواعد و السید فی مفتاح الکرامة و صاحب المنیة باتّحاد حکمها،

(**و التحقیق فیه**) ان یقال ان کان المدرک فیه الاجماع علیه فلا یجوز التعدّی عن الکلّ بالبعض لانّه المتیقّن منه و لا اطلاق فیه لانّه دلیل لبّی و ان کان المدرک الخبر فلابدّ من التعدّی لانّ دلیل الاحترام جار فی الابعاض ایضاً.

(**مسألة**) انّه علی القول بالحرمة بالنسبة الی الابعاض فهل یشمل الحکم کتاباً مشتملاً علی بعض القرآن ام لا وجهان اقواهما العدم لعدم صدق القرآن علیه فلا یلزم هتک لاحترام القرآن لانّ الهتک لا یحصل الّا ان یصدق علیه الاسم بخلاف الابعاض.

(**مسألة**) علی القول بحرمة بیع المصحف للکافر فهل یشمل الحکم سایر الکتب المحترمة مثل الکتب الادعیة و الاخبار المشتملة علی اسماء الله تعالی و الائمّة علیهم السلام بل سایر ما کان محترماً فی الاسلام کالتربة الحسینیّة و تراب الضرایح المقدّسة و ثوب الکعبة و نحوها ام لا؟

وقع الخلاف بين الاعلام و فى التذكرة ان فى كتب الحديث النبويّة وجهين و استشكل فى نهاية الاحكام فيها و فى كتب الفقه و جوّز ولده فى شرح الارشاد بيع الاحاديث النبويّة على الكافر و عن المحقّق الثانى انّهما فى حكم المصحف،

و قال الشيخ فى شرحه على القواعد و تسرية الحكم الى الكتب المحترمة من كتب الحديث و الفقه و الدعوات او نحوها غير بعيد و تسرية الحكم الى اهل الخلاف فيما لم يهينوا به بعيد،

و امّا ما يخاف فيه الاهانة فلا يجوز تسليمه اليهم و يباع عليهم، انتهى و مثله قال فى المنية فى شرحه على اللمعة و الحقّ ما ذكرناه فيما تقدّم.

(مسألة) هل يجوز اخذ الاجرة على تعليم القرآن ام لا؟

انّ المشهور بين الاصحاب و ظاهر المقنعة انّه مكروه مطلقا شرط ام لم يشترط حيث قال و التنزّه منه افضل،

و صرّح بالكراهة فى كشف الرموز و المنتهى و التحرير و التذكرة و المختلف و الدروس و فى النهاية و النافع و اجارة جامع المقاصد كما حكى عن القاضى بانّها تكره مع الشرط و به قال الشيخ الكبير فى شرحه على القواعد:

(و فى الاستبصار) انّها حرام مع الشرط و بدونه مكروهة و وافقه العلّامة فى اجارة التذكرة فى موضع منها و فى موضعين آخرين صرّح

بالکراهة قال فی المنتهی و یکره الاجر علی تعلیم القرآن و لیس بمحظور عملاً بالاصل الدّال علی الاباحة و بانّها طاعة فیکره اخذ الاجرة علیها و ظاهر هذه العبارة عدم الفرق بین الاشتراط و عدمه.

(مسألة) یکره محو شیئ من کتابة القرآن بالبزاق لما روی فی حدیث المناهی عن الصّادق علیه السلام عن آبائه علیهم السلام عن رسول الله صلی الله علیه و آله قال «نَهَی اَنْ یُمْحَی شَیْءٌ مِنْ کِتَابِ اللهِ الْعَزِیزِ بِالْبُزَاق»[1].

(مسألة) انّه علی القول بحرمة بیع المصحف فهل یثبت الخیار بسبب العیب فی الخطّ ام لا؟

قیل لا یثبت الخیار لانّه لیس بجزء من المبیع و لیس ملحوظاً حین البیع فلا یکون فی مقابله جزء من الثمن حتّی یقال انّ العیب فیه سبب للخیار و الظّاهر بنظری القاصر ثبوت الخیار.

(مسألة) علی القول بحرمة بیع المصحف فهل یصیر البیع باطلاً للنّهی او یقع صحیحاً و کان فعله حراماً کالبیع وقت النداء؟ وجهان بل قولان و الاظهر هو الثانی.

(مسألة) علی تقدیر القول بحرمة بیع المصحف فهل یجوز هبته معوّضة او غیر معوّضة و کذا صلحه او مبادلته بالمصحف ام لا فیه وجهان و الظّاهر هو الجواز.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۶۲، باب ۳۲ (أنه یکره أن یعشر المصحف بالذهب).

(مسألة) یجوز تحلیة القرآن بالذّهب و الفضّة دلّت علیه روایة، عن احمد بن محمد بن ابی نصر عن داود بن سرحان عن ابی عبدالله علیه السلام قال «لَیْسَ بِتَحْلِیَةِ الْمَصَاحِفِ وَ السُّیُوفِ بِالذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ بَأْسٌ»[1].

(مسألة) مقتضی الرّوایات الواردة جواز اخذ الاجرة علی کتابة المصحف و لا کراهة فیه اذ لا دلیل علی الکراهة،

و خبر عبدالله بن الحرث لم یدلّ علی الکراهة مع الشرط و لا بطلان الشرط و قال بالجواز من دون ذکر کراهة فی القواعد و المراسم و التحریر و التذکرة و نهایة الاحکام فی المکاسب؛

(و الاولی) ان یقع البیع علی جلده و غلافه و ورقه و نحوها غیر الحروف الحاکی عن کلام الله تعالی.

قال الشیخ الانصاری رحمه الله فی المکاسب بقی الکلام فی المراد من حرمة البیع و الشّراء بعد فرض ان الکاتب للمصحف فی الاوراق المملوکة مالک للاوراق و النقوش، الخ؛

(اقول) لا بأس بنقل کلامه بتوضیح منّا حاصله انّ الخطّ ان کان من صفات الورق و یوجب زیادة قیمته فهو قابل للنّهی عن بیعه و ان کان من الاعیان المملوکة و انّه داخل فی ملک من کتبه کما کان مالکاً للورق.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۵، ص ۱۰۵، باب ۶۴ (جواز تحلیة السیف و المصحف بالذهب و الفضة).

(فان قلنا) بعدم انتقاله بالبیع فببقائه فی ملک الکاتب یلزم ان یکون البایع شریکاً مع المشتری و هو ممّا لم یقل به احد.

(و ان قلنا) بانتقاله الی المشتری قهراً و تبعاً من غیر ان یقابل بالعوض فهو خلاف مقصود المتبایعین مع انّه یلزم ان لا یکون له خیار ان کان الخطّ معیباً و کذا یلزم عدم ضمان من اتلفه الّا بمقدار الجلد و الورق بل یلزم جواز بیعه للکافر لانّ البیع لا یقع علی القرآن بعد کون القرآن اعنی الخطّ لا یقع فی مقابل العوض.

(و ان قلنا) بدخوله فی ملک المشتری بجزء من الثمن فلا یمکن الحکم ببطلان البیع بالنّسبة الیه دون الورق لکونه آئلاً الی مالکیّة الکاتب دون المشتری و کلّ ذلک ممّا لا یمکن ان یلتزمه فقیه بل متفقّه.

(و یمکن الجواب) بعد تسلیم کون النقش من الصّفات التی یتفاوت قیمة الورق بوجوده بانّ النهی عن بیع الخطّ حینئذ معناه نفی اللّحاظ فی البیع اذ یمکن ان یکون النقش و الخطّ ملحوظین فی البیع و یکون زیادة الثمن فی مقابل الورق بلحاظه کما انّ الصیاغة تقع فی مقابل زیادة النقدین و یخرج بسببه عن کونه ربویّاً و لذلک نحتاج الی النّهی من قبل الشّارع حتّی لا یلاحظه المشتری حین المبایعة، انتهی.

الكلام فی البحث عن افضليّة احد الثقلين عن الآخر

(اقول) قد تعرّضنا للبحث عن المسئلة فی الفوائد القمية حيث قلنا انّ القرآن افضل فی جميع الكتب المنزّلة من السّماء و من كلام الانبياء و الائمة عليهم السلام و هل هو افضل من النّبی و الائمة صلوات الله و سلامه عليهم اجمعين ام لا؟

(قد وقع الخلاف) بين الاعلام ذهب الی افضليّتهم عليهم السلام من القرآن الشيخ هادی الطهرانی حيث قال فی «ودائع النبوّة» توهّم افضليّة القرآن الشريف من حيث انّه كلام الله منهم عليهم السلام اغتراراً بكون القرآن هو الثقل الاكبر من الوهن بمكان فانّ القرآن الموجود فی الخارج و ان كان مؤلّفاً معدوم صرف بالضّرورة و من حيث الوجود ليس فعلاً له سبحانه و تعالی بل فعل الذی يتلوه،

(و كيف) يكون فعل الناس الذی عرض غير قارّ افضل ممّن خلق ما سوی الله تعالی لأجله و به تقوم السموات و الارض فكونه اكبر الثقلين انّما هو فی مرحلة الهداية فانّه معجزة للنّبوة الذی لا يمكن اخفائه و يهتدی به كلّ احد حتّی انّ نبوّة خاتم النبيين صلی الله عليه و آله و سلم و حجّته و خلفائه

صلوات الله عليهم يثب به فهو فى مرحلة الهداية و الارشاد اكبر و اعظم،

(و كيف) يمكن ان يتوهّم ان قوله تعالى ﴿يا ايّها الرّسول بلّغ﴾ الآية افضل ممّن نزل فى شأنه و كونه قوله تعالى ليس الّا باعتبار الصنع و نسبة رسوله و وليّه اليه اعظم،

(الحاصل) انّ حرمة الكاشف انّما هو باعتبار ما يكشف عنه و ليس القرآن المجيد ممّا يصلح لان يفضل على نبيّنا صلى الله عليه و آله و سلم.

(و ممّن وافق) فى ذلك كاشف الغطاء رحمه الله حيث قال انّ القرآن ليس بافضل من النبى و اوصيائه و ان وجب عليهم تعظيمه و احترامه.

(و اعتمد فى ذلك) على بعض الاخبار التى دلّت عليه بطريق العامّة:

(منها) ما رواه الزمخشرى باسناده الى النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال «فاطمة ثمرة فؤادى و بعلها نور بصرى و الائمة من ولدها امناء ربّى و حبل ممدود بينه و بين خلقه من اعتصم بهم نجى و من تخلّف عنهم هوى».

(و منها) ما رواه الثعلبى فى تفسير قوله تعالى ﴿و اعتصموا بحبل الله جميعاً و لا تفرّقوا﴾ باسانيد عديدة بهم و عنه صلى الله عليه و آله و سلم انّه قال «انّى تارك فيكم ما ان تمسّكتم به لن تضلّوا كتاب الله و عترتى اهل بيتى انّهما لن يفترقا حتّى يردا علىّ الحوض»،

و روی عنه ایضاً انه قال «ایّها الناس انّی تارک فیکم الثقلین احدهما اکبر من الآخر کتاب الله حبل ممدود بین السّماء و الارض و عترتی اهل بیتی و انّهما لن یفترقا حتّی یردا علیّ الحوض»،

و روی فی طرقهم المعتبرة انّه من مات و لم یعرف امام زمانه مات میتة جاهلیّة فانّ هذه الاحادیث و امثالها تدلّ علی افضلیّة اهل البیت علی غیرهم کما اعترف به التّفتازانی فی شرح المقاصد و فی مجمع البحرین الثقل الکبر یراد به الکتاب و الثقل الاصغر العترة علیهم السلام.

(و فی کتاب نور الافهام) حیث قال: قد اثبت الکلّ الحدیث عنه بعبارات متقاربة ملخّصها انه صلی الله علیه و آله و سلم قال :«ایّها الناس انّما انا بشر یوشک ان یأتینی رسول ربّی فأُجیب و انا تارک فیکم الثقلین اوّلهما کتاب الله فیه الهدی و النور فخذوا بکتاب الله و استمسکوا به» الی ان قال: «و ثانیهما اهل بیتی اُذکّرکم الله فی اهل بیتی ثمّ اُذکّرکم الله فی اهل بیتی انّی ترکت الثقلین خلیفتین ان اخذتم بهما لن تضلّوا بعدی، احدهما اکبر من الآخر الا و انّهما لن یفترقا حتّی یردا علیّ الحوض فانظروا ماذا تخلفونی فیهما الاکبر منهما کتاب الله حبل ممدود من السماء الی الارض طرف منه بید الله تعالی و طرف بایدیکم فتمسّکوا به و لا تولّوا و لا تضلّوا و الاصغر منهما عترتی» الی ان قال صلی الله علیه و آله و سلم: «فلا تقتلوهم و لا تقهروهم و لا تقصروا عنهم فانّی سألت الله اللطیف الخبیر فاعطانی ان یردا علیّ الحوض کهاتین» و اشار بالمسبحتین منضمّتین ثمّ قال: «ناصرهما لی ناصر و خاذلهما لی خاذل و ولیّهما لی ولیّ و عدوّهما لی عدوّ الا و هما

الخليفتان من بعدى و عترتى اهل بيتى فلا تسابقوهم فتهلكوا و لا تقصروا عنهم فتهلكوا و لا تعلّموهم فانّهم اعلم منكم» الى ما آخر ما افاده.

(الحاصل) انه لا شبهة فى ورود حديث الثقلين لدى الفريقين البالغ مضمونه حدّ التواتر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال «انّى مخلّف فيكم الثقلين كتاب الله و عترتى اهل بيتى لن يفترقا» الخ، و قد رواه فى غاية المرام باثنين و ثمانين طريقاً من الخاصّة و تسعة و ثلاثين طريقاً من العامة.

(قال فى المجمع) بعد نقل الحديث المذكور و الثقل الاكبر يراد به الكتاب و الثقل الاصغر العترة عليهم السلام ،ثمّ قال و فى حديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم انّ لكلّ نبيٍّ اهلاً و ثقلاً و هؤلاء يعنى علياً و فاطمة و الحسن و الحسين اهل بيتى و ثقلى.

(و فى بحار الانوار) ج ٧۴ نقلاً عن بشارة المصطفى فى وصيّة الامام على عليه السلام لكميل بن زياد، قال عليه السلام «يا كميل لست والله متملّقاً حتّى أُطاع و لا ممنّاً حتّى أُعصى و لا مهاناً لطعام الاعراب حتّى انتحل امرة المؤمنين او ادَّعى بها، يا كميل نحن الثقل الاصغر و القرآن الثقل الاكبر» الخ.

(قال بعض الاعلام رحمه الله) و فى حديث النّبى صلى الله عليه وآله وسلم «انّى تارك فيكم الثَّقَلَين» سُمّيا بذلك لانّ العمل بهما ثقيل و قيل من الثقل بالتحريك و هو متاع المسافر و الثِّقل بالكسر ضدّ الخفّة.

(قال كاشف الغطاء) انّ القرآن افضل من جميع الكتب المنزّلة من السّماء و من كلام الانبياء و الاصفياء و ليس بافضل من النبی صلی الله علیه و آله و سلم و اوصيائه علیهم السلام.

ملخّص الكلام انّ فی المقام بحثين:

(الاوّل) انّ المراد بالثّقل الاكبر القرآن و الثّقل الاصغر هو النبی و اوصيائه علیهم السلام،

(و الثانی) ايّهما افضل من الآخر،

(امّا الاوّل) فهو متفق عليه بين الخاصّة و العامّة بلا ترديد بينهما حتّی على قول من اعتقد بانّ العترة افضل من القرآن،

(و امّا الثانی) فهو مورد الخلاف بين الاعلام،

(و كيف كان) بنظری القاصر انّ القرآن افضل من النّبی و اوصيائه صلوات الله و سلامه عليهم اجمعين و اليتأمّل اهل الفضل ان كان موجوداً فی العصر الحاضر؛

و ليست هذه الورقة محلاً للبحث و الاستدلال و النّقض و الابرام؛ فتأمّل جدّاً و جيّداً.

فی بیان الغیبة حکماً و موضوعاً

(اقول) انّه لا حاجة فی حرمتها الی الاستدلال بالادلّة الاربعة لانّ حرمتها فی الجملة من ضروریات الدّین و المقطوع بها عند کافّة المسلمین بل السّیرة القطعیّة جاریة علی النهی عنها فتدلّ علی کونها من المنکرات.

(و لا ینبغی) الاشکال فی کون الغیبة من الکبائر بل کلّ المعاصی کبیرة و التّفاوت بینها نسبیّ، مثلاً انّ الشّرک بالله تعالی اعظم من کلّ معصیة و قتل النفس المحترم اعظم من سائر الذّنوب و هکذا و قد یستدلّ علی کونها کبیرة بما روی مرسلاً عن النبی صلی الله علیه و آله و سلم «خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله و سلم فَذَکَرَ الرِّبَا وَ عَظَّمَ شَأْنَهُ فَقَالَ اِنَّ الدِّرْهَمَ یُصِیبُهُ الرَّجُلُ مِنَ الرِّبَا اَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ فِی الْخَطِیئَةِ مِنْ سِتِّ وَ ثَلَاثِینَ زَنْیَةً یَزْنِیهَا الرَّجُلُ وَ اِنَّ اَرْبَی الرِّبَا عِرْضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ وَ اَوْحَی اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ اِلَی مُوسَی بْنِ عِمْرَانَ اَنَّ الْمُغْتَابَ اِذَا تَابَ فَهُوَ آخِرُ مَنْ یَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَ اِنْ لَمْ یَتُبْ فَهُوَ اَوَّلُ مَنْ یَدْخُلُ النَّارَ»[1].

و فی خبر آخر عن النبی صلی الله علیه و آله و سلم «مَنِ اغْتَابَ مُؤْمِناً بِمَا فِیهِ لَمْ یَجْمَعِ اللهُ

---

[1] - بحار الأنوار، ج ۷۲، ص ۲۲۲، باب ۶۶ (الغیبة).

بَيْنَهُمَا فِی الْجَنَّةِ اَبَداً وَ مَنِ اغْتَابَ مُؤْمِناً بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَقَدِ انْقَطَعَتِ الْعِصْمَةُ بَيْنَهُمَا وَ كَانَ الْمُغْتَابُ فِی النَّارِ خَالِداً فِيهَا وَ بِئْسَ الْمَصِيرُ»[1].

و فی خبر آخر ایضاً بقوله صلی الله علیه و آله «من مشی فی غيبة اخيه و كشف عورته كانت اول خطوة خطاها وضعها فی جهنم»[2].

(و كيف كان) لا بأس بالبحث عن بعض خصوصيّات الادلّة المدّعی دلالتها علی الحرمة من الآيات و الرّوايات فنقول لا اشكال و لا ريب فی حكم العقل بحرمتها لكونها ظلماً و هتكاً للمغتاب بالفتح اذ حرمتهما ثابتة بالآيات و الرّوايات بلا ريب.

(و لكن) الاستدلال علی الحرمة بالآيات لا يخلو عن تأمّل لكونها بانفسها قاصرة الدّلالة علی حرمة الغيبة.

(امّا) قوله تعالی ﴿يا اَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثيراً مِنَ الظَّنِّ اِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ اِثْمٌ وَ لا تَجَسَّسُوا وَ لا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً اَ يُحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَاْكُلَ لَحْمَ اَخيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ وَ اتَّقُوا اللهَ اِنَّ اللهَ تَوَّابٌ رَحيمٌ﴾[3] فلا تدلّ علی الحرمة لانّ النهی كما حقّقنا فی الاصول حقيقة فی نفس طلب الترك امّا الالزامی فلا فدلالته علی احدهما بخصوص تحتاج الی قرينة خارجيّة فلو لم تكن علی التّعيين لا ظهور له فی احدهما بخصوصه نعم يمكن ان يؤخذ بالمتيقّن و هو الكراهة.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۲، ص ۲۸۵، باب ۱۵۲ (تحريم اغتياب المؤمن).

[2] - كشف الريبة، ص ۱۰، المقدمة.

[3] - سورة الحجرات، الآية ۱۲

(فان قلت) انّ النّهی ظاهر فی الحرمة و ان لم یکن حقیقةً فیها.

(قلت) منشاء الظهور انّما هو غلبة الاستعمال و هی ان لم تکن فی الکراهة فلیست فی الحرمة قطعاً.

(و امّا) قوله تعالی ﴿وَیْلٌ لِکُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾[1] فدلالتها موقوفة علی تنقیح المناط القطعی و هو ممنوع لانّها فسّرت بالعیّاب و هو اخصّ من الغیبة و حرمة الخاصّ لا تدلّ علی حرمة العامّ فلا یصح التمسّک بهذه الآیة لحرمة الغیبة.

(و امّا) قوله تعالی ﴿لا یُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ اِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَ کانَ اللهُ سَمیعاً عَلیماً﴾[2] فتدلّ علی انّ الله لا یحبّ الجهر بالسّوء و امّا انّ السّوء ایّ شیئ هو فلا یفهم من هذه الآیة و اثبات انّ الغیبة سوء بهذه الآیة اوّل الکلام و اثباته بالخبر خروج عن اثبات الحرمة بالآیة.

(و امّا) قوله تعالی ﴿اِنَّ الَّذینَ یُحِبُّونَ اَنْ تَشیعَ الْفاحِشَةُ فِی الَّذینَ آمَنُوا لَهُمْ عَذابٌ اَلیمٌ فِی الدُّنْیا وَ الْآخِرَةِ وَ اللهُ یَعْلَمُ وَ اَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[3] فان فسّرت الفاحشة بافشاء الزّنا کما فی المجمع فلا تدلّ علی حرمة الغیبة و ان فسّرت بالافعال الشّنیعة مطلقا فلابدّ من ان یثبت کون الغیبة من الافعال الشّنیعة شرعاً بدلیل غیر هذه الآیة فحینئذ لا تدلّ الآیة علی حرمة الغیبة و

---

[1] - سورة الهمزة، الآیة ۱.

[2] - سورة النساء، الآیة ۱۴۸.

[3] - سورة النور، الآیة ۱۹.

كذا ان قلنا بانّ المراد بالفاحشة كلّ الفواحش نظراً الى المعنى الجنسى لانّ مدلولها حينئذ حرمة كلّ الفواحش امّا انّ الغيبة فاحشة فلا فتخلّص ممّا ذكرناه انّ الآيات بانفسها قاصرة الدّلالة على حرمة الغيبة.

(و امّا الاخبار المتواترة الواردة) عن المعصومين عليهم السلام بطرق الشّيعة و العامّة فكثيرة و بعض منها صريح فى حرمة الغيبة بحيث لا ينبغى الاشكال فيه و نشير الى بعضها؛

(منها) ما عن النّبى صلى الله عليه و آله بعدّة طرق «اِيَّاكَ وَ الْغِيبَةَ فَاِنَّ الْغِيبَةَ أَشَدُّ مِنَ الزِّنَا قُلْتُ وَ لِمَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ لِاَنَّ الرَّجُلَ يَزْنِى فَيَتُوبُ اِلَى اللهِ فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ وَ الْغِيبَةُ لَا تُغْفَرُ حَتَّى يَغْفِرَهَا صَاحِبُهَا»[1].

(و منها) ما عن الصّادق عليه السلام قال «الْغِيبَةُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِم» الى ان قال «الْغِيبَةُ تَاْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَاْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ»[2] امّا ان يكون على وجه الاحباط او باضمحلال ثوابها فى جنب عقاب الغيبة او بنقل الحسنات الى المغتاب بالكسر ففى ذلك وجوه بل اقوال تعرّضنا لها فى مسئلة الاحباط تفصيلاً و مستدلّاً فى درر الفوائد فى شرح الرسائل، فراجع.

(و لا يخفى) انّ ظاهر الاخبار كون الغيبة من المعاصى الكبيرة بحيث لا ينبغى الاشكال فيها و ذلك لانطباق تعريف الكبيرة بما توعّد عليه فى الكتاب و السنّة اذ الغيبة ممّا اوعد الله عليه فيه بناء على تفسير الفاحشة

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۲، ص ۲۸۰، باب ۱۵۲ (تحريم اغتياب المؤمن).

[2] - مستدرک الوسائل، ج ۹، ص ۱۱۷، باب ۱۳۲ (تحريم اغتياب المؤمن صدقا).

بالغیبة و الایعاد لمن یحبّ تشیع الفاحشة بالعذاب الالیم صریح القرآن و ان استشکلنا فیما تقدّم علی دلالة الآیات علی حرمة الغیبة.

(ثمّ لابدّ) لاهل العلم و الفضل ان یعلموا انّ ظاهر الاخبار اختصاص حرمة الغیبة بالمؤمن فیجوز اغتیاب الکافر من الیهود و النّصاری و غیرهما بلا خلاف و لا اشکال کما یجوز لعنهم و امّا غیبة المخالف ففیه خلاف،

(قال الشیخ الانصاری رحمه الله) فی المکاسب المحرّمة یجوز اغتیابه کما یجوز لعنه.

(قال فی مجمع البرهان) الظّاهر انّ عموم ادلّة تحریم الغیبة من الکتاب تشمل المؤمنین و غیرهم، انتهی.

(و قال الاردبیلی رحمه الله) فی شرح الارشاد و الظّاهر انّ عموم ادلّة تحریم الغیبة من الکتاب و السّنة یشمل المؤمنین و غیرهم و نحوه قال فی الحدائق.

(لکنّ المشهور) اختصاصه بالمؤمنین بل لم ینتقل الخلاف فی هذه المسئلة من غیر الاردبیلی رحمه الله و المتبع هو الدّلیل و الذی یمکن ان یستدلّ به علی المطلوب و هو الاختصاص امور،

(منها) السّیرة المستمرّة من المسلمین کافّة علی غیر المخالفین و حجیّة السّیرة مشروطة بشروط اربعة:

۱- ثبوتها فی جمیع الازمنة مع اتّصالها الی زمان المعصوم علیه السلام.

۲- و منها فعل امر فی حضور الامام علیه السلام

۳- و منها اطّلاعه علیه السلام بعلم العادی البشری

۴- عدم نهیه علیه السلام،

و دون اثبات تلک الشروط خرط القتاد.

(**قال صاحب الجواهر**) و بالجملة طول الكلام فی ذلک كما فعله فی الحدائق من تضییع العمر فی الواضحات اذ لا اقلّ من ان یكون جواز غیبتهم لتجاهرهم بالفسق فانّ ما هم علیه اعظم انواع الفسق بل الكفر و ان عوملوا معاملة المسلمین فی بعض الاحكام للضّرورة، انتهی.

(**و لا یخفی**) انّ المراد بالمؤمن هنا من آمن بالله و برسوله و بالمعاد و بالائمّة الاثنی عشر علیهم السلام اوّلهم علی بن ابیطالب علیه السلام و آخرهم القائم الحجّة المنتظر عجّل الله تعالی فرجه و من انكر واحداً منهم جاز غیبته و لعنه و یدلّ علی ذلک بعض الرّوایات و كلمات الصّادرة عن الائمة المعصومین علیهم السلام فی الادعیة و الزّیارات،

(**و فی الزّیارة الجامعة**) «و من جحدكم كافر» هذا علی نحو الاجمال و لا یقتضی وضع الزّمان من البحث تفصیلاً ما المراد بالمؤمن و الكافر فلیرجع الی الكتب المبسوطة الباحثة عنهما تفصیلاً و العقائد الخرافیّة كثیرة كالجبر و نحوه الذی یوجب الكفر و الزّندقة و یدلّ علیه الاخبار المتواترة الظاهرة فی كفر منكر الولایة و ما یشبهها من الضّلالات.

(اقول) ایّها العلماء اذا کانت المسئلة المذکورة مورد الخلاف بین الفقهاء قدس سرهم هل یجوز اعدام تألیفاتهم ای المجوّزین للغیبة و اللّعن بالاحراق و الدفن و غیرهما لجلب محبّة الکفّار و المخالفین حتّی نرفع عن مذهب التشیّع الذی ثبتت حقانیّته بالادلّة القاهرة و الواضحة من الکتاب و السنّة حفظنا الله من شرور الشیطان و من شرور انفسنا بحقّ محمد و آله الطاهرین و حشرنا الله مع علی و اولاده علیهم السلام.

(فنقول) ایّها العلماء انّ اهل السنّة اذا اختاروا احدی المذاهب الاربع فیسعون کمال السعی فی حفظ مذهبه اصولاً و فروعاً،

(و هل یجوز) لاهل مذهب التشیّع الذی حقّانیّته اظهر من الشمس من حیث الاستدلال کتاباً و سنّة ان یرفع یده من اصوله و فروعه لجلب محبّة اهل السنّة و الکفّار بعنوان الاتّحاد تمسّکاً بالآیة الشریفة ﴿وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمیعاً وَ لا تَفَرَّقُوا﴾[1] و الحال انّه لابدّ من ثبوته من الطّرفین،

(و الحال) بعد الثورة الاسلامیّة اذا سافر اهل التشیّع الی بلادهم فیشارکون فی جماعتهم و یقتدون بعلمائهم و یسجدون بما لم یصح السّجود فی مذهبهم لتحصیل الاتّحاد و امّا اهل السنّة اذا سافروا الی ایران لا یشارکون فی جماعتنا و لا یراعون الاتّحاد ولیتأمّل علماءنا فی هذا الموضوع جدّاً لاحیاء مذهب التشیّع.

---

[1] - سورة آل عمران، الآیة ۱۰۳.

فی غیبة الصبیّ المميّز

(اقول) هل یجوز غیبة الصبیّ المميّز المتأثّر بالغیبة لو سمعها ام لا مقتضی الآیات و الرّوایات عدم الجواز اذ لا شکّ فی انّ الطفل المميّز مسلم حقیقة اذا اعتقد بالاصول لانّ اعتقاده اعتقاد حقیقة و الحکم الشرعی یترتّب علی نفس الاعتقاد او مسلم حکماً و علی کلا التّقدیرین لا یجوز غیبته لما روی عن النبی صلی الله علیه و آله «یُؤْتَی بِاَحَدٍ یَوْمَ الْقِیَامَةِ یُوقَفُ بَیْنَ یَدَیِ اللهِ وَ یُدْفَعُ اِلَیْهِ کِتَابُهُ فَلاَ یَرَی حَسَنَاتِهِ فَیَقُولُ اِلَهِی لَیْسَ هَذَا کِتَابِی فَاِنِّی لَا اَرَی فِیهَا طَاعَتِی فَقَالَ اِنَّ رَبَّکَ لَا یَضِلُّ وَ لَا یَنْسَی ذَهَبَ عَمَلُکَ بِاغْتِیَابِ النَّاسِ ثُمَّ یُؤْتَی بِآخَرَ وَ یُدْفَعُ اِلَیْهِ کِتَابُهُ فَیَرَی فِیهَا طَاعَاتٍ کَثِیرَةً فَیَقُولُ اِلَهِی مَا هَذَا کِتَابِی فَاِنِّی مَا عَمِلْتُ هَذِهِ الطَّاعَاتِ فَیَقُولُ اِنَّ فُلَاناً اغْتَابَکَ فَدُفِعَتْ حَسَنَاتُهُ اِلَیْکَ»[1]

و لا شکّ فی انّ النّاس صادق علی المميّز و مثله خبر آخر و هو قوله صلی الله علیه و آله «کَذَبَ مَنْ زَعَمَ اَنَّهُ وُلِدَ مِنْ حَلَالٍ وَ هُوَ یَاْکُلُ لُحُومَ النَّاسِ بِالْغِیبَةِ»[2].

---

[1] - مستدرک الوسائل، ج ۹، ص ۱۲۱، باب ۱۳۲ (تحریم اغتیاب المؤمن صدقا).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۸۳، باب ۱۵۲ (تحریم اغتیاب المؤمن).

(و هل یجوز) الصبیّ و المجنون غیبة المکلّف و سبّه و نحوهما مقتضی الاصل هو الجواز و لکن ان ینصحه و یحدّده حتّی یتوب و ان لم یؤثر کلّ منهما فیرجع الی الحاکم الشرعی لیؤدّبه و یعزّره لان یتوب.

(نعم) لا بأس بذکر الامور التی هی من مقتضیات الصباوة بحیث لا تعدّ من العیوب و المساوی کاللّعب بالجوز و الکعاب و نحوهما.

(و امّا الصبیان) او المجانین غیر المیّزین فلا اشکال فی جواز غیبتهم اذ الامور الصّادرة منهم لا تعدّ عیباً حتّی یکون ذکرها کشفاً لما ستره الله علیهم.

الكلام فی الغیبة موضوعاً

(اقول) انّ الغیبة اسم مصدر من باب الافتعال و الظّاهر انّها من مقولة الالفاظ و هی ان یذکر الانسان بما یسوئه عادة سواء کان ذلک الانسان متّصفاً به ام لا علی ما هو المفهوم من اطلاق الغیبة.

(ففی المصباح) اغتابه اذا ذکره بما یکرهه من العیوب و هو حقّ و الاسم الغیبة و عن القاموس غابه ای عابه و ذکره بما فیه من السّوء و عن النّهایة ان یذکر الانسان فی غیبته بسوء ممّا یکون فیه.

(و قال فی المجمع) یقال اغتابه اغتیاباً اذا وقع فیه و الاسم الغیبة بالکسر و هو ان یتکلّم خلف انسان مستور بما یغمّه لو سمعه فان کان صدقاً سمّی غیبة و ان کان کذباً سمّی بهتاناً.

(و قال فی تاج العروس) الغیبة من الغیبوبة و الغیبة من الاغتیاب یقال اغتاب الرّجل لصاحبه اغتیاباً اذا وقع فیه و هو ان یتکلّم خلف انسان مستور بسوء او بما یغمّه و ان کان فیه کان صدقاً فهو غیبة و ان کان کذباً فهو البهتان،

و قال الشیخ الانصاری رحمه الله انّ الغیبة ما ذکره فی مقام الانتقاض اعتماداً فی ذلک علی کلمات اهل اللّغة بناءً علی هذا یکون المراد بالموصول هو نفس النقص الذی فیه یعنی المراد بما یکرهه ما یکرهه من النقص فیکون الغیبة من مقولة المعانی و المعنی انّ الغیبة هو بیان ما فیه من العیوب فعلی هذا لابدّ ان یکون فیه ذلک العیب موجوداً و الّا کان بهتاناً و یؤیّد هذا عبارة المجمع و تاج العروس، انتهی.

(الحاصل) وقع الخلاف فی تحدید معنی الغیبة و بیان حقیقتها فالمروی بطریق الخاصّة و العامّة و تصریح بعض اهل اللّغة انّ الغیبة ذکر الانسان بما یکرهه و هو حقّ بل حکی الشّیخ الانصاری رحمه الله عن بعض علماء عصره انّ الاجماع و الاخبار متطابقان علی انّ حقیقة الغیبة ذکر غیره بما یکرهه لو سمعه و لا یخفی ان هذا التعریف لیس له معنی محصّل و لا یکون جامعاً للافراد.

(ثمّ لا یخفی) فی صدق الغیبة علی ما صرّح غیر واحد بین ما کان نقصاناً فی بدنه او نسبه او خلقه او فعله او قوله او دینه او دنیاه حتّی فی ثوبه او داره او دابّته و غیر ذلک.

(و یدلّ علی ذلک) ما روی عن الصّادق علیه السلام بقوله «وَ وُجُوهُ الْغِیبَةِ تَقَعُ بِذِکْرِ عَیْبٍ فِی الْخَلْقِ وَ الْخُلُقِ وَ الْعَقْلِ وَ الْفِعْلِ وَ الْمُعَامَلَةِ وَ الْمَذْهَبِ وَ الْجَهْلِ وَ اَشْبَاهِهِ»[1]

---

[1] - مستدرک الوسائل، ج ۹، ص ۱۱۷، باب ۱۳۲ (تحریم اغتیاب المؤمن صدقا).

و یدلّ علی ذلک ایضاً اطلاق ما روی عن الصّادق علیه السلام «اَدْنَی الْکُفْرِ اَنْ یَسْمَعَ الرَّجُلُ مِنْ اَخِیهِ الْکَلِمَةَ فَیَحْفَظَهَا عَلَیْهِ یُرِیدُ اَنْ یَفْضَحَهُ بِهَا»[1] و لا شکّ فی ان قوله کلمة تشمل ما یتعلّق ببدنه او نسبه او خلقه او فعله او دینه او دنیاه.

(نعم) لا تشمل ما کان فی ثوبه او داره او دابته لا بسبب انّ لفظ کلمة لا یشمل هذه الامور بل لقوله فی ذیل الخبر یرید ان یفضحه لانّ الفضاحة ظاهرة فی غیر هذه الامور اذ عدم کون الشخص جواداً لیس سبباً للفضاحة و کذا ما کان راجعاً فی داره و ثوبه.

(و یدلّ علی ذلک ایضاً) ما عن الصّادق عن علیّ علیه السلام انّه من قال «فِی مُؤْمِنٍ مَا رَاَتْ عَیْنَاهُ وَ سَمِعَتْ اُذُنَاهُ مَا یَشِینُهُ وَ یَهْدِمُ مُرُوءَتَهُ»[2] الخبر،

و لا شکّ بان ما عامّ یشمل جمیع الامور الّا انّ قوله «و یهدم مروءته» خاصّ فیما کان مخالفاً فعله للمروّة فلا یشمل ما کان نقصاً فی خلقه او نسبه لانّه لیس من فعله و امر خارج عن قدرته، فتأمّل.

(تنبیه) یمکن ان یقال انّ الغیبة موضوع من الموضوعات الخارجیّة و لیس تشخیصه وظیفة الشّارع و ما کان بیده هو حکم هذا الموضوع فاذا اثبت حکمه و هو الحرمة لابدّ ان نرجع فی تشخیص الموضوع الی اللّغة و لا شکّ فی انّ المعانی اللّغویّة تشمل هذه الامور خصوصاً ما فی

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۱۱، باب ۴۹ (ما ینبغی للوالی العمل به فی نفسه).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۱۱، باب ۴۹ (ما ینبغی للوالی العمل به فی نفسه).

المجمع من قوله ان یتکلّم خلف انسان مستور بما یغمّه او سمعه فلو شکّ فی فرد من الافراد انّه غیبة ام لا یصح التمسّک بالعمومات فی الشّبهات المصداقیّة.

(ثمّ انّ المستفاد) من بعض الرّوایات لا تختصّ الغیبة بالذکر و تتحقّق بالاشارة و الکتابة و التعریض و لا تتحقّق بمجرّد حدیث النّفس.

(مسألة) قد لا یکون الشیئ المقول فی حق شخص غیبة و ان اعتقد المقول فیه کونه نقصاً علیه و قد مثّله الشیخ الانصاری بقوله نظیر ما اذا انفی عنه الاجتهاد و لیس ممّن یکون ذلک نقصاً فی حقّه الّا انّه معتقد باجتهاد نفسه،

(نعم) قد یحرم هذا من وجه آخر و ان کان و ان نقصاً شرعاً او عرفاً بحسب حال المغتاب فان کان مخفیاً للسّامع بحیث یستنکف عن ظهوره للنّاس و اراد القائل تنقیص المغتاب به فهو المتیقّن من افراد الغیبة و ام لم یرد القائل التنقیص فالظاهر حرمته لکونه کشفاً لعورة المؤمن فی صحیح ابن سنان عن ابی عبدالله علیه السلام قال «قُلْتُ لَهُ عَوْرَةُ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ حَرَامٌ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ يَعْنِي سُفْلَتَهُ قَالَ لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ إِنَّمَا هُوَ إِذَاعَةُ سِرِّهِ»[1] و غیر ذلک من الاخبار، انتهی کلامه رفع مقامه.

(اقول) فی النظر القاصر لابدّ فی المسئلة من التفصیل و هو ان کان الشّخص واجداً لشرائط الاجتهاد واقعاً و انّها احد عشر شرطاً کما اشرنا

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۹۴، باب ۱۵۷ (تحریم اذاعة سر المؤمن).

اليه فی «قواعد الاصول» فحينئذ يحرم نفی الاجتهاد عنه لانّه ظلم و هتک له و بالعكس ای لم يتّصف بالشّرائط المذكورة فيحرم ايضاً اثبات الاجتهاد له للوصول الی الدّرهم و الدّنانير و غير ذلک و كذا اذا استلزم نفی الاجتهاد غباوته لكونها غيبة بلا شبهة.

(مسألة) لا تتحقّق الغيبة الّا بكون المغتاب بالفتح معلوماً بالتّفصيل عند المخاطبين فلو كان مردّداً عندهم بين اشخاص سواء كانوا محصورين ام غير محصورين فذكره بالنقائص و المعايب المستورة لا يكون غيبة فانّه ليس كشفاً لما ستره الله،

(و كذا) جاز غيبة من كان مجهولاً عند الشخص امّا بسبب انّ السّامع لا يعرفه و لو بذكر اسمه و لقبه و امّا بسبب انّ المغتاب بالكسر لا يذكر اسمه و لقبه كأن يقول رأيت اليوم رجلاً او شخصاً كان كذا لانّ المستفاد من الادلّة ليس الّا حرمة كشف عورة المؤمن و هتكه و لا شكّ فی انّه غير حاصل فی الصورتين فلا يحكم بالحرمة و لا اقلّ من الشكّ و الاصل عدمه،

(و هذا الحكم) و هو التمسّک بالاصل جار فی كلّ مورد شكّ فی الحرمة سواء كان الشاكّ هو السّامع او المتكلّم مثال الاوّل ما اذا شكّ السّامع مع كون الغائب متجاهراً بالفسق حتّی يجوز استماع غيبته او مستوراً حتّی لا يجوز اذ الشكّ هنا فی ثبوت حرمة الاستماع له و الاصل عدمه.

(مسألة) انّ ما ذکرناه من اشتراط العلم التّفصیلی بالمغتاب فی معنی الغیبة انّما هو بالاضافة الی الافراد و امّا اذا کان المذکور نقصاً للعنوان الکلّی و کشفاً لما ستره الله علی النوع بحیث یکون المصداق المردّد انّما ذکر من باب تطبیق الکلّی علی الفرد کان ذلک غیبة لجمیع افراد الکلّی الموجودة فی الخارج لانحلاله الیها کسائر القضایا الحقیقیّة.

(مسألة) انّ مقتضی ما ذکره المشهور من انّ الغیبة ذکرک اخاک بما یکرهه لو سمعه عدم صدق الغیبة مع حضور المغتاب بالفتح و یؤیّد هذا ظاهر الآیة الشریفة اذ تشبیه المغتاب بالمیتة انّما هو لعدم شعوره بما قیل فیه.

(مسألة) لا یصدق الغیبة لمن کان مجهولاً عند الشّخص امّا بسبب انّ السّامع لا یعرفه و لو ذکر باسمه و لقبه و امّا بسبب انّ المغتاب بالکسر لا یذکر اسمه و لقبه کأن یقول رأیت الیوم رجلاً و شخصاً کان کذا لانّ المستفاد من الادلّة لیس الّا حرمة کشف عورة المؤمن و هتکه و لا شکّ فی انّه غیر حاصل فی الصورتین فلا یحکم بالحرمة.

دواعی الغیبة

(اقول) انّ الشّهید الثانی اشار الیها فی کشف الرّیبة بما لا مزید علیه و قد اشیر الیها فی ما روی عن الصادق علیه السلام فی مصباح الشّریعة قال علیه السلام «اصل الغیبة تتنوع بعشرة انواع شفاء غیظ و مساعدة قوم و تصدیق خبر بلا کشفه و تهمة و سوء ظن و حسد و سخریة و تعجب و تبرم و تزین»[1] الخبر،

و قال الشیخ الانصاری رحمه الله بعد نقله انّ ذکر الشخص قد یتّضح کونه غیبة و قد یخفی علی النّفس لحبّ او بغض فیری انّه لم یغتب و قد وقع فی اعظمها و من ذلک انّ الانسان قد یغتمّ بسبب ما یبتلی به اخوه فی الدین لاجل امر یرجع الی نقص فی فعله او رأیه فیذکره المغتمّ فی مقام التأسّف علیه بما یکره ظهوره للغیر مع انّه کان یمکنه بیان حاله للغیر علی وجه لا یذکر اسمه لیکون قد احرز ثواب الاغتمام علی ما اصاب المؤمن لکنّ الشیطان یدعه و یوقعه فی ذکر الاسم قد یتّفق لبعض الاشخاص المزاولون للتّدریس و التّألیف فیما اذا اخذهم الغرور و العجب ان یقولوا فلان رکیک الفهم و ضعیف الرأی و ما ذکره بدیهی البطلان و نحوها من العبارات المشعرة بالذّمّ نعوذ بالله من الحقد و الحسد و غیظ القلب.

---

[1] - بحار الانوار، ج ۷۲، ص ۲۲۶، باب ۶۶ (الغیبة).

الكلام فی کفّارة الغیبة

(اقول) قد وقع الخلاف فی کفّارتها بین الفقهاء قدس سرهم:

(الاوّل) الاستحلال من المغتاب بالفتح،

(الثانی) الاستغفار له فقط،

(الثالث) کلا الامرین معاً،

(الرابع) احدهما علی سبیل التخییر،

(الخامس) التفصیل بین وصول الغیبة الی المغتاب فکفارتها الاستحلال منه و بین عدم وصولها الیه فکفّارتها الاستغفار له فقط،

(السادس) التفصیل بین امکان الاستحلال منه و بین عدمه لموت او بعد مکان او کون الاعتذار موجباً لایجاد الفتنة و الاهانة فعلی الاوّل یجب الاستحلال منه و علی الثانی یجب الاستغفار له،

(السابع) عدم وجوب شیئ منهما فی جمیع الصور بل الواجب علی المغتاب بالکسر الاستغفار لنفسه و التّوبة من ذنبه؛

(و اذا تبیّت الاقوال) فی المسئلة فنقول انّ مقتضی کون الغیبة من حقوق النّاس توقّف رفعها الی اسقاط صاحبها و لا نحتاج فی اثباته بالتمسّک بالنّصوص الخاصّة لانّ کونها من حقوق النّاس من الموضوعات

العرفیّة فیرجع فی بیانه الی العرف کسائر الموضوعات بل لیس من وظیفة الشّارع بیانه اذ وظیفته بیان ما کان اثباته و نفیه بیده و لا شکّ فی انّ موضوعیّة الموضوع لیس بیده بل ما بیده انّما هو الحکم مثلاً انّ حیاة زید عند استصحابها راجعة الی جعل الحکم فحینئذ لو دلّ نصّ فی مورد علی بیان الموضوع من جانبهم علیهم السلام کان من حیث کونهم من اهل العرف و المکیّتهم علیهم السلام لا بسبب انّهم مشرّعین للاحکام.

(و یؤیّد) ما ذکرنا بعض الاخبار منها النّبوی المحکیّ فی السّرائر و کشف الرّیبة «من کانت لأخیه عنده مظلمة فی عرض او مال فلیستحللها منه من قبل أن یأتی یوم لیس هناک دینار و لا درهم یؤخذ من حسناته فإن لم تکن له حسنات أخذ من سیئات صاحبه فیزید علی سیئاته»[1]،

و فی نبویّ آخر «مَنِ اغْتَابَ مُسْلِماً اَوْ مُسْلِمَةً لَمْ یَقْبَلِ اللهُ تَعَالَی صَلاَتَهُ وَ لَا صِیَامَهُ اَرْبَعِینَ یَوْماً وَ لَیْلَةً اِلَّا اَنْ یَغْفِرَ لَهُ صَاحِبُهُ»[2]،

مع انّ الاخبار الخاصّة موجودة منها ما عن النبی صلی الله علیه و آله و سلم بعدّة طرق «اِنَّ الْغِیبَةَ اَشَدُّ مِنَ الزِّنَا اِنَّ الرَّجُلَ یَزْنِی وَ یَتُوبُ فَیَتُوبُ اللهُ عَلَیْهِ وَ اِنَّ صَاحِبَ الْغِیبَةِ لَا یُغْفَرُ لَهُ حَتَّی یَغْفِرَ لَهُ صَاحِبُهُ»[3] و غیر ذلک من الاخبار.

---

[1] - کشف الریبة، ص ۷۲، الفصل الخامس فی کفارة الغیبة.

[2] - مستدرک الوسائل، ج ۹، ص ۱۲۲، باب ۱۳۲ (تحریم اغتیاب المؤمن صدقا).

[3] - مستدرک الوسائل، ج ۹، ص ۱۱۸، باب ۱۳۲ (تحریم اغتیاب المؤمن صدقا).

الكلام فی مستثنیات الغیبة

(اقول) انّه قد استثنی موردان لجواز الغیبة من دون مصلحة،

(الاوّل) ما اذا کان المغتاب بالفتح متجاهراً بالفسق فانّ من یبالی بظهور فسقه بین الناس لا یکره ذکره بالفسق،

(نعم) لو کان فی مقام ذمّه کرهه من حیث المذمّة لکنّ المذمّة علی الفسق المتجاهر به لا تحرم کما لا یحرم لعنه و قد تقدّم عن الصّحاح اخذ المستور فی المغتاب بالفتح.

(هذا) مضافاً الی ورود الاخبار المستفیضة فی جواز غیبة المتجاهر،

(منها) قوله علیه السلام فی روایة هارون بن الجهم «اِذَا جَاهَرَ الْفَاسِقُ بِفِسْقِهِ فَلَا حُرْمَةَ لَهُ وَ لَا غِیبَةَ»[1]؛

(و منها) عن الرّضا علیه السلام قال «مَنْ اَلْقَی جِلْبَابَ الْحَیَاءِ فَلَا غِیبَةَ لَهُ»[2]؛

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۸۹، باب ۱۵۴ (المواضع التی تجوز فیها الغیبة).

[2] - مستدرک الوسائل، ج ۹، ص ۱۲۹، باب ۱۳۴ (المواضع التی تجوز فیها الغیبة).

(و منها) روایة ابی البختری «ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهُمْ حُرْمَةٌ صَاحِبُ هَوًى مُبْتَدِعٌ وَ الْإِمَامُ الْجَائِرُ وَ الْفَاسِقُ الْمُعْلِنُ بِالْفِسْقِ»[1]؛

(و منها) صحیح ابن ابی یعفور الواردة فی بیان العدالة بعد تعریفها «وَ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ اَنْ يَكُونَ سَاتِراً لِجَمِيعِ عُيُوبِهِ حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ عَثَرَاتِهِ وَ عُيُوبِهِ وَ تَفْتِيشُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ وَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَزْكِيَتُهُ وَ اِظْهَارُ عَدَالَتِهِ فِي النَّاسِ»[2] الحدیث؛

(و منها) مفهوم قوله علیه السلام فی روایة علقمة المحکیّة عن المحاسن «فَمَنْ لَمْ تَرَهُ بِعَيْنِكَ يَرْتَكِبُ ذَنْباً وَ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ عِنْدَكَ شَاهِدَانِ فَهُوَ مِنْ اَهْلِ الْعَدَالَةِ وَ السَّتْرِ وَ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ وَ اِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ مُذْنِباً وَ مَنِ اغْتَابَهُ بِمَا فِيهِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ وَلَايَةِ اللهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ دَاخِلٌ فِي وَلَايَةِ الشَّيْطَانِ»[3] الخبر.

(اقول) لابدّ فی المقام من بیان ما تجاهر به المتجاهر و بیان المراد من المتجاهر و لا بأس بنقل عبارة الشیخ الانصاری رحمه الله فی توضیحهما حیث قال ابین تحقیق و توضیح انّ مقتضی اطلاق الرّوایات جواز غیبة المتجاهر فی ما تجاهر به و لو مع عدم قصد غرض صحیح و لم اجد من قال باعتبار قصد الغرض الصحیح و هو ارتداعه عن المنکر.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۸۹، باب ۱۵۴، (المواضع التی تجوز فیها الغیبة).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۲۷، ص ۳۹۱، باب ۴۱ (ما یعتبر فی الشاهد من العدالة).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۸۵، باب ۱۵۲ (تحریم اغتیاب المؤمن).

(نعم) تقدّم عن الشهید الثانی احتمال اعتبار قصد النّهی عن المنکر فی جواز سبّ المتجاهر مع اعترافه بانّ ظاهر النصّ و الفتوی عدمه.

(و هل یجوز) اغتیاب المتجاهر فی غیر ما تجاهر به صرّح الشهید الثانی و غیره بعدم الجواز و ظاهر الرّوایات النافیة لاحترام المتجاهر و غیر الساتر هو الجواز،

و استظهره فی الحدائق من کلام جماعة من الاعلام و صرّح به بعض الاساطین و ینبغی الحاق ما یستر به بما یتجاهر فیه اذا کان دونه فی القبح فمن تجاهر باللّواط العیاذ بالله جاز اغتیابه بالتعرّض للنّساء الاجانب و تجاهر بقطع الطرق جاز اغتیابه بالسّرقة و من تجاهر بکونه جلّاد السّلطان یقتل النّاس و یتّکلهم جاز اغتیابه بشرب الخمر و من تجاهر بالقبایح المعروفة جاز اغتیابه بکلّ قبیح،

و لعلّ هذا هو المراد بمن القی جلباب الحیاء لا من تجاهر بمعصیة خاصّة و عدّ مستوراً بالنسبة الی غیرها کبعض عمّال الظّلمة.

(ثمّ المراد بالمتجاهر) من تجاهر بالقبیح بعنوان انّه قبیح فلو تجاهر به مع اظهار محمل له لا یعرف فساده الّا القلیل کما اذا کان من عمّال الظلمة و ادّعی فی ذلک عذراً مخالفاً للواقع او غیر مسموع منه لم یعدّ متجاهراً.

(نعم) لو كان اعتذاره واضح الفساد لم يخرج عن المتجاهر و لو كان متجاهراً عند اهل بلده او محلّته مستوراً عند غيرهم هل يجوز ذكره عند غيرهم؟

ففيه اشكال من امكان دعوى ظهر روايات الرّخصة فيمن لا يستنكف عن الاطلاع على عمله مطلقا فربّ متجاهر فى بلد متستّر فى بلاد الغربة او فى طريق الحجّ و الزّيارة لئلّا يقع عن عيون الناس.

(و بالجملة) فحيث كان الاصل فى المؤمن الاحترام على الاطلاق وجب الاقتصار على ما تيقّن خروجه فالاحوط الاقتصار على ذكر المتجاهر بما لا يكرهه لو سمعه و لا يستنكف عن ظهوره للغير،

نعم لو تأذّى من ذمّه بذلک دون ظهوره لم يقدح فى الجواز و لذا جاز سبّه بما لا يكون كذباً و هذا هو الفارق بين السبّ و الغيبة حيث ان مناط الاوّل المذمّة و التنقيص فيجوز و مناط الثانى اظهار عيوبه فلا يجوز الّا بمقدار الضّرورة، انتهى كلامه رفع مقامه.

(اقول) انّ المستفاد من عبارته‌ﷺ خروج المتجاهر بالفسق من باب التّخصيص و لكن فى النّظر القاصر ليس كذلک بل خروجه من باب التخصّص و هو المستفاد من قول اهل اللّغة لا التّخصيص حتّى يكون المرجع عموم العامّ او المطلق فى صورة الشكّ؛

(نعم) لا یجوز غیبة معلوم الحال عند السّامع من حیث الغیبة و امّا من حیث الایذاء فیحرم اذا احصل منه الایذاء و هذا الاستثناء یتمّ فی المجهول و التعبیر بالاستثناء مسامحة واضحة لانّ الغیبة بناء علی کونها ظلماً فحرمته عقلی و الاحکام العقلیّة غیر قابلة للتّخصیص، فتأمّل.

(الثانی) تظلّم المظلوم و اظهار ما فعل به الظّالم و ان کان متستّراً به کما اذا ضربه فی اللّیل الماضی و شتمه او اخذ ماله جاز ذکره بذلک عند من لا یعلم ذلک منه لظاهر قوله تعالی ﴿وَ لَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولئِکَ ما عَلَیْهِمْ مِنْ سَبیل﴾[1] و قوله تعالی ﴿لا یُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ اِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَ کانَ اللهُ سَمیعاً عَلیماً﴾[2] فعن تفسیر القمّی ای لا یحبّ ان یجهر الرّجل بالظّلم و السّوء و یظلم الّا من ظلم فاطلق ان یعارضه بالظلم و یدلّ علی هذا الاستثناء مضافاً الی الآیات المذکورة بعض الاخبار ایضاً تعرّض لها الشّیخ الانصاری رحمه الله فی المکاسب المحرّمة، فراجع.

(و لا یخفی) فی جواز غیبة تظلّم المظلوم وجهان:

(احدهما) فی جوازها عند من یرجو منه ازالة ظلمه،

(و ثانیهما) جوازها تشفّیاً،

(امّا الاوّل) فممّا لا اشکال فیه بل جوازه اجماعیّ و یدلّ علیه من الکتاب ما تقدّم و الاخبار الکثیرة بل العقل یحکم بجوازه لان رفع الظّلم

---

[1] - سورة الشوری، الآیة ۴۱.

[2] - سورة النساء، الآیة ۱۴۸.

جائز عقلاً و المفروض هنا ذكره فى مقام رفع الظلم بل يدلّ على جوازه ادلّة الضّرر لانّ عدم جواز التظلّم عند من يرجو منه ازالة الظّلم نوع ضرر و ايجاب تحمّل الضّرر حكم ضررى منفىّ بادلّة الضّرر.

(و امّا الوجه الثانى) ففيه وجهان من اطلاق الادلّة و من انّ الجواز مخالف للاصل فلابدّ من الاخذ بالمتيقّن مع انّ ما عن الامام الباقر عليه السلام فى التفسير بقوله بما لا يجوز الانتصار فى الدين يدلّ على عدم الجواز تشفّياً قال فى الكفاية و لعلّ الاحوط الاقتصار على اقلّ الحاجة و قال فى الجواهر بعد ذكر ادلّة الجواز مطلقا الّا انّه يشكل التعويل عليه فى مقابلة ما سمعت من ادلّة التّحريم.

مستثنيات الغيبة

(اقول) قال الشّيخ الانصارى رحمه الله تبعاً لبعض الاعاظم انّ المستفاد من الاخبار الواردة عن المعصومين عليهم السلام انّ حرمة الغيبة لاجل انتقاض المؤمن و تأذّيه منه فاذا فرض هناک مصلحة راجعة الى المغتاب بالكسر او الفتح او ثالث دلّ العقل او الشّرع على كونها اعظم مصلحة من احترام المؤمن وجب العمل على طبق اقوى المصلحتين.

(منها) نصح المستشير فانّ النّصيحة واجبة للمستشير فان خيانته قد تكون اقوى مفسدة من الوقوع فى المغتاب و كذلک النصح من غير استشارة فانّ من اراد تزويج امرئة و انت تعلم بقبائحها التى توجب وقوع الرجل من اجلها فى الغيبة و الفساد فلا ريب انّ التنبيه على بعضها و ان اوجب الوقيعة فيها اولى من ترک نصح المؤمن مع ظهور عدّة من الاخبار فى وجوبه.

(و منها) التظلّم و اظهار ما فعل به الظّالم الذى تقدّم ذكره مع الاشارة الى دليله من الآية و الرّواية.

(و منها) الاستفتاء بان يقول للمفتى ظلمنى فلان فى حقّى فكيف طريقى فى الخلاص هذا اذا كان الاستفتاء موقوفاً على ذكر الظالم بالخصوص و الّا فلا يجوز و يمكن الاستدلال بصحيحة عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله عليه السلام قال «جَاءَ رَجُلٌ اِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه و آله فَقَالَ اِنَّ اُمِّى لَا تَدْفَعُ يَدَ لَامِسٍ فَقَالَ فَاحْبِسْهَا قَالَ قَدْ فَعَلْتُ قَالَ فَامْنَعْ مَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا قَالَ قَدْ فَعَلْتُ قَالَ قَيِّدْهَا فَاِنَّكَ لَا تَبَرُّهَا بِشَىْءٍ اَفْضَلَ مِنْ اَنْ تَمْنَعَهَا مِنْ مَحَارِمِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ»[1] الخبر و احتمال كونها متجاهرة مدفوع بالاصل.

(و منها) قصد ردع المغتاب عن المنكر الذى يفعله فانّه اولى من ستر المنكر عليه فهو فى الحقيقة احسان فى حقّه مضافاً الى عموم ادلّة النهى عن المنكر.

(و منها) قصد حسم مادّة فساد المغتاب عن الناس كالمبتدع الذى يخاف النّاس من اضلاله و يدلّ عليه مضافاً الى ان مصلحة دفع فتنته عن النّاس اولى من ستر المغتاب ما عن الكافى بسنده الصحيح عن ابى عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله «اِذَا رَاَيْتُمْ اَهْلَ الرَّيْبِ وَ الْبِدَعِ مِنْ بَعْدِى فَاَظْهِرُوا الْبَرَاءَةَ مِنْهُمْ وَ اَكْثِرُوا مِنْ سَبِّهِمْ وَ الْقَوْلَ فِيهِمْ وَ الْوَقِيعَةَ وَ بَاهِتُوهُمْ كَيْلَا يَطْمَعُوا فِى الْفَسَادِ فِى الْاِسْلَامِ وَ يَحْذَرَهُمُ النَّاسُ وَ لَا يَتَعَلَّمُوا مِنْ بِدَعِهِمْ يَكْتُبِ اللهُ لَكُمْ بِذَلِكَ الْحَسَنَاتِ وَ يَرْفَعْ لَكُمْ بِهِ الدَّرَجَاتِ فِى الْاَخِرَةِ»[2].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۲۸، ص ۱۵۰، باب ۴۸ (جواز منع الأم من الزنا).

[2] - الكافى، ج ۲، ص ۳۷۵، مجالسة اهل المعاصى.

(و منها) جرح الشهود فانّ الاجماع دلّ علی جوازه و لانّ مصلحة عدم الحکم بشهادة الفسّاق اولی من السّتر علی الفاسق و مثله بل اولی بالجواز جرح الرّواة فانّ مفسدة العمل بروایة الفاسق اعظم من مفسدة شهادته و یلحق بذلک الشّهادة بالزّنا و غیره لاقامة الحدود.

(و منها) دفع الضّرر عن المغتاب و علیه یحمل ما ورد فی ذمّ زرارة من عدّة احادیث و قد بیّن ذلک الامام علیه السلام بقوله فی بعض ما امر علیه السلام عبدالله بن زرارة بتبلیغ ابیه «اقْرَأْ مِنِّی عَلَی وَالِدِکَ السَّلَامَ وَ قُلْ لَهُ اِنِّی اَعِیبُکَ دِفَاعاً مِنِّی عَنْکَ فَاِنَّ النَّاسَ وَ الْعَدُوَّ یُسَارِعُونَ اِلَی کُلِّ مَنْ قَرَّبْنَاهُ وَ حَمِدْنَا مَکَانَهُ لِاِدْخَالِ الْاَذَی فِیمَنْ نُحِبُّهُ وَ نُقَرِّبُهُ وَ یَذُمُّونَهُ لِمَحَبَّتِنَا لَهُ وَ قُرْبِهِ وَ دُنُوِّهِ مِنَّا وَ یَرَوْنَ اِدْخَالَ الْاَذَی عَلَیْهِ وَ قَتْلَهُ وَ یَحْمَدُونَ کُلَّ مَنْ عَیَّبْنَاهُ نَحْنُ وَ اِنْ یُحْمَدُ اَمْرُهُ فَاِنَّمَا اَعِیبُکَ لِاَنَّکَ رَجُلٌ اشْتَهَرْتَ بِنَا وَ بِمَیْلِکَ اِلَیْنَا وَ اَنْتَ فِی ذَلِکَ مَذْمُومٌ عِنْدَ النَّاسِ غَیْرُ مَحْمُودِ الْاَثَرِ بِمَوَدَّتِکَ لَنَا وَ لِمَیْلِکَ اِلَیْنَا فَاَحْبَبْتُ اَنْ اَعِیبَکَ لِیَحْمَدُوا اَمْرَکَ فِی الدِّینِ بِعَیْبِکَ وَ نَقْصِکَ وَ یَکُونَ بِذَلِکَ مِنَّا دَفْعُ شَرِّهِمْ عَنْکَ یَقُولُ اللهُ جَلَّ وَ عَزَّ ﴿اَمَّا السَّفِینَةُ فَکَانَتْ لِمَسَاکِینَ یَعْمَلُونَ فِی الْبَحْرِ فَاَرَدْتُ اَنْ اَعِیبَها وَ کَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِکٌ یَاْخُذُ کُلَّ سَفِینَةٍ غَصْباً﴾ هَذَا التَّنْزِیلُ مِنْ عِنْدِ اللهِ صَالِحَةٌ لَا وَ اللهِ مَا عَابَهَا اِلَّا لِکَیْ تَسْلَمَ مِنَ الْمَلِکِ وَ لَا تَعْطَبَ عَلَی یَدَیْهِ وَ لَقَدْ کَانَتْ صَالِحَةً لَیْسَ لِلْعَیْبِ فِیهَا مَسَاغٌ وَ الْحَمْدُ للهِ فَافْهَمِ الْمَثَلَ یَرْحَمُکَ اللهُ فَاِنَّکَ وَ اللهِ اَحَبُّ النَّاسِ اِلَیَّ وَ اَحَبُّ اَصْحَابِ اَبِی علیه السلام حَیّاً وَ مَیِّتاً فَاِنَّکَ اَفْضَلُ سُفُنِ ذَلِکَ الْبَحْرِ الْقَمْقَامِ الزَّاخِرِ وَ اِنَّ مِنْ وَرَائِکَ مَلِکاً ظَلُوماً غَصُوباً یَرْقُبُ عُبُورَ کُلِّ

سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ تَرِدُ مِنْ بَحْرِ الْهُدَى لِيَأْخُذَهَا غَصْباً ثُمَّ يَغْصِبَهَا وَ اَهْلَهَا وَ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ حَيّاً وَ رَحْمَتُهُ وَ رِضْوَانُهُ عَلَيْكَ مَيِّتاً»[1] الخبر.

(و يلحق) بذلک الغيبة للتّقيّة على نفس المتكلّم او ماله او عرضه و عن ثالث فانّ الضّرورات تبيح المحظورات.

(منها) ذكر الشخص بعيبه الذى صار بمنزلة الصفة المميّزة التى لا يعرف الّا بها كالاعمش و الاعرج و الاشتر و الاحول و نحوها.

(و منها) ما حكاه فى كشف الرّيبة عن بعض من اذا علم انّه من رجل معصية شاهداها فاجرى احدهما ذكره فى غيبة ذلک العاصى جاز لانّه لا يؤثّر عند السّامع شيئاً و ان كان الاولى تنزيه النفس و اللسان عن ذلک لغير غرض من الاغراض الصحيحة خصوصاً مع احتمال نسيان المخاطب لذلک او خوف اشتهاره عنهما، انتهى.

(و منها) القدح فى مقالة باطلة و ان دلّ على نقصان قائلها اذا توقّف حفظ الحقّ و اضاعة الباطل عليه.

(ثمّ) قال الشيخ الانصارى ﷺ ثمّ انّهم ذكروا موارد للاستثناء لا حاجة الى ذكرها بعد ما قدّمنا انّ الضابط فى الرّخصة وجود مصلحة غالبة على مفسدة هتک احترام المؤمن و هذا يختلف باختلاف تلک المصالح و مراتب مفسدة هتک المؤمن فانّها مندرجة فى القوّة و الضعف فربّ مؤمن

---

[1] - بحار الأنوار، ج ۲، ص ۲۴۶، باب ۲۹ (علل اختلاف الاخبار و كيفية الجمع بينها و العمل بها).

لا یساوی عرضه شیئ من المصالح فالواجب التحرّی فی الترجیح بین المصلحة و المفسدة.

(اقول) یرد علیه انّ کلامه یتمّ فیما اذا اتّحد الفرد الخارجی مع فرد آخر اهمّ فی نظر الشّارع ککون الکلام غیبة و موجباً لحفظ الغیر عن التضرّر او الخطر المالی او النفسی و امّا اذا الوجه فیه نصّ الشارع فلابدّ من ذکره اذ کثیراً ما لا نعرف وجهه الّا انّ هذا مجرّد فرض لیس فی الخارج له اثر اذ کلّ ما کان المستثنی من الموارد یکون بسبب تزاحمه مع فرد آخر اهمّ و امّا بعض ما یخطر فی النفس من نقایص الغیر فلا یعدّ غیبة لا عرفاً و لا شرعاً و لا لغة.

الكلام فی حرمة استماع الغيبة
و وجوب ردّها

(اقول) (امّا الاوّل) فلا اشكال فی حرمته و يدلّ عليه الاجماع و العقل و الاخبار امّا الاجماع فيظهر لمن راجع الكتب الفقهيّة و تتبّع اقوال الفقهاء بل صار عدم الخلاف كالضّرورى عند الاماميّة بحيث لم يبق حكمه مجهولاً عند احد من العوام فضلاً عن الخواصّ،

قال فی الجواهر امّا استماعها لا للردّ فلا خلاف و لا اشكال فی حرمته، انتهى و قال السيّد فی مفتاح الكرامة و كما تحرم الغيبة يحرم استماعها و قد ترک ذكره الاصحاب لظهوره و انّما اشير فی جامع المقاصد و الرّوضة فی مطاوى ما استثنى،

(و قال فی الحدائق) بلا نقل خلاف انّه كما تحرم الغيبة يحرم استماعها.

(و امّا العقل) فبأنّه كما لا يجوز كشف الستر لا يجوز استماعه لانّ الاستماع نوع كشف للمستمع و المناط واحد.

(و امّا الاخبار) فكثيرة و مرويّة بطريق الخاصّة و العامّة،

(منها) ما فى المرسل عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم «اَلْمُسْتَمِعُ اَحَدُ الْمُغْتَابَيْن»[1]؛

(و منها) ما عن علىّ عليه السلام «السَّامِعُ لِلْغِيبَةِ أَحَدُ الْمُغْتَابَيْن»[2].

و قد روى الصدوق فى الفقيه فى حديث المناهى عن الحسين بن زيد عن الصّادق عليه السلام عن آبائه عن اميرالمؤمنين عليه السلام قال «اَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم نَهَى عَنِ الْغِيبَةِ وَ الِاسْتِمَاعِ اِلَيْهَا» الى ان قال «وَ مَنْ تَطَوَّلَ عَلَى اَخِيهِ فِى غِيبَةٍ سَمِعَهَا فِيهِ فِى مَجْلِسٍ فَرَدَّهَا عَنْهُ رَدَّ اللهُ عَنْهُ اَلْفَ بَابٍ مِنَ الشَّرِّ فِى الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ فَاِنْ هُوَ لَمْ يَرُدَّهَا وَ هُوَ قَادِرٌ عَلَى رَدِّهَا كَانَ عَلَيْهِ كَوِزْرِ مَنِ اغْتَابَهُ سَبْعِينَ مَرَّةً»[3] و بما ذكرنا من الرّوايات ظهر انّه من الكبائر و ضعفها منجبر بعمل الاصحاب.

(ثمّ لا يخفى) انّ المحرّم سماع الغيبة المحرّمة دون ما علم حليّتها هذا ممّا لا اشكال فيه انّما الاشكال فى مقامين:

(احدهما) انّه اذا كان متجاهراً عند المغتاب فلا يجوز لغيره استماعها ام لا.

(ثانيهما) اذا قلنا بالجواز بمجرّد التجاهر عند المغتاب فهل يجوز فى صورة الشكّ او لا يجوز الّا مع العلم بذلك.

---

[1] - بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٢٢٥، باب ٦٦ (الغيبة) و كشف الريبة، ص ١٨، الفصل الأول فى أقسامها.

[2] - بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٢٢٦، باب ٦٦ (الغيبة) و كشف الريبة، ص ١٨، الفصل الأول فى أقسامها.

[3] - وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٨٢، باب ١٥٢ (تحريم اغتياب المؤمن).

(امّا الاوّل) ففيه وجهان من انّ الجواز للمغتاب بالكسر يقتضى الجواز للسّامع لانّه استمع ما كان غير محرّم و لا شكّ بان استماع غير المحرّم غير محرّم و لانّ المتجاهر بالفسق لا عرض له فلا مانع من غيبته.

(و من انّ الجواز) فی المتجاهر انّما هو بسبب انّ التجاهر سبب لفهم كلّ احد فلا غيبة كما انّه لا غيبة اذا اغتاب المغتاب عند جماعة علموا بفسقه فاذا لم يعلم به يكون حراماً عليه و يصير غيبة بالنسبة اليه فلا يجوز استماعه و لان الخبر المتقدّم يقتضى العدم و هو انّ السّامع احد المغتابين فكما ان المغتاب يحرم عليه الغيبة الّا اذا صار له رخصة شرعيّة.

(و الظاهر هو الاوّل) لانّ السمتفاد من الاخبار حفظ عنوان المغتاب و عرضه فاذا ارتفع جلباب الحياء عن نفسه و تجاهر به فالغير اولى به و دخوله فی معصية الله تعالى متجاهراً سبب لعدم الاحترام لعرضه و لذا جاز غيبة المخالف و الكافر.

(و امّا الثانی) ای وجوب ردّ الغيبة فالمستفاد من الاخبار المستفيضة وجوب ردّها؛

(منها) ما عن المجالس باسناده عن ابی ذر رضوان الله عليه عن النبی صلی الله عليه و آله و سلم «مَنِ اغْتِيبَ عِنْدَهُ اَخُوهُ الْمُؤْمِنُ وَ هُوَ يَسْتَطِيعُ نَصْرَهُ فَنَصَرَهُ نَصَرَهُ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِی الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ وَ اِنْ خَذَلَهُ وَ هُوَ يَسْتَطِيعُ نَصْرَهُ خَذَلَهُ اللهُ فِی الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ»[1]؛

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۲، ص ۲۹۳، باب ۱۵۶ (وجوب رد غيبة المؤمن).

و عن عقاب الاعمال بسنده عن النبی صلی الله علیه و آله «وَ مَنْ رَدَّ عَنْ اَخِيهِ غِيبَةً سَمِعَهَا فِی مَجْلِسٍ رَدَّ اللهُ عَنْهُ اَلْفَ بَابٍ مِنَ الشَّرِّ فِی الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ فَاِنْ لَمْ يَرُدَّ عَنْهُ وَ اَعْجَبَهُ كَانَ عَلَيْهِ كَوِزْرِ مَنِ اغْتَابَ»[1] و غير ذلک من الاخبار.

(و قد اشار الشيخ الانصاری رحمه الله) الی وجه زيادة العقاب بقوله و لعلّ وجه زيادة عقابه انّه اذا لم يردّه تجرّی المغتاب علی الغيبة فيصرّ علی هذه الغيبة و غيرها و الظاهر انّ الردّ غير النهی عن الغيبة و المراد به الانتصار للغايب بما يناسب تلک الغيبة.

(ثمّ) اشار الی تضاعف عقاب المغتاب اذا كان ممّن يمدح المغتاب فی حضوره و هذا و ان كان فی نفسه مباحاً الّا انّه اذا انضم مع ذمّه فی غيبته سمّی صاحبه ذا اللسانين و تأكّد حرمته،

و عن المجالس بسنده عن فحص بن غياث عن الصّادق علیه السلام عن ابيه عن آبائه علیهم السلام عن علیّ علیه السلام قال قال رسول الله صلی الله علیه و آله «مَنْ مَدَحَ اَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فِی وَجْهِهِ وَ اغْتَابَهُ مِنْ وَرَائِهِ فَقَدِ انْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعِصْمَةِ»[2]،

و اعلم انّه قد يطلق الاغتياب علی البهتان و هو ان يقال فی شخص ما ليس فيه و هو اغلظ تحريماً عن الغيبة لانّه جامع بين مفسدتی الكذب و الغيبة،

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٩٢، باب ١٥٦ (وجوب رد غيبة المؤمن).

[2] - وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٢٦٠، باب ١٤٣ (تحريم كون الإنسان ذا وجهين).

و یمکن القول بتعدّد العقاب من جهة کلّ من العنوانین و المرکب،

و فی روایة علقمة عن الصّادق علیه السلام حدّثنی ابی عن آبائه عن رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم انّه قال «مَنِ اغْتَابَ مُؤْمِناً بِمَا فِیهِ لَمْ یَجْمَعِ اللهُ بَیْنَهُمَا فِی الْجَنَّةِ اَبَداً وَ مَنِ اغْتَابَ مُؤْمِناً بِمَا لَیْسَ فِیهِ فَقَدِ انْقَطَعَتِ الْعِصْمَةُ بَیْنَهُمَا وَ کَانَ الْمُغْتَابُ فِی النَّارِ خَالِداً فِیهَا وَ بِئْسَ الْمَصِیرُ»[1].

(در خاتمه) از درگاه حقّ لایزال مسئلت می‌نمایم آقایان علماء اعلام را در پیشبرد اهداف مقدس اسلام مؤیّد فرماید و بازار علم و دانش، متاع فضیلت و تقوی را رواج بدهد ما را به راه انسانیّت و صراط مستقیم هدایت فرماید دلهای ما را به دریای رحمت و عظمت خود متصل بدارد، لذّت ترک لذّتهای نفسانی را به ما بچشاند زنجیرهای اسارت و بندگی نفس و کوته فکری‌ها و کوته بینی‌ها و خود خواهیها را از دست و پای ما بردارد از وسوسه‌های عقل حسابگر که فقط سود جویی‌ها و نفع پرستی‌ها را به ما عرضه می‌کند برحذر دارد و نوری از عشق الهی در دل ما بتاباند.

بمنّه و جوده و لطفه و احسانه و بحقّ محمد و آله الطیّبین الطّاهرین صلوات الله علیهم اجمعین.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۸۵، باب ۱۵۲ (تحریم اغتیاب المؤمن).

فی بیان مراعات الحقوق وجوباً و استحباباً

عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم «لِلْمُسْلِمِ عَلَى اَخِيهِ ثَلاَثُونَ حَقّاً لَا بَرَاءَةَ لَهُ مِنْهَا اِلَّا بِالْاَدَاءِ اَوِ الْعَفْوِ يَغْفِرُ زَلَّتَهُ وَ يَرْحَمُ عَبْرَتَهُ وَ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَ يُقِيلُ عَثْرَتَهُ وَ يَقْبَلُ مَعْذِرَتَهُ وَ يَرُدُّ غِيبَتَهُ وَ يُدِيمُ نَصِيحَتَهُ وَ يَحْفَظُ خُلَّتَهُ وَ يَرْعَى ذِمَّتَهُ وَ يَعُودُ مَرْضَتَهُ وَ يَشْهَدُ مَيْتَتَهُ وَ يُجِيبُ دَعْوَتَهُ وَ يَقْبَلُ هَدِيَّتَهُ وَ يُكَافِئُ صِلَتَهُ وَ يَشْكُرُ نِعْمَتَهُ وَ يُحْسِنُ نُصْرَتَهُ وَ يَحْفَظُ حَلِيلَتَهُ وَ يَقْضِي حَاجَتَهُ وَ يَشْفَعُ مَسْاَلَتَهُ وَ يُسَمِّتُ عَطْسَتَهُ وَ يُرْشِدُ ضَالَّتَهُ وَ يَرُدُّ سَلاَمَهُ وَ يُطَيِّبُ كَلاَمَهُ وَ يُبِرُّ اِنْعَامَهُ وَ يُصَدِّقُ اَقْسَامَهُ وَ يُوَالِي وَلِيَّهُ وَ لَا يُعَادِ وَ يَنْصُرُهُ ظَالِماً وَ مَظْلُوماً فَاَمَّا نُصْرَتُهُ ظَالِماً فَيَرُدُّهُ عَنْ ظُلْمِهِ وَ اَمَّا نُصْرَتُهُ مَظْلُوماً فَيُعِينُهُ عَلَى اَخْذِ حَقِّهِ وَ لَا يُسْلِمُهُ وَ لَا يَخْذُلُهُ وَ يُحِبُّ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ وَ يَكْرَهُ لَهُ مِنَ الشَّرِّ مَا يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ» ثُمَّ قَالَ عليه السلام سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَقُولُ اِنَّ اَحَدَكُمْ لَيَدَعُ مِنْ حُقُوقِ اَخِيهِ شَيْئاً فَيُطَالِبُهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقْضَي لَهُ وَ عَلَيْهِ»[1]

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۲، ص ۲۱۲، باب ۱۲۲ (وجوب أداء حق المؤمن و جملة من حقوقه).

(و المستفاد) من بعض الاخبار ان مراعات الحقوق المذكورة وجوباً و استحباباً فی الصّورة التی يعمل بها اخوه المؤمن،

و امّا المؤمن المضيّع لها فالظاهر عدم تأكّد مراعات هذه الحقوق بالنسبة اليه،

(منها) عَنْ اَبِی جَعْفَرٍ الثَّانِی عليه السلام قَالَ «قَامَ اِلَی اَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رَجُلٌ بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ اَخْبِرْنَا عَنِ الْاِخْوَانِ،

فَقَالَ الْاِخْوَانُ صِنْفَانِ اِخْوَانُ الثِّقَةِ وَ اِخْوَانُ الْمُكَاشَرَةِ؛

فَاَمَّا اِخْوَانُ الثِّقَةِ فَهُمْ كَالْكَفِّ وَ الْجَنَاحِ وَ الْاَهْلِ وَ الْمَالِ فَاِذَا كُنْتَ مِنْ اَخِيكَ عَلَی ثِقَةٍ فَابْذُلْ لَهُ مَالَكَ وَ يَدَكَ وَ صَافِ مَنْ صَافَاهُ وَ عَادِ مَنْ عَادَاهُ وَ اكْتُمْ سِرَّهُ وَ اَعِنْهُ وَ اَظْهِرْ مِنْهُ الْحُسْنَ وَ اعْلَمْ اَيُّهَا السَّائِلُ اَنَّهُمْ اَعَزُّ مِنَ الْكِبْرِيتِ الْاَحْمَرِ.

وَ اَمَّا اِخْوَانُ الْمُكَاشَرَةِ فَاِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهُمْ لَذَّتَكَ فَلَا تَقْطَعَنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَ لَا تَطْلُبَنَّ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ ضَمِيرِهِمْ وَ ابْذُلْ لَهُمْ مَا بَذَلُوا لَكَ مِنْ طَلَاقَةِ الْوَجْهِ وَ حَلَاوَةِ اللِّسَانِ»[1]؛

(و منها) عَنْ عُبَيْدِ اللهِ الْحَلَبِيِّ عَنْ اَبِی عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ «لَا تَكُونُ الصَّدَاقَةُ اِلَّا بِحُدُودِهَا فَمَنْ كَانَتْ فِيهِ هَذِهِ الْحُدُودُ اَوْ شَیْءٌ مِنْهَا فَانْسُبْهُ اِلَی الصَّدَاقَةِ وَ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَیْءٌ مِنْهَا فَلَا تَنْسُبْهُ اِلَی شَیْءٍ مِنَ الصَّدَاقَةِ.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۲، ص ۱۳، باب ۳ (كيفية المعاشرة مع أصناف الإخوان).

فَاَوَّلُهَا اَنْ تَكُونَ سَرِيرَتُهُ وَ عَلَانِيَتُهُ لَكَ وَاحِدَةً

وَ الثَّانِيَةُ اَنْ يَرَى زَيْنَكَ زَيْنَهُ وَ شَيْنَكَ شَيْنَهُ

وَ الثَّالِثَةُ اَنْ لَا يُغَيِّرَهُ عَلَيْكَ وِلَايَةٌ وَ لَا مَالٌ

وَ الرَّابِعَةُ اَنْ لَا يَمْنَعَكَ شَيْئاً تَنَالُهُ مَقْدُرَتُهُ

وَ الْخَامِسَةُ وَ هِيَ تَجْمَعُ هَذِهِ الْخِصَالَ اَنْ لَا يُسْلِمَكَ عِنْدَ النَّكَبَاتَ»[1].

(و منها) عن ابن ابی عمیر عن مرازم عن ابی عبدالله علیه السلام انّه قال «مَا اَقْبَحَ بِالرَّجُلِ اَنْ يَعْرِفَ اَخُوهُ حَقَّهُ وَ لَا يَعْرِفَ حَقَّ اَخِيهِ»[2].

(هذا) و لابدّ فی الرّفاقة بین المسلمین من الصّداقة و ان لم تکن بینهم فترکها اولی اذ ورد فی غیر واحد من الاخبار ما یظهر من الرّخصة فی ترک الحقوق المذکورة لبعض الاخوان بل لجمیعهم الّا القلیل و قد تقدّم الاشارة الی هذه الرّوایات.

و لا یخفی انّه اذا لم یکن الصّداقة لم یکن الاخوّة فلا بأس بترک الحقوق المذکورة بالنّسبة الیه.

و فی نهج البلاغة قال علی علیه السلام «لَا يَكُونُ الصَّدِيقُ صَدِيقاً حَتَّى يَحْفَظَ اَخَاهُ فِي ثَلَاثٍ فِي نَكْبَتِهِ وَ غَيْبَتِهِ وَ وَفَاتِهِ»[3].

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۵، باب ۱۳ (استحباب مصادقة من یحفظ صدیقه و لا یسلمه).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۱۰، باب ۱۲۲ (وجوب أداء حق المؤمن و جملة من حقوقه).

[3] - نهج البلاغة، ص ۴۹۴، خطبة ۱۳۴.

و فی كتاب الاخوان بسنده عن الوصّافی عن ابی جعفر علیه السلام قال «قَالَ لِی اَ رَاَیْتَ مَنْ قِبَلَكُمْ اِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَیْسَ عَلَیْهِ رِدَاءٌ وَ عِنْدَ بَعْضِ اِخْوَانِهِ رِدَاءٌ یَطْرَحُهُ عَلَیْهِ قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ فَاِذَا كَانَ لَیْسَ عِنْدَهُ اِزَارٌ یُوصِلُ اِلَیْهِ بَعْضُ اِخْوَانِهِ بِفَضْلِ اِزَارِهِ حَتَّی یَجِدَ لَهُ اِزَاراً قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ فَضَرَبَ بِیَدِهِ عَلَی فَخِذِهِ ثُمَّ قَالَ مَا هَؤُلَاءِ بِاِخْوَةٍ»[1].

الخبر دلّ علی من لا یواسی المؤمن لیس باخ له فلا یكون له حقوق الاخوّة المذكورة فی روایات الحقوق و نحوه روایة ابن ابی عمیر عن خلّاد رفعه قال «اَبْطَاَ عَلَی رَسُولِ اللهِ صلی الله علیه و آله رَجُلٌ فَقَالَ مَا اَبْطَاَ بِكَ فَقَالَ الْعُرْیُ یَا رَسُولَ اللهِ فَقَالَ اَ مَا كَانَ لَكَ جَارٌ لَهُ ثَوْبَانِ یُعِیرُكَ اَحَدَهُمَا فَقَالَ بَلَی یَا رَسُولَ اللهِ فَقَالَ مَا هَذَا لَكَ بِاَخٍ»[2].

و فی روایة یونس بن ظبیان قال «قَالَ اَبُو عَبْدِ اللهِ علیه السلام اخْتَبِرُوا اِخْوَانَكُمْ بِخَصْلَتَیْنِ فَاِنْ كَانَتَا فِیهِمْ وَ اِلَّا فَاعْزُبْ ثُمَّ اعْزُبْ ثُمَّ اعْزُبْ الْمُحَافَظَةِ عَلَی الصَّلَوَاتِ فِی مَوَاقِیتِهَا وَ الْبِرِّ بِالْاِخْوَانِ فِی الْعُسْرِ وَ الْیُسْرِ»[3].

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۶، باب ۱۴ (استحباب مواساة الإخوان بعضهم لبعض).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۲۷، باب ۱۴ (استحباب مواساة الإخوان بعضهم لبعض).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص ۱۴۸، باب ۱۰۳ (استحباب اختبار الإخوان بالمحافظة علی الصلوات).

فی حرمة التصویر و بیان اقسامه

(اقول) انّ البحث فی المقام علی اقسام:

(الاوّل) فی المجسّمة من ذوات الارواح؛

(الثانی) انّه یحرم تصویر ذوات الارواح سواء کانت الصورة مجسّمة او غیر مجسّمة؛

(الثالث) فی المجسّمة مطلقا من ذوات الارواح و غیرها؛

(الرابع) فی غیر المجسّمة و غیر ذوات الارواح مثل صورة الشجر و نحوه؛

(الخامس) فی انّ الحرمة فی المحرّم هل یختصّ بالتّام او یحرم مع النقص؛

(السادس) فی حرمة اقتناء الصور المحرّمة و عدمها.

(امّا القسم الاوّل) فلا خلاف فی حرمته عند الاصحاب فتویً و نصّاً اذا كانت الصّورة مجسّمة و یدلّ علی ذلک مضافاً الی الاجماع محصّلاً و منقولاً الاخبار الدالّة علی حرمة تصویر ذی الرّوح و منه المجسّمة و المطلقات شاملة لهذا الفرد بل هو المتیقّن من الاطلاق بل جعل جماعة عنوان المسئلة حرمة عمل الصّور المجسّمة مثل القواعد و الارشاد و الشّرایع و النّافع و التذكرة و التحریر و الدروس و اللّمعة، قال فی الشّرایع ما هو محرّم فی نفسه كعمل الصّور المجسّمة و مثله غیره من عبارة الفقهاء.

(و قد تبیّن ممّا ذكرنا) انّ تصویر ذوات الارواح محرّم بالاتّفاق اذا كانت الصّورة مجسّمة و بایّ دلیل الدّولة الجمهوریّة الاسلامیّة یعملون بایجاد تصویر ذوات الاربع و مع هذا الوصف یدّعون ان احكام الاسلام صادرة و الحال لابدّ من الممانعة من ایجاد التصویر الجسمی و فی المقام ابحاث لا یقتضی وضع الزّمان للتعرّض لها، فتأمّل.

(و كیف كان) قد نقل الاجماع علی حرمة القسم الاوّل من الاقسام جماعة منهم صاحب مجمع الفائدة حیث قال فیه و تصویر الحیوان ذی الظلّ بحیث اذا وقع علیه ضوء یحصل له ظلّ و هو محرّم بالاجماع و منهم صاحب الجواهر و الشیخ الكبیر الشیخ جعفر فی شرح القواعد و السیّد فی مفتاح الكرامة و ادّعی عدم الخلاف فیه.

(و الانصاف) انّ تحصیل الاجماع فی غایة السّهولة مضافاً الی الاخبار المنقولة بطریق الشّیعة و العامّة الدالّة علی حرمة التّصویر مطلقا و لو کانت لغیر ذوات الارواح و لم تکن مجسّمة مثل ما عن الصّادق علیه السلام عن آبائه فی حدیث المناهی قال «نَهَی رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله عَنِ التَّصَاوِیرِ وَ قَالَ مَنْ صَوَّرَ صُورَةً کَلَّفَهُ اللهُ تَعَالَی یَوْمَ الْقِیَامَةِ اَنْ یَنْفُخَ فِیهَا وَ لَیْسَ بِنَافِخٍ»[1].

(و منها) ما عن ابی عبدالله علیه السلام قال «سَمِعْتُهُ یَقُولُ ثَلاَثَةٌ یُعَذَّبُونَ یَوْمَ الْقِیَامَةِ مَنْ صَوَّرَ صُورَةً مِنَ الْحَیَوَانِ یُعَذَّبُ حَتَّی یَنْفُخَ فِیهَا وَ لَیْسَ بِنَافِخٍ فِیهَا»[2].

(و منها) ما عن ابن عباس قال «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً عُذِّبَ وَ کُلِّفَ اَنْ یَنْفُخَ فِیهَا وَ لَیْسَ بِفَاعِلٍ»[3].

(و لکن) لابدّ من تقیید الاخبار المذکورة بما دلّ علی جواز التّصویر لغیر ذوات الارواح من الآیات و الرّوایات الواردة فی جواز الاکتساب بایّ کیفیّة الّا ما خرج بالدّلیل و بما ذکرناه تبیّن دلیل

(القسم الثانی و القسم الثالث) و هو جواز التّصویر فی غیر ذوات الارواح من الاشجار و الاحجار و البحار و نحوها و ان صرّح الشیخ الانصاری رحمه الله و جماعة بالحرمة فیهما ایضاً لاطلاق ما ذکرناه من الاخبار.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۹۷، باب ۹۴ (تحریم عمل الصور المجسمة).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۹۷، باب ۹۴ (تحریم عمل الصور المجسمة).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۹۷، باب ۹۴ (تحریم عمل الصور المجسمة).

(و المستفاد) من صحیح البقباق عن ابی عبدالله علیه السلام «فِی قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ ﴿یَعْمَلُونَ لَهُ ما یَشاءُ مِنْ مَحارِیبَ وَ تَماثِیلَ﴾ فَقَالَ وَ اللهِ مَا هِیَ تَمَاثِیلَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ لَکِنَّهَا الشَّجَرُ وَ شِبْهُهُ»[1] اختصاص الحرمة بتصویر ذوات الارواح و غیر ذلک من الرّوایات المعتبرة.

(و امّا القسم الرّابع) فالحقّ الجوازمطلقا سواء کانت الصّورة مجسّمة او غیر مجسّمة مع اختصاصه بتصویر غیر ذوات الارواح و یدلّ علی ذلک الاصل و اطلاق الآیات و الرّوایات.

(و ما ذکرنا) خلاصة البحث فی عمل التّصویر و بیان اقسامه و ان اردت الاطّلاع الکامل فی المسئلة و راجع الی متاجر الجواهر و مکاسب الشیخ الانصاری قدس الله اسرارهما.

(و امّا الخامس) و هو النّقش المطلق من غیر صورة شیئ فلا اشکال فی عدم حرمته و لا یدلّ علیه نصّ و لا دلیل اعتباری و لم ار من قال بالحرمة بل ادّعی الاجماع علیه جماعة منهم المحقّق الاردبیلی رحمه الله فی شرح الارشاد حیث قال و الظّاهر انّ للنقش اقساماً خمسة النقش المطلق من غیر تصویر صورة شیئ و هذا جایز اجماعاً، انتهی.

(و امّا البحث) فی اشتراط کون الصّورة تامّة فلا حرمة اذا کانت ناقصة و بعبارة اخری فی حرمة الاشتغال او الاتمام و الظاهر انّ کلّ ما یصدق علیه انّه صورة فهو حرام لانّ الحکم مترتّب علی الموضوع العرفی فما لم

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۹۵، باب ۹۴ (تحریم عمل الصور المجسمة).

یصدق علیه الصّورة لم یکن حراماً سواء کان تامّاً او ناقصاً فلو عمد الی تصویر انسان فبدا له اتمامه فصوّر بعضاً لا یصدق انّه صورة انسان لم یفعل حراماً و لو عمل تصویر انسان ثمّ بدا اتمامه فقد فعل حراماً؛

(نعم) من عمد الی تصویر صورة فبدا له الاتمام کان متجرّیاً فعل محرّماً علی القول بحرمة التجرّی و الّا فلا، لانّ المحرّم نفس التصویر و لم یحصل فالاشتغال ببعض مقدماته مع عدم ایجاده بحیث یصدق علیه التصویر لیس بحرام و لیس فیما ورد من تغییر الصّورة بقلع عینها و کسر رأسها او قطع رأسها دلالة علی جواز التّصویر لانّ هذه الاخبار واردة فی الصّلاة و لا تدلّ علی جواز الصّورة،

و یحتمل ان یکون الحکمة فی التغیّر انّه لا یصیر مثل المشرکین فی تقدیم الصّورة فی مقام العبادة و لذا وردت علی جواز وضع الصّورة فی الیمین و الشّمال دون القدّام و کذا علی جواز وضع شیئ علیه حتّی یحجب بینه و بین المصلّی اخبار کثیرة یمکن الاستیناس بها علی اختصاص هذه الاحکام بالصّلاة.

(و امّا السّادس) فی حرمة اقتناء الصّور المحرّمة و عدمها فنقول المشهور عند العلماء عدم الحرمة قال فی المنیة بعد نقل ما یدلّ علی الحرمة لکنّ الاشهر بین المتأخّرین جواز اقتنائها للاصل و صرف الاوامر المذکورة الی الاستحباب، انتهی.

و قال الشيخ الكبير فی شرح القواعد و فی جواز بيع الصّورةو اقتنائها و استعمالها و الانتفاع بها و النظر اليها مع بقائه على حاله وجهان اقواهما ذلک و هو ظاهر الاكثر.

(و قال فی الجواهر) و امّا بيعها و اقتنائها و استعمالها و الانتفاع بها و النّظر اليها و نحو ذلک فالاصل و العمومات و الاطلاقات يقتضی جوازه و ما يشير به بعض النّصوص من حرمة الابقاء كاخبار عدم نزول الملائكة و نحوها محمول على الكراهة او غير ذلک خصوصاً مع انا لم نجد من افتی بذلک عدا ما يحكی عن الاردبيلیﷺ من حرمة الابقاء و يمكن دعوی الاجماع على خلافه و من ذلک يظهر لک جواز النّظر الى الصّورة فی المرآة، انتهی.

(و قال فی مفتاح الكرامة) انّه يجوز اقتناء ذی الصّورة و بيعه و الانتفاع به على كراهة اذ ليس هو ممّا صنع للحرام حتّی يلزم اتلافه بل هو من الصنع الحرام.

(و قال فی المستند) و هل يحرم ابقاء ما يحرم عمله فيجب ازالته ام لا الظّاهر هو الثانی سيّما فيما يوجب الضّرر للاصل و عدک استلزام حرمة العمل حرمة الابقاء، انتهی.

(اقول) انّ الاظهر فی المسئلة جواز الاقتناء و نحن نذکر بعضاً من الاخبار تذکاراً:

(منها) ما عن ابی بصیر قال «قُلْتُ لِاَبِی عَبْدِ اللهِ علیه السلام اِنَّا نَبْسُطُ عِنْدَنَا الْوَسَائِدَ فِیهَا التَّمَاثِیلُ وَ نَفْتَرِشُهَا فَقَالَ لَا بَاْسَ بِمَا یُبْسَطُ مِنْهَا وَ یُفْتَرَشُ وَ یُوطَاُ اِنَّمَا یُکْرَهُ مِنْهَا مَا نُصِبَ عَلَی الْحَائِطِ وَ السَّرِیرِ»[۱].

(و منها) ما عن محمد بن مسلم قال «سَاَلْتُ اَحَدَهُمَا علیهما السلام عَنِ التَّمَاثِیلِ فِی الْبَیْتِ فَقَالَ لَا بَاْسَ اِذَا کَانَتْ عَنْ یَمِینِکَ وَ عَنْ شِمَالِکَ وَ عَنْ خَلْفِکَ اَوْ تَحْتِ رِجْلَیْکَ وَ اِنْ کَانَتْ فِی الْقِبْلَةِ فَاَلْقِ عَلَیْهَا ثَوْباً»[۲].

(و منها) ما عن محمد مسلم قال «قُلْتُ لِاَبِی جَعْفَرٍ علیه السلام اُصَلِّی وَ التَّمَاثِیلُ قُدَّامِی وَ اَنَا اَنْظُرُ اِلَیْهَا قَالَ لَا اطْرَحْ عَلَیْهَا ثَوْباً وَ لَا بَاْسَ بِهَا اِذَا کَانَتْ عَنْ یَمِینِکَ اَوْ شِمَالِکَ اَوْ خَلْفِکَ اَوْ تَحْتِ رِجْلِکَ اَوْ فَوْقِ رَاْسِکَ وَ اِنْ کَانَتْ فِی الْقِبْلَةِ فَاَلْقِ عَلَیْهَا ثَوْباً وَ صَلِّ»[۳].

(و منها) ما عن لیث المرادی قال «قُلْتُ لِاَبِی عَبْدِ اللهِ علیه السلام الْوَسَائِدُ تَکُونُ فِی الْبَیْتِ فِیهَا التَّمَاثِیلُ عَنْ یَمِینٍ اَوْ شِمَالٍ فَقَالَ لَا بَاْسَ مَا لَمْ تَکُنْ تُجَاهَ الْقِبْلَةِ فَاِنْ کَانَ شَیْءٌ مِنْهَا بَیْنَ یَدَیْکَ مِمَّا یَلِی الْقِبْلَةَ فَغَطِّهِ وَ صَلِّ»[۴].

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۹۶، باب ۹۴ (تحریم عمل الصور المجسمة).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۴، ص ۴۳۶، باب ۴۵ (کراهة الصلاة فی التماثیل).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۴، ص ۴۳۸، باب ۴۵ (کراهة الصلاة فی التماثیل).

[۴] - وسائل الشیعة، ج ۴، ص ۴۳۹، باب ۴۵ (کراهة الصلاة فی التماثیل).

(و منها) ما عن علی بن جعفر عن ابیه علیه السلام قال «سَاَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ یَصْلُحُ اَنْ یُصَلِّیَ فِی بَیْتٍ عَلَی بَابِهِ سِتْرٌ خَارِجٌ فِیهِ تَمَاثِیلُ وَ دُونَهُ مِمَّا یَلِی الْبَیْتَ سِتْرٌ آخَرُ لَیْسَ فِیهِ تَمَاثِیلُ هَلْ یَصْلُحُ اَنْ یُؤَخِّرَ السِّتْرَ الَّذِی لَیْسَ فِیهِ تَمَاثِیلُ حَتَّی یَحُولَ بَیْنَهُ وَ بَیْنَ السِّتْرِ الَّذِی فِیهِ التَّمَاثِیلُ اَوْ یُجِیفَ الْبَابَ دُونَهُ وَ یُصَلِّیَ فِیهِ قَالَ لَا بَاْس»[1] الی غیر ذلک من الاخبار الکثیرة المذکورة فی کتب الاخبار فی باب الصّلاة و التّجارة و فیما ذکرناه کفایة للقول بالجواز خصوصاً مع اعتضادها بالشّهرة المحقّقة و الاجماع المنقول.

(و کیف کان) انّ عدّة من الفقهاء رحمهم الله قالوا بحرمة الاقتناء منهم صاحب السّرائر حیث عدّ ممّا یحرم الاکتساب به التماثیل و الصّور ذات الارواح مجسّمة کانت او غیر مجسّمة و الشطرنج و النرد، انتهی.

(و قال المفید) فی المقنعة بعد ان ذکر فیما یحرم الاکتساب به الخمر و صناعتها و بیعها قال و عمل الاصنام و التّماثیل المجسّمة و الصّور و الشطرنج و سایر انواع القمار حتّی لعب الصّبیان بالجوز و التّجارة فیها و التصرّف فیها و التّکسّب بها محظور.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۴، ص ۴۴۰، باب ۴۵ (کراهة الصلاة فی التماثیل).

(و استدلّوا) علی عدم جواز الابقاء بوجوه:

(الاوّل) ما ذکره فی المنیة من انّ الظّاهر ارادة الشّارع حسم مادّة التّصاویر الشّبیهة باصنام العبادة.

(الثانی) ما ذکره الاردبیلی رحمه‌الله فی شرح الارشاد و یشکل جواز الابقاء لانّ الظّاهر ان الفرض من التحریم عدم خلق شیئ یشبه بخلق الله و بقائه.

(و الثالث) الاخبار الآمرة بکسر الرّؤس او قطعها.

(و الرابع) روایة السّکونی قال امیرالمؤمنین علیه‌السلام «بَعَثَنِی رَسُولُ اللهِ صلی‌الله‌علیه‌وآله اِلَی الْمَدِینَةِ فَقَالَ لَا تَدَعْ صُورَةً اِلَّا مَحَوْتَهَا وَ لَا قَبْراً اِلَّا سَوَّیْتَهُ وَ لَا کَلْباً اِلَّا قَتَلْتَه»[1].

(و الخامس) الاخبار التی دلّت علی عدم نزول الملائکة فی ارض فیها التّماثیل.

(و السادس) ما عن محمد بن مسلم قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه‌السلام عَنْ تَمَاثِیلِ الشَّجَرِ وَ الشَّمْسِ وَ الْقَمَرِ فَقَالَ لَا بَاْسَ مَا لَمْ یَکُنْ شَیْئاً مِنَ الْحَیَوَانِ»[2] بناءً علی انّ الظّاهر من سوآل الرّاوی عن التّماثیل سؤاله عن حکم الفعل المتعارف العام البلوی و هو الاقتناء و امّا نفس الایجاد فهو عمل مختصّ بالنقّاش.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۵، ص ۳۰۶، باب ۳ (عدم جواز نقش البیت بالتماثیل).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۵، ص ۳۰۷، باب ۳ (عدم جواز نقش البیت بالتماثیل).

(و السابع) الحصر فی روایة تحف العقول «اِنَّمَا حَرَّمَ اللهُ الصِّنَاعَةَ الَّتِی هِیَ حَرَامٌ كُلُّهَا الَّتِی یَجِیءُ مِنْهَا الْفَسَادُ مَحْضاً» الی ان قال «وَ لَا یَكُونُ مِنْهُ وَ لَا فِیهِ شَیْءٌ مِنْ وُجُوهِ الصَّلَاحِ فَحَرَامٌ تَعْلِیمُهُ وَ تَعَلُّمُهُ وَ الْعَمَلُ بِهِ وَ اَخْذُ الْاَجْرِ عَلَیْهِ وَ جَمِیعُ التَّقَلُّبِ فِیه»[1] بمقتضی ما ذكر فی الرّواية بعد هذه الفقرة.

(و الثامن) ما عن قرب الاسناد بسنده عن علیّ بن جعفر عن اخیه علیه السلام قال «سَاَلْتُهُ عَنِ التَّمَاثِیلِ هَلْ یَصْلُحُ اَنْ یُلْعَبَ بِهَا قَالَ لَا»[2] الی غیر ذلک من الاخبار الدّالّة علی حرمة الاقتناء.

(اقول) قد تقدّم الجواب عمّا استدلّوا به علی حرمة الاقتناء بانّها تحمل علی الكراهة او غیر ذلک من المحامل.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۸۵، باب ۲ (جواز التكسب بالمباحات).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۹۸، باب ۹۴ (تحریم عمل الصور المجسمة).

فی حرمة بیع السلاح من اعداء الدّین

(اقول) انّ بیع السّلاح لاعداء الدّین حرام و حرمته فی الجملة اجماعی و یقع البحث عنه من جهات:

(منها) انّ هذا الحکم هل یختصّ بحال المباینة او اعمّ منها و حال الصّلح؛

(و منها) انّ الحرمة مختصّة بصورة قصد المعاونة او مطلقا؛

(و منها) بیان معنی اعداء الدّین و انّهم المشرکون و الکفّار او یشمل المسلمین ایضاً؛

(و منها) انّ بیع الجنّة لهم مثل بیع السّلاح ام لا؛

(و منها) انّ هذا الحکم هل یختصّ بالمحاربة ام یشمل کلّ من یخوّف المسلمین و یظلمهم مثل قطّاع الطّریق؛

(فنقول) نذکر اوّلاً کلمات العلماء علی تشویشها و تشتّتها ثمّ نذکر الاخبار الواردة فی هذا الباب حتّی موضوع البحث عن الجهات المذکورة ثمّ نذکر ما ینبغی ان یقال فی کلّ جهات.

(قال فى السّرائر) و حمل السّلاح مساعدة و معونة لاعداء الدّين و بيعه لهم اذا كانت الحرب قائمة بيننا و بينهم فاذا لم يكن ذلک و كان زمان هدنة فلا بأس بجملة اليهم و بيعه عليهم على ما روى فى الاخبار عن الائمّة الاطهار عليهم السلام ،

و ذكر الشيخ فى النّهاية انّه لا بأس ببيع ما يكون من آلة السّلاح لاهل الكفر مثل الدّروع و الخفاف.

(و قال فى اللّمعة) و بيع السّلاح لاعداء الدّين و قال فى شرحه مسلمين كانوا ام كفّاراً و منهم قطّاع الطريق فى حال الحرب او التهيّوء له مطلقا و لو ارادوا الاستعانة به على قتال الكفّار لم يحرم و لا يلحق بالسّلاح ما يعدّ جنّة للقتال كالدرع و البيضة.

(و قال فى القواعد) و بيع السّلاح لاعداء الدّين و ان كانوا مسلمين،

و قال فى الشّرايع و ما يفضى الى مساعدة على محرّم كبيع السّلاح لاعداء الدّين.

(و قال فى المسالک) و لا فرق فى اعداء الدّين بين كونهم مسلمين او كفّاراً لاشتراكهم فى الوصف و هو الاعانة على المحرّم المنهى عنها و منهم قطّاع الطريق و نحوهم و انّما يحرم مع قصد المساعدة او فى حال الحرب او التهيّوء له امّا بدونها فلا و لو باعهم ليستعينوا به على قتال الكفّار لم يحرم كما دلّت عليه الرّواية،

و هذا کلّه فیما یعدّ سلاحاً کالسّیف و الرمح و امّا ما یعدّ جنّة کالبیضة و الدّرع و لباس الفرس المسمّی بالتّخفاف بکسر التّاء فلا یحرم.

(و قال فی جامع المقاصد) و بیع السّلاح لاعداء الدّین و ان کانوا مسلمین لا مانع من ان یراد بالمسلمین المسلمون حقیقة و الخوارج و الغلاة و نحوهم داخلون فی اعداء الدّین،

و یدخل فی قوله و ان کانوا مسلمین قطّاع الطریق و نحوهم لانّهم اعداء الدّین باعتبار المخالفة و کونهم حربیین و استحقاقهم القتل و ان کان لا یخلو عن تکلّف،

و هذا الحکم انّما هو فی حال عدم الهدنة کما دلّت علیه الرّوایة و هذا انّما هو فیما لا یعدّ جنّة کالدّرع و البیضة و الخفّ و التخفاف بکسر التّاء و هو ما یلبس للخیل فلا یحرم الی غیر ذلک من الاقوال.

(و امّا الاخبار) فكثيرة و اشير الى بعضها:

(منها) ما عن على بن الحكم عن سيف بن عميرة عن ابى بكر الحضرمى قال «دَخَلْنَا عَلَى اَبِى عَبْدِ اللهِ عليه السلام فَقَالَ لَهُ حَكَمٌ السَّرَّاجُ مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَحْمِلُ اِلَى الشَّامِ السُّرُوجَ وَ اَدَاتَهَا فَقَالَ لَا بَاْسَ اَنْتُمُ الْيَوْمَ بِمَنْزِلَةِ اَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه و آله و سلم اِنَّكُمْ فِى هُدْنَةٍ فَاِذَا كَانَتِ الْمُبَايَنَةُ حَرُمَ عَلَيْكُمْ اَنْ تَحْمِلُوا اِلَيْهِمُ السُّرُوجَ وَ السِّلَاحَ»[1].

(و منها) ما عن ابن رباط عن ابى سارة عن هند السّراج قال «قُلْتُ لِاَبِى جَعْفَرٍ عليه السلام اَصْلَحَكَ اللهُ اِنِّى كُنْتُ اَحْمِلُ السِّلَاحَ اِلَى اَهْلِ الشَّامِ فَاَبِيعُهُ مِنْهُمْ فَلَمَّا عَرَّفَنِى اللهُ هَذَا الْاَمْرَ ضِقْتُ بِذَلِكَ وَ قُلْتُ لَا اَحْمِلُ اِلَى اَعْدَاءِ اللهِ فَقَالَ لِىَ احْمِلْ اِلَيْهِمْ فَاِنَّ اللهَ يَدْفَعُ بِهِمْ عَدُوَّنَا وَ عَدُوَّكُمْ يَعْنِى الرُّومَ وَ بِعْهُ فَاِذَا كَانَتِ الْحَرْبُ بَيْنَنَا فَلَا تَحْمِلُوا فَمَنْ حَمَلَ اِلَى عَدُوِّنَا سِلَاحاً يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَيْنَا فَهُوَ مُشْرِك»[2].

(و منها) ما عن ابن سالم عن محمد بن قيس قال «سَاَلْتُ اَبَاعَبْدِاللهِ عليه السلام عَنِ الْفِئَتَيْنِ تَلْتَقِيَانِ مِنْ اَهْلِ الْبَاطِلِ اَبِيعُهُمَا السِّلَاحَ فَقَالَ بِعْهُمَا مَا يَكُنُّهُمَا الدِّرْعَ وَ الْخُفَّيْنِ وَ نَحْوَ هَذَا»[3].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۰۱، باب ۸ (تحريم بيع السلاح و السروج لاعداء الدين).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۰۱، باب ۸ (تحريم بيع السلاح و السروج لاعداء الدين).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۰۲، باب ۸ (تحريم بيع السلاح و السروج لاعداء الدين).

(و منها) ما عن احمد بن محمد عن ابی عبدالله البرقی عن السّراج عن ابی عبدالله علیه السلام قال «قُلْتُ لَهُ اِنّی اَبیعُ السِّلاَحَ قَالَ لَا تَبِعْهُ فِی فِتْنَة»[۱].

(و منها) ما عن ابی القاسم الصّیقل قال «کَتَبْتُ اِلَیْهِ اَنّی رَجُلٌ صَیْقَلٌ اَشْتَرِی السُّیُوفَ وَ اَبِیعُهَا مِنَ السُّلْطَانِ اَ جَائِزٌ لِی بَیْعُهَا فَکَتَبَ لَا بَأْسَ بِه»[۲].

(و منها) ما عن علیّ بن جعفر فی کتابه عن اخیه موسی علیه السلام قال «سَاَلْتُهُ عَنْ حَمْلِ الْمُسْلِمِینَ اِلَی الْمُشْرِکِینَ التِّجَارَةَ قَالَ اِذَا لَمْ یَحْمِلُوا سِلَاحاً فَلَا بَأْسَ»[۳] و غیر ذلک من الاخبار.

(و کیف کان) یمکن ان یکون مستند حرمة بیع السّلاح لاعداء الدّین احد امور:

(الاوّل) کونه اعانة علی الاثم کما تمسّک به الاردبیلی رحمه الله فی شرح الارشاد حیث قال و یحرم بیع السّلاح لاعداء الدّین و یدلّ علیه الاعتبار و انّه معونة علی الاثم و العدوان و قال صاحب الجواهر کبیع السّلاح لاعداء الدّین مع قصد الاعانة او کانت الحرب قائمة للنّهی عن الاعانة.

(الثانی) خبر التّحف حیث قال صلی الله علیه و آله «و کلّ منهیّ عنه ممّا یتقرّب به لغیر الله عزّ و جلّ او یقوی به الکفر و الشّرک فی جمیع وجوه المعاصی او باب یوهن به الحقّ».

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۰۲، باب ۸ (تحریم بیع السلاح و السروج لاعداء الدین).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۰۳، باب ۸ (تحریم بیع السلاح و السروج لاعداء الدین).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۰۳، باب ۸ (تحریم بیع السلاح و السروج لاعداء الدین).

(الثالث) الاخبار الخاصّة التی ذكرناها و ان جعلنا المستند خبر تحف العقول فيشمل جميع المقامات المذكورة امّا شموله للبيع الكفّار و المشركين فی حال الحرب و عدمه جنّة او سلاحاً لإنّ البيع يكون تقوية للكفر و الشرک كما فی الخبر او يكون ممّا فيه وجه من وجوه الفساد كما فی موضع آخر،

و امّا شموله للقطّاع الطريق و نحوه لانّه باب يوهن به الحقّ كما فی خبر التحف و لا اشكال فی شمول الخبر لهذه الاحكام الّا انّ التمسّک بنفس هذا الخبر مع عدم وجوده فی الكتب الاربعة و عدم ذكر احد من العلماء قبل الشيخ الحرّ صاحب الوسائل فی غاية الاشكال، اذا عرفت ما ذكرناه:

(فنقول) فی النظر القاصر انّ حرمة بيع السّلاح من اعداء الدّين تختصّ بحال الحرب و عدم الصّلح على ما يستفاد من ظاهر الاخبار،

و مقتضى الاقتصار على مورد النّص عدم التعدّی الى غير اعداء الدّين كقطّاع الطريق و السّرقة و نحوهم فانّها من صغريات مسئلة الاعانة على الاثم فان قلنا بحرمة الاعانة على الاثم فلا يجوز بيع السّلاح منهم و الّا جاز كما هو ظاهر و تقدّم فی مسئلة الاعانة على الاثم انّه يعتبر فيها قصد الفعل او الصدق العرفی فتأمّل جيّداً.

(و حاصل الاقوال) فی المسئلة ثمانیة:

(احدها) و هو قول جماعة اختصاص الحرمة بحال قیام الحرب؛

(و ثانیها) ما هو علیه المشهور من التّحریم فی حال الحرب و التهیّوء؛

(و ثالثها) انّ التحریم حال المباینة و عدم الصلح و هو مختار جماعة و منهم صاحب الحدائق؛

(و رابعها) التحریم مطلقا و هو مختار الشّهید و الشّیخین؛

(و خامسها) التّحریم مع قصد المساعدة فقط؛

(و سادسها) التحریم مع الامرین ای القصد او الصّدق العرفی؛

(و سابعها) التحریم مع احد الامرین من القصد الی المساعدة او قیام الحرب اختاره صاحب الجواهر؛

(و ثامنها) هو التفصیل بین المسلمین و الکفّار.

(بقی الکلام) فی انّ هذا الحکم هل یختصّ بالسّلاح او یشمل ما یکون جنّة کالدّرع و البیضة و ما یحتاج الیه فی الحرب کالسّرج و اللّجام للفرس و نحو ذلک وقع الخلاف بین الفقهاء رضوان الله علیهم و قد استثنی العلامة فی القواعد و التحریر و التذکرة ذلک (ای السّرج و اللّجام و نحو ذلک) عن بیع السّلاح وفاقاً للشیخ فی النّهایة و الشّهیدین و المحقّق الثانی و صاحب الحدائق و قال الاردبیلی فی شرح الارشاد،

(ثمّ) اعلم انّ ظاهر الادلّة خصوصاً الاخبار تحريم السّرج و نحوه ايضاً فلا يكون التحريم مخصوصاً بما يعدّ سلاحاً الى غير ذلک من الاقوال، فراجع الى الكتب المبسوطة الباحثة تفصيلاً فى حرمة بيع السّلاح.

(ثمّ على القول بحرمة بيع السّلاح) هل يكون العقد صحيحاً ام لا خلاف بين الاعلام قدّس سرّهم ذهب صاحب التنقيح الى الصحّة و ذهب الى البطلان الشهيد فى الدروس و حاشية الارشاد و جامع المقاصد و المسالک و مجمع البرهان و المنية و مفتاح الكرامة و قرّبه فى الحدائق.

(و استدلّ القائل بالصحّة) بالعمومات و انّ النّهى راجع الى المعاونة و الّا فالعوض من حيث هو صالح للنّقل،

و بعبارة اخرى انّ تقوية الكفّار لمّا كانت محرّمة فاذا حصل بالبيع تقويتهم يكون البيع حراماً و لا يقتضى ذلک البطلان لانّ النّهى راجع الى امر خارج و هو تقوّى الكفر كالنّهى عن البيع وقت النّداء الرّاجع الى تفويت الجمعة،

و بعبارة وضحى انّ النّهى من حيث انّه تحريمى لا يقتضى الفساد لا عقلاً و لا عرفاً و لا شرعاً سواء كان متعلّقاً بنفس المعاملة او راجعاً الى وصفها او بامر خارج يتّحد معها و ذلک لعدم الملازمة بين المبغوضيّة و عدم ترتّب الاثر و هذا القول هو الاظهر عندنا.

(و استدلّ القائل بالبطلان) بوجوه نشیر الی بعضها:

(الاوّل) انّ النّهی متعلّق بنفس المعاملة فیفید عدم صلاحیّة المبیع لکونه مبیعاً، قال فی شرح الارشاد و الظاهر انّه علی تقدیر التحریم لو بیع لم یصحّ البیع لانّ الغرض عن النّهی هنا عدم التملّک و عدم صلاحیّة المبیع لکونه مبیعاً لا مجرّد الاثم کما فی بیع الغرر و قال فی المسالک لو باع هل یصح و یملک الثمن ام یبطل قولان اظهرهما الثانی لرجوع النهی الی نفس العوض.

(الثانی) انّ النهی متعلّق باحد المتعاقدین قال فی المنیة و لو باع السّلاح حیث یحرم ففی صحّة البیع و بطلانه قولان اقواهما البطلان لتوجّه النهی الی نفس المعاملة و مثله عبارة السیّد فی مفتاح الکرامة و قال الشهید فی الدروس و حیث حرّمنا بیعه فهو باطل.

(الثالث) انّ النّهی هنا للارشاد فیقتضی البطلان لا مولویّ حتّی یقتضی الحرمة و یقال انّ الحرمة غیر ملازم للبطلان.

فی حرمة الولایة عن الجائر و استحبابه عن العادل

(اقول) لا بأس قبل الورود لاحکام الولایة من قبل الجائر و العادل من تفسیر الولایة لغةً و اصطلاحاً و لها معان متعدّدة:

(احدها) المناسب بالمقام و هو بمعنی السّلطان ای فعلان بالضمّ یذکّر و یؤنّث یقال أتینا سلطاناً جائرة و السُّلطان بضمّ اللام لغة و الجمع سلاطین و فی المجمع قوله تعالی ﴿وَ نَجْعَلُ لَکُما سُلْطانا﴾[1] ای غلبة و تسلیطاً او حجّة و برهاناً و اصل السّلطنة القوّة و قوله تعالی ﴿وَ ما کانَ لِیَ عَلَیْکُمْ مِنْ سُلْطان﴾[2] ای من حجّة و برهان و لا یجمع لانّ مجراه مجری المصدر کغفران.

(و فی لسان العرب) السّلاطة القهر و قد سلّطه الله فتسلّط علیهم و الاسم بالضمّ و فیه قال ابن عبّاس فی قوله تعالی ﴿قَواریرَا مِنْ فِضّةٍ﴾[3] قال فی بیاض الفضّة و صفاء القواریر قال و کلّ سلطان فی القرآن حجّة و

---

[1] - سورة القصص، الآیة ۳۵.

[2] - سورة یونس، الآیة ۶۸.

[3] - سورة الزخرف، الآیة ۳۳.

قوله تعالی ﴿هَلَکَ عَنِّی سُلْطانِیَهْ﴾[1] معناه ذهب عنّی حجّته و السّلطان الحجّة و لذلک قیل للأمراء سلاطین لانّهم الذین تقام بهم الحجّة و الحقوق.

(و فیه) و قال ابوبکر فی السّلطان قولان احدهما ان یکون سمّی سلطاناً لتسلیطه و الآخر ان یکون سمّی سلطاناً لانّه حجّة من حجج الله تعالی.

قال الفرّاء السّلطان عند العرب الحجّة و یذکر و یؤنث فمن ذکر السّلطان ذهب به الی معنی الرجل و من انثه ذهب به الی معنی الحجّة.

---

[1] - سورة الحاقة، الآیة ۲۹.

فی استعمال کلمة السّلطان فی الرّوایات

عن ابی الحسن الرّضا علیه السلام قال «اِذَا کَذَبَتِ الْوُلَاةُ حُبِسَ الْمَطَرُ وَ اِذَا جَارَ السُّلْطَانُ هَانَتِ الدَّوْلَةُ وَ اِذَا حُبِسَتِ الزَّکَاةُ مَاتَتِ الْمَوَاشِی»[1].

عن ابی عبداله علیه السلام قال «مَنْ اَخَذَ مِنْهُ السُّلْطَانُ الْخَرَاجَ فَلَا زَکَاةَ عَلَیْهِ»[2].

و قال الصّادق علیه السلام «کَفَّارَةُ عَمَلِ السُّلْطَانِ قَضَاءُ حَوَائِجِ الْاِخْوَان»[3] و غیر ذلک من الرّوایات.

و فی المحکیّ عن بعض فی اوائل الانقلاب حیث قال یخالجنی ان یمحو لفظ «السّلطان بن السّلطان» المنقوش فی اطراف الضّریح المقدّس الامام الرّضا علیه السلام العجب ثمّ العجب مع استعماله فی الرّوایات العدیدة.

(و امّا تفسیر الولایة) فی اصطلاح الفقهاء رحمهم الله من قبل السّلطان الجائر فی ایّ لباس کان و هی صیرورة شخص والیاً علی قوم منصوباً من قبله و

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۹، ص ۳۱، باب ۳ (تحریم منع الزکاة).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۹، ص ۱۹۳، باب ۱۰ (حکم حصة السلطان و الخراج هل فیهما زکاة).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۹۲، باب ۴۶ (جواز الولایة من قبل الجائر).

ذلک حرام بلا خلاف لانّ الوالی من اعظم الاعوان و قال بعض الاعلام﵀ استناداً الی روایة التّحف الدّالة علی حرمة ولایة الوالی الجائر و ولایة ولاته و ذلک ان فی ولایة الوالی الجائر ازالة الحقّ و احیاء الباطل کلّه و اظهار الظلم و الجور و الفساد و ابطال الکتب و قتل الانبیاء و العلماء و هدم المساجد و تبدیل سنّة الله و شرایعه فلذلک حرم العمل معهم و معونتهم و لا یخفی علی المؤمنین هدم المساجد بعد الانقلاب اکثر ممّا قبله.

(و امّا الولایة) من قبل السّلطان العادل فلا اشکال و لا خلاف فی استحبابها و وجوبها من قبله اذا کان الامر بالمعروف و النهی عن المنکر متوقّفة علیه و قد صرّح بالامرین فی النّهایة و السّرائر و التذکرة و القواعد و التحریر و نهایة الاحکام و الدروس و وجه الاستحباب هو التصدّی للسیاسة و تدبیر النّظام و لا شکّ فی استحبابه شرعاً لانّه اصلاح لامور العباد و هو مستحبّ شرعاً کما لا اشکال و لا خلاف فی حرمة الولایة من قبل الجائر و لکلّ من الطّرفین نصوص کثیرة فراجع الی الوسائل و المستدرک فلا تغفلوا من مطالعتها.

(و انّما الاشکال) فیما استثنی الشّیخ الانصاری﵁ و غیره عن الولایة المذکورة صورتین القیام بمصالح العباد الثانیة صورة الاکراه.

(امّا الاوّل) فاذا تصدّی المؤمن الولایة و دفع الظلم من المؤمن حین التصدّی یکون اهون ممّن تصدّی و لم یدفع الظلم من المؤمن کما علیه المذهب من عدم الحبط و الموازنة فی الفروع بل الجزاء فی مقابل العمل

ان كان خيراً فخير و ان كان شرّاً فشرٌّ،

و يدلّ عليه ما عن مهران بن محمد بن ابی نصر عن ابی عبدالله عليه السلام «سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَا مِنْ جَبَّارٍ اِلَّا وَ مَعَهُ مُؤْمِنٌ يَدْفَعُ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ وَ هُوَ اَقَلُّهُمْ حَظّاً فِی الْآخِرَةِ يَعْنِی اَقَلَّ الْمُؤْمِنِينَ حَظّاً بِصُحْبَةِ الْجَبَّارِ»[1] و غير ذلک من الاخبار.

(و امّا الثانی) فلابدّ فيه من ان يلاحظ جهة المصلحة المزاحمة مع هذه المفسدة فان كان المفسدة اقوى يؤخذ به و الّا فالحكم الحرمة فالحكم بجواز التصدّی مطلقا للمزاحمة غير صحيح لانّ الولاية من قبلهم كما فی خبر التّحف سبب لدروس الحقّ كلّه و احياء الباطل كلّه و اظهار الظلم و الفساد و ابطال الكتب و قتل العلماء و هدم المساجد،

فكيف يعارض مع هذه المنقصة العظيمة ملاحظة اموال الشيعة كما فی خبر علی بن اسباط عن ابراهيم بن ابی محمود عن علی بن يقطين او ملاحظة دين الشّيعة كما فی خبر محمد بن خالد عن زياد بن ابی سلمة عن ابی الحسن موسی عليه السلام فلابدّ من ملاحظة الاهمّ و لا اشكال فی انّه قد يكون الاهمّ ملاحظة المفسدة و قد يكون الاهمّ ملاحظة المصلحة فالحكم بالتصدّی مطلقا غير صحيح.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۸۶، باب ۴۴ (تحريم صحبة الظالمين و محبة بقائهم).

(اذا عرفت ذلک و ظهر لک) انّ فی الاخبار باعتبار مجموعها تدافع و تعارض لانّ فی بعضها النهی عن الدّخول الّا فی صورة الاکراه و الخوف و فی بعضها ترخیص الدخول فی صورة عدم ارتکابه المعاصی و ملاحظة حال الشیعة و فی بعضها حکم بانّ من تصدّی امور الشیعة و یلاحظ حالهم یکون اقلّ خطاء و فی بعضها انّ له معصیة الّا انّ له الثّواب من جهة ملاحظة حال الشیعة و یقول ان هذا بذاک یعنی یعادل الثواب المعصیة فواحدة بواحدة و مع هذه الاختلافات لابدّ ان یجمع بینها بحمل المطلق علی المقیّد و العامّ علی الخاصّ و بیان المجمل بالمبیّن کما هو مقتضی القواعد المقرّرة فی الاصول.

(فنقول) انّ الولایة علی قسمین:

(احدهما) انّها من قبل سلاطین الشیعة مخیر محرّمة ذاتاً فمن تصدّی من قبلهم الامور فالعبرة بعمله فان ارتکب المحرّمات و المناهی الشرعیّة یعاقب علیها و کذا اذا اعان السّلطان فی ظلمه و ان ارتکب الواجب و المستحب یؤجر علی عمله مثلاً اذا تصدّی اخذ المال من المسلمین کالجریمة یعاقب علیه و ان نهی عن المنکر و امر بالمعروف و دفع الظلم عن المسلمین یثاب علیه.

(و ثانيهما) الولاية من قبل سلاطين الجور المدّعين للخلافة و الامارة الشرعيّة على المسلمين كسلاطين العامّة و هو مورد الاخبار الناهية لانّ السّلاطين فی زمان صدور الاخبار كانوا من العامّة المعتقدين بكونهم اولو الامر مستحقّاً للخلافة قيل انّ الولاية من قبلهم لا تنفكّ عن المعصية و عليه فلا يجوز الاقدام على المعصية لرعاية الامور المستحبّة، انتهى.

(و لا يبعد) ان يكون حاله حال من تصدّى الولاية من قبل سلاطين الشّيعة فان ارتكب ما يستحقّ العقاب يعاقب عليه و ان ارتكب ما يستحق الاجر يؤجر عليه الّا ان ذلک قليل الوقوع فی الخارج،

لانّ الوالی لابدّ له ان يرتكب بعض المحرّمات و يعدّ من الاعوان و العبرة بما يفعله من الخير و الشرّ فان كان خيراً فخير و ان كان شرّاً فشرّ،

و الحق على المؤمن عدم التصدّی لها و له الملاحظة بان يتصدّی لما يكون خيراً للمسلمين و لا يجوز دخوله فی الولاية الّا لذلک و الی هذين التقديرين يشير ما عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد عن الصّادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام فی حديث المناهی قال «قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه و آله و سلم مَنْ تَوَلَّى عِرَافَةَ قَوْمٍ أُتِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ يَدَاهُ مَغْلُولَتَانِ إِلَى عُنُقِهِ فَإِنْ قَامَ فِيهِمْ بِأَمْرِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَطْلَقَهُ اللهُ وَ إِنْ كَانَ ظَالِماً هُوِيَ بِهِ فِی نَارِ جَهَنَّمَ وَ بِئْسَ الْمَصِيرُ»[1].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۸۹، باب ۴۵ (تحريم الولاية من قبل الجائر).

(الحاصل) انّ الدخول فی الولایة بالتّفسیر الثانی ان کان لحبّ الدنیا و المال و تحصیل لذّة الرّیاسة و رکوب السیّارة العالیة فلا اشکال فی حرمته علی ما یستفاد من الاخبار الواردة عن الائمة الاطهار علیهم السلام ،

و ان کان الغرض من الدّخول فیها فعل الطّاعات و قضاء حوائج المؤمنین و دفع الاذی عنهم و الامر بالمعروف و النهی عن المنکر و ترویج الشّرع الاقدس و تقویة الائمّة علیهم السلام حتی قیل انّه من قبیل اخراج اللّبن الخالص من بین فرث و دم و علی هذا القسم یحمل دخول مثل الثقة الجلیل علیّ بن یقطین و نحوه ممّن عبّر الائمّة علیهم السلام بانّهم اولیاء الله تعالی و امنائه من الرّواة و کذلک عدّة من علمائنا الاعلام کالسیّد المرتضی و خواجه نصیر الملّة و الدین و آیة الله العلامّة الحلّی و من المتأخّرین المحقّق الثانی فی سلطنة الشّاه اسماعیل و شیخنا البهائی و نحوهم قدّس الله تعالی اسرارهم،

(و فی العصر الحاضر) بالنسبة الی العلماء و غیرهم بحث و کلام طویل لا یقتضی التعرّض له وضع الزّمان و مقتضی التقیّة علی ما یستفاد من الاخبار کقول الامام علیه السلام «اِنَّ التَّقِیَّةَ دِینِی وَ دَیْنُ آبَائِی»[1] و «مَنْ لَا تَقِیَّةَ لَهُ لَا دِینَ لَهُ»[2] عدم التعرّض له.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۶، ص ۲۱۰، باب ۲۴ (وجوب التقیة مع الخوف).

[2] - بحار الأنوار، ج ۷۵، ص ۳۴۶، باب ۲۶ (مواعظ الرضا علیه السلام) .

(قال الشيّخ الانصاری﵀) فی المكاسب، الخامس لا يباح بالاكراه قتل المؤمن و لو توعّد على تركه بالقتل اجماعاً، الخ.

(اقول) تحقيق المقام انّ مقتضى ادلّة الضّرر و الحرج و ان كان هو الحكم بجواز الاضرار بالغير و لو كان هو القتل و افتى به بعض الاعلام﵀ الّا ان هذه العمومات مخصّصة و مقيّدة بما ورد من الائمة﵈ بعدم جواز التقيّة فی الدّماء كما فی الصّحيح عن الصّادقين﵈ «اِنَّمَا جُعِلَتِ التَّقِيَّةُ لِيُحْقَنَ بِهَا الدَّمُ فَاِذَا بَلَغَ الدَّمَ فَلَيْسَ تَقِيَّةٌ»[1].

و روى الشّيخ فی الموثّق عن ابی حمزة الثّمالی قال «اِنَّمَا جُعِلَتِ التَّقِيَّةُ لِيُحْقَنَ بِهَا الدَّمُ فَاِذَا بَلَغَتِ التَّقِيَّةُ الدَّمَ فَلَا تَقِيَّة»[2].

(و هذا الحكم) ضرورى فی المذهب و لا خلاف فيه و الاجماع محقّق فيه و افتى به جماعة من الفقهاء،

قال فی السّرائر لا خلاف فی انّه لا تقيّة فی قتل النّفوس و فی الرّياض الاجماع عليه و قد ادّعاه جماعة فی باب القصاص و استثنى القتل فی القواعد و النافع و التذكرة و نهاية الاحكام و فی الشرايع و التحرير استثناء الدّماء لا غير فالحكم فی القتل لا اشكال و لا خلاف فيه من دون فرق بين الصغير و الكبير و العالم و الجاهل و الصحيح و المريض و الحر و العبد و السيّد و العامی اذا كانوا محقونی الدّماء لانّ الناس فی نظر الشّارع من حيث النّفس سواء،

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۶، ص ۲۳۴، باب ۳۱ (عدم جواز التقية فی الدم).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۶، ص ۲۳۴، باب ۳۱ (عدم جواز التقية فی الدم).

(نعم) اذا کان الغیر الامام المعصوم علیه السلام یکون مقدّماً علی غیره لانّ نفس الامام علیه السلام مقدّمة لبقاء النّاس فیجب علیهم ان یفدون انفسهم لنفسه علیه السلام،

(و المراد) بالمؤمن هو الاخصّ اعنی الشّیعی فغیرهم لا یعادلهم و لذا کان المنکر لاحد منهم علیهم السلام مخلّداً فی النار و امّا ترتّب بعض الاحکام علیهم من الطهارة و نحوه فهو من جهة سهولة الامر علی المؤمنین کما هو المعلّل فی الاخبار و الّا یکون المترتّب علیهم ما کان مترتّباً علی الکفّار.

(و کذا) لا فرق فی ذلک بین من کان مستحقّاً للقتل لزناء او لواط او قتل او نحوها ام لا لانّ المرخّص فی قتله انّما هو ولیّ الدّم من الحاکم و غیره،

و امّا بالنسبة الی غیرهم فهو محقون الدّم فلا یجوز لغیرهم تصدّی قتله بل لا یجوز ضربه و هتکه فکیف من القتل و هل یلحق بذلک الحمل قبل ولوج الرّوح ام لا قویّ صاحب الجواهر عدم اللحوق فلابدّ من ملاحظة الادلّة الشرعیّة الواردة فی دیة الحمل.

(و انّما الاشکال و الخلاف) فی الجرح وقع الاختلاف بین الفقهاء ذهب الشیخ فی المبسوط الی لحوق الجرح بالقتل لعموم الدّم و ظاهر جماعة و صریح بعض الجواز خصوصاً اذا کان التوعید بالقتل او العرض،

و امّا المال فلا و نسب ذلک فی الجواهر الی المشهور حیث قال بعد نسبته الخلاف ای الشیخ الّا ان لزوم الاقتصار فی الخروج عن العمومات المجوّزة لفعل المحرّمات بالاکراه علی المتیقّن المتبادر من الاطلاق و هو القتل یقتضی المصیر الی جواز الجرح الذی لم یبلغ حدّه کما هو الاشهر بل لعلّه المشهور بل ینبغی القطع بخلافه اذا کان الخوف بترکه علی النفس، انتهی.

(اقول) فی نظری القاصر فی صورة الاکراه لا یجوز الاضرار بالغیر لا قتلاً و لا جرحاً لعموم الدّم الذی یستفاد من الرّوایات المتقدّمة.

فی البحث عن جوائز السّلطان

قال الشّیخ الانصاری‌ﷺ جوائز السّلطان و عمّاله بل مطلق المال المأخوذ منهم مجّاناً او عوضاً الخ

(اقول) انّ البحث عن جوائز السّلطان لا یخلو عن احوال لانّه امّا ان یعلم انّ فی جملة اموال هذا الظّالم مالاً محرّماً یصلح لکون المأخوذ هو من ذلک المال و علی الثّانی امّا ان یعلم تفصیلاً و امّا ان یعلم اجمالاً فالصّور اربع،

(امّا الاولی) فلا اشکال و لا خلاف فی جواز اخذ الجایزة و نحوها من السّلطان الجائر و عمّاله اذا لم یعلم بانّ فی ماله حرام من جنس المأخوذ و قد اتّفقت علیه کلمة الاصحاب للاصل و الاجماع و الاخبار،

و صرّح بذلک فی النّهایة و السّائر و الشّرایع و النّافع و التّذکرة و شرح الارشاد و الجواهر و المستند و الحدائق و نسب الجواز فی مفتاح الکرامة الی الاتّفاق و قال فی الحدائق لا اشکال و لا خلاف فی حلّ جوائز السّلطان و جمیع الظّلمة علی کراهة، انتهی و ادّعی الاجماع علیه

فی المصابیح و ادّعی الضّرورة و البداهة علیه شیخ جعفر فی شرحه علی القواعد ثمّ قال انّ المحتاج الی البحث و النّظر ما كان من المحصور و امّا ما كان من عدم الانحصار فقد قضت الضّرورة و البداهة علی جواز اخذ اموال الظّلمة و الانتفاع بها فی المعاملات و الّا لم یقم للمسلمین سوق لانّ الدّراهم المتداولة و خزائنهم و الاطعمة و التّمور المجلوبة جلّها من اموالهم و لا فرق بین المعاوضة علیها و قبولها جائزة، انتهی.

(و لا یخفی) انّ هذا الحكم یجری فی مال كلّ من یحتمل دخول الحرام فی ماله كالغاصب و المرتشی و السّارق و من لم یخرج الحقوق الواجبة من ماله،

و یدلّ علی ذلک «الاصل» ای اصالة الاباحة المستفادة من حدیث الرّفع و قوله ﷺ «النَّاسُ فِی سَعَةٍ مَا لَمْ یَعْلَمُوا»[1] و حدیث «كُلُّ شَیْءٍ فِیهِ حَلَالٌ وَ حَرَام» و «كُلُّ شَیْءٍ هُوَ لَکَ حَلَالٌ حَتَّی تَعْلَمَ اَنَّهُ حَرَامٌ بِعَیْنِهِ»[1] و نحوها من الاخبار الدّالّة علی جواز الارتكاب فی الشّبهات الموضوعیّة.

(و الاجماع) من الاصولیّین و الاخباریّین فی جواز الارتكاب فی الشّبهات الموضوعیّة البدویّة؛

[1] - مستدرک الوسائل، ج ۱۸، ص ۲۰، باب ۱۲ (ان من فعل ما یوجب الحد جاهلا بالتّحریم ...).

(و الاخبار) الدّالّة علی الجواز فی خصوص هذا المورد،

(منها) ما عن سعید عن فضالة عن ابی المغرا قال «سَاَلَ رَجُلٌ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام وَ اَنَا عِنْدَهُ فَقَالَ اَصْلَحَکَ اللهُ اَمُرُّ بِالْعَامِلِ فَیُجِیزُنِی بِالدَّرَاهِمِ آخُذُهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَ اَحُجُّ بِهَا قَالَ نَعَمْ»[۲].

(و منها) ما عن محمّد هشام قلت لابی عبدالله علیه السلام «قُلْتُ لِاَبِی عَبْدِ اللهِ علیه السلام اَمُرُّ بِالْعَامِلِ فَیَصِلُنِی بِالصِّلَةِ اَقْبَلُهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَ اَحُجُّ مِنْهَا قَالَ نَعَمْ وَ حُجَّ مِنْهَا»[۳].

(و منها) ما عن ابن ابی عمیر عن جمیل بن درّاج عن محمّد بن مسلم و زرارة قال «قَالَا سَمِعْنَاهُ یَقُولُ جَوَائِزُ الْعُمَّالِ لَیْسَ بِهَا بَاْسٌ»[۴] و غیر ذلک من الاخبار.

(و یدلّ علی الجواز) الید، لانّها امارة شرعیّة علی الملک و لذا ورد فی الاخبار جواز الشّهادة علی ملکیّة من کان بیده شیئ.

(و لا یخفی) انّ التمسّک بالاخبار الواردة علی اخذ الائمّة علیهم السلام الجوایز من سلاطین الجور کالحسن و الحسین و علی بن الحسین و محمد بن علیّ و جعفر بن محمّد و علیّ بن موسی علیهم السلام من معاویة و عبد الملک و

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۸۷ و ۸۹، باب ۴ (عدم جواز الإنفاق من کسب الحرام).

[۲] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۱۳، باب ۵۱ (ان جوائز الظالم و طعامه حلال).

[۳] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۱۴، باب ۵۱ (ان جوائز الظالم و طعامه حلال).

[۴] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۱۴، باب ۵۱ (ان جوائز الظالم و طعامه حلال).

هشام و بنی العبّاس كالسّفاح و المنصور و المأمون و الدّفع الی دیّانهم و ارحامهم و شیعتهم و الصّرف فی معیشتهم محلّ تأمّل و اشكال فی النّظر القاصر بوجوه:

(منها) انّهم علیهم السلام اولی من المؤمنین فی اموالهم و انّ الارض و ما فیها لهم علیهم السلام كما یدلّ علیه الاخبار المذكورة فی باب الخمس فكیف بما فی ایدی هؤلاء الفجرة.

(و منها) انّ ما یأخذون علیهم السلام من اموال النّاس من الاخماس و الزّكاة و نحوهما كان لهم ولایة و لا یقاس غیرهم بهم و الحكم بالجواز لكلّ احد.

(و منها) انّهم علیهم السلام عالمون بالواقع و لا یأخذون ما كان فیه الحرام كما ورد فی موارد ارسل الیهم علیهم السلام الهدایا و ردّوا ما كان حراماً منها و اخذوا ما كان حلالاً.

(و منها) انّ كونهم علیهم السلام یتصرّفون هذه الاموال فی معیشتهم غیر معلوم بل من المحتمل قریباً ان یكون قبولهم لها لان یتصدّقوا بها لكونها من مال المسلمین فیصرفونها علیهم

(و یؤیّد) ذلک روایة الفضل «وَ اللهِ لَوْ لَا اَنِّی اَرَی مَنْ اُزَوِّجُهُ بِهَا مِنْ عُزَّابِ بَنِی اَبِی طَالِبٍ لِئَلَّا یَنْقَطِعَ نَسْلُهُ مَا قَبِلْتُهَا اَبَداً»[1] فانّ هذه الرّوایة تدلّ علی صراحة علی قبول هدیّة الرّشید لیزوّج بها العزّاب من آل ابی طالب لئلّا ینقطع نسله و لولا هذه الجهة المهمّة لكان الردّ اولی فتدلّ علی

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۲۱۶، باب ۵۱ (ان جوائز الظالم و طعامه حلال).

الکراهة ما لم یکن فی الاخذ مصلحة راجحة.

(و امّا الثّانیة) فان کانت الشّبهة فیها غیر محصورة و لا اشکال فی جواز الاخذ و التصرّف فیها کالصّورة الاولی و کذا اذا کانت محصورة بین ما لا یبتلی المکلّف به و بین ما من شأنه الابتلاء به،

(و الحاصل) انّه یشترط فی الحرمة العلم بتنجّز التکلیف بالحرام الواقعی علی کلّ تقدیر و لا شکّ فی انّ الفرد الخارج عن ابتلاء المکلّف لا یتنجّز التّکلیف بالنّسبة الیه کما اذا تردّد النجس بین انائه و بین اناء لا دخل للمکلّف فیه اصلاً فانّ التّکلیف بالاجتناب عن الاناء الآخر غیر منجّز بالنّسبة الی هذا المکلّف.

(ثمّ انّ الفقهاء) اختلفوا فی کراهة الاخذ و عدمها و صرّح جماعة بالاوّل کما فی النّهایة و اکثر من تأخّر عنه و نسب فی الکفایة القول بالکراهة الی المشهور[1].

(و قال فی الحدائق) لا خلاف فی حلّ جوائز السّلطان و جمیع الظّلمة علی کراهة ما لم یعلم انّ ذلک من ماله فانّه لا کراهة فیه.

(و قال فی المنتهی) فی المعاملة مع الظّلمة و ان لم یعلمه حراماً و لا حلالاً کان الاصل الحلّ فیجوز له اخذه و المعاملة علیه عملاً بالاصل و ان کان مکروهاً و صرّح فی الجواهر و المستند و قال الشیخ الکبیر فی شرحه علی القواعد و لکنّ القول بکراهة اخذها مع عدم اخباره.

---

[1] - توضیح البحث فی شرح الرّسائل فی باب الاشتغال، فراجع.

(و كيف كان) قد استدلّ على الكراهة بامور،

(الاوّل) انّ اخذ الجوائز منهم سبب لحبّهم لانّ النّفس مجلوبة على حبّ من احسن و فيه مفاسد،

(منها) الميل الى بقائهم لان يدفعوا اليهم الجوائز،

و لذا قال ابوالحسن عليه السلام فی خبر صفوان بن مهران الجمّال «أتحبّ بقائهم حتى يخرج كراؤك قلت نعم، قال فمن احبّ بقائهم فهو منهم»[1] و لا شكّ فی انّ من يحبّ بقائهم لدفع الكراء يحبّ بقائهم لدفع الجوائز.

(و منها) الميل الى معاونتهم فی الامور لرواج امرهم حتّى يأخذون الخراج ليدفعوه اليهم و نحوها من الامور.

(الثانی) حكم العقل بعد معلوميّة انّ الجهل رافع للعقاب بانّ الآثار الذّاتيّة للحرام الواقعی غير منفكّ عنه فلابدّ من وقوع الانسان فيه فعليّة الاجتناب حفظاً من الوقوع فی المهالک و الابتلاء بالآثار الذّاتيّة.

(الثالث) الاخبار الواردة فی ارتكاب الشبهات،

(منها) موثّقة مسعدة بن زياد عن جعفر عليه السلام عن ابيه عن آبائه عن النّبی صلى الله عليه و آله انّه قال «لا تُجَامِعُوا فِی النِّكَاحِ عَلَى الشُّبْهَةِ وَ قِفُوا عِنْدَ الشُّبْهَةِ» اِلَى اَنْ قَالَ «فَاِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشُّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الِاقْتِحَامِ فِی الْهَلَكَة»[2].

---

[1] - رجال الكشی، ص ۴۴۰، فی صفوان بن مهران الجمال.

[2] - وسائل الشيعة، ج ۲۷، ص ۱۵۹، باب ۱۲ (وجوب التوقف و الاحتياط فی القضاء و الفتوى).

(و منها) قول امیرالمؤمنین علیه السلام «مَنْ تَرَکَ مَا اشْتَبَهَ عَلَیْهِ مِنَ الْاِثْمِ فَهُوَ لِمَا اسْتَبَانَ لَهُ اَتْرَکُ وَ الْمَعَاصِی حِمَی اللهِ فَمَنْ یَرْتَعْ حَوْلَهَا یُوشِکْ اَنْ یَدْخُلَهَا»[1].

(و منها) روایة نعمان بن بشیر قال سمعت رسول الله صلی الله علیه و آله یقول «اِنَّ لِکُلِّ مَلِکٍ حِمًی وَ اِنَّ حِمَی اللهِ حَلاَلُهُ وَ حَرَامُهُ وَ الْمُشْتَبِهَاتُ بَیْنَ ذَلِکَ کَمَا لَوْ اَنَّ رَاعِیاً رَعَی اِلَی جَانِبِ الْحِمَی لَمْ تَثْبُتْ غَنَمُهُ اَنْ تَقَعَ فِی وَسَطِهِ فَدَعُوا الْمُشْتَبِهَات»[2] و غیرها من الاخبار الدّالّة علی عدم جواز ارتکاب الشّبهة.

(الرّابع) ما یستفاد من ملاحظة الاخبار الواردة فی ردّ ابی الحسن علیه السلام الجوائز و قبوله.

(قال فی المنتهی) متی تمکّن انسان من ترک معاملة الظّالمین و الامتناع من جوائزهم کان الاولی له ذلک لما فیه من التّنزّه، انتهی.

(و قال الشّیخ الکبیر) فی شرحه علی القواعد بعد القول بالکراهة و نقل الاجماع علیه و الاقوی استحباب التجنّب مطلقا لما دلّ علی رجحان التّعفّف و عزّة النّفس و التّباعد من فتنة الفسّاق و الفجّار بل التجنّب عن فتنة الخلق جمیعاً اولی غیر انّه لو حصلت مرجّحات أخر اقوی منها غلّب علیها کما اذا کان الغرض التوصّل الی طلب العلم و اعانة الفقراء و صلة الارحام و غیر ذلک فانّه ینقلب الرّجحان.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۲۷، ص ۱۶۱، باب ۱۲ (وجوب التوقف و الاحتیاط فی القضاء و الفتوی).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۲۷، ص ۱۶۷، باب ۱۲ (وجوب التوقف و الاحتیاط فی القضاء و الفتوی).

فی حکم الشبهة المحصورة

(اقول) قد تقدّم حکم الشّبهة الغیر المحصورة و ما فی حکمه ممّا کان احد طرفیه خارجاً عن محلّ الابتلاء؛

(و امّا اذا کانت الشبهة محصورة) بحیث یقتضی القاعدة الاجتناب عن الجمیع لوجود المقتضی و عدم المانع

امّا وجود المقتضی فلما ذکرنا فی الاصول من انّ المعلوم بالاجمال کالمعلوم بالتّفصیل لانّ الالفاظ موضوعة للمعانی النّفس الامریّة مثلاً انّ الخمر اسم للخمر الواقعی الذی علمه المکلّف او لم یعلم فحینئذ اذا دلّ الدّلیل علی الحرمة لابدّ من اجتنابها و لا یجوز ارتکابه سواء کان مشتبهاً بین الامرین ام لا.

(فالخطاب بالاجتناب) شامل له فلابدّ من اطاعته و لا مانع عنه و کونه معلوماً بالاجمال لا یکون مانعاً لانّ مانعیّته امّا من جانب الشّارع او العقل؛

امّا من طرف الشارع فلا دليل عليه و ما يتوهّم دلالته من الادلّة غير تامّ لما ذكرناه فی الاصول و امّا من طرف العقل فلانّه يحكم بالقبح اذا شرب الماء الذی فی احد الانائين الّذين احدهما خمر ثمّ ظهر انّه شرب الخمر و يصح عقابه و هذا المقدار كاف فی تنجّز التكليف فتأمّل.

(**علی كلّ حال**) وقع الخلاف بين الفقهاء‌ﷺ اختلافاً شديداً فی جواز اخذ الجوائز من الظّالم و عدمه فی الشّبهة المحصورة الموضوعيّة صرّح جماعة منهم بالجواز و الحقوا الشّبهة المحصورة الموضوعيّة بالشّبهة الغير المحصورة و ذهب اليه المشهور منهم الشهيد الثانی فی المسالک و المحقّق فی الشّرايع و صاحب الجواهر فی الجواهر و صاحب المستند فيه و صاحب الحدائق و صاحب الرّياض و غير ذلک من الاعلام‌رحمهم‌الله.

(**و لكن**) صرّح الشّيخ الانصاری‌ﷺ بعدم الجواز حيث قال حكمه هنا كغيره من صور المحصور من عدم الجواز خلافاً للمشهور فتأمّل فی كلامه‌رحمه‌الله بعد ملاحظة فتوی المشهور و ادلّته بل ادّعی جماعة الاتّفاق علی خلافه و استدلّ المشهور علی مختارهم بوجوه اربعة:

(**الاوّل**) الاجماع لانّ من راجع الی كلمات العلماء يكشف له قول المعصوم‌عليه‌السلام فی المقام.

(**الثّانی**) السّيرة القطعيّة من العوام و الخواصّ بل العلماء العاملين و اصحاب الائمّة‌عليهم‌السلام فی جميع الازمان الی زمان المعصومين فی المخالطة معهم و الاكل من طعامهم و الدّخول فی دارهم و المعاملة معهم و اخذ

جوائزهم و نحوها ممّا كان سبباً للتّصرّف فيما يكون تحت يدهم و لا شكّ فی انّ العلم حاصل بانّ فی ما لهم حرام.

(الثالث) انّ الحكم بالاجتناب عسر و حرج منفيان فی الشّرع خصوصاً اذا قلنا بتعميم الحكم فی حقّ كلّ من فی مالهم حرام كالسّلطان و عمّاله و الآكلين للرّباء و المانعين من الخمس و الزّكاة و الغاصبين لاموال النّاس و السّارقين و التّجار الّذين غالب معاملاتهم على غير طريق الشّرع فانّ الاجتناب فی العصر الحاضر عن هذه الامور عسر منفی فی الشّريعة فلا يجوز نهيه فاذا كان النّهی منفيّاً معناه رفع اصل التّكليف.

(الرّابع) و هو امتن و ادقّ ممّا سبق الاخبار الواردة عن الائمّة عليهم السلام الحاكمة على قاعدة الاحتياط لانّ المدرک فيه ليس الّا شمول الخطابات الواقعيّة لمورد العلم الاجمالی و عدم المانع عنه مثلاً انّ الدّليل الدالّ على حرمة التصرّف فی مال الغير شامل لما كان معلوماً بالاجمال ايضاً فيظهر من الاخبار جواز الاخذ و لو فی صورة كانت الشّبهة محصورة.

(مسألة) فيما لو علم اجمالاً اشتمال الجائزة على الحرام و فی هذه الصّورة **(قد يكون)** اشتمال الجائزة بطريق الاشاعة كما اذا غصب الشّخص ما كان مشتركاً بينه و بين شريكه و يدفعه الى الآخذ،

(و قد يكون) بغير الاشاعة كما اذا علم بانّ احد العشرة للغير و لو يعلم بعينه **(و على الاوّل)** امّا ان يكون القدر و المالک معلومين بان يعلم انّ عشرة لزيد او مجهولين بان لا يعلم بان عشره او خمسه مثلاً حرام و لا

یعلم المالک بعینه او مختلفان بان یکون احدهما معلوماً و الآخر مجهولاً،

(امّا الاوّل) فلا اشکال فی عدم جواز التّصرّف لاحد فیه و وجوب دفعه الی مالکه فلابدّ من تقسیمه و دفع حصّته الیه اذا کانت الاشاعة حقیقیّة کالحنطة المشترکة بینه و بین شریکه او دفع معادله اذا کان الاشاعة ظاهریّة حاصلة من الامتزاج کامتزاج منّ من الحنطة فی حنطة الغیر متساویاً او متفاضلاً و هذا اذا لم یکن الامتزاج علی وجه الاستهلاک کالمثال المذکور.

(و امّا اذا کان) علی وجه الاستهلاک فلا یخلو من ان یکون رافعاً للمالیّة او یکون المالیّة باقیة و لو کانت العین مستهلکة،

(و علی کلّ تقدیر) امّا ان یکون ذلک حاصلاً بفعله او فعل الدّافع فهذه ایضاً اقسام فان کان الاستهلاک موجباً لرفع المالیّة فلا اشکال فی انّ الواجب دفع قیمته الی المالک کما اذا اختلط مثقال من السّکر فی ماء کثیر فان کان ذلک بفعل الآخذ فعلیه الدّفع و ان کان بفعل المعطی فعلیه الدّفع و لیس علی الآخذ شیئٌ لان من اتلفه ضامن سواء کان هو الدّافع او الآخذ و ان لم یکن الاستهلاک موجباً لرفع المالیّة و ان کان موجباً لاستهلاک العین فلا مانع من حصول الشرکة اذ مجرّد تلف العین لا یکفی فی الرّجوع علی المتلف بالمثل او القیمة ما لم یکن موجباً لرفع المالیّة.

(و امّا الثانى) و هو ما يصير الاشتباه موجباً للاشاعة و الاشتراک الّا انّ المالک و المقدار مجهولان فالمشهور اخراج الخمس كما صرّح به فى النّهاية و الوسيلة و السّرائر و النّافع و القواعد و التّذكرة خلافاً لجماعة،

(و الحقّ) هو وجوب الخمس فى هذه الصّورة و يظهر به الباقى لنصوص كثيرة و الظّاهر انّ مصرفه مصرف الخمس لما فى صحيحة رواها فى الخصال حيث عدّها مع سائر ما يجب فيه الخمس لاهل البيت عليهم السلام و ذرّيتهم و غيرها،

(فعلى هذا) لا يعتنى بقول المخالف من المتأخّرين حيث قالوا بوجوب اخراج الخمس صدقة فيكون مصرفه مصرف الصّدقة فيمنع عنه فقراء السّادة بناء على حرمة دفع الصّدقات الواجبة اليهم.

(مسألة) فيما علم القدر دون المالک فقيل هنا بوجوب الصّدقة مع اليأس من المالک سواء كان بقدر الخمس او ازيد او انقص و اختاره فى المدارک،

و قيل بوجوب الخمس ثمّ الصّدقة بالزّائد فى صورة الزّيادة و انّما قالوا بالصّدقة لما ورد من النّصوص بوجوب الدّفع صدقة فى مجهول المالک و به صرّح جماعة بل هو المشهور الّا انّ ذلک مخالف لاطلاق جماعة كالنّهاية و الغنية و الوسيلة و النّافع و الشّرايع و التّبصرة و اللمعة لانّهم حكموا بالخمس فى الحلال المختلط بالحرام لاطلاق الاخبار.

(مسألة) اذا علم المالک دون القدر قال فی الحدائق انّ الفقهاء قالوا انّ الواجب فی هذه الصّورة هو التخلّص منه بصلح و نحوه انتهی و الظّاهر من الصّلح هو الصّلح المعهود اعنی التّسالم فی البین و لا یحصل الّا بتراضیهما فان ابی فلابدّ من ان یجبره الحاکم علیه و الّا فلابدّ من التنصیف لان نسبة المال الی کلّ منهما علی السّویّة للعلم بان المال لهما و لا یعلم القدر و لا دلیل علی ترجیح احدهما علی الآخر فلابدّ من ان یحکم بالتنصیف القهری کما تعرّض له الشّیخ الانصاری‌ﷺ فی باب حرمة المخالفة القطعیّة فی رسائله فعلی هذا فلا یحتاج الی اجراء صیغة الصّلح،

(و یمکن) ان یجعل المدرک الاخبار الواردة فی المال المجهول منها صحیحة عبدالله بن المغیرة عن غیر واحد من الاصحاب عن ابی عبدالله علیه السلام «فِی رَجُلَیْنِ کَانَ مَعَهُمَا دِرْهَمَانِ فَقَالَ اَحَدُهُمَا الدِّرْهَمَانِ لِی وَ قَالَ الْآخَرُ هُمَا بَیْنِی وَ بَیْنَکَ قَالَ فَقَالَ اَبُو عَبْدِ اللهِ علیه السلام اَمَّا اَحَدُ الدِّرْهَمَیْنِ فَلَیْسَ لَهُ فِیهِ شَیْءٌ وَ اِنَّهُ لِصَاحِبِهِ وَ یُقْسَمُ الدِّرْهَمُ الثَّانِی بَیْنَهُمَا نِصْفَیْنِ»[1] الی غیر ذلک من الاخبار.

(و القول الثانی) للعلّامة فی التّذکرة حیث قال انّ الواجب دفع خمسه الی المالک لما دلّ من قوله علیه السلام «اِنَّ اللهَ رَضِیَ مِنَ الْاَشْیَاءِ بِالْخُمُسِ»[2]،

(و فیه اوّلاً) انّ مفاد الدّلیل دفع الخمس الی السّادة و هذا مخالف له،

---

[1] - تهذیب الاحکام، ج ۶، ص ۲۰۸، باب ۸۳ (الصلح بین الناس).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۹، ص ۵۰۶، باب ۱۰ (وجوب الخمس فی الحلال اذا اختلط بالحرام).

(و ثانیاً) انّ خبر عمّار نصّ فی انّ مورد الخمس ما اذا لم یعرف صاحبه فلا یشمل ما اذا کان الصّاحب معلوماً حیث قال المعصوم علیه السلام «وَ الْحَلَالِ الْمُخْتَلِطِ بِالْحَرَامِ اِذَا لَمْ یُعْرَفْ صَاحِبُهُ»[1].

(و القول الثالث) وجوب دفع المتیقّن و البرائة فی الزّائد لانّ الحکم فی صورة الشک فی الزّائد البرائة مع انّ الید امارة شرعیّة علی الملکیّة خرج ما تیقّن انّه مال الغیر و بقی الباقی تحت الامارة،

(و ان قلت) انّ الشّک لیس فی الاشتغال حتّی یتمسّک بالبرائة بل الشّک فی انّ الموجود الخارجی لمن کان فلا یکون المرجع البرائة.

(قلت) انّ وجوب دفع الزّائد مشکوک فالاصل البرائة.

(و القول الرّابع) الحکم بالقرعة لتعیین المجهول لانّها لکلّ امر مشکل،

(و فیه اوّلاً) انّ الاخذ بالقرعة انّما هو فی الامر المردّد بین الامرین کان تکون الزّوجة المطلّقة هذه او غیرها او العبد المعتق هذا او ذلک دون ما اذا تردّد بین الاقلّ و الاکثر کما فیما نحن فیه،

(و ثانیاً) انّه لو تمّت القرعة لتمّت فیما اذا کان المحملات محصورة امّا اذا کانت غیر محصورة کان یحتمل کون الزّائد فلساً او فلسین او ثلاثة و هکذا،

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۹، ص ۴۹۴، باب ۳ (وجوب الخمس فی المعادن کلها).

(و ثالثاً) انّ قاعدة القرعة من القواعد المحتاجة الی جابر عملی لانّها ممّا وقع علیها تخصیصات کثیرة و کلّ قاعدة کانت کذلک تکون محتاجة الی جابر عملی کقاعدة «هنّ مصدّقات» و بسبب هذه التخصیصات یحصل ضعف فی عمومها و العمل جابر لهذا الضّعف و لا جابر هنا لانّ المسئلة خلافیّة و القائل به غیر معلوم،

(و رابعاً) انّ القرعة لکلّ امر مشکل و لا اشکال الّا فیما اذا لک یکن طریق آخر للتّخلّص عنه و المفروض هنا وجود طرق اخری و المسئلة المعنوة قابلة للبحث تفصیلاً فلا یسعه المجال فراجع الی المطوّلات.

الكلام فی بیان عدم القدر المعیّن للخراج

(اقول) لیس للخراج قدر معیّن بل المناط فیه ما تراضی فیه السّلطان و من استعمل الارض لانّ الخراج علی اجرة الارض فینوط برضی المؤجر و المستأجر و لکن لو استعمل احد الارض قبل تعیین الاجرة تعیّن علیه اجرة المثل مع تعیین اهل الخبرة و امّا قبل العمل فهو تابع لما یقع التّراضی علیه و یدلّ علی ما ذکرناه قول ابی الحسن علیه السلام فی مرسلة حماد بن عیسی «وَ الْاَرْضُ الَّتِی اُخِذَتْ عَنْوَةً بِخَیْلٍ وَ رِکَابٍ فَهِیَ مَوْقُوفَةٌ مَتْرُوکَةٌ فِی یَدِ مَنْ یَعْمُرُهَا وَ یُحْیِیهَا وَ یَقُومُ عَلَیْهَا عَلَی صُلْحِ مَا یُصَالِحُهُمُ الْوَالِی عَلَی قَدْرِ طَاقَتِهِمْ مِنَ الْخَرَاجِ النِّصْفُ اَوِ الثُّلُثُ اَوِ الثُّلُثَانِ وَ عَلَی قَدْرِ مَا یَکُونُ لَهُمْ صَالِحاً وَ لَا یُضِرُّ بِهِم»[1] الحدیث.

---

[1] - تهذیب الاحکام، ج ۴، ص ۱۳۰، باب ۳۷ (قسمة الغنائم).

الكلام فی بیان عدم اشتراط الاستحقاق فیمن یأخذ الخراج او الزّکاة من السّلطان

(اقول) انّ المستفاد من عبارة الاصحاب عدم الاستحقاق فیمن یصل الیه الخراج او الزّکاة من السّلطان علی وجه الهدیة او یقطعه الارض الخراجیّة اقطاعاً و نسب المحقّق الکرکی ذلک الی اطلاق الاخبار و عبارة الاصحاب و لعلّه علی ما تعرّض له الشّیخ الانصاری﵀ اراد اطلاق ما دلّ علی حلّ جوائز السّلطان و عمّاله مع کونها غالباً من بیت المال و الّا فما استدلّوا به لاصل المسئلة انّما هی الاخبار الواردة فی جواز ابتیاع الخراج و المقاسمة و الزّکاة و الواردة فی حلّ تقبیل الارض الخراجیّة من السّلطان و لا ریب فی عدم اشتراط کون المشتری و المتقبّل مستحقّاً لشیئ من بیت المال و لا یخفی کون الارض الخراجیّة بحیث یتعلّق علیها احکام الخراج و المقاسمة موقوف علی شرائط تعرّض لها الشیخ الانصاری﵁ فی اواخر المکاسب تفصیلاً و مستدلّاً؛ فراجع.

(و امّا الاخبار الواردة) فهی كثيرة:

(منها) ما عن حسن بن محبوب عن ابی ولّاد قال «قُلْتُ لِاَبِی عَبْدِ اللهِ عليه السلام مَا تَرَی فِی رَجُلٍ يَلِی اَعْمَالَ السُّلْطَانِ لَيْسَ لَهُ مَكْسَبٌ اِلَّا مِنْ اَعْمَالِهِمْ وَ اَنَا اَمُرُّ بِهِ فَاَنْزِلُ عَلَيْهِ فَيُضِيفُنِی وَ يُحْسِنُ اِلَیَّ وَ رُبَّمَا اَمَرَ لِی بِالدِّرْهَمِ وَ الْكِسْوَةِ وَ قَدْ ضَاقَ صَدْرِی مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِی كُلْ وَ خُذْ مِنْهُ فَلَكَ الْمَهْنَأُ وَ عَلَيْهِ الْوِزْرُ»[1] و هذا صريح فی ماله حرام.

(و منها) ما عن الحسن بن علی عن ابان عن اسحاق بن عمّار قال «سَاَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِی مِنَ الْعَامِلِ وَ هُوَ يَظْلِمُ قَالَ يَشْتَرِی مِنْهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ اَنَّهُ ظَلَمَ فِيهِ اَحَدا»[2] فانّه صريح فی انّه ان لم يعلم بانّ ما اخذه حراماً اخذه.

(و منها) ما عن معاوية بن وهب قال «قُلْتُ لِاَبِی عَبْدِ اللهِ عليه السلام اَشْتَرِی مِنَ الْعَامِلِ الشَّیْءَ وَ اَنَا اَعْلَمُ اَنَّهُ يَظْلِمُ فَقَالَ اشْتَرِ مِنْه»[3].

(و منها) ما عن احمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابی عبيدة عن ابی جعفر عليه السلام قال «سَاَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ مِنَّا يَشْتَرِی مِنَ السُّلْطَانِ مِنْ اِبِلِ الصَّدَقَةِ وَ غَنَمِ الصَّدَقَةِ وَ هُوَ يَعْلَمُ اَنَّهُمْ يَاْخُذُونَ مِنْهُمْ اَكْثَرَ مِنَ الْحَقِّ الَّذِی يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَالَ فَقَالَ مَا الْاِبِلُ اِلَّا مِثْلُ الْحِنْطَةِ وَ

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۱۳، باب ۵۱ (ان جوائز الظالم و طعامه حلال).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۲۱، باب ۵۳ (جواز الشراء من غلات الظالم).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۱۹، باب ۵۲ (جواز شراء ما يأخذه الظالم من الغلات).

الشَّعِيرِ وَ غَيْرِ ذَلِکَ لَا بَأْسَ بِهِ حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ بِعَيْنِهِ»[1] و غير ذلک من الاخبار.

(قال الشيخ الانصاری رحمه الله فی المکاسب) ليس فی اخبار الباب ما يكون حاكماً على قاعدة الاحتياط فانّه رحمه الله قال اخبار الاحتياط حاكمة على الاخبار التی استدلّ المشهور على مختارهم و فيه تأمّل و نظر بل الادلّة الاربعة المتقدّمة خصوصاً الاخبار الواردة حاكمة على قاعدة الاحتياط و قد تعرّضنا لهذا البحث تفصيلاً و مستدلّاً فی المجلد الثالث من شرح الرّسائل فراجع.

[1] - وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢١٩، باب ٥٢ (جواز شراء ما يأخذه الظالم من الغلات).

الكلام فی تطهیر الجائزة باخراج الخمس

(اقول) صرّح جماعة من الفقهاء بان من الامور الّتی یصیر سبباً لرفع الکراهة اخراج الخمس منهم صاحب الرّیاض قال لا خلاف فی انتفائها باخبار المخبر بذلک او اخراج لخمس لکونه مطهّراً للمال المختلط بالحرام قطعاً انتهی،

و قال الاردبیلی‌ﷺ فالظاهر انّه مکروه للشّبهة و یمکن استحباب اخراج الخمس و مواسات الاخوان انتهی؛

و صرّح العلّامة فی المنتهی بانتفاء الکراهة باخراج الخمس حیث قال جوائز السّلطان ان علمت حراماً وجب دفعها الی اربابها مع التمکّن و مع عدمه یتصدّق بها عنه الی ان قال و لو لم یعلم حراماً جاز تناولها و ان کان المخبر ظالماً و ینبغی له ان یخرج الخمس من جوائز الظّالم لیطهر بذلک ماله لانّ الخمس یطهّر المختلط بالحرام فتطهیر ما لم یعلم الحرام فیه اولی انتهی؛

و استحبّ فی النّهایة و السّرائر اخراج الخمس و التّصدّق ببعضها و مواسات الاخوان فی الباقی و لیس فی ذلک دلالة علی انتفاء الکراهة باخراج الخمس و الّا لم یحتج الی الصّدقة و به قال الشیخ الکبیر فی شرحه علی القواعد.

(الحاصل) انّ المستفاد من عبارة الفقهاء ارتفاع الکراهة باخبار الظّالم بحلیّة الجائزة و کونها من اموال الشّخصیّة و الثانی باخراج الخمس حیث قال فی المنتهی انّ المال الّذی اختلط بالحرام قطعاً یطهر بالتخمیس فما احتمل وجود الحرام فیه یطهر به بالاولویّة القطعیّة.

(و استدلّ) علی تطهیر الجائزة باخراج الخمس بامور کلّ منها لا یخلو عن الخدشة فالقول باستحباب الخمس و رفع الکراهة به محلّ تأمّل،

(و العجب من الاصحاب) حیث لم یتعرّضوا فی عداد بیان مصرف الاخماس لبیان مصرف هذا الخمس مع انّ المشهور عندهم استحبابه و لعلّ الوجه فیه هو کونه مستحبّاً یجوز صرفه فیما یریده.

فی حکم المأخوذ من الجائر

(اقول) انّه یتصوّر علی وجهین:

(احدهما) ان یکون المأخوذ معلوم المالک و الثانی ان یکون مجهول المالک ففی الفرض الاوّل یجب ردّ المأخوذ من الجائر الی مالکه لکونه امانة شرعیّة فی ید الآخذ و یدلّ علی ذلک الآیة الشّریفة

﴿اِنَّ اللهَ یَاْمُرُکُمْ اَنْ تُؤَدُّوا الْاَماناتِ اِلی اَهْلِها﴾[1]

و مقتضی الآیة عدم الفرق بین ان یکون علم الآخذ بالحال قبل وقوع المال فی یده او بعده و انّما الکلام فی معنی الاداء فهل هو مجرّد اعلام المالک بذلک و التّخلیة بینه و بین ماله ام حمله الیه وجهان و المستفاد من الآیة هو الثّانی و ان ذهب اکثر الفقهاء الی الاوّل.

---

[1] - سورة النساء، ۵۸.

(و امّا الثّانی) ای اذا کان المالک مجهولاً فیقع الکلام فیه من جهات:

(الاولی) هل یجب الفحص عن المالک ام لا؟

و احتمل الشّیخ الانصاری﵀ عدم وجوب الفحص فیجوز التّصدّق بمجهول المالک بغیر فحص عن مالکه استناداً الی اطلاق بعض الرّوایات و قیل بوجوب الفحص لوجهین الاوّل الاخبار الدّالّة علی وجوب الفحص عن المالک فانّ مقتضی القاعدة تقیید المطلقات بهذه الاخبار و فی النّظر القاصر وجوب الفحص عن المالک مع التمکّن منه.

الکلام فی عدم اعطاء مجهول المالک لمن یدّعیه

(اقول) هل یجب اعطاء مجهول المالک لمن یدّعیه بعد الفحص عن مالکه و الیأس من العلم به او لا یجوز اعطاؤه الّا بعد الثبوت شرعاً و الاقوی هو الثّانی لاشتغال ذمّة ذی الید بمجرّد وضع یده علی مال الغیر فلا تبرأ ذمّته الّا بایصاله الی مالکه الواقعیّ او الشّرعی.

الكلام فى اجرة الفحص

(اقول) قد وقع الخلاف بين الفقهاء هل اجرة الفحص على الواجد اى على المالک، قال الشّيخ الانصارىﷺ لو احتاج الفحص الى اجرة فالظّاهر عدم وجوبه على الواجد بل يتولّاه الحاكم الشّرعى ولاية عن صاحبه و يخرج عن العين اجرة الشخص الّذى عرّفه بالصّيحة او بالكتابة و نحو ذلک ثمّ يتصدّق بالباقى ان لم يوجد صاحبه و ذلک هو المشهور فيما نحن فيه اعنى جوائز الظّالم،

(قال العلاّمة) فى القواعد فان جهل تصدّق بها و قال السيّد فى شرحه انّه لا ريب فى انّه انّما يتصدّق بها بعد اليأس من الوصول اليه او الى وارثه بعد موته و لذا تركه الاكثر، انتهى و به قال السيّد فى الرّياض.

(و قال المحقّق فى الشرايع) و ان جهله او تعذّر الوصول اليه تصدّق بها عنه و قال فى الجواهر فى شرح العبارة كما فى غيرها من اقسام مجهول المالک الّذى حكمه ذلک نصّاً و فتوى لانّه اقرب طرق الايصال و كذا قال به الشهيد فى المسالک فلا مانع من العمل بالمرسل فى مثل المقام و يؤيّده ما ورد من الامر بالتّصدّق فى الخبر الوارد فى من دخل فى ديوان بنى اميّة من الامر بالتّصدّق.

(قال فى السّرائر) و يجب عليه ردّها على اربابها ان عرفهم فان لم يعرفهم عرّف ذلک المال و اجتهد فى طلبهم،

و قد روى اصحابنا انّه يتصدّق به عنه و يكون ضامناً اذا لم يرض بما فعل و الاحتياط حفظه و الوصيّة به، انتهى؛

و حكمه بالاحتياط مخالف للرّواية التى اعتمد بها الاصحاب فهى مرسلة مجبورة بالشّهرة و لذا قال السيّد فى مفتاح الكرامة الاحتياط مخالف للاحتياط.

(و قال بعض الفقهاء) انّه يحتمل غير بعيد عدم وجوب الفحص،

اقول الظّاهر انّه لا اشكال فى عدم وجوب الفحص و لا يجوز قياسه باللقطة لانّ الوجوب خلاف للاصل فلابدّ من ان يقتصر على مورده مع انّه ليس على المحسن من سبيل و وجوب الحفظ نوع سبيل على المحسن و لا يقاس ذلک بوجوب الحفظ فيقال ان وجوب الحفظ ايضاً نوع سبيل فلابدّ ان يقال بعدمه لانّ الحفظ محقّق لموضوع الاحسان فمع عدمه لا يكون محسناً.

(و قال بعض الاعلام) على حسب ما نقله مقرّره انّ الاستيلاء على مجهول المالک على قسمين:

(تارة) يستند الى اسباب غير شرعيّة بان يأخذ احد اموال الناس بغير سبب شرعى كالغصب و السّرقة و الخيانة و نحوها ثمّ يندم و لكن لا

يقدر على ايصاله الى ملّاكه و قد يستند الى وجه شرعى كأخذ المال من السّارق او الجائر او الصّبى الذى لا يعرف له ولىّ و كأخذ المال المشرف على التّلف و كاللقطة و نحوها فان اخذ المال فى جميع هذه الموارد لحفظه لمالكه و ايصاله اليه جائز من جهة الحسبة،

(امّا الصّورة الاولى) فلا شبهة فى انّ مؤنة الفحص على الغاصب لوجوب ردّ المغصوب الى مالكه و ان و ان توقّف ذلك على بذل الاجرة،

(و امّا الصّورة الثّانية) و هى ان يستند الاستيلاء على مجهول المالك الى سبب شرعى فالظّاهر انّ مؤنة الحفظ على المالك بمعنى ان الواجد يصرفها من كيسه عن المالك فاذا وجده اخذها منه و الّا فمن المال الّذى فى يده، انتهى كلامهما و رفع مقامهما.

(ظهر من بعض الرّوايات) انّ مجهول المالك مال الامام عليه السلام ،

(اقول) و ذلك كرواية داود بن ابى زيد عن ابى عبد الله عليه السلام «قَالَ رَجُلٌ اِنِّى قَدْ اَصَبْتُ مَالًا وَ اِنِّى قَدْ خِفْتُ فِيهِ عَلَى نَفْسِى وَ لَوْ اَصَبْتُ صَاحِبَهُ دَفَعْتُهُ اِلَيْهِ وَ تَخَلَّصْتُ مِنْهُ قَالَ فَقَالَ لَهُ اَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَ اللهِ اَنْ لَوْ اَصَبْتَهُ كُنْتَ تَدْفَعُهُ اِلَيْهِ قَالَ اِى وَ اللهِ قَالَ فَاَنَا وَ اللهِ مَا لَهُ صَاحِبٌ غَيْرِى قَالَ فَاسْتَحْلَفَهُ اَنْ يَدْفَعَهُ اِلَى مَنْ يَاْمُرُهُ قَالَ فَحَلَفَ فَقَالَ فَاذْهَبْ فَاقْسِمْهُ فِى اِخْوَانِكَ وَ لَكَ الْاَمْنُ مِمَّا خِفْتَ مِنْهُ قَالَ فَقَسَمْتُهُ بَيْنَ اِخْوَانِى»[1]

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۲۵، ص ۴۵۰، باب ۷ (جواز الصدقة باللقطة بعد التعريف).

(**و فيه ما فيه**) من انّ المراد بالصّاحب الوالى و من بيده الامر و لا ينافى ان يكون مصرف مجهول المالک الفقراء يدفع اليهم باذن الامام عليه السلام لانّه الوالى لمن لا والى له فلا تدلّ الرّواية على كون مجهول المالک ملک الامام عليه السلام كبقيّة امواله الشّخصيّة هذا مضافاً الى انّها ضعيفة سنداً اوّلاً و ثانياً وردت فى قضيّة شخصيّة فلا تكون مستنداً لكبرى كليّة اذ من المحتمل ان يكون المال فى تلک الواقعة مفقوداً من الامام نفسه و غير ذلک من الاحتمالات.

الكلام فيما يأخذه السّلطان من المخالف

(**اقول**) انّ ما يأخذه السّلطان المخالف المدّعى للخلافة العامّة من الضّرائب المجعولة على الاراضى و الاشجار و النّخيل و غير ذلک يجوز شرائه و اخذه منه مجّاناً بلا فرق بين الخراج و هو ضروبة النقد و المقاسمة و هى ضريبة السهم من النصف و العشر و نحوهما و كذا المأخوذ بعنوان الزّكاة و الظّاهر برائة ذمّة المالک بالدّفع اليه بل الظّاهر انّه لو لم تأخذه الحكومة و حوّلت شخصاً على المالک فى اخذه منه جاز للمحمول اخذه و برئت ذمّة المحوّل عليه.

الكلام فی ضمان مجهول المالک بعد التّصدّق

(اقول) هل یضمن مجهول المالک لصاحبه اذا ظهر بعد التّصدّق به ام لا؟ وجوه و قد تقدّم مختارنا من بینها و لا بأس بالاشارة بمناسبة المقام الی الفرق بین اللّقطة و مجهول المالک؛

(فتقول) انّ اللّقطة علی قسمین بالمعنی الاعمّ و بالمعنی الاخصّ و المراد من الاوّل کلّ مال ضایع عن مالکه و لم یکن ید علیه و هو امّا حیوان او غیر حیوان و المراد من الثّانی الّتی یطلق علیها اللّقطة عند الاطلاق و اللّقطة بالمعنی الاخصّ و یعتبر فیها عدم معرفة المالک فهو قسم من المجهول المالک له احکام خاصّة.

(ثمّ) انّه یعتبر فی مجهول المالک الضّیاع عن مالکه فما یؤخذ من ید الغاصب و السّارق لیس من اللّقطة لعدم الضّیاع عن مالکه بل لابدّ فی ترتیب احکامها من احراز الضّیاع و لو بشاهد الحال فالمداس المتبدّل بمداسة فی المساجد و نحوها یشکل ترتیب احکام اللّقطة علیه لاحتمال تقصّد المالک فی التبدیل و معه یکون من المجهول المالک لا من اللّقطة،

و يعتبر فى صدق اللّقطة و ثبوت احكامها الاخذ و الالتقاط فلو راى شيئاً و اخبر به غيره فأخذه كان حكمها على الآخذ دون الرّائى و فى اللّقطة اذا تملكها بعد تعريفها سنة او تصدّق بها عن مالكها ضمنها له مع المطالبة بها و لكن اذا تصدّق بعد التّعريف باذن الحاكم فلا يضمنه لبرائة ذمّة الشّخص بالدّفع اليه فانّه ولىّ الغائب و تصرّف الولىّ كتصرّف المولّى عليه و تفصيل البحث مستدلّاً مذكوره فى باب اللّقطة، فراجع.

الكلام فى السّباع

(اقول) و منها ما لا يصلح للصّيد كالاسد و الذّئب و الارنب و الثّعلب و الفهد و النّمر و سباع الطّير كالرّخم و الحداة و الغراب و الابقع و الزّاغ و النّعامة و نحوها،

(و قد اختلفت الاقوال فيها) و قال فى المراسم و ابن ابى عقيل بالمنع مطلقا و قال فى النّهاية بالمنع فى السّباع غير الطّيور غير انّه استثنى الفهد حيث قال انّه يصلح للصّيد و قد نسبه فى المهذّب البارع الى اكثر المتقدّمين و فى المقنعة بالمنع الّا فى الصّقر و الهرّة و الفهد و الاكثر على الجواز بل هو المشهور كما هو خيرة السّرائر و الوسيلة و الشّرايع و كشف الرّموز و المنتهى و المختلف و التّحرير و شرح الارشاد و الايضاح و التّنقيح و جامع المقاصد و ايضاح النّافع و مجمع البرهان و الرّياض و الحدائق و المنية و مفتاح الكرامة و الجواهر و الشّيخ الكبير جعفر فى شرح القواعد و الشّيخ الانصارى فى المكاسب.

(و الحاصل) انّ الاقوال فيها ستّة:

(الاوّل) المنع مطلقا قد تقدّم انّه خيرة المراسم و ابن ابى عقيل،

(الثّانى) الجواز و هو خيرة المشهور،

(الثالث) التّفصيل بين سباع الطّيور و الوحوش فالمنع فى الثّانى دون الاوّل غير انّه استثنى الفهد قال به العلّامة فى النّهاية و قد نسبه فى المهذّب البارع الى الاكثر،

(الرّابع) الجواز مطلقا غير انّه استثنى الاسد و النّمر و هو خيرة المقنعة،

(الخامس) المنع الّا اذا كان صايداً و هو المنقول عن الشّافعى،

(السّادس) فيما لا ينتفع به كما ذهب اليه فى المبسوط،

(و استدلّ) من قال بالمنع بانّها ممّا لا ينتفع نفعاً معتدّاً به عند العقلاء و الاجماع قائم على عدم جواز بيع ما لا منفعة له منفعة معتدّاً بها عند العقلاء فيكون اكل المال بالباطل و بانّ الاصل فى المعاملات الفساد و الصّحة موقوفة على دلالة الدّليل و الادلّة الدّالّة على جواز بيع الاشياء منصرفة الى المتعارف و هو ما كان له منفعة مقصودة معتدّاً بها للعقلاء فلا يشمل ما لا نفع فيه فيبقى فاسداً بحكم الاصل،

(قيل) فى المسئلة بالجواز مطلقا بقصد المنفعة المحلّلة و لو كانت نادرة بناء على وقوع التّذكية عليها للانتفاع بجلودها و بسبب الانتفاع من جهة الصّيد كما هو المتعارف فى السّابق، و لذا ورد السّؤال عمّا يصيده الفهد و الغراب و الاسد و غيرها مثل الباز و الصّقر عن ابى عبدالله عليه السلام و عن ابى الحسن الرّضا عليه السلام فى باب الصّيد و الذّباحة روى عن حمّاد بن

عيسى قال «نَهَى رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله عَنْ نَقْرَةِ الْغُرَابِ وَ فَرِيسَةِ الْأَسَدِ»[1].

(ثمّ) عبارة الشّيخ فی المبسوط مشتملة لذكر الرخم و الحذاء و الغراب،

(اقول) انّه لا بأس بالاشارة اليها موضوعاً و حكماً فالرّخم جمع رخمة كقصب جمع قصبة طائر يأكل العذرة و الحذاء طائر خبيث و حكم جواز بيعهما حكم ساير ما ينتفع منفعة نادرة لا يعدّ المعاملة به سفهاً و امّا الغراب فالمراد منه الاسود الكبير الذی يأكل الجيف و يسكن فی الجبال و صرّح الشّيخ بالتّحريم فی الجميع.

(و امّا الهرّة) فلا اشكال فی جواز بيعه للنّصوص منها ما عن عبدالله العامری قال «سَأَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ الَّذِی لَا يَصِيدُ فَقَالَ سُحْتٌ وَ اَمَّا الصَّيُودُ فَلَا بَأْسَ»[2].

و منها ما روی عن الصّادق علیه السلام قال «لَا بَأْسَ بِثَمَنِ الْهِرِّ»[3] و نسبه فی التّذكرة الى علمائنا حيث قال لا بأس ببيع الهرّة عند علمائنا و به قال ابن عبّاس و الحسن و ابن سيرين و الحكم و حمّاد و الثّوری و مالک و الشّافعی، انتهى.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۲۳، ص ۳۴۵، باب ۶ (انه لا يحل ما يصيده الفهد و ...).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۱۸، باب ۱۴ (تحريم بيع الكلاب إلا كلب الصيد).

[3] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۱۹، باب ۱۴ (تحريم بيع الكلاب إلا كلب الصيد).

الكلام فی بیع المسوخ

(قال فی مجمع البحرین) المسخ تحویل صورة الی ما هو اقبح منها، یقال مسخه الله قرداً و فی الحدیث «لا یجوز اکل شیئ من المسوخ».

المسوخ کدروس و بخور و هی کما جاءت به الرّوایة القرد و الخنزیر و الکلب و الفیل و الذئب و الفأرة و الضبّ و الارنب و الطاوس و الجرّی و الدعموص و السرطان و السلحفاة و الوطواط و العنقاء و الثعلب و الدبّ و الیربوع و القنفذ.

و یقال انّ المسوخ جمیعها لم تبق اکثر من ثلاثة ایّام ثمّ ماتت و لم تتوالد و هذه الحیوانات علی صورها سُمیت مسوخاً علی الاستعارة.

(اقول) انّ الشّیخ الانصاری‌ﷺ لم یذکره عنواناً مستقلّاً بل ذکره فی طیّ السّباع و لکن نذکره تبعاً للعلماء عنواناً بخصوصه للفرق بینها و بین السّباع و لا بأس قبل بیان الفرق بینهما بالنّسبة الی نظر العلماء بالاشارة الی ما النّظر القاصر من عدم الفرق بینهما فی جواز البیع بقصد المنفعة المحلّلة و لو کانت نادرة مطلقا اعمّ من کونهما قابلاً للتّذکیة ام لا،

و امّا البحث فبالنّسبة الی نظر العلماء و لا بأس بنقل عين عبارتها للفرق بين المسوخ و السّباع،

حيث قالوا انّ جواز البيع فی السّباع انّما هو بالنّصوص الواردة فی جواز بيع جلودها الكاشفة عن قبولها للتّذكية فيكون لها منفعة معتدّ بها بسبب المجلود،

و امّا المسوخ فليس فيها نصّ يدلّ على جواز بيعها او جلودها حتّی يكشف عن قبولها للتّذكية و لم يدلّ نصّ على قبولها للتّذكية فلابدّ ان نتكلّم فيها بحسب القواعد المقرّرة للشّاک فيما اذا كان الشّک فی قابليّة الحيوان للتّذكية فان جعلنا القبول اصلاً يعمل به و يعوّل عليه فی صورة الشّک فلا اشكال فی جواز بيعها لما قلنا فی السّباع من جواز بيعها للانتفاع بجلودها و ان جعلنا عدم القبول اصلاً فلا يجوز بيعها لعدم الانتفاع بشيئ منها الّا بالنّسبة الی الفيل للانتفاع بعظمه.

(و لابدّ قبل التكلّم فی الحكم) من بيان المسوخ لكثرة الخلاف فی مصاديقها و المتعيّن منها ما هو المنصوص فی الاخبار،

(روی الاشعریّ) عن ابی الحسن الرّضا علیه السلام قال

«الْفِيلُ مَسْخٌ كَانَ مَلِكاً زَنَّاءً

وَ الذِّئْبُ مَسْخٌ كَانَ اَعْرَابِيّاً دَيُّوثاً

وَ الْاَرْنَبُ مَسْخٌ كَانَتِ امْرَاَةً تَخُونُ زَوْجَهَا وَ لَا تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضِهَا

وَ الْوَطْوَاطُ مَسْخٌ كَانَ يَسْرِقُ ثُمُورَ النَّاسِ

وَ الْقِرَدَةُ وَ الْخَنَازِيرُ قَوْمٌ مِنْ بَنِی اِسْرَائِيلَ اعْتَدَوْا فِی السَّبْتِ

وَ الْجِرِّيثُ وَ الضَّبُّ فِرْقَةٌ مِنْ بَنِی اِسْرَائِيلَ لَمْ يُؤْمِنُوا حَيْثُ نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ عَلَی عِيسَی ابْنِ مَرْيَمَ فَتَاهُوا فَوَقَعَتْ فِرْقَةٌ فِی الْبَحْرِ وَ فِرْقَةٌ فِی الْبَرِّ

وَ الْفَاْرَةُ وَ هِیَ الْفُوَيْسِقَةُ وَ الْعَقْرَبُ كَانَ نَمَّاماً

وَ الدُّبُّ وَ الْوَزَغُ وَ الزُّنْبُورُ كَانَ لَحَّاماً يَسْرِقُ فِی الْمِيزَانِ»[1]؛

و عن ابی الحسن الرّضا علیه السلام قال «الطَّاوُسُ مَسْخٌ كَانَ رَجُلًا جَمِيلًا فَكَابَرَ امْرَاَةَ رَجُلٍ مُؤْمِنٍ تُحِبُّهُ فَوَقَعَ بِهَا ثُمَّ رَاسَلَتْهُ بَعْدُ فَمَسَخَهُمَا اللهُ طَاوُسَيْنِ اُنْثَی وَ ذَكَراً فَلَا تَاْكُلْ لَحْمَهُ وَ لَا بَيْضَهُ»[2]؛

---

[1] – وسائل الشيعة، ج ۲۴، ص ۱۰۶، باب ۲ (تحريم لحوم المسوخ و بيضها من جميع اجزائها).

[2] – وسائل الشيعة، ج ۲۴، ص ۱۰۶، باب ۲ (تحريم لحوم المسوخ و بيضها من جميع اجزائها).

و ما عن سماعة بن مهران عن الكلبی النسّابة قال «سَاَلْتُ اَبَاعَبْدِاللهِ عليه السلام عَنِ الْجِرِّیِّ فَقَالَ اِنَّ اللهَ مَسَخَ طَائِفَةً مِنْ بَنِی اِسْرَائِیلَ فَمَا اَخَذَ مِنْهُمْ بَحْراً فَهُوَ الْجِرِّیُّ وَ الزِّمِّیرُ وَ الْمَارْمَاهِی وَ مَا سِوَی ذَلِکَ وَ مَا اَخَذَ مِنْهُمْ بَرّاً فَالْقِرَدَةُ وَ الْخَنَازِیرُ وَ الْوَبْرُ وَ الْوَرَکُ وَ مَا سِوَی ذَلِکَ»[1] و ذكر الثّعلب و الدّعموص فی بعض الاخبار و العنكبوت و التّمساح و السّلاحف و السّرطان و السّلحفاة و اليربوع و قد عدّ فی الفقيه النّعامة ايضاً.

(و بالجملة) لاختلاف الاخبار فی تعيين المسوخ اختلف الاقوال فيها كاختلافها فی حكمها فمنع عن بيعها المقنعة و النّهاية و الخلاف و المبسوط و المراسم و الوسيلة و الغنية و الشرايع و النّافع و التّذكرة و الارشاد و التّحرير و جامع المقاصد و هو ظاهر جماعة كالقديمين و كثير من الشّارحين المحشّين الّذين لم يناقشوا اصحاب المتون كالآبی و الفخر و ابی العبّاس و المقداد و غيرهم و هو المنقول عن القاضی،

و فی الخلاف الاجماع على انّه لا يجوز بيع شيئ من المسوخ و هو قد يظهر من الغنية و الخلاف ايضاً الاجماع على انّه لا يجوز بيع القرد و فی المبسوط جعل المسوخ نجسة كالكلاب و ادّعى الاجماع على عدم جواز بيعها و اجارتها و الانتفاع بها و اقتنائها بحال،

و صرّح فی صلاة المبسوط بنجاسة وبر الثّعلب و انّه اذا كان رطباً نجس و فی اطعمة الخلاف انّ المسوخ كلّها نجسة و فی المراسم و

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۲۴، ص ۱۳۱، باب ۹ (تحريم اكل الجرى و المارماهى).

الوسیلة و الاصباح نجاسة لعابها و اوّل من خالف فی ذلک ابن ادریس فی خصوص الفیلة و الذّئبة فجوّز بیعها.

(و تحقیق الحال) ان یقال اذا قلنا بنجاستها فلا اشکال فی عدم جواز بیعها الّا انّ القول بالنّجاسة ضعیف

و ان قلنا بطهارتها فلا یخلو امّا ان یقال بعدم قبولها التّذکیة کما هو قول المستند و المحقّق و الشّهید الثانی و صاحب مفتاح الکرامة

او یقال بقبولها التّذکیة کما هو قول العلّامة و المرتضی فی القواعد و الشّهید فی غایة المراد الی ظاهر الاصحاب.

(فعلی الاوّل) لا یجوز بیعها لعدم الانتفاع بجلودها، نعم اذا کان لها نفع غیر الجلد مثل حمل الحمول للفیل او ریش الطّیور للمخالید فلا اشکال فی جواز بیعها و الّا فلا،

و امّا المنافع النادرة مثل جعل القرد لحفظ المتاع او اخذ شعر الارنب و صوفه و کذا الذئب فلیست منافع معتدّاً بها حتّی یصحّ البیع بسببها و المنافع النّادرة فی نظر الشّارع کالمعدومة و لیس للمسخیّة فی ذاتها تأثیر فی المانعیّة،

و انّما المدار علی النفع المعتبر و عدمه فما کان من المسوخ من نجس العین او من الحشرات او من السّباع جرت فیه احکامها و ما خرج عنها و لا فائدة فیه امتنعت المعاوضة علیه و ما فیه فائدة حیّاً جاز بیعها حیّاً للتّذکیة علی الفرض،

و الاصحاب قد عدّوا الثعلب و الارنب من السّباع الّا ان الارنب من المسوخ على ما فی الرّوایة بل فیه روایات و امّا الثعلب فلم اره فی روایات المسوخ فیكون من السّباع.

(و على الثّانی) و هو قبول التّذكیة فلا اشكال فی جواز البیع للانتفاع بجلودها فیكون حكمها حكم السّباع الّذی قلنا بجواز بیعها للانتفاع بجلودها و هذا لا اشكال فیه و انّما الاشكال و الكلام كلّه فی قبولها للتّذكیة و عدمه فلابدّ ان نتكلّم فیه بمقتضی الاصل لعدم النصّ فی ذلک.

(فنقول) انّ الاصل فی كلّ حیوان عدم قبوله التّذكیة و عدم تأثیر التّذكیة فیه الّا ما علم بتأثیرها فیه و قبوله لها و لمّا كان اثر التّذكیة فی مأكول اللّحم الحلّ و البقاء على الطّهارة و اثرها فی غیر المأكول بقاء الطهارة فقط الّذی یترائی فی بادی النّظر انّ الاصل فی القسم الثانی قبول التّذكیة بمعنی البقاء على الطّهارة نظراً الی استصحاب كونها باقیة علیها الّا اذا علم ارتفاعها و لیس هو الّا ما لم یقع علیه التّذكیة ای الصّید او الذّبح مع شرائطها المقرّرة فكلّ حیوان ذبح كذلک یكون بمقتضی الاستصحاب المذكور طاهراً و لا نعنی بقبوله التّذكیة الّا ذلک،

(و فی المجمع) انّ المسوخ جمیعها لم تبق اكثر من ثلاثة ایّام، ثمّ ماتت و لم تتوالد و هذه الحیوانات على صورها.

(بقى الكلام) فى امرين تعرّض لحكمهما بعض الاعلام:

(الاوّل) الفيل فقد حكم فى الخلاف بجواز التمشّط بالعاج و استعمال المداهن منه و ادّعى عليه الاجماع و العاج قيل انّه عظم انياب الفيل و قيل انّه عظم الفيل،

قال فى المجمع العاج انياب الفيل و عن اللّيث لا يسمّى غير النّاب عاجاً و روى انّه يذهب بالوباء و روى انّه كان لفاطمة عليها السلام سوار من العاج و قال فى القاموس العاج عظم الفيل و من خواصّه انّه ان بخّر به الزرع او الشجر لم يقربه دود

و فى الصّحاح و العاج الواحدة عاجة و قال فى مفتاح الكرامة و العاج عظم انياب الفيل و فى السّرائر لا خلاف فى جواز استعمال عظام الفيل مداهن و امشاطاً و فى الشّرايع و الارشاد و التّذكرة و شرح الارشاد و الدّروس و جامع المقاصد و الميسيّة و المسالک التصريح بجواز بيعه و فى حيوة الحيوان ج ٢ ص ١٨٩ تعرّض لخواصّ عظم الفيل تفصيلاً.

(و العجب من صاحب المدارک) حيث قال انّ العاج غير عظام الفيل و الحال لا اشكال فى جواز بيعه لما تقدّم من انّه ليس للمسوخيّة فى ذاتها تأثير فى عدم الجواز بناء على عدم النّجاسة و لم يدلّ على عدم جواز بيع المسوخ نصّ بخصوصه بل عدم الجواز ان كان فانّما هو لعدم الفائدة لها اذا قلنا بعدم قبولها للتّذكية،

و هذا غير جار فی الفيل للانتفاع به حيّاً و ميّتاً بعظامه التی ليست ممّا تحلّها الحيوة و لا يضرّ صيرورتها ميتة بجواز بيعه لعدم تأثّر باطنه و قبول ظاهره للتّطهير بالغسل فظهر بذلک انّ جواز بيع الفيل منطبق علی القواعد و ليس ممّا ثبت الجواز فيه علی خلاف القاعدة للنّصوص الخاصّة مثل ما عن عبد الحميد بن سعيد قال «سَاَلْتُ اَبَا اِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنْ عِظَامِ الْفِيلِ يَحِلُّ بَيْعُهُ اَوْ شِرَاؤُهُ الَّذِی يُجْعَلُ مِنْهُ الْاَمْشَاطُ فَقَالَ لَا بَاْسَ قَدْ كَانَ لِاَبِی مِنْهُ مُشْطٌ اَوْ اَمْشَاطٌ»[1].

و ما عن موسی بن يزيد قال «رَاَيْتُ اَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَمْتَشِطُ بِمُشْطِ عَاجٍ وَ اشْتَرَيْتُهُ لَهُ»[2] فلا اشكال فی الجواز.

(الثانی) القرد و الظّاهر حرمة بيعه و شرائه لما ورد من النّصوص و هی كثيرة

منها ما عن مسمع عن ابی عبدالله عليه السلام قال «اِنَّ رَسُولَ اللهِ صلی الله عليه و آله نَهَی عَنِ الْقِرْدِ اَنْ يُشْتَرَی وَ اَنْ يُبَاعَ»[1].

و رواه الشّيخ باسناده عن سهل بن زياد و باسناده عن محمد بن يعقوب و لو كان فيه ضعف منجبر بالشّهرة و معتضد الاجماعات و لا داعی الی حمله علی الكراهة و لا الی تقييده بعدم الانتفاع او بالمحرّم منه كاللعب به كما فی الرّياض.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۷۱، باب ۳۷ (جواز بيع الفهد و سباع الطير).

[2] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۱۷۱، باب ۳۷ (جواز بيع الفهد و سباع الطير).

(ثمّ اعلم) انّ عدم المنفعة المعتدّ بها یستند تارة الی خسّة الشیئ مثل الخنافس و الجعلان و الدیدان و نحوها و اخری الی قلّته کجزء یسیر من المال لا یبذل فی مقابله مال کحبّة حنطة فما کان من الاوّل لا یملک و لا یدخل تحت الید حتّی یترتّب علیه الضّمان لانّ الشیئ اذا لم یکن مالاً من حیث عدم قابلیّة ذاته لا یترتّب علیه الضّمان و مثله ما لو کان للشیئ منفعة معتدّ بها فی ذاته صار بها مالاً ذاتاً لکنّه خرج عن المالیّة بسبب کثرة وجوده کالتّراب فی الصّحراء و الثلج فی الشّتاء فلا یجوز بیعه فی ذلک الموضع لعدم المالیّة.

---

[۱] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۷۱، باب ۳۷ (جواز بیع الفهد و سباع الطیر).

الكلام فی القمار

(اقول) انّ له اقساماً:

(الاوّل) اللّعب بآلات القمار مع المراهنة،

(الثّانی) اللّعب بآلات القمار بدون الرّهن،

(الثالث) اللّعب بغير الآلات المعدّة للقمار مع المراهنة،

(الرّابع) اللّعب بغير الآلات المعدّة للقمار بغير رهان؛

(امّا الاوّل) فلا خلاف فی حرمته بين العلماء من الشّيعة و السنّة و تدلّ عليها مضافاً الی الاجماع بقسميه منقولاً و محصّلاً الآيات و الاخبار الكثيرة من طرق الشّيعة و السّنة،

(امّا الآيات) فمنها قوله تعالی ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصابُ وَ الْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1]

---

[1] - سورة المائدة، الآية ۹۰.

و منها قوله تعالى ﴿وَ لا تَأْكُلُوا اَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ﴾[١] لانّ ما لم يكن سبباً شرعيّاً يكون الاكل بسببه باطلاً و لا شكّ فى انّ القمار ليس من الاسباب الشرعيّة

و فى بعض الآيات اشارة الى حكمه الحرمة كقوله تعالى ﴿اِنَّما يُرِيدُ الشَّيْطانُ اَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَداوَةَ وَ الْبَغْضاءَ فِى الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ وَ يَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَ عَنِ الصَّلاةِ فَهَلْ اَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[٢]؛

فلا ريب انّ اخذ المال من النّاس بغير تجارة و مشقّة يوجب لالقاء العداوة و البغضاء و الاشتغال بلعب القمار يصدّ عن ذكر الله و عن امتثال الاحكام الالهيّة.

(و امّا الاخبار) فمنها ما فى الكافى عن ابى عبيدة الحذّاء قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ ﴿وَ لا تَأْكُلُوا اَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ﴾ فَقَالَ كَانَتْ قُرَيْشٌ تُقَامِرُ الرَّجُلَ بِاَهْلِهِ وَ مَالِهِ فَنَهَاهُمُ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَنْ ذَلِكَ»[٣]،

(و منها) رواية ابى الجارود الدّالّة على حرمة بيع آلات القمار و حرمة الانتفاع بها[٤]،

---

[١] - سورة البقرة، الآية ١٨٨.

[٢] - سورة المائدة، الآية ٩١.

[٣] - الكافى، ج ٥، ص ١٢٢، باب القمار و النهبة.

[٤] - وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٢١، باب ١٠٢ (تحريم اللعب بالشطرنج و نحوه).

(و منها) قوله علیه السلام فی روایة ابی بصیر «بَیْعُ الشِّطْرَنْجِ حَرَامٌ وَ اَکْلُ ثَمَنِهِ سُحْتٌ وَ اتِّخَاذُهَا کُفْرٌ وَ اللَّعِبُ بِهَا شِرْکٌ وَ السَّلَامُ عَلَی اللَّاهِی بِهَا مَعْصِیَةٌ»[1] و نحوها من الاخبار التی نهی عن النّظر بها و السّلام الی اللاعب بها فانّها بطریق اولی یدلّ علی عدم جواز اللّعب بها.

(و منها) ما فی الحدیث المناهی «نَهَی رسول الله صلی الله علیه و آله عَنْ بَیْعِ النَّرْدِ»[2]،

(و عن علیّ بن ابراهیم) فی تفسیره عن ابی الجارود عن ابی جعفر علیه السلام «فِی قَوْلِهِ تَعَالَی ﴿اِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَیْسِرُ وَ الْاَنْصابُ وَ الْاَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّیْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّکُمْ تُفْلِحُونَ﴾ قَالَ

اَمَّا الْخَمْرُ فَکُلُّ مُسْکِرٍ مِنَ الشَّرَابِ اِلَی اَنْ قَالَ

وَ اَمَّا الْمَیْسِرُ فَالنَّرْدُ وَ الشِّطْرَنْجُ وَ کُلُّ قِمَارٍ مَیْسِرٌ

وَ اَمَّا الْاَنْصَابُ فَالْاَوْثَانُ الَّتِی کَانَتْ تَعْبُدُهَا الْمُشْرِکُونَ

وَ اَمَّا الْاَزْلَامُ فَالْاَقْدَاحُ الَّتِی کَانَتْ تَسْتَقْسِمُ بِهَا الْمُشْرِکُونَ مِنَ الْعَرَبِ فِی الْجَاهِلِیَّةِ

کُلُّ هَذَا بَیْعُهُ وَ شِرَاؤُهُ وَ الِانْتِفَاعُ بِشَیْءٍ مِنْ هَذَا حَرَامٌ مِنَ اللهِ مُحَرَّمٌ وَ هُوَ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّیْطَانِ وَ قَرَنَ اللهُ الْخَمْرَ وَ الْمَیْسِرَ مَعَ الْاَوْثَانِ»[3] و هذا الخبر علی ما تعرّض له بعض الاعلام ضعیف من جهة ابی الجارود.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۲۳، باب ۱۰۳ (تحریم الحضور عند اللاعب بالشطرنج).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۲۵، ص ۳۷۶، باب ۳۴ (تحریم عصر الخمر و سقیها و حملها).

[3] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۲۱، باب ۱۰۲ (تحریم اللعب بالشطرنج و نحوه).

(و امّا الثّانی) ای اللّعب بالآلات المعدّة للقمار بدون الرّهن ففیه وجهان بل قولان ناشیان من انّ القمار عند اهل اللّغة المراهنة لا اللّعب،

قال فی المجمع و اصل القمار الرّهن علی اللّعب بالشّیئ من هذه الاشیاء و به قال فی القاموس و النّهایة و ظاهر الصّحاح و المصباح و التّکملة انّه قد یطلق علی اللّعب بهذه الاشیاء مطلقا ای مع الرّهن و بدونه فلا یصحّ التمسّک بالمطلقات علی الحرمة من دون المراهنة،

و لو استعمل احیاناً فی اللّعب المجرّد فهو مجاز تدلّ علیه القرینة و الّا فهو عند الاطلاق ینصرف الی الغالب و هو اللّعب مع المراهنة و من انّ مدلول المرویّ فی التّحف بقوله و کلّ ما یجیئ منه الفساد محضاً لا یجوز التقلّب فیه من جمیع وجوه الحرکات حرمة اللّعب مطلقا و لو کان مجرّداً عن المراهنة.

(و یدلّ علیه) ایضاً ما عن عبد الجبّار عن احمد بن النّضر عن عمرو بن شمر عن جابر عن ابی جعفر علیه السلام قال «لَمَّا اَنْزَلَ اللهُ تَعَالَی عَلَی رَسُولِهِ صلی الله علیه و آله ﴿اِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَیْسِرُ وَ الْاَنْصابُ وَ الْاَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّیْطانِ﴾ قِیلَ یَا رَسُولَ اللهِ مَا الْمَیْسِرُ قَالَ کُلُّ مَا یُقْتَمَرُ بِهِ حَتَّی الْکِعَابُ»[1]،

(و ما عن الرّضا علیه السلام) «اِنَّ الشِّطْرَنْجَ وَ النَّرْدَ وَ اَرْبَعَةَ عَشَرَ وَ کُلَّ مَا قُومِرَ عَلَیْهِ مِنْهَا فَهُوَ مَیْسِرٌ»[2] بل ما عن علی بن ابراهیم عن ابیه عن النّوفلی عن

---

[1] - تهذیب الأحکام، ج ۶، ص ۳۷۱، باب ۹۳ (المکاسب).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۱۶۷، باب ۳۵ (تحریم کسب القمار حتی الکعاب).

السّکونی عن ابی عبد الله علیه السلام قال «نَهَی رَسُولُ اللهِ صلی الله علیه و آله عَنِ اللَّعِبِ بِالشِّطْرَنْجِ وَ النَّرْدِ»[1].

(الحاصل) انّ القمار بالمعنی الثّانی بمجرّد الانس و الفرح کما هو المعمول بین الامراء و السّلاطین و هذا القسم ایضاً لا اشکال فی حرمته و فی السمتند بلا خلاف فیها و لکن هذا القسم کان مورد الخلاف بین علماء العامّة فراجع الی فقه المذاهب الاربع و استدلّ الشّیخ الانصاری رحمه الله علی حرمة هذا القسم بوجهین، فراجع الی المکاسب.

(الثالث) المراهنة علی اللّعب بغیر الآلات المعدّة للقمار و هذا علی قسمین:

(الاوّل) فی حرمة المرهون علیه و اکله،

(الثانی) فی حرمة نفس اللّعب بغیر الآلات المعدّة للقمار کاللّعب بالجوز و البیض و الطّیور و حمل الحجر الثقیل و المصارعة و الطّفرة و مهارشة الدیکة و نحو ذلک.

(امّا الاوّل) فلا اشکال فی عدم جواز اکل ما یأخذه بالمراهنة لانّه اکل مال بلا سبب شرعی و ما یؤخذ بغیر سبب شرعی فهو حرام؛

قال الشّیخ الانصاری رحمه الله انّ الظّاهر الحاقه بالقمار فی الحرمة و الفساد بل صرّح العلّامة الطّباطبائی فی مصابیحه بعدم الخلاف فی ذلک ثمّ قال

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۲۰، باب ۱۰۲ (تحریم اللعب بالشطرنج و نحوه).

الشیخ الانصاری﵀ و هو ظاهر کلّ من نفی الخلاف فی تحریم المسابقة فیما عدا المنصوص مع العوض؛

(نعم) یظهر من الجواهر اختصاص الحرمة بما اذا کان اللّعب بالآلات المعدّة له و امّا مطلق الرّهان و المغالبة بغیرها فلا حرمة فیه نعم تفسد المعاملة علیه و لا یملک الرّاهن الجعل فیحرم علیه التّصرف فیه.

(و امّا الثّانی) ففیه خلاف بین الاعلام من اطلاق الاخبار الظّاهرة فی حرمة الرّهان علی المسابقة فی غیر الموارد المنصوصة منها قول الصّادق علیه السلام «اَنَّ رَسُولَ اللهِ صلی الله علیه و آله قَالَ اِنَّ الْمَلاَئِکَةَ لَتَنْفُرُ عِنْدَ الرِّهَانِ وَ تَلْعَنُ صَاحِبَهُ مَا خَلاَ الْحَافِرَ وَ الْخُفَّ وَ الرِّیشَ وَ النَّصْلَ»[1]،

(و منها) ما عن عبد الواحد بن المختار قال «سَاَلْتُ اَبَا عَبْدِ اللهِ علیه السلام عَنِ اللَّعِبِ بِالشِّطْرَنْجِ فَقَالَ اِنَّ الْمُؤْمِنَ لَمَشْغُولٌ عَنِ اللَّعِبِ»[2] و ما دلّ من الاخبار علی عدم جواز السّبق الّا فی الثلاثة بناء علی قرائة الباء بالسّکون بحیث یشمل اللّعب المجرّد عن الآلات المعدّة للقمار.

(و من انّ الاصل) هو الجواز و انصراف ادلّة المقام الی غیره و السّیرة القطعیّة من العوام و الخواصّ فی المغالبة بالابدان و غیرها و قد ورد مصارعة الحسن و الحسین علیهما السلام و مکاتبتهما و التقاطهما قلادة امّهما مع امکان ترتّب غرض صحیح علیها یخرجها عن اللّهو و اللّعب،

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۲۷، ص ۴۱۳، باب ۵۴ (قبول شهادة اللاعب بالحمام).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص ۳۲۰، باب ۱۰۲ (تحریم اللعب بالشطرنج و نحوه).

(و الاقوی) الثانی للاصل و انصراف اطلاق الاخبار الی ما كان معدّة للقمار الّا ان یكون كلّ منها موجباً للبغضاء و العداوة و غیر ذلک.

قال السیّد فی مفتاح الكرامة و تنقیح البحث ان یقال انّ ما اعتدت به المقامرة و المغالبة حتّی صارت من الملاهی فحرام صنعه و ما لم یعتدّ كذلک بحیث لا یدخل فی الملاهی فحرام نفعه دون فعله كما هو الشأن فی اللّعب و اللّهو،

فانّ تحریمها انّما هو فی اللّعب المعروف المعتاد و الملاهی الّتی كذلک دون ما كان خاصّاً غیر مشهور و لا معتاد كالملاعبات بالابدان كما ربّما یقع من بعض اهل الدّیانات لانّ الاطلاق انّما ینصرف الی الفرد الشّایع و اللّهو و اللّعب انّما ینصرف الی ما شارع منهما فلیلاحظ ذلک، انتهی.

(الرّابع) اللّعب بغیر الآلات المعدّة للقمار بغیر رهان و قد ظهر ممّا ذكرناه فی القسم الثالث جوازها ایضاً بل بالاولویّة لان فیه شرط العوض بلا اخذه لم یحرم فمع عدمه لم یكن حراماً بالاولویّة،

و الاصل یقتضی عدم الحرمة و یشهد علی جواز اللّعب بناء علی ما روی لعب الرّسول صلی الله علیه و آله و سلم بطریق الاطفال مع الحسن و الحسین علیهما السلام و لعب امیر المؤمنین علیه السلام مع اطفال الایتام.

(و لا يخفى) انّ المشهور بين الاصحاب هو عدم جواز المسابقة بغير رهان فى ما عدا الموارد المنصوصة كالمصارعة و حمل الاثقال و الطّيور و المكث فى الماء و حفظ الاخبار و الاشعار و الوقوف على رجل واحدة و غير ذلک،

نعم ذهب الاصحاب و جمع من علماء العامّة الى الجواز فلابدّ من ان يكون المرجع عند الشّک الاصل مع انّ اكثر هذه اللّهويّات يخرج عن اللّهويّة لغرض عقلائى، فتأمّل.

الكلام فی بیع اوانی الذّهب و الفضّة

(اقول) مفهوم الاناء من المفاهیم العرفیّة و هو ما یعدّ للاکل و الشّرب و جمعه اوانی و آنیة و أوان و الظّرف اعمّ منه انّ البحث فیها

(تارة) من جهة نجاستها العینیّة کما یصنع من جلد المیتة و نحوها

(و اخری) من حیث نجاستها العرضیّة کأوانی الکفّار و اوانی الخمر

(و ثالثها) من جهة کونها من الذهب و الفضّة

(و رابعها) من حیث الغصبیّة؛

و یأتی التعرّض لجمیعها فی ضمن المسائل الآتیة.

(مسألة) لا یجوز استعمال الظّرف الذی یعمل من جلد نجس العین او المیتة فیما یشترط فیه الطّهارة من الاکل و الشّرب و الوضوء و الغسل و ذلک للاجماع بل ضرورة من المذهب ان لم یکن من الدّین مضافاً الی الاخبار الدالّة علی عدم جواز الانتفاع بالنجس و المتیقّن من الاجماع و ضرورة المذهب الحرمة الغیریّة دون النّفسیّة و احتمال الحرمة النفسیّة

حتّى فيما اذا كانت لها منافع صحيحة شرعيّة لا وجه له خصوصاً فى العصر الحاضر الّذى شاعت المنافع الصحيحة للنّجاسات و تكفى اصالة الاباحة بعد استفادة الحرمة الغيريّة من الادلّة و امّا ميتة ما لا نفس سائلة له كالسّمک و نحوه فحرمة استعمال جلده غير معلوم للاصل و ظهور الادلّة فيما له النّفس السّائلة و يظهر من عبارة صاحب الجواهر المفروغيّة من ذلک.

(و كذا لا يجوز) استعمال الظّروف المغصوبة مطلقا و الوضوء و الغسل منها مع العلم باطل مع الانحصار بل مطلقا نعم لو صبّ الماء منها فى ظرف مباح فتوضّأ او اغتسل صحّ و ان كان غاصباً من جهة تصرّفه فى المغصوب.

(مسألة) اوانى المشركين و سائر الكفّار محكومة بالطّهارة ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرّطوبة المسرية بشرط ان لا تكون من جلود و الّا فمحكومة بالنّجاسة الّا اذا علم تذكية حيوانها او علم سبق يد مسلم عليها و كذا غير الجلود و غير الظروف ممّا فى ايديهم ممّا يحتاج الى التّذكية كاللحم و الشحم و الالية فانّها محكومة بالنّجاسة الّا مع العلم بالتّذكية او سبق يد المسلم عليه و امّا ما لا يحتاج الى التّذكية فمحكوم بالطّهارة الّا مع العلم بالنّجاسة و لا يكفى الظّنّ بملاقاتهم لها مع الرّطوبة.

(مسألة) يجوز استعمال اوانى الخمر بعد غسلها و ان كانت من الخشب او القرع او الخزف و لا يضرّ نجاسة باطنها بعد تطهير ظاهرها.

(مسألة) يحرم استعمال اوانی الذهب و الفضّة فی الاكل و الشّرب و الوضوء و الغسل و يدلّ علی التّحريم مضافاً الی الاجماع النّصوص المستفيضة و كذا يحرم سائر الاستعمالات حتّی وضوء علی الرفوف للتّزيين بل يحرم تزيين المساجد و المشاهد المشرّفة بها لكون ذلک كلّه من انواع الاستعمالات المتعارفة اذ لا ينحصر استعمالها فی نوع خاصّ بل كلّ ما يعدّ استعمالاً عرفاً يشملها الدّليل بعد حمل الاكل و الشّرب علی الغالب هذا اذا لم نقل بحرمة مطلق التزيين بها و اقتنائها و الّا فيحرم من اجلهما ايضاً؛

و لو شكّ فی مورد انّه من الاستعمال او لا فلا تشمله الادلّة اللّفظيّة لكونها حينئذ من التمسّک بالدّليل فی الشّبهة الموضوعيّة فيكون المرجع اصالة الاباحة.

(الحاصل) انّ العناوين بالنّسبة الی اناء الذّهب و الفضّة ثلاثة:

(الاوّل) ما يصدق عليه الاستعمال عرفاً و لا اشكال فی حرمته كما مرّ،

(الثانی) التّزيين بهما و يمكن ان يستدلّ لحرمته بخبر موسی بن بكر عن ابی الحسن عليه السلام «آنِيَةُ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ مَتَاعُ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ»[1] و فيه مضافاً الی قصور السند كما قيل يمكن ظهوره فی الاستعمالات الشائعة الّا ان يقال الّا ان يقال ان التّزيين ايضاً استعمال عرفی بالنسبة اليهما كما انّ التّزيين بالحلّی من الذهب و الفضّة استعمال لهما.

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۳، ص ۵۰۷، باب ۶۵ (عدم جواز استعمال أوانی الذهب و الفضة).

(الثالث) الاقتناء بلا استعمال و لا تزيين ذهب المشهور الى حرمته و فى الجواهر نفى وجدان الخلاف فيه الّا من المختلف،

(و استدلّ) على الحرمة:

(تارة) بالاجماع و فيه منع تحقّقه،

(و اخرى) بانّه تعطيل للمال و فيه انّه مجرّد الدّعوى لامكان ان يكون فيه غرض عقلائى،

(و ثالثة) بان حرمة الاستعمال تستلزم حرمة الاقتناء و فيه انّه لا دليل على الملازمة عرفاً و شرعاً،

(و رابعة) بتحقّق مناط حرمة الاستعمال فيه ايضاً و قيل هو الخيلاء و كسر قلوب الفقراء و فيه منع الصّغرى و الكبرى،

(و خامسة) بانّ المنساق من الادلّة حرمة اصل وجودها كآلات اللّهو و فيه ان اثبات هذه الدّعوى على عهدة مدّعيه،

(و سادسة) بشمول اطلاق الادلّة للاقتناء ايضاً و فيه انّ المتفاهم عرفاً خصوص الاستعمال فان تمّ اجماع فعليه الاعتماد و الّا فتكون المسئلة بلا دليل.

(مسألة) الصُفر او غيره الملبس باحدهما يحرم استعماله اذا كان على وجه لو انفصل كان اناء مستقلاً و امّا اذا لم يكن كذلک فلا يحرم كما اذا كان الذّهب و الفضّة قطعات منفصلات لبس بهما الاناء من الصّفر داخلاً او خارجاً،

و استدلّ على ما ذكر بانّ الحرمة فى الصّورة الاولى لشمول الاطلاقات لها بعد صدق الاناء عليه و امّا عدمها فى الاخير فذهب اليه المشهور بل لم ينقل الخلاف الّا من الخلاف و يدلّ عليه قول ابى عبدالله عليه السلام فى خبر ابن سنان «لَا بَأْسَ اَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ فِى الْقَدَحِ الْمُفَضَّضِ وَ اعْزِلْ فَمَکَ عَنْ مَوْضِعِ الْفِضَّةِ»[1]

و عنه عليه السلام ايضاً فى صحيح ابن وهب «سُئِلَ اَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنِ الشُّرْبِ فِى الْقَدَحِ فِيهِ ضَبَّةٌ[2] مِنْ فِضَّةٍ قَالَ لَا بَأْسَ اِلَّا اَنْ تَکْرَهَ الْفِضَّةَ فَتَنْزِعَهَا»[3] فيحمل ما ظاهره المنع على الكراهة جمعاً كقول ابى عبدالله عليه السلام «لَا تَأْكُلْ فِى آنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَ لَا فِى آنِيَةٍ مُفَضَّضَةٍ»[4]

و فى رواية حسن الحلبى عن ابى عبدالله عليه السلام «اَنَّهُ کَرِهَ آنِيَةَ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْآنِيَةَ الْمُفَضَّضَةَ»[5].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۳، ص ۵۱۰، باب ۶۶ (كراهة الاناء المفضض و استحباب اجتناب موضع الفضة).

[2] - الضبة : خيط من حديد او صفر او فضّة يجعل فى الاناء لجبر كسره او للزّينة.

[3] - وسائل الشيعة، ج ۳، ص ۵۰۹، باب ۶۶ (كراهة الاناء المفضض و استحباب اجتناب موضع الفضة).

[4] - وسائل الشيعة، ج ۲۴، ص ۲۳۱، باب ۶۱ (تحريم الأكل و الشرب فى آنية).

[5] - وسائل الشيعة، ج ۳، ص ۵۰۸، باب ۶۵ (عدم جواز استعمال أوانى الذهب و الفضة).

(مسألة) لا بأس بالمفضّض و المطلّى و المموّه باحدهما للاصل بعد ظهور الادلّة فيما اذا كان الإناء من احدهما عرفاً كإناء النجاس و الخزف و نحوهما؛

(نعم) يكره استعمال المفضّض بل يحرم الشرب منه اذا وضع فمه على موضع الفضّة بل الاحوط ذلک فى المطلّى ايضاً كما استظهره صاحب الحدائق و المدارک لانّ الادلّة و ان وردت فى خصوص المفضّض لكن الجزم بوحدة المناط بينه و بين المذهّب حاصل.

(مسألة) لا يحرم استعمال الممتزج من احدهما مع غيرهما اذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم احدهما للاصل بعد عدم شمول الادلّة من جهة عدم الصّدق العرفى.

(مسألة) يحرم ما كان ممتزجاً منهما و ان لم يصدق عليه اسم احدهما بل و كذا ما كان مركّباً منهما بان كان قطعة منه من ذهب و قطعة منه من فضّة.

(مسألة) لا بأس بغير الاوانى اذا كان من احدهما كاللّوح من الذّهب او الفضّة و الحلى كالخلخال و ان كان مجوفاً بل و غلاف السّيف و السّكّين و امامة الشطب بل و مثل القنديل و كذا نقش الكتب و السّقوف و الجدران بهما كلّ ذلک لاصالة الاباحة بعد عدم صدق الآنية عليها مضافاً الى ادلّة الخاصّة،

فقد ورد فی درع النّبی صلی الله علیه و آله و سلم المسمّی بذات الفضول لها ثلاث حلقات فضّة و فی سیفه صلی الله علیه و آله و سلم المسمّی بذی الفقار حلیة من فضّة او حلقتان من ورق،

و فی صحیح علی ابن جعفر عن اخیه موسی بن جعفر علیه السلام «سَاَلْتُهُ عَنِ الْمِرْآةِ هَلْ یَصْلُحُ اِمْسَاكُهَا اِذَا كَانَ لَهَا حَلْقَةُ فِضَّةٍ قَالَ نَعَمْ اِنَّمَا كُرِهَ اسْتِعْمَالُ مَا یُشْرَبُ بِهِ»[1]،

و فی روایة ابن حازم عن ابی عبدالله علیه السلام قال «سَاَلْتُهُ عَنِ التَّعْوِیذِ یُعَلَّقُ عَلَی الْحَائِضِ فَقَالَ نَعَمْ اِذَا كَانَ فِی جِلْدٍ اَوْ فِضَّةٍ اَوْ قَصَبَةِ حَدِیدٍ»[2]،

و عن ابی عبدالله علیه السلام «اِنَّ حِلْیَةَ سَیْفِ رَسُولِ اللهِ صلی الله علیه و آله و سلم كَانَتْ فِضَّةً كُلُّهَا قَائِمُهُ[3] وَ قِبَاعُهُ»[4]،

و فی الصحیح «لَیْسَ بِتَحْلِیَةِ السَّیْفِ بَاْسٌ بِالذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ»[5]، و عن الصّادق علیه السلام «لَیْسَ بِتَحْلِیَةِ الْمَصَاحِفِ وَ السُّیُوفِ بِالذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ بَاْسٌ»[6].

(لا یخفی) بازاء الاخبار المذكورة اخبار فیها الصّحیح و السّقیم و لكن مضافاً الی انّ اعراض الاصحاب یسقطها عن الاعتبار یمكن حملها علی الكراهة.

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۳، ص ۵۱۱، باب ۶۷ (حكم الآلات المتخذة من الذهب).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۳، ص ۵۱۱، باب ۶۷ (حكم الآلات المتخذة من الذهب).

[3] - قائمة الصّیف مقبضته قباعته ما علی طرف مقبضته من فضّة او حدید.

[4] - وسائل الشیعة، ج ۵، ص ۱۰۵، باب ۶۴ (جواز تحلیة السیف و المصحف بالذهب و الفضة).

[5] - وسائل الشیعة، ج ۵، ص ۱۰۴، باب ۶۴ (جواز تحلیة السیف و المصحف بالذهب و الفضة).

[6] - وسائل الشیعة، ج ۵، ص ۱۰۵، باب ۶۴ (جواز تحلیة السیف و المصحف بالذهب و الفضة).

(مسألة) الظّاهر انّ المراد من الاوانی ما یکون من قبیل الکأس و الکوز و الصّینی و القدر و السّماور و الفنجان و ما یطبخ فیه القهوة و امثال ذلک مثل کوز القلیان بل و المصفات و المشقاب و النّعلبکی دون مطلق ما یکون ظرفاً فشمولها لمثل رأس القلیان و رأس الشطب و قراب السّیف و الخنجر و السکین و قاب السّاعة و ظروف الغالیة و الکحل و العنبر و المعجون و التریاک و نحو ذلک غیر معلوم و ان کانت ظروفاً اذ الموجود فی الاخبار لفظ الآنیة: و کونها مرادفاً للظروف غیر معلوم[۱] بل معلوم العدم[۲] و ان کان الاحوط فی جملة من المذکورات الاجتناب[۳] نعم لا بأس

---

[۱] - امّا فی غیر المعلوم فالمرجع فیه اصالة الاباحة و یمکن الرّجوع الی الاصل الموضوعی ایضاً فانّ المادّة قبل عروض الهیئة المخصوصة علیها لم تکن اناءً قطعاً فیستصحب عدم عروض الانائیّة علیها.

(و الحاصل) انّ الاحتمالات فی الاناء ثلاثة: (الاوّل) کونه مساویاً لمطلق الظرف و الوعاء کما عن جمع من اهل اللّغة و فیه انّه خلاف الاستعمالات الصّحیحة.

(الثانی) کونه عبارة عن مطلق اثاث البیت و لو لم یصدق علیه الظرف و الوعاء کما یشهد له صحیح ابن بزیع و خبر الفضل و فیه انّه خلاف المشهور بین الفقهاء مع انّ الصّحیحة تشمل علی الکراهة التی تکون اعمّ من الحرمة.

(الثالث) کونه اخصّ من مطلق الظّرف و هو المتیقّن من الاجماع و المتفاهم من الادلّة اللّفظیّة عرفاً و لکن یشکل الحکم فیما عدّ من اثاث البیت عرفاً و ان لم یکن اناءً جموداً علی صحیح ابن بزیع و خبر الفضل.

[۲] - امّا فی معلوم العدم فلاریب فی عدم شمول الحکم له لفرض العلم بعدم کونه اناءً.

[۳] - خروجاً عن خلاف من حرّمها ایضاً و لاحتمال ان یکون المقام من الدّوران بین المتباینین الموجب للاحتیاط و لکن الاوّل لا دلیل له بعد اعراض المشهور عن مثل

بما يصنع بيتاً للتّعويذ اذا كان من الفضّة بل الذّهب ايضاً[۱]

و بالجملة فالمناط صدق الآنية و مع الشّک فيه محكوم بالبرائة.

(مسألة) لا فرق فی حرمة الاكل و الشّرب من آنية الذّهب و الفضّة بين مباشرتهما لفمه او اخذ اللقمة منها و وضعها فی الفم، بل و كذا وضع ظرف الطعام فی الصّينی من احدهما[۲].

و كذا اذا وضع الفنجان فی النعلبكی من احدهما و كذا لو فرغ ما فی الاناء من احدهما فی ظرف آخر لاجل الاكل و الشّرب، لا لاجل نفس التفريغ فانّ الظاهر حرمة الاكل و الشّرب لانّ هذا يعدّ ايضاً استعمالاً لهما فيهما[۳].

خبر الفضل و الثّانی من مجرّد الاحتمال الّذی لا يصلح الّا لرجحان الاحتياط.

[۱] - لخروجه من مورد الادلّة تخصّصاً لان بيت التعويذ لا يصدق عليه الاناء و لا يكون من اثاث البيت.

[۲] - لانّ المتفاهم من الادّلّة حرمة ما يسمّی استعمالاً عرفاً و هو اعمّ من ان يكون بلا واسطة او معها على ما المتعارف فی استعمال جميع الأوانی و الظّروف الشامل لما كان مع الواسطة او بدونها فوضع الاستكان فی النعلبكی استعمال للنعلبكی كما انّ وضع النعلبكی فی الصّينی استعمال للصّينی و كذا بالنسبة الى سائر الاشياء.

[۳] - لا اشكال فی حرمة نفس الاستعمال ذاتاً للاطلاقات و امّا نفس الاكل و الشرب بمعنى الازدراد و البلع فلا وجه لحرمته و مقتضى الاصل الاباحة سواء اكل دفعة او بالتدريج و كذا الكلام فی شرب الشای ان كان السّماور من احدهما اذ لا ريب فی كون صبّ الماء من السّماور استعمال له و حرام و امّا شرب الشای فلا وجه لحرمته بعد تحقّق استعمال المحرّم و الفراغ منه و مع الشكّ فالمرجع البرائة.

بل لا یبعد حرمة شرب الشای فی مورد یکون السّماور من احدهما و ان کان جمیع الادوات ما عداه من غیرهما، و الحاصل انّ فی المذکورات کما ان الاستعمال حرام کذلک الاکل و الشّرب ایضاً حرام،

نعم المأکول و المشروب لا یصیر حراماً فلو کان فی نهار رمضان لا یصدق انّه افطر علی حرام و ان صدق انّ فعل الافطار حرام، و کذلک الکلام فی الاکل و الشرب من الظّرف الغصبی[1].

(مسألة) ذکر بعض العلماء انّه اذا امر شخص خادمه فصبّ الشای من القوری من الذّهب او الفضّة فی الفنجان الفر فوری و اعطاه شخصاً آخر فشرب، فکما ان الخادم و الآمر عاصیان کذلک الشارب لا یبعد ان یکون عاصیاً و یعدّ هذا منه استعمالاً لهما.

(مسألة) اذا کان المأکول او المشروب فی آنیة من احدهما ففرّغه فی ظرف آخر بقصد التخلّص من الحرام لا بأس به، لعدم عدّ ذلک من الاستعمال المحرّم فی انظار المتشرّعة و یکفی الشکّ فی کونه منه فی الرّجوع الی البرائة و مقتضی المتعارف الفرق بین التفریغ بقصد التخلّص من الحرام و تفریغ ماء السّماور و الشّای من القوری لاجل الاستعمال لانّه فی الاخیرین استعمال لهما عرفاً،

---

[1] - لانّ الغصب انّما یتحقّق بالتّصرف فی المغصوب و هو محرّم دون المأکول و المشروب فانّهما باقیان علی اباحتهما و کذا مع نذر عدم تناول غذاء مخصوص او مع نهی الوالدین عنه.

نعم لو دقّ بآنية الذّهب فی الباب مثلاً ليعلم من فی الدار و يفتح له الباب لا يعدّ ذلک استعمالاً للآنية عرفاً فلا وجه لحرمة مثل هذا الدقّ.

(مسألة) اذا انحصر ماء الوضوء او الغسل فی احدی الآنيتين فان امكن تفريغه فی ظرف آخر وجب[1] و الّا سقط وجوب الوضوء او الغسل و وجب التيمّم[2]،

و ان توضّأ او اغتسل منهما بطل سواء اخذ الماء منهما بيده او صبّ علی محلّ الوضوء بهما او ارتمس فيهما[3]،

و ان كان له ماء آخر او امكن التفريغ فی ظرف آخر و مع ذلک توضّأ او اغتسل منهما فالاقوی ايضاً البطلان لانّه و ان لم يكن مأموراً بالتيمّم الّا ان الوضوء او الغسل حينئذ يعدّ استعمالاً لهما عرفاً فيكون منهيّاً عنه بل الامر كذلک لو جعلهما محلّاً لغسالة الوضوء لما ذكر من انّ توضّوءه حينئذ يحسب فی العرف استعمالاً لهما،

---

[1] - مقدّمة لوجوب الوضوء الّذی هو اعمّ من حرمة مثل هذا الاستعمال الذی يمكن انصراف الدّليل عنه اصلاً.

[2] - لعدم التمكّن الشّرعی من استعمال الماء فينتقل التّكليف الی الطّهارة الترابيّة.

[3] - لعدم الامر بالطّهارة المائيّة مع انحصار الماء فيما لا يجوز استعماله شرعاً مع انّها عبادة و هی متقوّمة بقصد الامر و كذا لا ملاک لها بناء علی كونه دائراً مدار الامر حدوثاً او بقاءً فلا امر الّا بالطّهارة التّرابيّة و لا ملاک الّا لها و ممّا ذكرناه يعلم ملاک المسائل التالية.

نعم لو لم يقصد جعلهما مصبّاً للغسالة لكن استلزم توضّوءه ذلک امكن ان يقال انّه لا يعدّ الوضوء استعمالاً لهما بل لا يبعد ان يقال انّ هذا الصبّ ايضاً لا يعدّ استعمالاً فضلاً عن كون الوضوء كذلک.

(مسألة) اذا توضّأ او اغتسل من اناء الذّهب او الفضّة مع الجهل بالحكم او الموضوع صحّ اذا كان عن قصور و الّا فالاحوط البطلان.

(مسألة) الاوانى من غير الجنسين لا مانع منها و ان كانت اعلى و اغلى حتّى اذا كانت من الجواهر الغالية كالياقوت و الفيروزج للاصل و الاتّفاق و اطلاق ادلّة الحليّة.

(مسألة) لا فرق فى الذّهب و الفضّة بين الجيّد منهما و الرّديّ و المعدنى و المصنوعى و المغشوش و الخالص اذا لم يكن الغشّ الى حدّ يخرجهما عن صدق الاسم و ان لم يصدق الخلوص،

كلّ ذلک لاطلاق الادلّة الشّامل لجميع ذلک و ما ذكره بعض العلماء من انّه يعتبر الخلوص و ان المغشوش ليس محرّماً و ان لم يناف صدق الاسم كما فى الحرير المحرّم على الرّجال حيث يتوقّف حرمته على كونه خالصاً لا وجه له و الفرق بين الحرير و المقام انّ الحرمة هناک معلّقة فى الاخبار على الحرير المحض بخلاف المقام فانّها معلّقة على صدق الاسم.

(مسألة) الذهب المعروف بالفرنكى لا بأس بما صنع منه لانّه فى الحقيقة ليس ذهباً و كذا الفضّة المسمّاة بالورشو فانّها ليست فضّةً بل هى

صفر ابيض.

(مسألة) اذا اضطرّ الى استعمال اوانى الذّهب او الفضّة فى الاكل و الشّرب و غيرهما جاز و كذا فى غيرهما من الاستعمالات،

نعم لا يجوز التوضّى و الاغتسال منهما اذا لم يكن مضطرّاً الى نفس الوضوء او الغسل منهما لتقيّة و غيرها و الّا فلا بأس بالحكم بصحّتهما منهما لارتفاع النّهى بالاضطرار فيصحّ التقرّب بهما.

(مسألة) اذا دار الامر فى حال الضّرورة بين استعمالهما او استعمال الغصبىّ قدّمهما لاهميّة مراعات حقّ النّاس عن حقّ الله تعالى عند الدّوران على ما يظهر من الفقهاء التّسالم عليه.

(مسألة) يجب على صاحبهما كسرهما على الاحوط هذا ايضاً مبنىّ على حرمة اقتنائهما فانّه حينئذ يجب كسرهما و محوهما بايّ وجه امكن كما فى ساير الهيئات المحرّم كآلات اللّهو و القمار،

و امّا غيره فان علم انّ صاحبهما يقلّد من يحرّم اقتناءهما ايضاً و انّهما من الافراد المعلومة فى الحرمة يجب عليه نهيه و ان توقّف على الكسر يجوز له كسرهما و لا يضمن قيمة صياغتهما،

نعم لو تلف الاصل ضمن و ان احتمل ان يكون صاحبهما ممّن يقلّد جواز الاقتناء او كانتا ممّا هو محلّ الخلاف فى كونه آنية ام لا لا يجوز له التعرّض له.

(مسألة) اذا شكّ فى آنية انّها من احدهما ام لا او شک فى كون شيئ ممّا يصدق عليه الآنية ام لا لا مانع من استعمالها لاصالة البرائة فى الشّبهة الموضوعيّة و امّا فى الشّبهة المفهوميّة فيرجع العامى الى مقلّده و يتبّع رأيه لانّ مفهوم الآنية من الموضوعات المستنبطة التى لابدّ فيها من رجوع الجاهل الى العالم كالصّيد و السّفر و نحوهما.

(مسألة) يحرم اجارة نفسه لصوغ الاوانى من احدهما هذا اذا قلنا بحرمة مطلق الانتفاع و اقتنائها و الّا فلا بأس فى جواز الاجارة على صياغتها و قد تقدّم المختار فى المسألة الثالثة.

الكلام فى التّعرّض لبعض الفروع

(اقول) منها اخذ الاجرة على اجراء عقد النّكاح و غيره من العقود او تعليمه،

(امّا الاوّل) فقد صرّح بجواز اخذ الاجرة فى عقد النّكاح من دون ذكر سائر العقود فى القواعد و النّهاية و السّرائر و التّذكرة و نهاية الاحكام و التّحرير و الدّروس و المسالک و الشّرايع و النّافع و الارشاد و حاشيته و الجواهر و مفتاح الكرامة؛

(و انّما تعرّضوا للنّكاح) بالذّكر لانّه من السّنن و اشبه بالعبادات من غيره فان قلنا بالجواز هنا نقول فى غيره بطريق اولى و الظّاهر لا اشكال فى جواز اخذ الاجرة فى اجراء عقد النّكاح لانّه ممّا تجرى فيه الوكالة فيأخذ عليها الجعل و العوض لانّها من الاعمال المحلّلة و ليس ممّا يشترط فيه القربة حتّى يقال بعدم الجواز فيه.

(و امّا الثّانى) اى تعليم عقد النّكاح فقد صرّح بعدم جوازه جماعة منهم الشهيد فى الدّروس و جامع المقاصد و حاشية الارشاد و المسالک و الكفاية و مفتاح الكرامة و الجواهر،

(قال فى مفتاح الكرامة) انّ المراد بعقد النّكاح مباشرة الصّيغة كما اذا كان وكيلاً لاحد الزّوجين او لهما فيتولّى الصّيغة و يكون وكيلاً بجعل و امّا تعليمها و القائها على المتعاقدين فلا يجوز اخذ الاجرة عليه، انتهى؛

و حكى عليه الاجماع فى جامع المقاصد قال فيه امّا القاء الصّيغة على المتعاقدين فلا يجوز اخذ الاجرة عليه لانّه من الواجبات الكفائيّة و كذا باقى العقود، انتهى؛

(و قال فى الجواهر) امّا تعليم نفس الصّيغة اى بيان الصّيغة الشّرعيّة هى كذا فالظّاهر عدم جواز اخذ الاجرة عليه لكونه من باب بيان الحكم الشّرعى و ان كان وضعيّاً، انتهى؛ و نسبه فى مجمع البرهان الى القيل فراجع.

(اذا عرفت) ما ذكره الاعاظم قدس سرهم فنقول لا مانع اخذ الاجرة لاجراء عقد النّكاح و لتعليم الصّيغة ايضاً لعدم دليل يدلّ على الحرمة من العقل او الشرع و الادلّة العامّة لا تدلّ على الجواز و الاجماع غير محقّق لوجود المخالف مع عدم التّعرّض له من كثير من الاعلام.

(امّا الخطبة) بالضّم بمعنى حمد الله تعالى و الصّلاة على رسوله و ذكر ما يناسب مقام العقد عنده و بالكسر استدعاء نكاح المرئة من نفسها او وليّها و لا اشكال فى اخذ الاجرة فى كليهما.

(الفرع الثّانی) من الفروع اخذ الاجرة على مستحبات التّغسيل و التّكفين و الدّفن و قد اختلف الاعلام قدس سرهم فی الجواز و عدمه و المشهور هو الاوّل و به صرّح فی السّرائر و التّذكرة و نهاية الاحكام و القواعد و الايضاح و الدّروس و جامع المقاصد و المسالک و الرّوضة و مجمع البرهان بل هذا هو المفهوم من كلمات المتقدّمين حيث قيّدوا التّحريم بالواجب و نسبه فی الكفاية و مجمع البرهان الى المشهور.

(قال فی المجمع) المشهور جواز اخذ الاجرة على الزّائد على الواجب مثل زيادة الحفر على ما تستر ريحه و يحفظه من السّباع بمقدار التّرقوة و على المندوبات كنقله الى المشاهد المشرفة و على تثليث الغسلات و غير ذلک من المستحبات،

و يدلّ على جواز اخذ الاجرة على مطلق الاعمال مضافاً الى الاصل عموم الادلّة من غير وجود مانع و قيل بالمنع و وجهه غير ظاهر و لعلّه انّه عبادة و هی تنافی الاجرة و منعه ظاهر، انتهى و فی النّظر القاصر الاقوى هو الجواز.

(و امّا الثّانی) فحكى فی الايضاح عن ابن البرّاج و استدلّ له بعموم النّهی عن اخذ الاجرة التغسيل و هو يشمل الواجب و المندوب و نسب الخلاف الى ابن البرّاج فی جامع المقاصد و الى بعض الاصحاب فی المسالک.

(و كيف كان) انّ القول بالحرمة لا وجه له لظهور ادلّة الحرمة فی الواجب.

(الفرع الثالث) من الفروع التی اختلف الاعلام قدس سرهم فیه، فی جواز اخذ الاجرة و عدمه هو الامامة؛ ذهب عدّة من الاعلام الی عدم الجواز و استدلّوا علیه بامور لا یخلو عن اشکال لانّ اعتبار قصد القربة فی امامیّة الامام فی الجماعة اوّل الکلام بل یکفی فی الصّحة اعتبار القربة فی اصل الصّلاة فقط و لذا ینعقد الجماعة و لو لم ینو الامام الامامة و الجماعة مثلاً لو صلّی خلفه جماعة حین صلاته لنفسه فانّه تصح صلاتهم و تنعقد الجماعة مع انّه غیر ملتفت له فکیف من ان ینوی القربة،

نعم یکون عبادیّتها و ثوابها موقوفة علی اتیانه بداعی الامر الاستحبابی المتعلّق به فالحقّ جواز اخذ الاجرة علیها و لا مانع عنه عقلاً و شرعاً مضافاً الی ان مقتضی الاصل الجواز.

(الفرع الرابع) فى جواز ارتزاق المؤذّن من بيت المال؛

(اقول) انّه قد اختلف الفقهاء قدس سرهم فى جواز اخذ الاجرة على الاذان و عدمه و قال فى الحدائق المشهور بين الاصحاب تحريم اخذ الاجرة على الاذان و قال فى المنية الظّاهر انّه لا اشكال فى تحريم الاجرة على الاذن و الاقامة المختصّة لصلاة المنفرد.

(و استدلّوا) بامور،

(الاوّل) الاخبار الكثيرة،

(الثانى) الاجماع و غير ذلک

و فى الكلّ نظر و ما ذكروه دليلاً للحرمة غير تامّ فان رجعت الى الكتب المبسوطة تبيّن عدم تماميّة الادلّة على الحرمة فحينئذ بناء على القول بحرمة اخذ الاجرة فهل يجوز ارتزاق المؤذّن من بيت المال ام لا؟

قال فى المنتهى بالجواز و ادّعى عليه الاجماع تارة و نسبه الى الاصحاب اخرى و فى البحار نسبه الى الاصحاب و فى تجارة مجمع البرهان لا خلاف فيه و بذلک صرّح فى الخلاف و السّرائر و جامع الشّرائع لابن سعيد و الشّرايع و النّافع و القواعد فى باب القضاء و نسبه فى المستند الى المشهور.

(اذا عرفت ما ذكرناه) ينبغى التنبيه على امور اجمالاً:

(الاوّل) الفرق بين الرّزق و الاجرة فرق جماعة بينهما بان الاجرة يفتقر الى تقدير العمل و العوض و المدّة الصّيغة و الرّزق لا يشترط فيه شيئ من ذلک بل هو منوط بنظر الحاكم لا يقدّر بقدر و محلّه بيت المال الّذى اعدّ للمصالح من خراجٔ الارض و مقاسمتها و نحوهما.

(الثانى) انّه على القول بحرمة الاجرة فهل يصير اذانه ايضاً حراماً ام لا؟ قال بالحرمة القاضى و به قال فى المختلف تمسّكاً بان ايقاعه على هذا الوجه غير مشروع فيكون بدعة،

و فى المسالک هذا متّجه لكن يشكل بانّ النيّة غير معتبرة فيه و المحرّم هو اخذ المال لا نفس الاذان لانّه عبادة او شعار و على التقديرين لا يسرى اليه الحرمة.

(الثالث) من الامور انّه اذا قلنا بحرمة اخذ الاجرة فى الاذن فهل يقال بالحرمة مطلقا او يقال بالحرمة فى بعض افراده كالاذن للصّلاة دون الاعلامى.

(الرّابع) من الامور انّه على القول بالحرمة فى الاذان فهل نقول بالحرمة فى الاقامة ام لا؟

وجهان من انّ الحكم بالحرمة فى الاقامة اولى من الاذان لانّه لا كلفة فيها بمراعات الوقت بخلاف الاذان كما عن العلّامةﷺ فى النّهاية فيحرم

اخذ الاجرة عليه و لما عرفت من ظهور الادلّة فی المباشرة و انّ الخطاب فيه كخطاب الصّلاة،

و من انّ النّصوص مختصّة بالاذان فلا نتعدّی منه الی غيره لانّ ما كان الحكم فيه علی خلاف القاعدة لابدّ من ان يقتصر علی مورده و المفروض عدم وجود نصّ خاصّ فی المسئلة و كيف كان فی النّظر القاصر هو جواز اخذ الاجرة مطلقا اعمّ من كون الاذان للصّلاة او الاذان الاعلامی فتأمّل جيّداً.

(الفرع الخامس) من الامور انّه لو استأجر شخص بالغ عاقل لاطافة صبىّ غير مميّز او مجنون او مغمى عليه يكون الطّائف الحامل حقيقة لانّ حركتهم لا يعدّ حركة فعلى هذا يشترط ان يكون الحامل متطهّراً فبناء عليه لا يجوز للحامل ان يحتسب الطواف عن نفسه،

امّا لو استأجر لاطافة البالغ العاقل او المريض يكون الطّائف هو المحمول لانّ منفعة المؤجر للسمتأجر فلا يجوز احتسابه عن نفسه،

و لكن قال الشهيد فى الدّروس انّ الحمل جايز فى الطّواف و السّعى و يحتسب لهما الّا ان يستأجره على حمله لا فى طوافه انتهى و ظاهر هذه العبارة الجواز مطلقا الّا فى صورة اشتراطه عدم الطواف حين طوافه و ما قاله الشهيد هو المرضىّ عندنا.

(الفرع السادس) فى بيع الكلاب:

(اقول) اختلف الفقهاء فى جواز بيع كلب الماشية و الحائط و هو البستان و الزّرع و عدمه على اقوال نشير اليها اجمالاً،

(ثالثها) جواز بيع كلب الماشية و الزّرع دون كلب الحائط؛

(و رابعها) جواز بيع كلب الماشية و الحائط دون الزّرع؛

(و امّا المانع) مطلقا فهو المحقّق فى الشّرايع حيث قال لا يجوز بيع شيئ من الكلاب الّا كلب الصّيد و فى كلب الماشية و الزّرع و الحائط تردّد و الاشبه المنع،

و الشّيخ فى متاجر النّهاية حيث قال و لا يجوز بيع شيئ من الكلاب الّا كلب الصّيد خاصّة لا بأس ببيعه و الانتفاء بثمنه،

و قال صاحب الكفاية يجوز بيع كلب الصّيد و اختلفوا فى كلب الماشية و الزّرع و الحايط و الاقرب المنع و غير ذلک من الاقوال.

(و امّا المجوّز المطلق) فهو ابو على و سلّار فى المراسم على ما فهم منهما جماعة و ان كان عبارتهما خالية عن ذلک.

(و امّا التّفصيل الاوّل) فهو من سلّار و ظاهر ابن الجنيد و الشّيخ فى احد قوليه و ابن البرّاج قال سلّار يحرم بيع الكلاب الّا السّلوقى و كلب الماشية و الزّرع، انتهى و قال ابن الجنيد لا بأس بشراء الكلب الصّايد و الحارس للماشية و الزّرع و لا خير فيما عدا الصّيود و الحارس من الكلاب و ساير المسوخ.

(و امّا التفصيل الثانى) فهو من صاحب الوسائل و المنسوب الى سلّار و الحقّ بين الاقوال هو الجواز لانّ بيع الكلاب بقصد المنفعة المحلّلة و لو كانت نادرة لا بأس به و يدلّ على ذلک وجوه نشير الى بعضها:

(الاوّل) الاصل و العمومات كقوله تعالى ﴿اَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾ الآية خرج من ذلک كلب الهراش بالاجماع فيبقى غيره قال فى المستند فى كلب الماشية و الحايط و الدّار و الزّرع قولان المنع للشّيخين الى ان قال و الجواز و هو للاسكافى و الحلّى و ابن حمزة و ابى على و الفاضل فى التنقيح و المهذّب و اختاره كثير ممّن تأخّر للاصل و العمومات و الاشتراک مع كلب الصيّد فى الانتفاع المسوّغ لبيعه، انتهى.

(و قال الاردبيلى﵀) و بالجملة لا بأس ببيع جميع الكلاب التى لها نفع مقصود محلّل و كذا لا بأس باجارتها لانّها عين لها نفع محلّل مقصود فيجوز بيعها و اجارتها كساير المباحات و للاصل، انتهى.

(قال فى الجواهر) بعد الاستدلال بجواز الاجارة و الاجماع المركّب مضافاً الى انّه مقتضى الضّوابط الشرعيّة المستفادة من آية ﴿اَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾ و ﴿اوفوا بالعقود﴾ و ﴿تجارة عن تراض﴾ و تسلطّ الناس على اموالهم، انتهى.

(الثانى) الاجماع المنقول قال فى التّذكرة فى باب الاجارة و يصحّ عندنا بيع كلب الصّيد و الماشية و الزّرع و الحايط و لا يخفى انّ ظاهر عبارته اجماع الاصحاب و قال فى الجواهر الاشبه باصول المذهب و قواعده جواز بيعها ككلب الصّيد، انتهى.

(**الثالث**) الاجماع المركّب قال فى التّنقيح يجوز اجارتها اجماعاً فيجوز بيعها لعدم الفارق هذا.

(**الرابع**) استفادة المناط قال العلّامة فى النّهاية لا يصح بيع الكلب و هل يندرج المعلّم فيه اشكال فانّ سوّغنا بيعه فلا فرق بين السّلوقى و غيره لاشتراكهما فى الفايده و الاقرب حينئذ جواز بيع الكلب الماشية و الزّرع و الحايط لوجود المعانى المسوّغة فى كلب الصّيد.

(**الخامس**) الاولوّية العرفيّة نقلها فى الجواهر و مفتاح الكرامة و هى انّه اذا جاز بيع كلب الصّيد و هو ممّا لا تمسّ اليه الحاجة و اكثره اللّهو فكيف لا يجوز بيع كلب الماشية التى لا يستقيم بقاؤها فى الشّامات و الفرس الّا بالكلاب و كذلك الزّرع و البستان كما هو مشاهد و الاولويّة العرفيّة حجّة.

(**السادس**) جعل الدّية لها فى الشّريعة و ليس دية الحيوان الّا قيمته فاذا كان لها قيمة فى الشّريعة فيجوز بيعها و لذا قال فى الجواهر اذ لا خلاف فى انّها مملوكة و لاتلافها غرامات، انتهى.

(**و استدلّ عدّة من الفقهاء**رضوان الله تعالى عليهم) لعدم الجواز بوجوه فى جميعها نظر و منع لا تقاوم بالادلّة التى ذكرناها للجواز فليرجع الى الكتب المبسوطة الباحثة عنها تفصيلاً.

الكلام فى حكم بيع الدّراهم المغشوشة

(اقول) لا شبهة فى حرمة غشّ المؤمن فى البيع و الشّراء وضعاً و تكليفاً و انّما البحث يقع فى الدّراهم الخارجة المعمولة لاجل غشّ الناس بوجوه:

(الاوّل) فى الدّراهم و الدّنانير المعمولة من غير الذّهب كالمفضّض و المموّه بهما.

(الثانى) ان تكون مادّتهما الذّهب و الفضّة المغشوشين اى المخلوطين بغيرهما، قال فى القاموس غشّه لم يمحضه النّصح الى ان قال و المغشوش الغير الخالص.

(الثالث) ما كانت المادّة خالصة صحيحة غير مسكوكة بسكّة السّلطان و ان كان مثله فى الصّورة.

(امّا بحث فى مقام الاوّل) فانّه لا اشكال فى عدم جواز المبايعة عليهما على المعروف بين الفقهاء اذ لم يترتّب على هيئتهما الخاصّة منفعة محلّلة نعم لهما منفعة نادرة غير معتدّ بها عند العقلاء مثل جعلهما للتّزيين

و المنفعة النّادرة المحلّلة لا يصيّر الشيئ مالاً و قابلاً للبيع و لابدّ من كسرها لانّها على هذه الحالة لا يترتّب عليها الّا الحرام فيكون مثل آلات اللّهو،

و يدلّ على ذلک ما ورد هم موسى بن بكير كما فی نسخ متعدّدة من الكافی و غيره و عن موسى بن بكر كما فی الوسائل قال «كُنَّا عِنْدَ اَبِی الْحَسَنِ عليه السلام وَ اِذَا دَنَانِيرُ مَصْبُوبَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ فَنَظَرَ اِلَى دِينَارٍ فَاَخَذَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ قَطَعَهُ بِنِصْفَيْنِ ثُمَّ قَالَ لِی اَلْقِهِ فِی الْبَالُوعَةِ حَتَّى لَا يُبَاعَ شَیْءٌ فِيهِ غِش»[1] على هذه الصّورة اذ لا يجوز القاء ما كان له مادّة صحيحة او مغشوشة فی البالوعة لكونه تضييعاً للمال المحترم و المفروض انّه ليس ممّا يتوقّف انعدام الصّورة على انعدام المادّة،

فلابدّ ان يكون المادّة غير متمول عرفاً مثل كونه رصاصاً او حديداً او صفراً لوضوح انّ هذه الاشياء ليس لها ماليّة اذا كان بمقدار الدّرهم بعد كسرها و كذا يحرم صنعته لانّه داخل فی عموم قوله المروىّ عن الفصول المهمّة قال «اِنَّمَا حَرَّمَ اللهُ الصِّنَاعَةَ الَّتِی حَرَامٌ الَّتِی يَجِیءُ مِنْهَا انواع الْفَسَادُ» الخ

و كذا يشمله عموم خبر التّحف «اِنَّمَا حَرَّمَ اللهُ الصِّنَاعَةَ الَّتِی هِیَ حَرَامٌ كُلُّهَا الَّتِی يَجِیءُ مِنْهَا الْفَسَادُ مَحْضاً»[2].

---

[1] - وسائل الشيعة، ج ۱۷، ص ۲۸۰، باب ۸۶ (تحريم الغش بما يخفى).

[2] -تحف العقول، ص ۳۳۵، و اما تفسير الصناعات.

و ما ذكرناه فى المقام الاوّل هو المشهور بين الاعلام قد تقدّم فى اوائل الكتاب فى النّظر القاصر انّ المنفعة النّادرة المحلّلة كانت موجبة للبيع بلا ريب.

(و امّا المقام الثانى) و هو كون الذّهب و الفضّة مغشوشين فلا يخلو انّ المعاملة امّا تقع على الدّرهم الكلّى او على الجزئى المشخّص فان وقعت على الكلّى فينصرف الى سكّة السّلطان فان دفع المشترى ما كان مطابقاً و الّا وجب ابداله لانّه ثمن المعاملة و يكون الذمّة مشغولة اليه فلابدّ من دفعه بما كانت الذّمّة مشغولة به و هو ما كان بسكّة السّلطان.

(و امّا اذا وقع على الجزئى) فلا يخلو المعاملة من ان تكون بشيئ خاصّ مشار اليه بالاشارة الحسّية مقيّدة بانّه درهم مثلاً يقال «بعتک هذا الدّرهم» يعنى هذا الدّرهم الذى هو درهم او بشيئ خاصّ مشار اليه بالاشارة الحسيّة من دون تقيّده بشيئ فيقال بعتک هذا.

(فعلى الاوّل) لا اشكال فى بطلان البيع لانّه بعد التقيّد ينصرف الى الخالص المسكوک بسكّة السّلطان فكانّه قال بعتک بهذا الدّرهم الخالص المسكوک بسكّة السّلطان فيبطل البيع بانتفاء العوض الخاصّ الّذى وقع عليه العقد بسبب انتفاء قيده و ليست المعاملة على الكلىّ حتّى يمكن دفع الفرد الآخر الموجود فيه هذه الصّفة.

(و على الثّانى) و هو كونه شيئاً خالصاً مشاراً اليه بالاشارة الحسيّة من دون تقييد فالظّاهر الصحّة مع ثبوت خيار العيب.

(و امّا المقام الثالث) و هو كون المادّة صحيحة غير مسكوكة بسكّة السّلطان فيجرى فيه ما ذكرناه من القسمين فى المقام الثّانى لانّ المبايعة امّا واقعة على الدّرهم الكلّى فلا اشكال فى صحّة البيع و لزومه فلابدّ من دفعه صحيحاً بسكّة السّلطان لانّه منصرف اليه و لو دفع غيره لم تبرء ذمّته الّا بابراء البايع ذمّته.

(و امّا واقعة على الدّرهم الجزئى) فلا يخلو المبايعة من ان تكون بشيئ خاصّ مشار اليه بالاشارة الحسيّة مقيّدة بانّه درهم ينصرف بالاشارة الحسيّة من دون تقيّد بشيئ فلا يلزمه شيئ و يكون البيع صحيحاً بدون الخيار.

(هذا غاية) ما يمكن ان يقال فى الدّراهم و الدّنانير المغشوشة و امّا كلمات العلماء فغير منقّحة بل بعضها مخالف لبعض فراجع الى كلامهم فى الكتب المبسوطة الباحثة عنه تفصيلاً و مستدلّاً.

الكلام فی بیع ما لم یکن الحرام ملازماً لذاته
بل ممّا یحصل منه الحرام و الحلال

و قصد المتعاملان منه المنفعة المحرّمة

(اقول) لابدّ اوّلاً من ذکر الاقسام المتصوّرة لذلک ثمّ تعقیبها ببیان حکمها بحیث یتّضح به الکلمات المتشّتة و المضطربة فنقول یتصوّر بیع هذه الاشیاء او اجارة المساکن علی وجوه:

(احدها) ان یقع علی وجه الاشتراط کما لو قال بعتک العنب بشرط ان تعمله خمراً او بعتک الخشب بشرط ان تعمله صنماً او آجرتک البیت بشرط ان تبیع فیه خمراً و لا فرق فی ذلک بین الاجارة و سائر المعاملات.

(ثانیها) ان یقع البیع من البایع من دون قصد لحصول الحرام و لا لحصول ما هو مقدّمة له مثل تجارة التّاجر بالنّسبة الی معصیة العاشر فانّه لم یقصد بها تسلّط العاشر علیه الذی هو شرط لاخذ العشر.

(ثالثها) ان يكون البايع عالماً بانّ المشترى يعمل العنب خمراً و يعمل الخشب صنماً الّا انّه لا يبيع بهذا القصد بل مقصده بيع ماله فهنا مسائل ثلاث:

(الاولى) ان يقصد الحرام على وجه يرجع الى بذل المال فى مقابل المنفعة المحرّمة فقط لا غير كاجارة المساكن و السّفن و الحمولة للمحرّم مثل الخمر و ركوب الظّلمة و اسكانهم للظّلم و بيع العنب و التّمر و غيرهما ممّا يعمل منه المسكر او الخشب ليعمل صنماً و نحوها و لا ريب و لا اشكال فى حرمة هذا القسم لكونه اعانة على الاثم،

و صرّح بالحرمة فيه فى الشّرايع و النّافع و التّحرير و الارشاد و التّذكرة و القواعد و الدّروس و اللّمعة و شرحه و المسالک و جامع المقاصد و الرّياض و الشّيخ الكبير فى شرح القواعد و المفتاح و المنية و الجواهر و المستند و الحدائق و الاردبيلى بل المسئلة اجماعيّة بقسميها صرّح به فى المنتهى و الخلاف و الغنية و المستند بعد الاجماع ما دلّ على وجوب النّهى عن المنكر الدّالّ بظاهره او بالفحوى على الحرمة و يدلّ عليها الاخبار بطريق العامّة و الخاصّة كثيراً مضافاً الى كون هذا القسم اعانة على الاثم و الى انّ الالزام و الالتزام بصرف المبيع فى المنفعة المحرّمة السّاقطة فى نظر الشّارع اكل و ايكال للمال بالباطل فى نظرى القاصر و ان قال بعض الاعلام انّ النّهى عن الاعانة لا يقتضى الحرمة لتعلّقه بامر خارج عن المعاملة و هو الاعانة الحاصلة بالبيع فيكون مثل البيع فى وقت النّداء فالنّهى متعلّق بالخارج فلا يقتضى فساد البيع كالنّهى المتعلّق

بالخارج لا يوجب بطلان العبادة كما فى النّهى عن النّظر الى الاجنبيّة.

(الثانية) ان تكون المعاملة بنحو الدّاعى من دون قصد لحصول الحرام و لا لحصول ما هو مقدّمة له مثل تجارة التّاجر بالنّسبة الى معصية العاشر و هذا القسم لا اشكال فى عدم حرمته لانّ قصد البايع منها ليس الّا اخذ الثّمن و الاسترباح فحينئذ لا اشكال فى جوازه و عدم كراهيّته ايضاً للنّص.

(الثالثة) يحرم بيع العنب ممّن يعمله خمراً بقصد ان يعمله و كذا بيع الخشب بقصد ان يعمله صنماً او صليباً لانّ فيه اعانة على الاثم و العدوان و لا اشكال و لا خلاف فى ذلک امّا لو لم يقصد ذلک فقد وقع الخلاف بين الفقهاء فى جواز بيع الاشياء المباحة ممّن يعلم البايع انّه يصرفه فى الحرام و عدم جوازه فالاكثر على عدم التّحريم للاخبار المستفيضة،

و المحكى عن ابن ادريس جواز ذلک لانّ الوزر على من يجعله كذلک لا على البايع و قد فصّل الشّيخ الانصارىﷺ بين ما لم يقصد منه الحرام فحكم بجواز بيعه و بين ما يقصد منه الحرام فحكم بحرمته و فى النّظر القاصر بيع العنب ممّن يعلم انّه يعمله خمراً او اجارة المساكن ممّن يعلم انّه يحرز فيه الخمر و غير ذلک من المحرّمات من دون تواطئهما على ذلک فى عقد البيع او قبله الاحوط لزوماً عدم الجواز خلافاً للاكثر حيث قالوا بعدم التحريم.

الكلام فی حرمة کسب المغنية

(اقول) انّه قد ورد فی جملة من الرّوايات عدم جواز کسب المغنّية و انّها ملعونة و ملعون من اکل من کسبها فيدلّ ذلک علی حرمة کسبها وضعاً و تکليفاً علی انّه يکفی فی الحرمة جعلهنّ الافعال الغير الشرعيّة مورداً للتکسّب کالتغنی و الدّخول علی الرّجال و غيرهما لانّ ما دلّ علی صحّة العقود و وجوب الوفاء بها مختصّة بما اذا کان العمل سائغاً فی نفسه فلا وجه لرفع اليد بها عن دليل حرمة العمل فی نفسه،

(نعم) لو دعين لزفّ العرائس و لم يفعلن شيئاً من الاعمال المحرّمة فلا بأس بکسبهنّ و قد ورد ذلک فی بعض الرّوايات و ممّا ذکرنا فی حرمة کسب المغنّية يعلم حکم الرّجل المغنّی ايضاً.

(مسألة) يحرم حلق اللّحية علی الاقوی و يحرم اخذ الاجرة عليه کذلک الّا اذا کان ترک الحلق يوجب سخريّة و مهانة شديدة لا تتحمّل عند العقلاء فيجوز حينئذ.

(مسألة) يجوز اعطاء الدّم الی المريض المحتاج اليه مع عدم الضّرر

الى نفسه كما يجوز اخذ الثّمن فى مقابل اعطائه و التّمكين منه قيل لا يجوز اخذ العوض عن نفس الدّم و اذا وضع الدّم فى قارورة جاز اخذ العوض عن القارورة نفسها ان كانت ذات قيمة و يكون الدّم تابعاً لها و لا يجوز اخذ العوض عن الدّم و لكن قد تقدّم فى اوائل الكتاب فى النّظر القاصر جواز بيعه بقصد المنفعة المحلّلة.

(**مسألة**) لا يجوز بيع الاوراق اليا نصيب فاذا كان الاعطاء بقصد العوض عن الفائدة المحتملة فالبيع باطل و امّا اذا كان الاعطاء مجّاناً و بقصد الاشتراك فى الامور الخيريّة فلا بأس به.

(**مسألة**) اذا دفع انسان مالاً الى آخر ليصرفه فى طائفة من النّاس و كان المدفوع اليه منهم فان فهم من الدّافع بالقرائن الخارجيّة الاذن فى الاخذ من ذلك المال جاز له ان يأخذ منه مثل احدهم او اكثر على حسب الاذن و ان لم يفهم الاذن لم يجز الاخذ منه اصلاً.

الكلام فى حكم النّميمة

(اقول) انّها محرّمة بالادلّة الاربعة و هى نقل قول الغير الى المقول فيه كأن يقول تكلّم فلان فيک بكذا و كذا و قال فى المجمع نمم فى قوله تعالى ﴿هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ اى قمات نقّال للحديث من قوم الى قوم على وجه السّعاية و الافساد من باب ضرب و قتل سعى به لايقاع فتنة او وحشة؛

(و يدلّ على حرمتها) الادلّة الاربعة امّا الاجماع فواضح اذ كلّ مسلم قال بحرمته و منه يحصل الاجماع و امّا العقل فبأنّه حاكم على قبح ايقاع الفتنة و الوحشة بين الناس و امّا الآية فما ذكره المجمع و قوله تعالى ﴿وَ الْفِتْنَةُ اَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾

(و كيف كان) انّها من الكبائر و فيما رواه فى الاحتجاج فى وجوه السّحر «و انّ من اكبر السّحر النّميمة يفرق بها بين المتحابّين» و قال الله تعالى ﴿وَ يَقْطَعُونَ ما اَمَرَ اللهُ بِهِ اَنْ يُوصَلَ وَ يُفْسِدُونَ فِى الْاَرْضِ اُولئِکَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَ لَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾.

(و امّا الاخبار فكثيرة) منها ما فى الاحتجاج من حديث الزّنديق «اِنَّ مِنْ اَكْبَرِ السِّحْرِ النَّمِيمَةَ يُفَرَّقُ بِهَا بَيْنَ الْمُتَحَابَّيْنِ وَ يُجْلَبُ الْعَدَاوَةُ عَلَى الْمُتَصَافِيَيْنِ وَ يُسْفَكُ بِهَا الدِّمَاءُ»[1].

(نعم) لا اشكال فى انّه قد يكون واجباً و مستحباً اذا كان سبباً للعداوة و القتال بين المشركين و المخالفين للاسلام لانّ كسر شوكتهم و تفريق كلمتهم محبوب فى الشّرع و تزداد حرمتها بسبب ما يترتّب عليها من المحاسن كما يزداد حرمة الزّنا بسبب بعض الامور الخارجيّة كالزّمان و المكان و المزنى بها و فى يوم القيامة يجعل الله له لسانين من نار والعاً احدهما من قفاه و اخرى من قدّامه يلتهيان خدّه و يعرّف بذى اللّسانين فى ذلک اليوم و بئس العبد عبد همزة لمزة و قد استفاضت الاخبار بعدم دخول النمّام الجنّة و عن النبىّ صلى الله عليه و آله «وَ مَنْ مَشَى فِى نَمِيمَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ سَلَّطَ اللهُ عَلَيْهِ فِى قَبْرِهِ نَاراً تُحْرِقُهُ اِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[2].

(مسألة) يحرم الفحش من القول و هو ما يستقبح التصريح به اذا كان فى الكلام مع النّاس غير الزّوجة و الامة امّا معهما فلا بأس به.

---

[1] - الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٤٠، احتجاج أبى عبد الله الصادق عليه السلام فى أنواع شتّى من العلوم الدينيّة و مستدرک الوسائل، ج ٩، ص ١٥١، باب ١٤٤ (تحريم النميمة و المحاكاة).

[2] - وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٣٠٨، باب ١٦٤ (تحريم النميمة و المحاكاة).

فی بیان مسائل

(مسألة) لا تصح الاجارة علی العبادات التی لا تشرع الّا ان یفعلها الاجیر عن نفسه مجّاناً واجبة کانت او مستحبّة عینیّة کانت او کفائیّة فلو استأجر شخصاً علی فعل الفرائض الیومیّة او نوافلها او صوم شهر رمضان او حجّ الاسلام او تغسیل الاموات او تکفینهم او الصّلاة علیهم او غیر ذلک من العبادات الواجبة او المستحبّة لم تصح الاجارة اذا کان المقصود ان یفعلها الاجیر عن نفسه؛

(نعم) لو استأجره علی ان ینوب عن غیره فی عبادة من صلاة او غیرها اذا کانت ممّا تشرع فیه النیابة جاز و کذا لو استأجره علی الواجب غیر العبادی کوصف الدّواء للمریض او العلاج له او نحو ذلک فانّه یصحّ و کذا لو استأجره لفعل الواجبات التی یتوقّف علیها النّظام کتعلیم بعض علوم الزّراعة و الصّناعة و الطّبّ و لو استأجره لتعلیم الحلال و الحرام فیما هو محلّ الابتداء فالاظهر البطلان و حرمة الاجرة و فی عموم الحکم لما لا یکون محلّاً للابتداء اشکال و الاظهر الجواز و الصحّة.

(مسألة) النجش حرام و هو ان یرید الرّجل فی ثمن السّلعة و هو لا یرید شراءها بل لان یسمعه غیره فیزید لزیادته سواء أکان ذلک عن مواطاة مع البایع ام لا.

(مسألة) ذهب المشهور الی المنع عن بیع اوانی الذّهب و الفضّة للتّزیین او لمجرّد الاقتناء و الاقوی الجواز و انّما یحرم استعمالها کما مرّ.

(مسألة) یجوز بیع السّباع کالنهرّ و الأسد و الذئب و نحوها اذا کانت لها منفعة محلّلة معتدّ بها و کذا یجوز بیع الحشرات و المسوخات اذا کانت کذلک کالعلق الذی یمص الدّم و دود القزّ و نحل العسل و الفیل امّا اذا لم تکن لها منفعة کذلک فلا یجوز بیعها و لا یصحّ.

(مسألة) الاعیان النّجسة التی لا یجوز بیعها و لا المعاوضة علیها لا یبعد ثبوت حقّ الاختصاص لصاحبها فیها لو صار خلّه خمراً او دابّته میتة او اصطاد کلباً غیر کلب الصّید لا یجوز اخذ شیئ من ذلک قهراً علیه و کذا الحکم فی بقیّة الموارد و تجوز المعاوضة علی الحقّ المذکور فیبذل له مال فی مقابله و یحلّ ذلک المال له.

(مسألة) المیتة الطّاهرة کمیتة السّمک و الجراد یجوز بیعها و المعاوضة علیها اذا کان لها منفعة محلّلة معتد بها عند العرف بحیث یصحّ عندهم بذل المال بازائها.

(مسألة) يجوز بيع ما لا تحلّه الحياة من اجزاء الميتة اذا كانت له منفعة محلّلة معتد بها.

(مسألة) يجوز الانتفاع بالاعيان النّجسة فى غير الجهة المحرّمة مثل التسميد بالعذرات و الاشعال و الطلى بدهن الميتة النجسة و الصّبغ بالدّم و غير ذلک.

(مسألة) يجوز بيع الاوراث الطّاهرة لان لها منفعة محلّلة معتدّاً بها و هى مجوّزة للبيع و كذلک الابوال الطّاهرة.

(مسألة) الاعيان المتنجّسة كالدّبس و العسل و الدّهن و السّكنجبين و نحوها اذا لاقت النّجاسة يجوز بيعها و المعاوضة عليها ان كان لها منفعة محلّلة معتدّ بها عند العرف فلو لم يكن لها منفعة كذلک لا يجوز بيعها و لا المعاوضة عليها و الظّاهر بقائها على الملكيّة لمالكها و يجب اعلام المشترى بنجاستها.

(مسألة) لا تصحّ المعاملة بما يكون آلة للحرام بحيث يكون المقصود منه غالباً الحرام كالمزامير و الاصنام و الصلبان و آلات القمار و نحوها و على الظّاهر من قبيلها صندوق حبس الصّوت.

(امّا الرّاديو) فليس منها فيجوز بيعه كما يجوز ان يستمع منه الاخبار و قرائة القرآن و التّعزية و نحوها ممّا يباح استماعه.

(امّا التّلفزیون و الماهواره) ان کانا مثیرین للشّهوات الشّیطانیّة فلا یجوز بیعهما و امّا استعمالهما و النّظر فیهما فلا بأس اذا کانا لا یثیران للشّهوات النّفسانیّة بل لاستفادة فائدة علمیّة او ترویج النّفس جاز بیعهما للفوائد المحلّلة بحیث لم یعدّا من آلات اللّهو عرفاً و یکونان کالرّادیو و امّا آلة تسجیل الصّوت فلا بأس ببیعها و استعمالها.

(مسألة) قد تقدّم انّه یحرم النّوح بالباطل یعنی الکذب فی مجالس التّعزیة و غیرها و علماء السّلف‌ﷺ بمجرّد استماع النّوح بالباطل یخرجون عن المجلس حال کونهم معترضین فانظروا فلاحظوا العصر الحاضر.

(مسألة) قد مرّ فیما سبق انّه یختصّ حرمة الرّشوة علی القضاء بالحقّ او الباطل و امّا الرّشوة علی استنقاذ الحقّ من الظّالم فلا بأس بها و ان حرم علی الظّالم اخذها.

(مسألة) هل یحرم الکذب و ان کان صادراً بعنوان الهزل او یختصّ حرمته بالکذب الجدّی فنقول ان الکذب الهزلی علی نوعین؛ الاوّل قد یکون الهازل بکذبه مخبراً عن الواقع و لکن بداع المزاح و الهزل من دون ان یکون اخباره مطابقاً للواقع کأن یخبر احداً بقدوم مسافر له او حدوث حادث لیفتر المخاطب بقوله فیترتّب علیه الاثر فیضحک منه النّاس و هذا لا شبهة فی کونه من الکذب.

(مسألة) يحرم على الرّجل لبس الذّهب حتّى التختّم به و نحوه و امّا التّزيّن به من غير لبس كتلبيس مقدّم الاسنان به فلا يجوز الّا من جهة المعالجة.

(مسألة) اختلف الفقهاء فى حلّية بول ما يؤكل لحمه كالغنم و البقر عند عدم الضّرورة على قولين فقال بعض بالحلّية و حرّمه جماعة و هو الاحوط، نعم لا اشكال فى حلّية بول الابل للاستشفاء و يحرم لبن الحيوان المحرّم دون الانسان فانّه يحلّ لبنه.

(مسألة) لو اشتبه اللّحم فلم يعلم انّه مذكّى و لم يكن عليه يد مسلم تشعر بالتّذكية اجتنب و لو اشتبه فلم يعلم انّه من نوع الحلال او الحرام ففى الحكم بحلّه تأمّل و ان كان فى يد مسلم الّا ان يخبر بحلّه.

(مسألة) اذا انقلبت الخمر خلّاً طهر و حلّت بعلاج كان او غيره ما لم يمازجها نجاسة.

(مسألة) لا اشكال فى حرمة القيح و الوسخ و البلغم و النخامة من كلّ حيوان و امّا البضاق و العرق من غير نجس العين فالظّاهر حلّيتهما خصوصاً الاوّل و خصوصاً اذا كان من الانسان او ممّا يؤكل لحمه من الحيوان.

(**مسألة**) من المحرّمات المایعة الفقّاع اذا صار فیه غلیان و نشیش و ان لم یسکر و هو شراب معروف کان فی الصّدر الاوّل یتّخذ من الشّعیر فی الاغلب و لیس منه ماء الشّعیر المعمول بین الاطبّاء.

(**مسألة**) یحرم الاکل علی مائدة یشرب علیها شیئ من الخمر و غیرها من المسکرات و کذا الفقّاع بل ذهب بعض العلماء الی حرمة کلّ طعام یعصی الله تعالی به او علیه.

(**مسألة**) اذا اضطرّ الی محرّم فلیقتصر علی مقدار الضّرورة و لا یجوز له الزّیادة فاذا اقتضت الضّرورة ان یأکل المیتة لسدّ رمقه فلیقتصر علی ذلک و لا یجوز له ان یأکل حد الشّبع الّا اذا فرض ان ضرورته لا تندفع الّا بالشّبع.

(**مسألة**) یجوز التّداوی لمعالجة الامراض بکلّ محرّم اذا انحصر به العلاج و لو بحکم الحذّاق للثّقات من الاطبّاء و المدار علی انحصار العلاج به بین ما بایدی النّاس ممّا یعالج به هذا الدّاء لا الانحصار واقعاً فانّه ممّا لا یحیط به ادراک البشر.

(**مسألة**) ذهب المشهور الی عدم جواز التّداوی بالخمر بل بکلّ مسکر حتّی مع الانحصار لکنّ الاقوی هو الجواز بشروط:

(**الاوّل**) هو العلم بکون المرض قابلاً للعلاج،

(**الثانی**) العلم بانّ ترک معالجته یؤدّی الی الهلاک او الی ما یدانیه،

(الثالث) العلم بانحصار العلاج به،

(نعم) لا يخفى شدّة شرب الخمر من حيث المعصية فلا يبادر الى شربها و المعالجة بها الّا اذا رأى من نفسه الهلاك لو ترى التّداوى بها و لو بسبب قول جماعة من الحذّاق و صاحب الدّيانة و الدّراية من الاطبّاء و الّا فليصطبر على المشقّة فلعلّ البارى تعالى شأنه يعافيه لما راى منه التّحفّظ على دينه و يدلّ على ما ذكرناه خبر عبدالله بن ابى يعفور.

(مسألة) قيل اذا شرط قرائة القرآن نيابة عنه فى حياته او بعد موته ففى صحّته اشكال بل و كذا لو شرط قرائة القرآن و اهداء ثوابها اليه و هو حىّ او قرائتها على قبره و اهداء ثوابها اليه،

(لكن) الاقوى هو الجواز خصوصاً فى اهداء الثّواب سيّما بعد الموت و امّا لو شرط قرائة القرآن على قبره من غير وجه اهداء الثّواب فلا اشكال فيه.

(مسألة) لا يجوز للمضطرّ تناول المحرّم بقدر ما يمسک رمقه الّا الباغى و هو الخارج على الامام او باغى الصّيد لهواً و العادى و هو قاطع الطّريق او السّارق و يجب عقلاً فى باغى الصّيد و العادى ارتكاب المحرّم من باب وجوب ارتكاب اقلّ القبيحين و يعاقب عليه و يدلّ على ذلک قوله تعالى ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ باغٍ وَ لا عادٍ﴾[1] و ادّعى عليه الاجماع فى الايضاح،

---

[1] - سورة البقرة، الآية ۱۷۳.

(و اختلف الفقهاء) فی تفسیرهما؛ فالمشهور انّ الباغی من خرج علی امام زمانه لقول الصّادق علیه السلام فی مرسل البزنطی «الْبَاغِی الَّذِی یَخْرُجُ عَلَی الْاِمَامِ وَ الْعَادِی الَّذِی یَقْطَعُ الطَّرِیقَ لَا تَحِلُّ لَهُ الْمَیْتَة»[1]

و عن التبیان و مجمع البیان انّه المرویّ عن الصّادقین علیهما السلام و قیل کما عن الحسن و قتادة و مجاهد الذی یبغی المیتة و یلتذّذ بها و قیل کما عن الزّجاج المفرط المتجاوز للحدّ الذی احلّ له و قیل العادی الآخذ عن مضطرّ مثله بان یکون لمضطرّ آخر شیئ یسدّ رمقه یأخذه منه و ذلک غیر جائز بل یترک نفسه حتّی یموت و لا یمیت الغیر،

و عن النّهایة و ابنی البرّاج و ادریس انّه باغ الصّید بطراً و لهواً و وردت به روایات و عن حماد بن عثمان عن ابی عبدالله علیه السلام «فِی قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَیْرَ باغٍ وَ لا عادٍ﴾ قَالَ الْبَاغِی بَاغِی الصَّیْدِ وَ الْعَادِی السَّارِقُ لَیْسَ لَهُمَا اَنْ یَاْکُلَا الْمَیْتَةَ اِذَا اضْطُرَّا هِیَ حَرَامٌ عَلَیْهِمَا»[2] الی غیر ذلک من الاقوال التی تعرّض لها الاعلام، انتهی محلّ الحاجة من کلامهم.

(مسألة) یباح جمیع المحرّمات حال الضّرورة امّا لحفظ نفسه و سدّ رمقه علی تناوله او لعروض المرض الشدید الذی لا یتحمّل عادة بترکه او لاداء ترکه الی لحوق الضعف المفرط المؤدّی الی مرض معتدّ به ممّا یکون تحمّله حرجیاً او التلف او المؤدّی للتخلّف عن الرّفقة مع ظهور

---

[1] - وسائل الشیعة، ج ۲۴، ص ۲۱۶، باب ۵۶ (عدم تحریم المیتة و الدم).

[2] - وسائل الشیعة، ج ۲۴، ص ۲۱۵، باب ۵۶ (عدم تحریم المیتة و الدم).

امارة العطب و منها ما اذا خيف تركه على نفس اخرى محترمة كالحامل تخاف على جنينها و المرضعة على طفلها بل و من الضّرورة خوف طول المرض او عسر علاجه بترک التناول،

(و المدار) فى الكلّ على الخوف الحاصل من العلم او الظنّ بالترتّب لا مجرّد الوهم و الاحتمال.

(مسألة) و من الضّرورات المبيحة للمحرّمات الاكراه و التقيّة عمّن يخاف منه على نفسه او نفس محترمة او على عرضه او عرض محترم او مال محترم يجب عليه حفظه.

(مسألة) قد مرّ فيما سبق انّه يحرم الكذب و هو الاخبار بما ليس بواقع و لا فرق فى الحرمة بين ما يكون فى مقام الجدّ و ما يكون فى مقام الهزل،

(نعم) اذا تكلّم بصورة الخبر هزلاً بلا قصد الحكاية و الاخبار فلا بأس به و مثله التّورية بان يقصد من الكلام معنى له واقع و لكنّه خلاف الظّاهر كما انّه يجوز الكذب لدفع الضّرر عن نفسه او عن المؤمن و يجوز الكذب ايضاً للاصلاح بين المؤمنين و الاحوط الاقتصار فيهما على صورة عدم امكان التّورية؛

(و امّا الكذب) فى الوعد بان يخلف فى وعده فالظّاهر جوازه على كراهة شديدة نعم لو كان حال الوعد بانياً على الخلف فالظّاهر حرمته الّا اذا كان قد وعد اهله بشيئ و هو لا يريد ان يفعله.

(مسألة) کما یحرم بیع الآلات الّتی یقصد منها غالباً الحرام کالمزامیر و الاصنام و الصلبان و الات القمار یحرم عملها و اخذ الاجرة علیها بل یجب اعدامها و لو بتغییر هیئتها و یجوز بیع مادّتها من الخشب و النحاس و الحدید بعد تغییر هیئتها بل قبله لکن لا یجوز دفعها الی المشتری الّا مع الوثوق بان المشتری یغیّرها او یمنعها من ان یترتّب علیها الفساد.

(مسألة) اللّعب بآلات القمار کالشطرنج و الدّوملة و غیرهما ممّا اعدّ لذلک حرام مع الرّهن و یحرم اخذ الرّهن ایضاً و لا یملکه الغالب و یحرم اللّعب بها اذا لم یکن رهن ایضاً و یحرم اللّعب بغیرها مع الرّهن کالمراهنة علی حمل الوزن الثقیل او علی المصارعة او نحو ذلک و یحرم اخذ الرّهن و امّا اذا لم یکن رهن فالظّاهر هو الجواز.

تنبيهات

(الاوّل) فی مستطرات السّرائر عن جامع البزنطی صاحب الرّضا علیه السلام قال «سَاَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ يَقْطَعُ مِنْ اَلَيَاتِهَا وَ هِیَ اَحْيَاءٌ اَ يَصْلُحُ اَنْ يَنْتَفِعَ بِمَا قَطَعَ قَالَ نَعَمْ يُذِيبُهَا وَ يُسْرِجُ بِهَا وَ لَا يَاْكُلُهَا وَ لَا يَبِيعُهَا»[1] و استوجه فی الكفاية العمل بها تبعاً لما حكاه الشهيد عن العلّامة فی بعض اقواله الی ان قال مع انّها معارضته بما دلّ علی المنع من موردها معلّلاً بقوله علیه السلام «اما علمت انّه يصيب الثوب و اليد و هو حرام».

(اقول) لا خلاف و لا اشكال فی انّ ما يقطع من الحیّ ميتة و ادّعی عدم الخلاف فيه فی المعالم و استظهره فی الحدائق بل فی المدارک انّه مقطوع به فی كلام الاصحاب و فی شرح المفاتيح لاستاد الكلّ انّ اجزاء الحيوان التی تحلّها الحيوة تنجّس بالموت و ان قطعت من الحیّ باتّفاق الفقهاء بل الظّاهر كونه اجماعيّاً و عليه الشّيعة فی الاعصار و الامصار، انتهی.

---

[1] -وسائل الشيعة، ج ۲۴، ص ۷۲، باب ۳۰، (ان ما يقطع من أعضاء الحيوانات قبل الذكاة).

(و لكن قد وقع) الخلاف و الاختلاف بين الفقهاء فى انّه هل ينتفع من الاجزاء المبانة منى الحىّ و الميتة ام لا و قد صرّح عدّة منهم بعدم جواز الانتفاع حتّى بالاستصباح تحت السّماء.

(و فى النّظر القاصر) لا بأس بالانتفاع فى غير الاكل و الشّرب و كذلك و الكلب و الخنزير اذا كانا برّيين للاجماع المحصّل و المنقول عن الخلاف و الجواهر و المستند و الاردبيلى و العلّامة فى التّذكرة و غيرهم و يدلّ على ذلك مضافاً الى ضرورة المذهب الاخبار المستفيضة الواردة عن الائمّة عليهم السلام.

(الثانى) انّ الفقهاء قدس سرهم قسّموا الفقه الى اقسام اربعة عبادات، عقود، ايقاعات، احكام و بعبارة اخرى العبادات، العادات، المعاملات، السّياسات؛

(و على هذه القسمة) بنى المحقّق طاب ثراه كتاب الشّرايع و كذا العلّامة فى المنتهى و التّذكرة و التّحرير و الشهيد فى الذكرى رتّب كتابه على مقدّمه و اقطاب اربعة قال و تقرير الحصر انّ الحكم امّا ان يشترط فيه القربة او لا و الاوّل العبادات و الثانى امّا ذو ضيعة او لا و الثّانى السّياسات و الاوّل امّا وحدانيّة او لا و الاوّل الايقاءات و الثانى العقود.

و قال فى التّنقيح حصر العلماء الفقه فى اربعة اقسام عبدات، عقود، ايقاعات، و احكام و قرّروا دليل الحصر بوجوه:

(الاوّل) انّ المبحوث عنه امّا متعلّق بالامور الاخرويّة و هو العبادات او الدّنيويّة فامّا ان لا يفتقر الى عبارة لفظيّة و هو الاحكام او يفتقر فامّا من اثنين غالباً و هو العقود او واحد و هو الايقاعات،

(الثانی) طريقة الحكماء و هو ان يقال كمال الانسان امّا بجلب نفع او بدفع ضرر و الاوّل امّا عاجل او آجل فجلب النفع العاجل بالمعاملات و الاطعمة و الاشربة و النكاح و جلب النفع الآجل بالعبادات و دفع الضرر بالقصاص و ما شابهه،

(الثالث) انّ الشّرايع جائت لحفظ المقاصد الخمسة و هی الدّين و النّفس و النّسب و المال و العقل و هی التی يجب تقريرها فی كلّ شريعة فالدّين يحفظ بقسم العبادات و النفس يشرع القصاص و الحدود و التّعزيرات و النّسب بالنّكاح و توابعه و المال بالعقود و تحريم الغصب و السّرقة و العقل بتحريم المسكرات و حفظ الجميع بالقضاء و الشّهادات و توابعها و المطلوب فی الفقه ضبط الاحكام الشّرعيّة و الوضعيّة باقسامهما:

(امّا الشّرعيّة) فهی خمسة الوجوب و النّدب و التّحريم و الكراهة و الاباحة،

(و الوضعيّة) السّبب و الشّرط و المانع و الصحّة و البطلان و يترتّب على ذلک حفظ المقاصد الخمسة التی بنيت عليها الشّرايع و الاديان و جميع ما ذكره الفقهاء فی وجه الحصر لا يخلو من مناقشة،

(و لذا قال الشّيخ الكبير) فى شرح القواعد بعد بيان الحصر بقوله لانّه اى الفقه ينقسم الى العبادات و هى عبارة عمّا اشترط فى صحّته النيّة او ما شرع للمصالح الاخرويّة او ما كان فيه رجحانيّة شرعيّة او ما يعمّ العارضيّة،

و معاملات تنقسم الى ما للالفاظ فيها مدخليّة و لها قسمان عقود و هى شاملة على ايجاب و قبول و شامله على رضا الطّرفين او متضمّنة من الجانبين للقصد،

و ايقاعات هى عبارة عن ايجابات او عن قصود او عن رضاء من جانب واحد و احكام اثبتها الشّرع من غير توقّف على لفظ او قصد او رضى و جميع التعريفات فى طردها و عكسها الّا ان يراد الاستطراد فى دخول اعدادها فى تعدادها، انتهى.

(و فى القواعد) قسّم الفقه بقسمين فقال كلّ حكم شرعىّ يكون الغرض الاهمّ منه الآخرة امّا لجلب النفع او لدفع الضّرر فيها يسمّى عبادة او كفّارة و كلّ ما يكون الغرض الاهمّ منه الدنيا سواء كان لجلب النفع او لدفع الضّرر يسمّى معاملة الى غير ذلک من الاقوال.

(الحاصل) انّ الضّابط الكلّى الّذى يرجع اليه عند الشّک فى تميّز العبادة عن غيرها غير محرّر فى كلمات العلماء و مطاوى الاخبار فلابدّ من الرّجوع الى ما ذكرناه فى الاصول من انّ الاصل فى التّكليف ان يكون تعبّديّاً و ان الاصل الاولى فى العقود هو الفساد بمعنى عدم حصول الاثر المقصود عليها منها.

(و المراد) بالاصل هنا الاستصحاب اذ من الواضح انّ علقة الملكيّة لا تخرج من المالک الاوّل و لا يتعلّق الى غيره الّا بسبب ثابت السّببيّة فاذا شک فی سبب انّ بهذا هل ينتقل العلقة الثابتة من طرف الشّارع الى الآخر ام لا فمقتضى الاستصحاب بقاء العلقة للمالک حتّى يثبت سبب ثابت السّببيّة؛

(و اثبات سببيّة الشيئ) من قبل الشّارع لا العقل لانّ سببيّة العقود للانتقالات ليس بسبب انّها علل عقليّة بحيث لا يمكن التّفكيک بينهما مثل الكسر و الانكسار حتّى يكون من المستقلّات العقليّة مثل عدم امكان التّفكيک بين العلّة و المعلول بل تكون بسبب جعل الشّارع هذه الامور عللاً او مقتضيات للانتقالات فلابدّ ان يكون توقيفيّاً من قبل الشّارع فاذا شکّ فی سببيّة عقد من العقود امّا بسبب نفسها او بسبب شروطها فلابدّ من ان يحكم بعدم الانتقال و استصحاب الملكيّة الاوليّة.

(الثالث) قيل يجوز التّصرفات الغير المشروطة بالطّهارة فی المتنجّس اذا لم يكن ممنوعاً بخصوصه و وردت بجوازها اخبار،

(منها) ما عن زكريّا بن آدم قال «سَأَلْتُ اَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ قَطْرَةِ خَمْرٍ اَوْ نَبِيذٍ مُسْكِرٍ قَطَرَتْ فِی قِدْرٍ فِيهِ لَحْمٌ كَثِيرٌ وَ مَرَقٌ كَثِيرٌ قَالَ يُهَرَاقُ الْمَرَقُ اَوْ يُطْعِمُهُ اَهْلَ الذِّمَّةِ اَوِ الْكَلْب»[1]

ثمّ انّ اطعامها لغير الحيوانات من الاطفال و المجانين ممّن شأنه

[1] - وسائل الشيعة، ج ۳، ص ۴۷۰، باب ۳۸ (نجاسة الخمر و النبيذ و الفقاع و كل مسكر).

التّكليف نوعاً و ليس بمكلّف فعلاً و هو انسان غير متوجّه اليه الخطاب بالاجتناب عن النّجس بالفعل ففى جوازه و عدمه خلاف،

فقال بعض انّ اطعامهما لهم يقتضى اطعامهما لعياله من حيث لا يعلمون و كذا غيرهم من المسلمين فيصير سبباً لفتح مباشرة النّجاسات و قد تعلّق غرض الشّارع بالتّجنّب عنها فتجويزه نقض لغرضه.

(فى مفتاح الكرامة) على ما حكى عنه فلا يجوز دفع الدّبس النّجس للنّحل و لا الى غير المكلّف من الاناسين لنقص او جهل و غيرهما من وجوه الانتفاع و كذا غير الدّبس كالزّيت و قال صاحب المستند المعروف فى كلام الفقهاء كما فى الكفاية انّه يحرم شرب المسكر للاطفال مستدلّاً لبعض الرّوايات،

(و هل يختصّ) ذلك بالمسكر او يتعدّى الى سائر المحرّمات ظاهر المحقّق الاردبيلى الثانى حيث قال و النّاس مكلّفون باجراء احكام المكلّفين عليهم، انتهى،

(و الحقّ) ان يقال اطعام النّجس للمجانين و الاطفال حرام قطعاً لا لما ذكره الاردبيلى لانّه غير ثابت بالنّصّ الصحيح،

هذا كلّه فى النّجس و امّا المتنجّس فلا مانع من اعطائه للمجانين و الاطفال لانّهم ليسوا مكلّفين حتّى يتعلّق عليهم نهى لوضوح انّ جميع التّكاليف بالنّسبة الى البلوغ واجب تعليقى فلا يكون قبله امر او نهى و امّا

اطعامه المكلّف فحرام لسببيّة فعله لحصول الحرام و صدوره من المكلّف،

(نعم) يمكن ان يقال حرمة اطعام الخمر للصّبی انّما هی لاجل انّ للخمر امتيازاً فی نظر الشّارع فلا يريد وقوعه فی الخارج و لو من غير المكلّف بل يمكن استفادة عدم جواز اعطائها المكلّف و لو كان جاهلاً للنّصوص الدّالة علی وجوب اعلام المشتری عند بيع الدّهن المتنجّس.

(ثمّ) انّ حرمة الانتفاع بالاعيان النّجسة او المتنجّسة من حيث الاكل و الشّرب فی حال الاختيار ممّا لا اشكال فيه غاية ما فی الباب اختلاف القولين فيه من جهة انّ الاصل حرمة الانتفاع الّا ما خرج او بالعكس و الظّاهر هو الثّانی و علی كلّ حال فلا اشكال فی الحرمة فی حال الاختيار.

(و انّما الكلام) فی انّ تلك الحرمة ثابتة فی حال الضّرورة ام لا و السّبب فی الضّرورة تارة هو خوف الهلاك من جهة التقيّة او من جهة الجوع او العطش او الاكراه او نحوها و اخری لزوم التّداوی اذا كان العلاج منحصراً بسبب قول اهل الخبرة.

(مسألة) لو اضطرّ الشّخص الی اكل طعام الغير لسدّ رمقه و كان مالكه حاضراً فان كان هو ايضاً مضطرّاً لم يجب عليه بل لا يجوز له بذله بل تعيّن تقديم نفسه و لا يجوز للمضطرّ قهره و ان لم يكن المالك مضطرّاً يجب عليه بذله للمضطرّ و ان امتنع عن البذل جاز له قهره بل مقاتلته و الاخذ منه قهراً و لا يتعيّن علی المالك بذله مجّاناً فله ان لا يبذله الّا بالعوض و ليس للمضطرّ قهره بدونه فان اختار البذل بالعوض فان لم

يقدّره بمقدار كان له عليه ثمن مثل ما اكله او مثله ان كان مثليّاً و ان قدّره لم يتعيّن عليه تقديره بثمن المثل او اقلّ بل له ان يقدّره بازيد منه و حينئذ اذا كان المضطرّ قادراً على دفعه يجب عليه الدّفع اذا طالبه به و ان كان عاجزاً يكون فى ذمّته يتّبع تمكّنه هذا اذا كان المالک حاضراً و امّا اذا كان غائباً فله الاكل منه بمقدار سدّ رمقه و تقدير الثّمنو جعله فى ذمّته و لا يكون اقلّ من ثمن المثل و الاحوط المراجعة الى الحاكم الجامع للشّرائط لو وجد و مع عدمه فالى عدول المؤمنين.

(مسألة) لا اشكال فى جواز الاكل و لو مع عدم الضّرورة من بيوت الاشخاص الّتى دلّت عليه الآية الشّريفة فى سورة نور «و هم الآباء و الامّهات و الاخوان و الاخوات و الاعمام و العمّات و الاخوال و الخالات»[1].

(و كذا لا ريب) فى جواز اكل من كان وكيلاً على بيت احد فى تفويض اموره و حفظه بما فيه و هو المراد من ما ملكتم مفاتحه فى تلک الآية الشريفة.

(و كذا لا اشكال) فى جواز اكل الصّديق من بيت صديقه و كذا الزّوجة من بيت زوجها و الاب و الامّ من بيت الولد و لكن يجوز الاكل من تلک البيوت اذا لم يعلم كراهة صاحب البيت فيكون امتيازها عن غيرها بعدم توقّف جواز الاكل منها على احراز الرّضا و الاذن من صاحبها

---

[1] - ﴿لَا عَلى اَنْفُسِكُمْ اَنْ تَاْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ اَوْ بُيُوتِ آبائِكُمْ اَوْ بُيُوتِ اُمَّهاتِكُمْ اَوْ بُيُوتِ اِخْوانِكُمْ اَوْ بُيُوتِ اَخَواتِكُمْ اَوْ بُيُوتِ اَعْمامِكُمْ اَوْ بُيُوتِ عَمّاتِكُمْ اَوْ بُيُوتِ اَخْوالِكُمْ اَوْ بُيُوتِ خالاتِكُمْ اَوْ ما مَلَكْتُمْ مَفاتِحَهُ اَوْ صَديقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ اَنْ تَاْكُلُوا جَميعاً اَوْ اَشْتاتاً﴾ نور، ۶۱.

فيجوز مع الشكّ و الاحوط مع الظّنّ بالكراهة هو الاجتناب و الاحوط اختصاص الحكم بما يعتاد اكله من الخبز و التمر و الادام و الفواكه و البقول و نحوها دون نفايس الاطعمة التی تدّخر غالباً لمواقع الحاجة و للاضياف ذوی الشّرف و العزّة،

(و الظّاهر) التّعدية الى غير المأكول من المشروبات العادية من الماء و اللّبن المخيض و اللّبن الحليب و غيرها،

(نعم) لا يتعدّی جواز الاكل و الشّرب الى بيوت غيرهم و لا الى غير بيوتهم كدكاكينهم و بساتينهم.

(مسألة) يحرم تناول مال الغير و ان كان كافراً محترم المال بدون اذنه و رضاه حتّى ورد انّ من اكل من طعام لم يدع اليه فكانّما اكل قطعة من النّار.

(هذا) هو الجزء الثانی من منهاج الاحكام يشتمل على احكام المكاسب و المتاجر و غيرها من احكام الفقه سائلاً من الله تعالى ان ينفع به اخواننا المؤمنين و ان يجعله ذخراً لنا يوم الدّين يوم يقوم النّاس لربّ العالمين و هو حسبنا و نعم الوكيل و لا حول و لا قوّة الّا بالله العلیّ العظيم.

مسائل متفرقه

که از معظم له سؤال نموده اند

مسائل تقلید

سؤال- آیا می‌شود بعضی از مسائل را از مرجع قبلی تقلید نمود؟

جواب- در صورتیکه از مرجع قبلی با شرایطی که در باب تقلید بیان شده تقلید کرده باشد و مرجع قبلی اعلم از حیّ باشد بقاء در تمام مسائل اشکال ندارد.

سؤال- تقلید از کدام یک صحیح است اعلم عادل یا اعدل عالم؟

جواب- عادل اعلم مقدّم از غیر اعلم است.

سؤال- آیا از مجتهدی می‌توان به مجتهد مساوی او عدول نمود؟

جواب- در صورت عدم اختلاف فتوی چنانچه فتوی معدول الیه موافق احتیاط باشد عدول اشکال ندارد، والا جایز نیست.

سؤال- فرموده‌اید اگر مجتهد در مسائلی فتوی نداشته باشد مقلِدین او می‌توانند با مراعات الاعلم فالاعلم به غیر رجوع کنند، آیا در رجوع بغیر اجازه از مجتهد لازم است یا خیر؟

جواب- با مراعات الاعلم فالاعلم رجوع اشکال ندارد و اجازه لازم نیست.

نماز و روزه

سؤال- الف) خواندن نماز مستحبّی یا احتیاط ظهر یا قضا هنگام ایراد خطبه‌ها در محل اقامه نماز جمعه چه حکمی دارد؟

جواب- به نظر فقهائی که نماز جمعه را در عصر غیبت واجب می‌دانند اشکال ندارد.

ب) پس از پایان خطبه‌ها در فاصله بین خطبه‌ها و برپائی نماز جمعه، خواندن نماز توسط مأمومین چگونه است؟

جواب- اشکال ندارد.

سؤال- آیا می‌توان تکبیره الاحرام نماز را به اخفات خواند؟

جواب- گفتن تکبیرة الاحرام به جهر و یا اخفات، اشکال ندارد.

سؤال- اگر کسی سهواً نماز مغرب را در سفر دو رکعت بجا آورد، آیا نماز او صحیح است یا خیر؟

جواب- در فرض سؤال باید نماز مغرب را قضا کند.

سؤال- نماز خواندن با دستکش و کفش چه حکمی دارد؟

جواب- اشکال ندارد.

سؤال- آیا صلوات جزء اذکار است؟

جواب- صلوات بر محمد و آل محمد ذکر است و دعا هم صدق می‌کند.

سؤال- نماز خواندن بر میّت در قبرستان جایز است یا نه؟

جواب- اشکال ندارد ولکن مکروه است.

سؤال- ملاک دائم السفر بودن چیست؟

جواب- دائم السفر به کسی گفته می‌شود که شغلش مسافرت باشد مثل راننده و امثال آن.

سؤال- دو میت آورده‌اند که یکی مرد یا زن و یکی هم خنثی مشکل می‌باشد، با چه روشی می‌توان به این دو نفر میت (مرد و خنثی) (زن و خنثی) نماز میت خواند؟

جواب- در فرضی که فوت شده دو نفر باشد (یک مرد و خنثی) و (یک زن و خنثی) و (یک زن و یک مرد) در این سه صورت با لفظ «هما» خوانده شود و در فرضی که سه نفر باشد (مرد و زن و خنثی) در این فرض با لفظ «هنّ» خوانده شود باعتبار جماعة.

سؤال- شخصی دو وطن اخذ نموده مثلا یکی شهر قم دیگری تهران؛ و محل کار ایشان در حسن‌آباد می‌باشد هر روز به محل کار رفت و آمد می‌کند، از قم یک روز برای صله رحم به تهران می‌رود، حالا در

تهران و در راه یا در محل کار وظیفه نماز و روزه او چگونه می‌باشد؟

جواب- نماز شخص مذکور در قم و در محل کار تمام است و روزی که از محل کار به تهران جهت صله رحم مسافرت می‌کند نماز ایشان مابین تهران و محل کار قصر و در تهران که وطن اوست تمام می‌باشد و موقعی که از تهران به محل کار برمی‌گردد در بین راه نماز شکسته و در محل کار نماز کامل می‌باشد.

سؤال- حد ترخص شهرها و روستاهای نزدیک به هم و بعضاً به هم چسبیده که دارای شوراها و برخی مجموعه‌های مستقل می‌باشند چگونه است؟

جواب- معیار حد ترخص شهر و روستا این است که اگر مسافر در هنگام رفتن به محلی برسد که صدای اذان آن شهر و یا روستا را نشنود و خانه‌های آن جا را نبیند.

سؤال- اگر روزه دار پیش از ظهر هم نرسید و روزه خود را باطل نکرد، آیا می‌تواند بعد از ورود به وطن روزه را باطل کند؟

جواب- در صورت مذکور روزه باطل است ولکن بهتر است روزه را نشکند.

مسائل حج

سؤال- لو اخّر المحرم الاحرام من الميقات عالماً عامداً نستدعی الجواب عن جنابکم فی هذه المسئلة؟

(اقول) انّ فی الفرع المذکور صوراً تعرّض لها صاحب العروة الوثقی فراجعوا الیها مع ملاحظة حاشیتنا.

قال صاحب العروة: لو اخّر الاحرام من المیقات عالماً عامداً و لم یتمکّن من العود الیها لضیق الوقت او لعذر آخر و لم یکن امامه میقات آخر بطل احرامه[1] و حجّه[2] علی المشهور[3] الاقوی و وجب علیه قضاؤه اذا کان مستطیعاً[4] و امّا اذا لم یکن مستطیعاً فلا یجب و ان اثم بترک الاحرام بالمرور علی المیقات[5] خصوصاً اذا لم یدخل مکّة و القول بوجوبه علیه و

---

[1] - یدلّ علیه اطلاق دلیل التّوقیت الذی یوجب بطلان الاحرام من غیر المیقات و یوافق هذا القول فتوی الشّرائع و القواعد و النّهایة و السّرائر و غیرها و لا یخفی انّ عنوان المسئلة فی فرض عدم استقرار الحجّ.

[2] - لفوات الکلّ بانتفاء جزئه او المشروط بانتفاء شرطه و قد صرّح به جماعة من الفقهاء.

[3] - افتی به صاحب الجواهر وفاقاً للاکثر بل ربّما یفهم من غیر واحد عدم الخلاف فیه بین الاصحاب.

[4] - یعنی اذا کان مستطیعاً فی السّنة اللاحقة.

[5] - الذی یوجب ترک الحجّ اذا کان واجباً علیه او الموجب للدّخول فی الحرم محلاً.

لو لم يكن مستطيعاً[۱] بدعوى وجوب ذلک عليه اذا قصد مكّة فمع تركه يجب قضاؤه لا دليل عليه خصوصاً اذا لم يدخل مكّة و ذلک لانّ الواجب عليه انّما كان الاحرام لشرف البقعة كصلاة التحيّة فی دخول المسجد فلا قضاء مع تركه مع ان وجوب الاحرام لذلک لا يوجب وجوباً عليه.

سؤال- انّ شخصاً ما اراد النّسک و لا دخول مكّة؛ ما فتواكم فی هذا الفرع؟ نستدعی الجواب من جنابكم؟

(اقول) انّ المسئلة المذكورة تعرّض لها فی العروة فراجعوا اليها مع ملاحظة حاشيتنا؛

قال صاحب العروة امّا اذا لم يرد النّسک و لا دخول مكّة بان كان له شغل خارج مكّة و لو كان فی الحرم فلا يجب الاحرام، نعم فی بعض الاخبار وجوب الاحرام من الميقات اذا اراد دخول الحرم و ان لم يرد دخول مكّة لكن قد يدّعی الاجماع على عدم وجوبه و ان كان يمكن استظهاره من بعض الكلمات[۲].

---

[۱] - قال فی المسالک و حيث يتعذّر رجوعه مع التعمّد يبطل نسكه و يجب عليه قضاؤه و ام لم يكن مستطيعاً للنّسک بل كان وجوبه بسبب ارادة دخول الحرم فان ذلک موجب للاحرام فاذا لم يأت به وجب قضاؤه كالمنذور.

[۲] - (اقول) انّ فی المسئلة المذكورة اقساماً:

(الاوّل) ما اراد النّسک و لا دخول مكّة و لا حرم بل له شغل خارج الحرم و لا بأس فی ذلک بل هو مورد الاتّفاق بين الخاصّة و العامّة.

(الثانی) اذا يرد النّسک و لا دخول مكّة بأن كان له شغل خارج مكّة و لكن كان له شغل فی الحرم ففی نظر الماتن دام ظله لا يجب الاحرام و دليله على عدم وجوب

(مسألة) قال صاحب العروة لو نسى الاحرام و لم يذكر حتّى اتى بجميع الاعمال من الحجّ او العمرة فالاقوى صحّة عمله و كذا لو تركه جهلاً حتّى اتى بالجميع[1].

الاحرام هو الاجماع قال فى المدارک قد اجمع العلماء على انّ من مرّ على الميقات و هو لا يريد دخول مكّة بل يريد حاجة فيما سواها لا يلزمه الاحرام.

(الثالث) وجوب الاحرام من الميقات اذا اراد دخول الحرم و ان لم يرد دخول مكّة و يدلّ على ذلک صحيح عاصم بن حميد قال «قُلْتُ لِأَبِی عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَدْخُلُ الْحَرَمَ أَحَدٌ إِلَّا مُحْرِماً قَالَ لَا إِلَّا مَرِيضٌ أَوْ مَبْطُون» و صحيح محمد بن مسلم قال «سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام هَلْ يَدْخُلُ الرَّجُلُ الْحَرَمَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضاً أَوْ بِهِ بَطَنٌ» و لا يخفى انّ رفع اليد عن ظاهر الخبرين المذكورين بدعوى الاجماع فى المدارک على عدم لزوم الاحرام مشكل بناء على هذا انّ القول الثّالث هو الاقوى.

[1] - (اقول) لو ترک الاحرام نسياناً او جهلاً و اتى بجميع الاعمال بلا فرق بين الحجّ او العمرة بقسميها و لم يذكر حتّى اكمل و قضى المناسک كلّها فهل يصحّ عمله ام لا (فيقع الكلام) فى مواضع ثلاثة:

(الاوّل) فى الحجّ و الظّاهر صحته لصحيح على بن جعفر قال «سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ مُتَمَتِّعاً خَرَجَ إِلَى عَرَفَاتٍ وَ جَهِلَ أَنْ يُحْرِمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِالْحَجِّ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ قَالَ عليه السلام إِذَا قَضَى الْمَنَاسِکَ كُلَّهَا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ» بناءاً على ارادة ما يعمّ النسيان من الجهل قد تقدّم ان العبرة بالعذر سواء كان مستنداً الى النسيان او الجهل.

(الثانى) فى العمرة المفردة قد قوّى السيّد قدس سره عدم الفرق بين الحجّ و العمرة المفردة و لكن قال بعض الاعلام قدس سره انّ الظاهر عدم صحّة العمرة المفردة اذا اتى بها بلا احرام اذ لا نصّ فيها.

(الثالث) عمرة التمتع و قد استدلّ على صحّتها بمرسل جميل «فِی رَجُلٍ نَسِیَ أَنْ

مسألة- اوّل واجبات الاحرام النيّة[۱]، بمعنى القصد اليه فلو احرم من غير قصد اصلاً بطل سواء كان عن عمد او سهو او جهل و يبطل نسكه ايضاً اذا كان الترك عمداً[۲] و امّا مع السّهو و الجهل فلا يبطل و يجب عليه تجديده من الميقات اذا امكن و الّا فمن حيث امكن على التّفصيل الذى مرّ سابقاً فى ترك اصل الاحرام[۳].

يُحْرِمَ أَوْ جَهِلَ وَ قَدْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا وَ طَافَ وَ سَعَى قَالَ تُجْزِيهِ نِيَّتُهُ إِذَا كَانَ قَدْ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّه» بدعوى اطلاق الحجّ على عمرة التمتّع و قد اطلق عليها فى كثير من الاخبار.

(و الاظهر) عدم الفرق بين الحجّ و العمرة بقسميها.

[۱] - (اقول) لا خلاف بين الفقهاء فى وجوب النّية فى الاحرام بل الاجماع بقسميه عليه، كذا فى الجواهر و فى كشف اللّثام بلا خلاف عندنا فى وجوب النّية و يقضيه ارتكاز المتشرّعة لانّ الاحرام عندهم من سنخ العبادة التى لا تصحّ بدون نيّة مضافاً الى بعض النّصوص الآتية فى كيفيّة النّية و التلفّظ.

[۲] - يعنى اذا لم يتمكّن من تجديدها من الميقات و الّا جدّدها و صحّ احرامه و حجّه على ما تقدّم فى المسئلة الثالثة من فصل احكام المواقيت فراجع.

[۳] - (و كيف كان) انّه قد التزم بعض الفقهاء بل المشهور انّ حقيقة الاحرام هو العزم على ترك المحرّمات و توطين النّفس على ترك المنهيّات و لذا ذكروا انّه لو بنى على ارتكاب شيئ من المحرّمات بطل احرامه لعدم كونه قاصداً للاحرام (و فيه) انّ ما ذهب اليه المشهور لا يستظهر من شيئ من الادلّة و لذا لو حجّ شخص و هو غير عالم بالمحرّمات صحّ حجّه و احرامه فالبناء و العزم على الترك ليس من مقوّمات الاحرام بل المحرّمات المعهودة احكام شرعيّة مترتّبة على الاحرام و الذى يظهر من الرّوايات ان التّلبية سبب للاحرام و حالها حال تكبيرة الاحرام للصّلاة فالتّلبية اوّل جزء من اجزاء الحجّ كما انّ تكبيرة الاحرام اوّل جزء من اجزاء الصّلاة و بالتّلبية او

(مسئلة۱) یعتبر فیها القربة و الخلوص کما فی سائر العبادات فمع فقدهما او احدهما یبطل احرامه.

(مسئلة۲) یجب ان تکون مقارنة للشّروع فیه فلا یکفی حصولها فی الاثناء فلو ترکها وجب تجدیده و لا وجه لما قیل من انّ الاحرام تروک و هی تفتقر الی النّیة و القدر المسلّم من الاجماع علی اعتبارها انّما هو فی الجملة و لو قبل التحلّل اذ نمنع اوّلاً کونه تروکاً فانّ التّلبیة و لبس الثوبین من الافعال و ثانیاً اعتبارها فیه علی حدّ اعتباره فی سائر العبادات فی کون اللّازم تحقّقها حین الشّروع فیها[1].

الاشعار یحرم المحرّمات المعهودة و ما لم یلبّ یجوز له ارتکابها و الرّوایات الواردة فی هذا الموضوع کثیرة:

(منها) صحیح عبد الرحمن بن الحجّاج عن ابی عبدالله علیه السلام «فِی الرَّجُلِ یَقَعُ عَلَی أَهْلِهِ بَعْدَ مَا یَعْقِدُ الْإِحْرَامَ وَ لَمْ یُلَبِّ قَالَ علیه السلام لَیْسَ عَلَیْهِ شَیْءٌ» فانّه یدلّ بوضوح علی انّه ما لم یلبّ لا یترتّب علی الجماع شیئ و لا یخفی انّ المراد من قوله علیه السلام بعد ما یعقد الاحرام عقد القلب علی الاحرام و العزم و البناء علیه.

(منها) صحیح حفص البختری عن ابی عبدالله علیه السلام «فِیمَنْ عَقَدَ الْإِحْرَامَ (ای بنی علیه و عقد قلبه علی ذلک) فِی مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ثُمَّ وَقَعَ عَلَی أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ یُلَبِّیَ قَالَ لَیْسَ عَلَیْهِ شَیْءٌ» و المستفاد منه ایضاً انّ العبرة بالتّلبیة و قبلها لا یترتّب علی الجماع شیئ فیعلم ان التلبیة سبب للاحرام؛ الی غیر ذلک من الاخبار.

[1] - یعنی اعتبار النّیة فیه و العمدة فی ذلک ارتکاز المتشرّعة مضافاً الی الاجماع بقسمیه علیه قد تقدّمت الاشارة فی اوّل البحث.

(مسئلة۳) يعتبر فى النّية تعيين كون الاحرام لحج او عمرة و انّ الحجّ تمتّع او قران او افراد و انّه لنفسه او نيابة عن غيره و انّه حجّة الاسلام او الحج النذرى او الندبى[1] فلو نوى الاحرام من غير تعيين و أوكله الى ما بعد ذلک بطل فما عن بعضهم من صحّته و انّ له صرفه الى ايّهما شاء من حجّ او عمرة لا وجه له اذ الظّاهر انّه جزء من النّسک فتجب نيّته كما فى اجزاء سائر العبادات و ليس مثل الوضوء و الغسل بالنّسبة الى الصّلاة نعم الاقوى كفاية التعيين الاجمالى حتى بأن ينوى الاحرام لما سيعينه من حجّ او عمرة فانّه نوع تعيين و فرق بينه و بين ما لو نوى مردّداً مع ايكال التّعيين الى ما بعد.

---

[1] - لانّ اوامر الله تعالى متعدّدة و اذا لم يقصد امراً معيّناً لا يقع شيئ منها فانّ امتثال الامر يتوقّف على التّعيين و لا يتعيّن الّا بالقصد فحينئذ لا يكفى التّعيين البعدى (و لكن) نسب الى العلّامة كفاية ذلک و ان الاحرام مثل الوضوء و الغسل بالنّسبة الى الصّلاة فى عدم لزوم تعيين الغاية و عدم قصد الخصوصيّة لغاية معيّنة و لكن الفرق واضح لانّ الوضوء و الغسل عبادة مستقلّة و راجح فى نفسه لانّه طهور و ان لم يقصد غاية من الغايات كما هو المستفاد من قوله تعالى فى سورة البقرة الآية ۲۲۲ «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرين».

(و امّا التلبية) فهى استجابة لامر الله تعالى بالحجّ او العمرة و هى جزء من اجزاء الحجّ او العمرة لا انّها مقدّمة مستقلّة و مستحبّة بنفسها فلو اتى بها لا بقصد الخصوصيّة فليست بمأمور بها لانّ المأمور به انّما هو التّلبية الخّاصّة التى يقصد بها الحجّ او العمرة و يؤتى بها بعنوان الجزئيّة لاحدهما نظير القصد الى البسملة بالنّسبة الى سورة خاصّة.

سؤال- در مناسک حج و احکام عمره صفحه ۱۶۷ مسئله ۳۴۴ فرموده‌اید «کسی را که در ترک بعضی از اعمال حجّ یا در بجا نیاوردن آن به طور صحیح معذور باشد نمی‌توان اجیر نمود، بلکه اگر چنین شخص تبرّعاً به نیابت دیگری حج نمود اکتفا کردن به عملش مشکل است»؟

جواب- در فرض سؤال اگر منوب عنه کسی را اعم از خود نائب و دیگری را در رمی جمرات اجیر نماید در این فرض حجّ نائب صحیح می‌باشد و با نائب گرفتن برای رمی جمرات مشکل درک وقوف اضطراری مشعر حلّ می‌شود و به عبارة اُخری شخص وقوف اختیاری را درک نموده است.

و چنانچه بالاجبار نائب باید با معذورین وقوف اضطراری را انجام دهد می‌تواند پس از مستقرّ نمودن معذورین در خیام منی خود به سمت مزدلفه (مشعر) برگشته و وقوف اختیاری را انجام داده و مجدّداً بعد از طلوع آفتاب به منی برگردد.

سؤال- مدیران و عوامل کاروانها و کارمندان حج و زیارت به اقتضای مأموریت شغلی و جهت تهیه و تنظیم آذوقه و چادر حجّاج و سایر مشاغل مربوطه ناچار هستند بعد از اتمام عمره تمتع و قبل از اعمال حجّ به عرفات و منی یک و یا چند مرتبه، رفت و آمد نمایند؛ آیا می‌توانند برای امور مذکوره بدون احرام از مکه خارج شوند و برگردند؟

جواب- در مفروض سؤال اگر به مدیران و خدمه کاروان مقدور باشد شخصی را محرم به احرام حجّ نیست موظّف به کارهای مذکور نمایند، در

این صورت بنابر احتیاط واجب باید خودشان محرم به احرام حجّ شوند و ان شخص را همراه خود به عرفات و منی ببرند و مأمور به امور مذکوره نمایند و خود با احرام به مکّه برگردند و اگر ممکن نشد خود مدیران و عوامل و کارمندان حجّ و زیارت به موجب رفع حرج و مشقّت می‌توانند بدون لباس احرام برای امور مذکوره از مکّه خارج شوند و برگردند و هنگام اعمال حجّ مثل بقیّه از مکّه محرم شوند و چنانچه برگشتن به مکّه مقدور نشد از همانجا با احرام به عرفات بروند.

سؤال- مستحضرید که اخیراً مسعی را سه طبقه نموده‌اند، آیا به نظر حضرتعالی سعی از طبقه پائین (زیر زمین) مجزی است یا نه؟

جواب- در مفروض سؤال چنانچه سعی از زیر زمین بین جبلین (صفا و مروه) باشد اشکال ندارد.

سؤال- اگر شخصی بعد از احرام زیر تونل عبور کند، حکمش چیست؟

جواب- در مفروض سؤال عبور از تونل در شب اشکال ندارد و موجب کفّاره هم نیست، ولی عبور در خارج مکّه در روز موجب کفاره است.

سؤال- عبور شخص بعد از احرام بستن در صورتی که دو طریق دارد (یکی مسقف و یکی باز) باید از کدامیک از دو طریق صورت گیرد، در صورتی که عبور در روز واقع شود؟

جواب- در صورت امکان باید از طریقی که مسقف نیست عبور کند و الّا عبور از محلّ مسقف اشکال ندارد ولکن موجب کفّاره است.

سؤال- نیابت شخص مستطیع چگونه؟

جواب- نیابت شخص مذکور جایز نیست.

سؤال- نیابت معذور با عذر طاری صحیح است یا نه؟

جواب- اگر عذر طاری ضیق وقت باشد در مسئله ۵۹ گفته‌ایم ذمه منوب عنه بری نمی‌شود و امّا اگر عذر طاری غیر این مورد باشد بعید نیست که نیابت معذور کفایت کند.

سؤال- استنابه در حج بر شخص غیر قادر (بدنی) با عدم استقرار چگونه است؟

جواب- بنابر احتیاط واجب استنابه لازم است.

سؤال- وظیفه نایب از جهت تقلید در اعمال حج چیست؟

جواب- اگر نائب به امر منوب عنه یا به وصیت او نائب شود باید اعمال حج را مطابق تقلید منوب عنه انجام دهد و در غیر این صورت باید مطابق فتوای مرجع تقلید خود عمل نماید.

سؤال- فاصله عمره تمتع با عمره مفرده بعد از انجام حج چقدر می‌باشد؟

جواب- بنظر اینجانب بعد از اتمام اعمال حجّ تمتع بلافاصله اتیان

عمره مفرده جایز است و هیچ گونه فاصله معتبر نیست.

سؤال- فاصله در عمره مفرده چه مقداری باشد؟

جواب- به نظر اینجانب هیچ گونه فاصله‌ای لازم نیست.

سؤال- احرام در میقات (شجره) تا کجا مجزی است؟

جواب- بنابر احتیاط واجب باید از داخل مسجد شجره احرام بسته شود.

سؤال- اذن شوهر در نذر احرام قبل از میقات برای بانوان لازم است؟

جواب- احرام زن قبل از میقات بدون اجازه شوهر جایز نیست و احرامش باطل است.

سؤال- قصد ترک محرمات در حال محرم شدن واجب است؟

جواب- باید قصد ترک محرمات در حال احرام را داشته باشد.

سؤال- گذاردن سنگ و مانند آن در رداء و وصل کردن آن با سنجاق و... جایز است یا نه؟

جواب- وصل کردن لباس احرام با سنجاق و امثال آن بنابر احتیاط واجب جایز نیست.

سؤال- گره زدن لباس احرام به غیر گردن جایز است یا نه؟

جواب- گره زدن لباس احرام باحتیاط واجب جایز نیست.

سؤال- استفاده از کمربند دوخته و فتق بند برای مردان در حال احرام چگونه است؟

جواب- فتق بند دوخته از روی ناچاری اشکال ندارد ولکن باید یک گوسفند قربانی نماید و کمرند دوخته نیز جایز نیست.

سؤال- پوشیدن دمپایی دوخته برای مردان جایز است؟

جواب- پوشیدن دمپایی دوخته جایز نیست.

سؤال- استظلال در شب برای مردان چگونه است؟

جواب- به نظر اینجانب استظلال در شب برای مردان جایز است.

سؤال- استظلال در مکه، منی و عرفات بعد از منزل کردن جایز است؟

جواب- استظلال در موارد مذکور بعد از نزول جایز است.

سؤال- استظلال از مسجد تنعیم چگونه است؟

جواب- اگر تنعیم جزء مکه باشد استظلال از تنعیم جایز است.

سؤال- حد مطاف کجاست (زمان ازدحام)؟

جواب- در زمان ازدحام با رعایت الاقرب فالاقرب از پشت مقام هم جایز است.

سؤال- طواف از طبقه دوم برای معذورین کفایت می‌کند یا نائب

گرفتن لازم است؟ و تقدم و تاخر شرط است یا نه؟

جواب- طواف از طبقه دوم برای معذورین جایز است و باید بعد از طوافِ خود آن شخص، نائب هم گرفته شود.

سؤال- سعی در مسعی جدید مجزی است یا نه؟

جواب- به نظر اینجانب سعی در مسعی جدید جایز است.

سؤال- حکم خون معفو عنه در نماز در طواف نیز جاری است یا نه؟

جواب- بنابر احتیاط لازم معفوّ عنه در نماز، در طواف معفّو نیست.

سؤال- حکم محمول متنجس غیر ساتر در طواف چیست؟

جواب- بنابر احتیاط اجتناب نماید.

سؤال- دست گذاشتن روی دیوار حجر و کعبه در حال احرام جایز است؟

جواب- باحتیاط واجب محرم نباید در حال طواف دست به روی دیوار کعبه بگذارد.

سؤال- اگر حاجی بعد از تقصیر متوجه بطلان سعی شود وظیفه چیست؟ (اعاده تقصیر یا نه)؟

جواب- باید سعی را اعاده نماید و اعاده تقصیر لازم نیست.

سؤال- قطع طواف بدون عذر و شروع جدید طواف چه حکمی دارد؟

جواب- قطع طواف واجب بدون عذر جایز نیست، امّا در طواف مستحبی جایز است.

سؤال- از سرگیری طواف با بقای موالات- یا با فوت موالات چگونه است؟

جواب- با بقاء موالات نباید طواف را از سر بگیرد و امّا با فوت موالات طواف باطل می‌شود و باید از سر بگیرد.

سؤال- در قطع طواف بخاطر نجس شدن بدن یا لباس حاجّ چه وظیفه‌ای دارد؟

جواب- اگر در بین نماز بدن یا لباس نجس شود پس اگر دور چهارم تمام شده باشد باید بدن و یا لباس را تطهیر نماید و بعد سه دور دیگر طواف کند - و امّا اگر به سه دور و نیم نرسیده طواف او باطل است و باید بعد از برطرف نمودن نجاست طواف را از سر بگیرد.

سؤال- قطع طواف بخاطر مرض در قبل و بعد از شوط چهارم- و ادامه آن چگونه باید باشد؟

جواب- چنانچه قبل از شوط چهارم غش کرده باشد باید وضو بگیرد و طواف را اعاده کند و اگر بعد از شوط چهارم باشد باید وضو بگیرد و بقیه طواف را بجا آورد.

سؤال- قطع طواف و سعی بخاطر نماز جماعت مبطل است یا نه (فوت موالات)؟

جواب- اگر قبل از سه دور و نیم باشد باطل می‌شود و باید اعاده نماید و امّا اگر بعد از دور چهارم باشد طواف صحیح است و باید بقیه اشواط را تکمیل نماید.

سؤال- وظیفه شاک بعد از اتمام طواف، در طهارت چیست؟

جواب- شک در طهارت بعد از اتمام طواف اعتبار ندارد.

سؤال- انکشاف بطلان وضو یا غسل در عمره تمتع یا حج چه وظیفه‌ای برای حاجی به دنبال دارد؟

جواب- حجّ او صحیح است ولکن برای اعمالی که مشروط بر طهارت بود لازم است تحصیل طهارت کند و طواف را اعاده نماید و اگر برای او ممکن نباشد باید نسبت به آن اعمال نائب بگیرد.

سؤال- شک در نقیصه بعد از اتمام طواف چه حکمی دارد؟

جواب- نباید به شک خود اعتنا کند.

سؤال- چقدر فاصله بین طواف و نماز طواف مخل صحت نیست؟

جواب- فاصله نباید مابین آنها عرفاً زیاد باشد و حدود ۱۰ الی ۱۵ دقیقه نباید بیشتر باشد.

سؤال- قهراً در نماز طواف گاهی زن و مرد به محاذات هم نماز می‌خوانند، آیا نماز زن صحیح است یا نه؟

جواب- نماز صحیح است.

سؤال- حکم عاجز از قرائت صحیح چیست؟

جواب- باید سعی کند تا قرائتش را اصلاح کند و اگر نتوانست به همان کیفیتی که می‌تواند باید نمازش بخواند و نایب هم بگیرد.

سؤال- تاخیر سعی تا فردا اشکال دارد یا نه؟

جواب- سعی را نباید تا فردا به تأخیر انداخت، ولکن تا غروب آن روز اشکال ندارد.

سؤال- آیا خروج از مکه بعد از عمره تمتع جایز است یا نه؟

جواب- تا حج را تمام نکرده باشد خروج از مکه جایز نیست.

سؤال- حکم تراشیدن سر بین عمره تمتع و حج چیست؟

جواب- تراشیدن سر ما بین عمره تمتع و حجّ تمتع جایز نیست.

سؤال- حکم بازگشت خدمه‌ای که شبانه به منی رفته و مجدداً به مشعر برگشته‌اند چیست؟

جواب- در مفروض سؤال اگر نائب باشد اشکال دارد.

سؤال- آیا ترتیب اعمال منی لازم است؟

جواب- ترتیب ما بین اعمال منی لازم است.

سؤال- آیا رمی جمره جدید مکفی است یا نه؟

جواب- اگر ستون قبلی از جمرات مشخص باشد باید همان محل را

رمی کنند و الّا رمی تمام جمرات اشکال ندارد.

سؤال- رمی جمرات از طبقه دوم چه صورت دارد؟

جواب- در صورت امکان باید از طبقه تحتانی رمی شود و اگر ازدحام جمعیت مانع باشد از طبقه بالا نیز جایز است.

سؤال- آیا رمی جمرات در شب مجزی است؟

جواب- رمی جمرات در شب مجزی نیست مگر برای معذورین.

سؤال- فرق رمی عید در روز یازدهم و دوازدهم برای زنان در شب چیست؟

جواب- رمی در روز عید مخصوص جمره عقبه است ولی در روزهای ۱۱ و ۱۲ باید هر سه جمره به ترتیب رمی شوند.

سؤال- منظور از شب در رمی روز عید شب قبل است یا شب بعد؟

جواب- منظور از شب در رمی روز عید شب قبل است و فقط معذورین می‌توانند قبل از طلوع خورشید رمی جمرات را انجام دهند و برای غیر معذورین جایز نیست.

سؤال- شک در عدد رمی قبل از ذبح مورد توجه است یا نه؟

جواب- اگر مشغول واجب دیگری نشود باید به آن شک اعتنا نماید.

سؤال- اذن در استنابه رمی لازم است یا نه؟

جواب- اذن در استنابه رمی لازم است.

سؤال- فرد معذور از رمی در روز می‌تواند نائب بگیرد یا در شب خود رمی کند؟

جواب- افرادی که از رمی در روز معذورند باید شب رمی کنند و تا رمی در شب ممکن باشد گرفتن نائب برای آنان جایز نیست.

سؤال- تقسیم قربانی واجب است یا نه؟

جواب- بنابر احتیاط واجب تقسیم قربانی لازم است.

سؤال- اگر ذبح در شب واقع شود، آیا کفایت می‌کند یا خیر؟

جواب- بنابر احتیاط واجب قربانی در شب مجزی نیست.

سؤال- تقصیر یا حلق در شب چه حکمی دارد؟

جواب- بنابر احتیاط حلق در روز انجام بگیرد.

سؤال- تأخیر ذبح از روز عید جایز است یا نه؟

جواب- تأخیر ذبح از روز عید در حال اختیار جایز نیست.

سؤال- آیا حلق در سفر اول برای مردان تعیّن دارد؟

جواب- برای کسی که حج اوّل او است احتیاط لازم تراشیدن تمام سر است.

سؤال- اگر قربانی به هر دلیل در روز عید ممکن نباشد می‌تواند

حلق کرده و از احرام خارج شود یا نه؟

جواب- در صورت عدم امکان ذبح قربانی در روز عید، حلق کردن و انجام دادن اعمال بعدی اشکال ندارد ولکن احتیاط آن است که بعد از قربانی حلق کند.

سؤال- وظیفه شخص محرم که دیگری را حلق یا تقصیر کرده چیست و آیا کفایت می‌کند یا نه؟

جواب- تقصیر غیر قبل از تقصیر خود شخص جایز نیست و موجب کفاره نمی‌باشد ولکن شخص بعد از تقصیر محل می‌شود.

سؤال- محاسبه نیمه شب شرعی برای کسی که از منی جهت انجام اعمال به مکه می‌رود چگونه است؟

جواب- باید از غروب آفتاب تا اذان صبح محاسبه نماید و نصف این قسمت نیمه شب شرعی می‌باشد.

سؤال- اکتفا به بیتوته نیمه دوم شب جایز است یا نه؟

جواب- اکتفا به نیمه دوم شب در بیتوته جایز است.

سؤال- تخییر بین قصر و اتمام در مکه و مدینه مختص کجاست؟

جواب- تخییر بین قصر و اتمام در مکه و مدینه مخصوص مسجدین قدیمین می‌باشد.

سؤال- سجده بر فرش در مسجدین (مدینه، مکه) جایز است یا نه؟

جواب- سجده بر فرش اگر تقیه نباشد مجزی نیست و حجاج فعلاً نمی‌توانند بر فرش سجده نمایند و باید بعداً نماز را اعاده نمایند.

سؤال- اقتدا در مدینه و مکه به اهل سنت صحیح است یا اعاده لازم است؟

جواب- اقتداء به اهل سنت صحیح نیست و باید نماز را اعاده کنند.

سؤال- بقاء بر مجتهد اعلم میت واجب است یا نه؟

جواب- بقاء بر مجتهد اعلم میت با اجازه مجتهد زنده اعلم جایز است.

سؤال- رجوع به حیّ اعلم از میت واجب است یا نه؟ و در صورت تساوی یا شک در اعلمیت حیّ و میت وظیفه چیست؟

جواب- رجوع به حیّ اعلم واجب است و در صورت تساوی یا شک در اعلمیت بهتر است از مجتهد زنده اعلم تقلید نماید.

سؤال- حکم خمس سپرده‌های حج و عمره و سود حاصل از آن چیست (که سال‌ها قبل واریز کرده - به فرض تحقق عقود شرعی معامله)؟

جواب- اصل سپرده حجّ و عمره اگر از پول مخمّس نباشد خمس دارد و لکن سود آن خمس ندارد.

سؤال- آیا لقطه حرم و غیر حرم تفاوت دارد یا نه؟

جواب- برداشتن لقطه حرم شدیداً کراهت دارد و بر فرض برداشتن باید به احکام لقطه عمل نماید.

سؤال- شخصی در اشهر حجّ به عمره تمتع احرام بسته و بعد از تمام کردن اعمال عمره تمتع از شهر مکه و از مواقیت معروفه عمداً و یا نسیاناً خارج شده؛ حالا اگر بخواهد برگردد به شهر مکه وظیفه او چه می‌باشد؟

جواب- شخص مذکور باید به نیت عمره مفرده محرم شود و بعد از اعمال عمره مفرده در مکه باقی می‌ماند تا وقت اعمال حجّ فرا برسد و با احرام حج تمتع اعمال حجّ تمتع را بجا می‌آورد.

سؤال- در صورتی که برای حجاج وقوف اختیاری در مشعر الحرام به هیچ وجه ممکن نباشد چنانچه اخیراً دولت سعودی بعد از وقوف در عرفات تمامی حجّاج را (چه معذور و یا غیر معذور) شبانه با ماشین به منی منتقل می‌کنند و حجّاج مقدار اندکی از شب عید را در هنگام عبور از مشعر وقوف می‌کنند؛ آیا به نظر حضرتعالی این مقدار وقوف شبانه در مشعر از وقوف اختیاری مشعر کفایت می‌کند یا نه؟

جواب- به نظر اینجانب در مفروض سؤال که حجّاج را با ماشین قبل از طلوع آفتاب به منی می‌برند همان مقدار وقوف اندک شبانه از وقوف اختیاری مشعر کفایت می‌کند.

مسائل ازدواج و مهریه

سؤال- اگر کسی با دختری به خیال اینکه او باکره است ازدواج نماید و بعد از ازدواج معلوم شود که دختر باکره نبوده بلکه بکارت او ترمیمی است؛ آیا در این صورت زوج حقّ فسخ دارد یا نه؟

جواب- در مفروض سؤال به نظر اینجانب چنانچه ترمیمی بودن بکارت با گفته دکتر موثق و متخصص ثابت شود، زوج می‌تواند عقد نکاح را فسخ نماید.

سؤال- در عصر فعلی بکارت ترمیمی بین بانوان مرسوم شده، (که با مراجعه به پزشک متخصّص بکارت خود را ترمیم می‌کنند) حضرتعالی این عمل را تجویز می‌نمائید یا خیر؟

جواب- عمل مذکور من حیث هو اشکال ندارد ولکن اگر برای تدلیس دیگران باشد جایز نیست.

سؤال- در عصر فعلی با افزایش ارتباطات و امکانات جوانها (دختران و پسران) از طریق اینترنت و موبایل با هم آشنا شده و عکس همدیگر را مشاهده می‌کنند و با تعیین مهریه عقد جاری می‌کنند؛ این نحوه عقد، شرعیّت دارد یا نه؟

جواب- در مفروض سؤال اجرای عقد به نحو مذکور ظاهراً اشکال ندارد ولکن آشنائی و ازدواج بوسیله اینترنت و موبایل مضراتی دارد و احتمال خلاف در گفته های طرفین وجود دارد.

سؤال- هرگاه دختر و پسری ادعا کنند که ما نمی‌دانستیم در عقد نکاح اذن پدر یا جد پدری شرط است و مبادرت به خواندن عقد و مقاربت کنند و جهل در مورد آنها محتمل باشد بفرمایید؟

الف. در موادری که جاهل مقصر باشند آیا حد دارند یا خیر؟ در صورت منفی بودن پاسخ آیا تعزیر می‌شوند؟

جواب- در مفروض سؤال حد ندارند ولکن مقدار تعزیر موکول به نظر حاکم شرع است.

ب. در مواردی که جهل آنان قصوری باشد آیا حد زنا دارد یا خیر و اگر حد نداشته باشند آیا تعزیر می‌شوند؟

جواب- اگر جاهل قاصر باشند حد ندارند.

ج. آیا جاهل مقصر را در موارد فوق می‌توان به اعتبار ترک تعلّم و انجام عقد بدون اذن پدر و جد پدری تعزیر نمود؟

جواب- تعزیر جاهل مقصر موکول به نظر حاکم است.

سؤال- چنانچه زوجه، زوج را نسبت به مهریه ابراء نماید و سپس زوجه قبل از دخول بمیرد، آیا حکم طلاق قبل از دخول را دارد که زوج

مستحق دریافت نصف مهر باشد (طبق نظر مشهور) به این معنا که در این فرض لازم است نصف مهر را از ترکه زوجه به زوج بپردازند؟

جواب- در مفروض سؤال زوج مستحق نصف مهریه از، ما ترک زوجه می‌باشد.

سؤال- هرگاه در ضمن عقد نکاح طرفین عقد توافق نمایند که مهریه پنج سکه باشد ولکن زوجه ضمن عقد نکاح و یا عقد خارج لازم بر عهدهٔ زوج شرط نماید که: اولا: اگر زوج بدون دلیل او را طلاق دهد مهریه وی سیصد سکه باشد (به صورت شرط نتیجه) و یا اینکه زوج سیصد سکه را به زوجه بپردازد (به صورت شرط فعل)

ثانیاً: اگر زوج قبل از زوجه فوت نمود مهریه زوجه تا سقف سیصد سکه باشد و یا زوجه مستحق دریافت تعداد سکه ذکر شده از اموال متوفی به عنوان مهریه و یا به عنوان هبه و... از اموال زوج (ماترک) باشد (بصورت شرط نتیجه) و یا زوج تعهّد می‌نماید که اگر قبل از زوجه فوت نمود سیصد سکه به عنوان مهریه یا به عنوان هبه و... از اموالش (ماترک) بزوجه بپردازند (شرط فعل)؛ حال با توجه به موارد مطروحه بفرمایید:

۲- در فرض بطلان شرط آیا در صورت طلاق یا فوت زوج قبل از زوجه خصوصاً با توجه به این نکته که فاصله پنج تا سیصد سکه - که در مهر المسمّی ذکر شده- بسیار فاحش می‌باشد آیا همان پنج سکه خواهد بود یا اینکه بر فرض دخول، بدون مهر محسوب شده و مهر المثل باید تعیین شود؟

۳- آیا بین صورتی که سکه‌های مازاد به عنوان مهریه تعیین گردیده و بین موردی که زوج متعهّد می‌شود سکّه‌ها را تحت عناوین دیگر از قبیل هبه و... به زوجه بپردازد و یا زوجه مستحق دریافت آن از اموال زوج (ماترک) وی باشد از نظر فقهی تفاوتی وجود دارد یا خیر؟

جواب۱-۲ در فروض مذکوره شرط صحیح نیست و مهر المسمی یعنی همان پنج سکه که در حین عقد معین شده به زوجه پرداخت می‌شود.

جواب۳- شرط مذکور به عنوان مهریه صحیح نیست ولکن به عنوان هبه اشکال ندارد.

سؤال- شخصی از باب جلب اعتماد همسر خود او را در امر طلاق وکیل می‌نماید (وکیل در توکیل) و همسر او نیز از این فرصت استفاده کرده با اخذ وکیل از طریق دادگاه مبادرت به تقدیم دادخواست و بذل مهریه خود و درخواست طلاق می‌نماید و با بذل مهریه طلاق خود را گرفته‌اند. و طلاق نامه را به زوج نشان می‌دهند و زوج پس از اطلاع از این موضوع به این امر اعتراض می‌نماید و مدعی است به جهت جلب اعتماد چنان نوشته‌ای به ایشان داده بوده و در واقع وکالت در طلاق نداده است تکلیف چیست، طلاق درست است یا خیر؟

جواب- در مفروض سؤال طلاق صحیح نیست.

سوال- اگر در طریق تحصیل ادله اثبات دعوا (بیّنه، اقرار، علم قاضی و قسم) خلاف شرعی از طرف مدعی یا شاهد یا مقامات قضایی صورت گیرد؛ مانند اینکه اقرار متهم تحت اجبار و شکنجه باشد یا شاهد با ارتکاب نگاه حرام شاهد جرمی باشد در این صورت در موارد زیر علاوه بر حکم تکلیفی حرمت تحصیل چنین ادله‌ای، حکم وضعی حجیت و اعتبار این ادله چگونه خواهد بود؟

الف. ارتکاب فعل حرام موجب خلل در کاشفیت دلیل گردد؛ مانند اینکه اقرار و شهادت تحت اجبار و اکراه صورت گیرد؟

جواب- در فرض سؤال که اقرار و شهادت مکرهاً انجام گرفته حجیّت شرعی ندارد.

ب. ارتکاب فعل حرام موجب خلل در کاشفیت دلیل نشود؛ مانند اینکه تحمل شهادت با نگاه حرام باشد؟

جواب- چنانچه تحمل شهادت واجب باشد و طریق شهادت نیز منحصر به نگاه حرام باشد اشکال ندارد و الا مشکل است.

ج. آیا در حکم شرعی موارد فوق تفاوت میان ارتکاب فعل حرام توسط مدعی یا شاهد یا مقامات قضایی یا شخص دیگری وجود دارد؟

جواب- جوابی که از سؤال اول و دوم داده شد تفاوتی بین فروع مذکوره وجود ندارد.

سوال- شخص دخترش را شرینی خوری و نامزد می‌کنند، خانواده پسر یک مقدار مواد ارتزاقی و پوشاک و چیزهای دیگری که لازم باشد ارسال می‌کند و مقداری از آن مصرف می‌شود و مقداری دیگر برای پدر دختر باقی می‌ماند، یکی از پسر یا دختر فوت می‌کنند یا سازگاری پیدا نمی‌کنند. به هر صورت ازدواج صورت نمی‌گیرد و از همدیگر جدا می‌شوند، اجناس مصرف شده و باقی مانده در واپس دادن و ندادن آن چه حکمی دارد؟

جواب- آن مقدار از اجناس که تصرف شده و از بین رفته، قابل تدارک نیست ولکن الباقی اجناس که عین آن موجود است باید مسترد شود.

سوال- آیا بیماری «لوپوس»[1] در زنان را می‌توان همانند بیماری «برص» موجب تحقق حق فسخ نکاح یا تحقق شرایط آن دانست؟ به ویژه اگر ضایعات پوستی بیماری «لوپوس» بیشتر از بیماری «برص» باشد؟ و اگر این بیماری، همان «برص» نمی‌باشد، آیا می‌توان گفت خود بیماری «لوپوس» موجب تحقّق حق فسخ نکاح است؟

جواب- اگر با تشخیص اهل خبره و متخصّصین فنّ ثابت شود که

---

[1]- بیماری لوپوس که بیشتر در خانم‌های جوان دیده می‌شود، نوعی بیماری پوستی است که بعضاً ضایعات پوستی آن بیشتراز بیماری «برص» بوده و قادر است قسمت هایی از بدن از جمله کلیه‌ها را درگیر نماید و احتمال سقط جنین را افزایش دهد و حتی هنگامیکه فروکش می‌کند، اثرات آن بصورت جوشگاه در بدن باقی می‌ماند و در صورتی که حادّ باشد به صورت گندیدگی پوستی جلوه نماید.

بیماری لوپوس همان برص است موجب تحقّق حق فسخ می‌باشد و الاّ فلا.

سوال- حد گفتگوی مجاز نامحرمان را بیان فرمائید؟

جواب- چنانچه با قصد تلذّذ و ریبه نباشد صحبت‌های معمولی و متعارف اشکال ندارد.

سوال- اگر زوج، زوجه خود را وکیل در طلاق نماید، چنان چه زوجه با تحقق شرایط، خود را مطلّقه سازد و سپس زوج در زمان عدّه رجوع نماید، آیا زوجه باز هم وکالت در طلاق دارد؟

جواب- در مفروض سؤال چنانچه زوجه وکیل در طلاق خلعی باشد زوجه حق رجوع به بذل را ندارد و اگر زوجه، وکیل در طلاق رجعی باشد زوج حق رجوع دارد.

سوال- هرگاه زوجه در ضمن عقد ازدواج، شرط کند که زوج، زن دیگری نگیرد؛ الف. آیا شرط مزبور صحیح است؟

جواب- شرط مذکور صحیح است.

ب) بر فرض صحت شرط مزبور، چنانچه زوج ازدواج مجدد نماید، آیا ازدواج مزبور صحیح است؟

جواب- در فرض سؤال، ازدواج دوم صحیح است ولکن حرمت تکلیفی دارد.

سوال- هرگاه در ضمن عقد ازدواج شرط شود که شوهر با زن نزدیکی نکند؛ الف. آیا شرط مزبور صحیح است؟

جواب- بلی شرط مزبور صحیح است.

ب) در فرض تخلف شرط و تحقّق نزدیکی، حکم مسأله در دو حالت رضایت و عدم رضایت زوجه، چیست؟

جواب- در هر دو حالت عقد باطل نیست.

سؤال- قصد انشاء در عقد را شرح دهید؟

جواب- عاقد باید در حین اجراء عقد قصد کند که با گفتن این لفظ، ایجاد می‌کنم زوجیّت را.

سوال- اگر دختری ازدواج نماید (دائمی یا انقطاعی) و با مباشرت بکارت او زائل شود؛ اگر دختر مذکور بعد از طلاق و یا بعد از اتمام شدن مدت جهت ازدواج دوّم ترمیم بکارت نماید جایز است یا نه؟

جواب- در مفروض سؤال جایز نیست، زیرا این امر تدلیس محسوب می‌شود مگر این که به خواستگار مسئله ترمیم را گفته باشد، مضاعفاً بر این که نفس ترمیم مشتمل بر امور و مقدمات حرام می‌باشد.

سوال- آیا عقد به مدت نود و نه سال در حکم عقد دائم است یا نه؟

جواب- بنظر اینجانب عقد به مدت نود و نه سال، عقد موقت است.

سوال- به فرض اینکه عقد نود و نه سال در حکم عقد دائم باشد،

در مورد باطل کردن مثل طلاقِ عقد دائم است که حضور دو نفر عدلین و مستمعین لازم باشد یا نه؟

جواب- در عقد موقت طلاق لازم نیست، اگر زوج مدت را بذل کند عقد موقت به هم می‌خورد. در این صورت زوجه باید دو طهر عدّه نگه دارد و اگر زوج در سن «من تحیض و لا تحیض» باشد ۴۵ روز عده دارد.

سوال- باطل کردن عقد نود و نه ساله بدون حضور عدلین صحیح است یا نه؟

جواب- از شرائط صحت طلاق، حضور عدلین است و در متعه حضور عدلین لازم نیست.

سوال- آیا عده باطل کردن عقد نود و نه سال مثل عده عقد دائم است یا نه؟ مثلا زوجه می‌گوید مهریه خودم را در مقابل بذل مدت به شوهرم بخشیدم و عقد را فسخ و باطل کردم؛ عده باطل کردن عقد نود و نه ساله به این ترتیب شرعاً چهل و پنج روز است یا سه ماه؟

جواب- عده طلاق سه ماه و سه طهر است و عده متعه دو طهر می‌باشد و اگر زوجه فی سن من تحیض باشد ولکن به عللی حائض نشود ۴۵ روز باید عده نگه دارد.

سوال- آیا در عقد نود و نه سال که در بین زوجین انجام می‌گیرد، از همدیگر ارث می‌برند یا نه؟

جواب- زوجین در عقد غیر دائم از همدیگر ارث نمی‌برند.

سوال- مادر زید با عمرو و مادر عمرو هم با زید ازدواج کرده‌اند و از مادر زید فرزند پسر و از مادر عمرو هم فرزند دختری متولد شده است، حال سؤال این است که آیا ازدواج پسر زید با دختر عمرو جایز است یا خیر؟

جواب- ازدواج این دو نفر با هم جایز نمی‌باشد، زیرا پسر زید عموی دختر عمرو می‌باشد و ضمناً دختر عمرو هم عمه پسر زید است.

سوال- آیا مهر مؤجّل به سبب طلاق، حالّ می‌گردد؟

جواب- مهر مؤجّل با طلاق حال نمی‌شود. برای اطلاع بیشتر به کتاب مسائل المستحدثه جلد۵ ص۱۵۳ مراجعه شود.

سوال- آیا حق حبس زوجه، اختصاص به دخول دارد یا شامل همه استمتاعات می‌شود؟

جواب- ظاهراً حق حبس زوجه اختصاص به دخول دارد و شامل سایر استمتاعات نمی‌شود.

سوال- آیا زوجه می‌تواند به جهت حق حبس، به منزل زوج نرود و یا بدون اجازه او از خانه خارج شود؟

جواب- در مفروض سؤال زوجه حق خروج از خانه زوج و نیز حق امتناع از حضور در منزل زوج را ندارد.

سوال- آیا سقوط حق حبس فقط با دخول محقق می‌شود یا به محض آماده شدن زوجه برای استمتاعات زوج، حق حبس ساقط می‌شود؛ هرچند زوج هیچ تمتعی از او نبرده باشد؟

جواب- حق حبس با دخول ساقط می‌شود و با صرف آماده شدن به استمتاعات حق مذکور ساقط نمی‌شود.

سوال- زوجه در زمان عقد و نامزدی و بعد از مراسم عروسی ۳ماه خودش را در اختیار شوهر قرار داده است و بعد از عروسی رسماً به خانه شوهر رفته و در مدّتهای ذکر شده (عقد و عروسی) با زوج همخوابی و همبستر شده و مضاجعه و تقبیل را انجام داده و زوج و زوجه هر دو ارضاء می‌شدند ولی بنا به دلائلی دخول را انجام نداده‌اند و زوجه بعد از مدت سه ماه به خانه پدرش رفته و به دادگاه مراجعه نموده و مهریه‌اش را اجرا گذاشته و مهریه او عندالمطالبه می‌باشد و از قانون حقّ حبس تمکین استفاده نموده (ماده۱۰۸۵)؛ در حالیکه در ماده «۱۰۸۶» قانون مدنی آمده است اگر زن قبل از اخذ مهریه به اختیار خود به وظایفی که در مقابل شوهر دارد قیام نموده دیگر نمی‌تواند از حکم ماده قبل (۱۰۸۵) استفاده نماید مع ذلک حقی که برای مطالبه مهر دارد ساقط نخواهد شد، ولی آیا با این حالت -که خودش را در اختیار شوهر قرار داده: حقّ حبس تمکین دارد یا اینکه حقّ حبس از وی ساقط می‌گردد؟

جواب- در فرض سؤال مادامیکه دخول انجام نگرفته زوجه حقّ حبس تمکین را دارد.

سوال- آیا بر فرض اینکه هنوز با این شرائط دارای حقّ حبس تمکین باشد با شروع گرفتن مهریه بصورت اقساط حقّ حبس تمکین ساقط می‌گردد؟

جواب- بلی تا تمام مهریه را اخذ نکرده حقّ تمکین ساقط است.

سوال- زوجه و زوج و خانواده هایشان اطلاع و آگاهی داشته‌اند که زوج توان پرداخت مهریه سنگین (۸۰۱ سکه) را ندارد و به این دلیل که در نزد اقوان کسر شأن دختر نشود و زوج به دلیل اعتماد به زوجه که هیچگاه سوء استفاده نخواهد کرد رضایت می‌دهد، آیا این موضوع تأثیری در حقّ حبس تمکین دارد یا خیر؟

جواب- در مفروض سؤال در صورت ثبوت شرعی که زیادی مهریه از جهت کسر شأن بوده، حقّ حبس تمکین ساقط نمی‌شود تا تمام مهر معیّن را اخذ نماید.

سوال- زوج و زوجه هیچکدام علم و آگاهی از قانون «ماده ۱۰۸۵» (حقّ حبس تمکین) در زمان عقد و حتّی بعد از عقد و بعد از عروسی را نداشته بودند تا زمانی که بعد از عروسی مدت ۱۶ ماه زوجه از موضوع آگاهی یافته و سوء استفاده نموده، آیا این موضوع عدم آگاهی زوج تأثیری در حقّ حبس تمکین دارد یا خیر؟

جواب- بر فرض عدم دخول، عدم آگاهی زوج از حقّ حبس، تأثیری در حقّ حبس زوجه ندارد.

سوال- در صورت پرداخت اقساطی مهریه و عسر و حرج بوجود

آمدن برای زوج و تقاضای زوجه مبنی بر اینکه طلاقم بدهی از تو مهریه‌ای نمی‌خواهم و زوج ناچاراً به دلیل عدم استطاعت مالی و ضرر روحی، چون زوجه حاضر به برگشت به منزل نمی‌باشد و زوج به دلیل اینکه به زندان نیافتد مجبور است به طلاق توافقی رضایت دهد؛ آیا چنین طلاقی از نظر شرعی جایز می‌باشد یا دارای اشکال است؟

جواب- در مفروض سؤال طلاق شرعاً محقّق می‌شود.

سوال- هرگاه در عقد ازدواج دائم، شرط عدم مهر شود، چنانچه مقصود، عدم مهر حتی بعد از دخول باشد، به نظر مشهور فقهاء علاوه بر شرط عقد نیز باطل است، حال به نظر حضرتعالی آیا در فرض مزبور عقد ازدواج باطل است؟

جواب- به نظر اینجانب عقد باطل نیست، به کتاب منهاج الاحکام ص ۳۵۱ مراجعه فرمائید.

سوال- با توجه به نظر مشهور فقها، حق حبس زوجه مشروط به حال بودن مهر است؛ آیا در موارد زیر حق حبس برای زوجه ثابت است؟

الف. تفویض المهر؛ ب. تفویض البضع؛

ج. شرط عدم مهر؛ د. فساد مهر؛

جواب- در فرض اوّل که تفویض مهر است و در دوّمی که تفویض بضع است زوجه مادامی که مهریه از طرف احد زوجین مشخص نشده باشد حق امتناع از نزدیکی را ندارد، ولی بعد از تعیین مهر در هر دو

فرض حق امتناع از مقاربت را دارد تا مهر را از زوج اخذ کند. و همچنین است حکم در فرض سوم و چهارم که تا مهر المثل مشخص نشده باشد حق امتناع را ندارد و بعد از تعیین مهر المثل حق امتناع از مقاربت را دارد تا مهریه را بگیرد. و مسائل مذکوره را تفصیلاً و مستدلاً در کتاب منهاج الاحکام فی النکاح و الطلاق صفحه ۳۴۸ الی صفحه۳۵۴ متعرض شده‌ایم، رجوع نمائید.

سوال- اگر مهریه، مؤجل بوده و زوجه حاضر به تمکین باشد، اما زوج به علتی قدرت بر استمتاع و یا دخول نداشته باشد، سپس مهریه حالّ شود، آیا زوجه حق حبس دارد؟

جواب- در مفروض سؤال زوجه حق امتناع دارد تا مهر را دریافت کند.

سوال- با توجه به اینکه مهر به محض انعقاد عقد نکاح حق زوجه است، اگر زن و شوهری پس از ازدواج با یکدیگر اختلاف داشته باشند و در جهت دوام و بقای زندگی مشترک و مبتنی به رفع اختلاف و جهت ادامه زندگی مشترک، زوج اقدام به افزایش مهریه زوجه نماید و زوجه چند روز پس از تنظیم سند رسمی به جای قیام به ادامه زندگی مشترک اقدام به مطالبه مهریه و درخواست طلاق نماید و زندگی مشترک را ترک کند، آیا اخذ این مهریه از ناحیه زوجه و با توجه به قصد طرفین وجاهت شرعی دارد یا خیر؟

جواب- در مفروض سؤال زوجه حق مطالبه مقداری از صداق را که

به مهریه سابق (عندالنکاح) اضافه شده را ندارد.

سوال- برخی هنگام رقصیدن توسط زنان یا مردان به آنها پول (شاباش) می‌دهند، پرداخت این پول هنگام رقص که موجب تشویق رقاص می‌شود چه صورت دارد و آیا رقاص مالک این پول می‌شود؟

جواب- رقیصدن زن در مجالس زنانه و نیز رقصیدن مرد در بین مردها اگر به گونه‌ای باشد که مخصوص مجالس لهو و لعب است جایز نیست و اما شاباش دادن اشکال ندارد، برای توضیح بیشتر به کتاب «المسائل المستحدثه» جلد ۳، ص۱۲۹ مراجعه شود.

سوال- اگر زوج بکارت زوجه خود را با انگشت از بین ببرد، حکم مسئله از چه قرار است؟

جواب- در فرض سؤال چنانچه زوجه اجازه ندهد، زوج مرتکب فعل حرام شده و باید مهر المسمی را پرداخت کند و زوج تعزیر می‌شود.

سوال-به زنی در تاریخ ۲۸آبان صیغه طلاق جاری شده است و طلاق از نوع خلع اول می‌باشد و در تاریخ۲۲دیماه رجوع نموده و رجوع آن در تاریخ اوّل اسفند به شوهرش ابلاغ شده است. حکم ابلاغ خارج از عده چیست؟ و منظور از عده رجوع زن مطلقه چه مدت است؟

جواب- اگر زوجه در طلاق خلعی به بذل خود رجوع نماید، ولی زوج تا انقضاء عدّه اطلاع نیابد، رجوع زوجه اثر شرعی ندارد و منظور از عده طلاق سه طهر شرعی می‌باشد. و این مسئله را در کتاب منهاج

الاحکام فی النکاح و الطلاق صفحه۵۹۶ متعرض شده‌ایم، رجوع نمائید.

سوال- نظر حضرتعالی در مورد پوشش زنان و معلوم بودن حجم بدن و پوشیدن لباس نازک و لباس شهرت چیست؟ و آیا پوشیدن مانتوی تنگ و چسبان و کوتاه را می‌توان حجاب نامید؟

جواب- راجع به حجاب در اسلام، لباس مخصوص، با کیفیت خاصی لازم نیست، ولکن صرف مستور بودن بدن کفایت نمی‌کند و نباید حجم بدن پیدا باشد، در عصر ما بعضی از دختران و زنها با شلوار و بلوز مخصوص بیرون می‌آیند که هیکل و قیافه هم معلوم می‌شود که این نوع پوشش صحیح نیست؛ در صورتی که مستفاد از اخبار و روایات این است که طائفه نسوان باید به ستر و عفت و پاکدامنی اهمیت کامل بدهند و این مسأله را در منهاج الاحکام فی النکاح و الطلاق صفحه ۹۹ متعرض شده‌ایم، رجوع نمائید.

سوال- چنانچه روسری زن، وسط سر قرار بگیرد، آیا حدود حجاب شرعی رعایت شده است؟

جواب- پوشیده شدن نصف سر بوسیله روسری و یا چادر کفایت از ستر شرعی نمی‌کند و باید تمام سر پوشیده شود.

زنا و ولد الزنا

سؤال ۱- ولد الزّنا بودن چگونه احراز می‌شود؟ آیا با روشهای نوین پزشکی مانند ژنتیک و DNA می‌توان ولد الزنا بودن کسی را اثبات کرد؟

جواب- ولد الزّنا بودن با روشهای نوین پزشکی مانند DNA و یا آزمایشات ژنتیک ثابت نمی‌شود.

۲- نفقه و حضانت ولد الزّنا به عهده چه کسی است؟ آیا می‌توان نفقه و حضانت وی را به پدر و مادر طبیعی او سپرد؟

جواب- در صورت ثبوت زنا نفقه و حضانت او به عهده زانی و زانیه است.

۳- ولد الزّنا از چه حقوقی محروم است؟ آیا اگر اظهار اسلام کند و عادل باشد باز هم از این حقوق محروم است؟

جواب- ولد الزّنا تنها از ارث بردن از پدر و مادر محروم است و امّا بقیه احکام شرعی مثل محرمیت ثابت است.

۴- علت تفاوت اطفال مشروع و نامشروع در پاره‌ای از حقوق چیست؟

جواب- علت تفاوت استفاده از روایات می‌باشد.

۶- آیا محروم بودن ولد الزّنا از پاره‌ای حقوق، با عدالت منافات ندارد؟ از جمله اینکه «شهادت ولد الزّنا پذیرفته نمی‌شود اگرچه اظهار اسلام کند و عادل باشد» علت این حکم چیست؟

جواب- با توجه به نصوص شرعیه محروم بودن از ارث منافاتی با عدالت ندارد.

۷- آیا نفی نسب و محرومیت از ارث برای ولد الزّنا، عامل تشجیع به عمل شنیع زنا نیست؟ سلب مسئولیّت از زانی کمک به اوست یا عقوبت؟

جواب- هیچگونه مسئولیت و نسبی از زانی سلب نشده و بلکه مسئولیت او شدیدتر نیز می‌باشد.

۸- اگر کسی در حالیکه قوه تمیز درست از نادرست را ندارد، مانند حالت جنون و مستی، زنا کند و فرزندی حاصل شود، حکم این فرزند چگونه است؟

جواب- در فرض سؤال احکام ولد الزّنا جاری می‌باشد.

۹- اطفال مجهول النسب حکم ولد مشروع را دارند یا نا مشروع؟ این اطفال از چه حقوقی محروم هستند؟

جواب- در بلاد اسلامی اطفال مجهول النسب حکم ولد صحیح را دارند.

سوال- در ارتباط با مانعیت و عدم مانعیت موانع شرعی مانند حیض، نفاس و احرام، از تحقّق احصان بفرمائید:

۱-آیا حیض و نفاس و مانند آن مانع از تحقّق احصان می‌باشد؟

جواب- در مفروض سؤال احصان صدق می کند.

۲- بر فرض مانعیت چنانچه حیض از مجرای دیگری غیر از مجرای طبیعی بیرون آید و امکان مجامعت برای زوج وجود داشته باشد، آیا باز هم حیض مانع از تحقّق احصان می‌شود؟

جواب- از جواب سؤال قبلی معلوم است.

۳- چنانچه زن حائض باشد و در عین حال مرتکب زنا شود آیا زنای او محصنه محسوب می‌شود؟

جواب- در حال حیض اگر مرتکب زنا باشد محصنه محسوب می‌شود.

۴- چنانچه مانع شرعی وجود داشته باشد، امّا وطی از دبر برای زوج ممکن باشد در عین حال مرتکب زنا شود آیا زنا محصنه به حساب می آید؟

جواب- از جواب سؤال اول معلوم شد.

۵- آیا ایام استبراء مثل موارد تجاوز دم از ایام عادت نیز مانع از تحقّق احصان می‌باشد؟

جواب- ایّام استبراء مانع از تحقّق احصان نمی‌باشد.

تغییر جنسیت

سوال- حکم وجوب ستر بر زن در نماز و در غیر آن بعد از تغییر جنسیت وی چگونه می‌باشد؟ در صورتی که تغییر بصورت کامل انجام نشده باشد چطور؟

جواب- بنظر اینجانب بعد از تغییر جنسیّت چه کامل باشد و یا ناقص حکم وجوب ستر در نماز و در غیر نماز در حالت اوّلیه باقی است.

سوال- وضعیت جهر و اخفات در نماز در بعد از تغییر جنسیت به چه صورت می‌باشد؟ اگر تغییر به صورت کامل انجام نشده باشد حکم چیست؟ و اگر در انجام تغییر شکست حاصل شود و جنسیت خنثی گردد تکلیف چیست؟

جواب- در مفروض سؤال مسئله جهر و اخفات نسبت به شخص مذکور تغییر نیافته و در حالت سابق باقی است.

سوال- آیا زن بعد از تغییر جنسیت می‌تواند امام جماعت برای مردان شود؟ مردان بعد از تغییر جنسیت چطور؟

جواب- زن بعد از تغییر جنسیت نمی‌تواند امام جماعت مردان بشود و امّا مرد بعد از تغییر جنسیّت می‌تواند هم به مردان و هم به زنان امام

جماعت باشد.

سوال- جهت پرداخت سهم الارث به شخص تغییر جنسیت داده، به کدام جنسیت وی ارث تعلّق می‌گیرد، جنسیت سابق یا جنسیّت کنونی؟

جواب- از جهت سهم الارث قبل از تغییر جنسیّت را باید مورد عمل قرار داد؛ برای این که در فرض تغییر جنسیّت ماهیت عوض نمی‌شود به این معنا که مرد در مردیت و زن هم در زنیت خود باقی هستند.

سوال- برادر میتی که حاجب مادر میت از سهم یک سوم به یک ششم بوده است، بعد از تغییر می‌تواند همچنین حاجب باشد؟ و می‌توان جنسیت قبل را استصحاب نمود؟ اگر تغییر جنسیت کامل صورت نگرفته بود حکم به چه منوال است؟

جواب- در فرض سؤال مطلقا حاجب است ولو این که تغییر جنسیت کامل هم باشد.

سوال- آیا امکان تعویض در نقش ولایت و حضانت بعد از تغییر جنسیت همزمان والدین وجود دارد؟ چرا؟

جواب- با تغییر جنسیت ولایت و حضانت والدین قابل تعویض نمی‌باشد.

سوال- اگر تغییر به صورت کامل انجام نشود: ۱- بعضی از اعضا تغییر کنند و بعضی همچنان باقی باشند. ۲- تمام اعضا تغییر کند و تمایلات جنسی و خواص نفسانی همچنان باقی باشند؟ وظیفه وی در

برابر تکالیف دینی خویش چیست؟ و چگونه با وی رفتار می‌شود؟

جواب- ملاک در تکالیف دینی حالت قبل از تغییر جنسیت است.

سوال- آیا نگاه و لمسی که حین عمل جراحی تغییر جنسیت صورت می‌گیرد می‌تواند مقدمه‌ای حرام باشد؟ به جهت جلوگیری از این کار چه باید کرد؟

جواب- بنظر اینجانب تغییر جنسیت حرام است بنابراین نگاه و لمس نامحرم در حرمت خود باقی است.

سوال- اگر زنی تغییر جنسیت داده و به علت بر جای بودن قسمتی از رحم دچار عادت ماهیانه شود حکم چیست؟

جواب- باید بر اساس عادت ماهیانه قبل از تغییر جنسیت به وظیفه خودش عمل کند.

سوال- آیا پدر بعد از تغییر جنسیت می‌تواند عنوان مادری را کسب کند با توجه به این که مادر تغییر جنسیت نداده و عنوان مادری خویش را دارد؟ مادر چطور؟ عنوان جدیدی که کسب می‌کنند چه می‌باشد؟

جواب- ماهیت و عنوان پدر و مادری با تغییر جنسیت عوض نمی‌شود.

سوال- در مرتد فطری و ملی، مرتد در زمان مرد یا زن بودن خویش دچار ارتداد شده است، حکم جهت مجازات وی منسوب به قبل از انجام عمل است یا بعد از انجام عمل؟

جواب- احکام ارتداد فطری و ملّی قبل از انجام عمل تغییر جنسیت بر آنها جریان دارد.

سوال- حکم مهریه بعد از تغییر جنسیت چیست؟ آیا پرداخت تمام مهر (در صورتی که تغییر جنسیت داده مرد باشد) الزامی است؟ عدم پرداخت آن چطور، در صورتی که زن بدون اذن همسر به تغییر جنسیت روی آورده است چگونه است؟

جواب- مهریه قبل از تغییر جنسیت هر چه باشد پرداخت آن الزامی است و تغییر جنسیت در کیفیت مهر تغییر ایجاد نمی‌کند.

سوال- آیا شخص می‌تواند برای داشتن جنسیت و تغییر جنسیت قبلی، خنثی را به عنوان جنسیت مقصد انتخاب می‌کند؟

جواب- شخص مذکور نمی‌تواند برای خود خنثی بودن را انتخاب کند.

(کلیه مسائل مذکوره که جواب داده شده با نظر فقهی اینجانب مطابقت دارد که تغییر جنسیت را جایز نمی‌دانیم چنانچه ادله عدم جواز تغییر جنسیت را در کتاب المسائل المستحدثه تفصیلاً و مستدلاً بیان نموده‌ایم).

سوال- آیا بعد از انجام عمل جراحی تغییر جنسیت ازدواج باطل می‌گردد؟ و چه نوع عده‌ای باید نگه داشته شود؟

جواب- در مفروض سؤال ازدواج باطل نمی‌گردد و بنا به نظر ما در فرض مذکور عده لازم نیست.

سوال- در قراردادهایی که جنسیت مطرح است (در قبل از انجام عمل، عقود و قراردادهایی بر حسب جنسیت صورت گرفته و بعد از مدتی جنسیت عوض شده است) تکلیف قراردادهای منعقده چیست؟ آیا خود بخود فسخ نمی‌گردند؟ اگر فسخ گردند آیا رضایت متعاقب می‌تواند مصحح قرارداد باشد؟

جواب- قراردادهایی که قبل از تغییر جنسیت بسته شده لازم العمل می‌باشد.

سوال- آیا تکرار جنسیت جایز است (مثلا زنی جهت انجام عمل جراحی اقدام می‌کند در انجام عمل شکست صورت می‌گیرد و خنثی می‌شود دفعهٔ بعد بر روی وی عمل انجام می‌شود این دفعه با موفقیت به اتمام می‌رسد و مرد می‌شود و بعد از مدتی زندگی کردن در جنسیت فعلی به کام وی خوش نیامده و بار دیگر تصمیم به تغییر جنسیت بگیرد و بخواهد زن شود، حکم چیست)؟

جواب- در فرض مذکور تکرار جایز نیست و امّا برگشت به جنسیت اوّلی اگر مقدور باشد جایز و بلکه لازم است.

سوال- اگر پزشکی به انجام عمل جراحی تغییر جنسیت مجبور شود (مثلا شخصی بدون داشتن مجوز قانونی با تهدید پزشکی به صدمه زدن به وی یا خود، پزشک را مجبور به انجام عمل کند) در این صورت با توجه به این که حفظ نفس واجب است و پزشک باید مانع انتحار مریض شود، وظیفه پزشک چه می‌باشد؟

جواب- اگر تهدید پزشک و صدمه زدن به او به حدی برسد که عرفاً غیر قابل تحمل باشد در این صورت عمل پزشک اشکال ندارد، امّا اگر تهدید پزشک جزئی باشد تغییر جنسیت جایز نیست و در صورتی که تهدید شخص نسبت به خودش باشد تکلیفی به پزشک نمی‌آورد.

سوال- آیا در صورتی که تغییر جنسیت بر روی کودک صورت گیرد می‌تواند بعد از بلوغ اعتراض کند و خواهان جنسیت سابق خویش باشد؟

جواب- کودک مذکور بعد از بلوغ می‌تواند اعتراض نماید و والدین او مرتکب معصیت شده‌اند و اگر مقدور باشد کودک می‌تواند تغییر جنسیت نموده و به حالت اوّلی برگردد و بلکه لازم است.

ضمانت و رهن

سوال- چنانچه رهن‌های متعدّدی بر یک عین مرهونه واقع شود؛ نحوه استیفای دین از عین مرهونه در دو فرض ذیل چگونه است؟

الف. در صورتی که رهن‌های متعدد با عقد واحدی منعقد شده باشد؛

ب. در صورتی که رهن‌های متعدد به وسیله عقود متعدد و در چند زمان منعقد شده باشد.

جواب- در هر دو فرض مذکور رهن صحیح است و احکام رهن مترتّب می‌شود.

سوال- فقهای امامیه «کثرالله امثالهم» معتقدند عین مرهونه در دست مرتهن امانت است و در صورت تلف ضامن نیست، مگر آنکه مرتکب تعدّی یا تفریط شود؛ بفرمایید: الف. آیا می‌توان شرط کرد که مرتهن حتی در صورت تعدّی و تفریط نیز ضامن نباشد؟

ب. آیا می‌توان شرط کرد که چنان چه بدون تعدی یا تفریط نیز تلف شود، ضامن باشد؟

جواب- در هر دو صورت مذکوره چنانچه در ضمن عقد شرط شده باشد لازم الوفاء است و الا در صورت اوّل ضمان دارد و در صورت دوم ضمان نیست.

سوال- در صورتی که عین مرهونه توسط مرتهن تلف شود، آیا موجب بطلان عقد رهن است یا رهن باقی بوده و بدل آن نیز رهن محسوب می‌شود؟ (تذکر: تلف رهن توسط مرتهن در کلمات فقها کمتر مطرح شده است).

جواب- در مفروض سؤال عقد رهن باطل می‌شود و بدل احتیاج به صیغه جدید دارد.

سوال- با توجه به اینکه ضامن تنها به مقداری که به مضمون له پرداخته حق دارد به مضمون عنه رجوع کند، اگر دین را به اقل صلح کند حق ندارد به مقدار واقعی دین به مضمون عنه مراجعه کند؛ در این صورت آیا ضامن و مضمون عنه می‌توانند شرط کنند در مواردی که ضامن با مضمون له دین را به اقل صلح نموده مضمون عنه به مقدار واقعی دین به ضامن بپردازد؟

جواب- شرط مذکور در ضمن عقد لازم بدون اشکال است.

سوال- با توجه به اینکه اگر مضمون له وفات کند و ضامن وارث منحصر او باشد، ضامن می‌تواند به مضمون عنه مراجعه کند؛ حال اگر ضامن وفات نماید و مضمون له وارث او باشد، آیا مضمون له حق رجوع به مضمون عنه را دارد؟

جواب- در مفروض سؤال چنانچه دین حال باشد مضمون له می‌تواند به مضمون عنه رجوع نماید و اگر دین مؤجل باشد رجوع به مضمون عنه جایز نیست.

سوال- مدیون جهت تضمین طلب دائن (که بانک می‌باشد) اقدام به تودیع وثایق به وی می‌نماید و در مواعد پرداخت مدیون از پرداخت دین متعذّر می‌گردد، لیکن بانک بجهت استهلاک طلب از محل وثائق علیرغم تقویم وثیقه به دلیل افزون بودن وثیقه از طلب اقدام نمی‌کند تا بواسطه احتساب جرائم تاخیر، طلب و خسارت مربوطه به وثیقه از لحاظ ارزش برابری نماید تا مجبور به تادیه ما به التفاوت ارزش مال و مرهونه و طلب خود به مدیون نباشد.

الف) آیا این عمل دائن وجاهت شرعی دارد یا خیر؟

جواب- در مفروض سؤال عمل دائن وجاهت شرعی ندارد بلکه لازم است طلب خود را از وثیقه وصول نماید ولکن شرعاً نمی‌تواند جرائم تأخیر را از وثیقه استیفاء نماید.

ب) آیا حاکم می‌تواند به دلیل استیفای ناروای دائن از حق خویش به وی ملزم کند با توقف این نحوه عمل نسبت به استهلاک دین خود از محل وثائق اقدام نماید؟

جواب- در فرض سؤال حاکم شرع می‌تواند بانک را الزام به استیفاء مقدار دین نماید.

سوال- رهن کردن خانه با اجاره و یا بدون اجاره چه حکمی خواهد داشت؟

جواب- رهن بدون وجه الاجاره صحیح نیست. ولکن اگر موجر خانه

خود را به مبلغی ولو کم اجاره بدهد و در ضمن اجاره شرط کند که مستأجر مبلغی را به عنوان قرض الحسنه به او بدهد، اشکال ندارد.

سوال- هرگاه شخصی به نحو مطلق ضامن دین دیگری شود؛ آیا نسبت به حال یا مؤجل بودن تابع دین مضمون عنه است یا ضمان مطلق محمول بر حال است؟

جواب- ضامن مطلق محمول به حال است.

سوال- فقها فرموده‌اند: هرگاه ضامن از دنیا برود دین ضامن حال می‌شود ولی ورثه ضامن حق رجوع به مضمون عنه را ندارند؛ زیرا دین مضمون عنه مدت داشته است؛ حال بفرمائید هرگاه دین ضامن و مضمون عنه هر دو مدت داشته باشد و فقط مضمون عنه از دنیا برود چه حکمی دارد؟ آیا موجب حال شدن دین مضمون له بر علیه ضامن می‌گردد؟

جواب- در مفروض سؤال که دین مضمون عنه و ضمان هر دو مدت دار است با مرگ مضمون عنه ضمان بر علیه ضامن حال نمی‌شود.

سوال- شخصی یک میلیون تومان بر عهده‌اش بوده؛ زید آمده و با اجازه وی ضمانت نموده که بدهی او را بپردازد و به جای یک میلیون تومان، یک صد دلار به طلبکار پرداخته و مضمون عنه هم راضی شده است؛ بفرمایید: الف) آیا ضامن می‌تواند از مضمون عنه یک صد دلار مطالبه کند؟ در صورتی که ارزش یک صد دلار کمتر یا بیشتر از یک میلیون تومان باشد؟ آیا تغییر با مضمون عنه است که هر کدام کمتر است

را بپردازد؟ (عبارت فقها در این زمینه شفاف نیست)؟

جواب- در فرض سؤال چنان چه یکصد دلار بیشتر از مقدار بدهی باشد ضامن مقدار زیادی را از مضمون له می‌گیرد و چنان چه کمتر از مقدار بدهی باشد بقیه را باید به مضمون له بپردازد و در صورت زیاد بودن از مقدار بدهی ضامن نسبت به زیادی نمی‌تواند به مضمون عنه رجوع نماید.

ب) آیا ضامن می‌تواند بیشتر از مقدار دین ضمانت کند و آیا ضمانت او ضمانت اصطلاحی است و حق رجوع به مضمون عنه را دارد یا خیر؟

جواب- ضمانت ضامن به مقدار دین می‌باشد بنابراین ضمانت به زیادی ضمان اصطلاحی نیست و ضامن نسبت به زیادی حق رجوع به مضمون عنه ندارد.

سوال- آیا اقاله در عقد ضمان، حواله و کفالت جاری است یا خیر؟ و آیا ضامن و مضمون‌له با توافق مضمون عنه می‌توانند در عقد ضمان اقاله کنند و ذمه مضمون عنه دوباره به دین مشغول می‌شود یا خیر؟

جواب- اقاله در عقد ضمان و حواله و کفالت جاری می‌شود.

سوال- هرگاه شخصی به نحو مطلق ضامن شود و مدت پرداخت و اقساط آن و شرایط پرداخت معین نگردد، آیا در تمام این خصوصیات تابع دین مضمون عنه است؟ بنابراین اگر دین مهلت یا اقساط داشته باشد دین ضامن هم چنین خواهد بود؟

جواب- در فرض سؤال به مجرد ضمان حق در ذمّه مضمون عنه به ذمّه ضامن منتقل می‌شود ولکن به ملاحظه اینکه دین اقساطی است ضامن نیز دین را به اقساط پرداخت می‌کند.

سوال- فقها رضوان الله علیه گفته‌اند که مضمون له می‌تواند از ضامن مطالبه رهن نماید، آیا ضامن هم می‌تواند از مضمون عنه مطالبه رهن نماید؟

جواب- در فرض سؤال مطالبه رهن اشکال ندارد.

سوال- طبق قول فقهاء مضمون عنه و مضمون له نباید مبهم و مردّد باشند؛ بفرمایید: با توجه به اینکه دو طرف عقد ضمان عبارتند از ضامن و مضمون‌له و اصلاً مضمون عنه طرف عقد ضمان هم نیست، چنانچه ضمان تبرّعی باشد به طوری که ضامن نخواهد به مضمون عنه رجوع نماید، آیا باز هم مضمون عنه باید معین باشد و ابهام و تردید در آن مبطل است؟

جواب- در مفروض سؤال مضمون عنه باید معین باشد.

سوال- بسیاری از فقها فرموده‌اند یکی از شرایط مال مرهون این است که بیع آن صحیح و ممکن باشد؛ بفرمایید:

الف) چنانچه خرید و فروش چیزی فی نفسه جایز است اما دولت به خاطر پاره‌ای مصالح فروش کالایی را برای مدّتی ممنوع می‌سازد، آیا رهن چنین کالایی صحیح است؟

جواب- ممنوعیت کالا از طرف دولت مانع از رهن گذاشتن آن نمی‌شود.

ب) در فرض فوق آیا بین طولانی بودن مدت ممنوعیت فروش (مثلا ۲۰ سال) یا کوتاه بودن مدت آن (مثلا ۲ یا ۵ سال) تفاوتی وجود دارد؟

جواب- طولانی بودن مدت ممنوعیت و یا کوتاه بودن ممنوعیت مانع صحت رهن نمی‌باشد.

ج) آیا مال مرهون می‌تواند دین یا منفعت باشد؟ به عبارت دیگر آیا رهن دین و منفعت صحیح است؟

جواب- مال مرهون باید عین باشد بنابراین دین و یا منفعت نمی‌تواند رهن قرار گیرد.

د) آیا در رهن لازم است دین در ذمه ثابت و مستقر شده باشد و یا همین که مقتضی و سبب آن به وجود آید کافی است؟ (مانند دیه پیش از استقرار جنایت)

جواب- در صحت رهن لازم است دین در ذمّه راهن ثابت و مستقر شده باشد.

ذ) در صورتی که عین مرهونه فروخته شود یا به تراضی طرفین تبدیل به مال دیگری شود، آیا مال جدید نیز رهن محسوب شده و احکام و آثار رهن سابق بر آن مترتب است؟

جواب- در صورت فروختن عین مرهونه و یا تبدیل آن به مال دیگر در مال جدید عقد جدید لازم است.

سوال- در کلمات فقها آمده که جایز است اشتراط ضمان در مال معین به نحو تقیید یا به نحو اشتراط؛ عده‌ای از محشین عروه بر این مطلب اشکال کرده‌اند، حال بفرمایید:

الف) آیا اشتراط ضمان به نحو تقیید صحیح است؟

جواب- در مفروض سؤال به نظر این جانب اشتراط ضمان در مال معیّن اشکال ندارد.

ب) اگر ضمان به نحو مطلق باشد ولی در عقد ضمان به نحو تقیید ذکر کنند که پرداخت آن از مال معین باشد آیا صحیح است؟

جواب- این نوع تقیید نیز صحیح می‌باشد.

ج) در فرض صحت اشتراط پرداخت از مال معین به نحو تقیید اگر مال معین تلف شد، آیا عقد ضمان منفسخ می‌گردد یا باید از مال دیگری پرداخت کند و مضمون له خیار تخلّف دارد؟

جواب- بنابر قول بر صحت ضمان از مال معیّن در صورت تلف، عقد ضمان منفسخ نمی‌شود بلکه باید ضامن ما فی الذمّه خود را از مال دیگر تدارک نماید.

وکالت

سوال- آیا تعاقب در وکالت صحیح است؟ (به این صورت که زید عمرو را وکیل در فروش خانه خود کند و به او بگوید هر طور که می‌خواهی رفتار کن و او نیز وکیل بگیرد و از قرائن معلوم باشد که وکیل نیز بتواند وکیل بگیرد).

جواب- تعاقب در وکالت اشکال ندارد؛ به این معنی که شخص می‌تواند دیگری را مثلاً در فروش منزل وکیل نماید.

سوال- در مواردی که وکیل در اثناء عمل عاجز شود، آیا عقد وکالت باطل می‌شود یا او می‌تواند در فرض سکوت موکل برای تکمیل عمل حسب مورد، اجیر یا وکیل بگیرد؟

جواب- اگر عقد وکالت مدّ قرار باشد تا مدّت باقی است وکیل می‌تواند اعمال وکالت نماید و اگر وکالت از جهت زمان مطلق باشد با عروض عجز وکالت باطل نمی‌شود و لکن با سکوت موکل نمی‌تواند شخص دیگری را اجیر و یا وکیل بگیرد.

سوال- آیا موکل می‌تواند به وکیل اذن دهد که وکیلی انتخاب کند که هم از طرف موکل وکیل باشد و هم از طرف خود وکیل؟ (چنانچه از عبارت برخی از فقهاء به دست می‌آید).

جواب- در مفروض سؤال بدون اشکال است.

سوال- هرگاه وکیل حق توکیل نداشته باشد و دیگری را وکیل کند و سپس خسارتی پدید آید، آیا مالک حق رجوع به هر یک را دارد و استقرار ضمان به عهدهٔ چه کسی است و آیا بین فرض علم و جهل وکیل دوم تفاوتی وجود دارد؟

جواب- در مفروض سؤال که وکیل اول حق توکیل ندارد وکالت وکیل دوّم باطل است و فرقی بین علم و جهل او نیست؛ امّا در صورتی که وکالت وکیل اول مطلق باشد (محدود به زمان معین نباشد) موکل نمی‌تواند خسارت وارده را از او مطالبه نماید.

سوال- هرگاه وکیل حق خیار داشته باشد و خیار فوری باشد و وکیل مصلحت موکل را رعایت نکند تا وقت بگذرد، آیا با تأخیر وی که خارج از اختیارات او بوده خیار موکل ساقط می‌شود و وکیل باید خسارت موکل را جبران کند یا خیار موکل ساقط نمی‌شود؟

جواب- در صورتی که وکیل عمداً مصلحت موکّل را مراعات نکند و زمان خیار منقضی شود خیار موکل ساقط می‌شود و وکیل باید خسارت موکل را جبران نماید.

سوال- در موارد اطلاق وکالت در بیع و تحقّق خیار عیب یا غبن یا یکی دیگر از خیارات، آیا وکیل حق اعمال خیار و فروش دوباره مبیع را به دیگری دارد؟

جواب- در مفروض سؤال بیع جدید نیاز به اذن جدید دارد.

سوال- آیا در وکالت، وکیل برای گرفتن حق الوکاله خود حق حبس اسناد و هر آن چه در دست او است را دارد؟

جواب- وکیل حق حبس اسناد و مدارک موکل را ندارد، مگر در صورت ممانعت او از حق الوکاله و الّا به حاکم شرع جامع الشرائط مراجعه کند.

سوال- آیا وکیل می‌تواند حق الوکاله خود را از اموال موکّل که در دست او است کسر کند و باقی را به موکّل بازگرداند؟ در صورتی که وکیل چنین حقی را داشته باشد چنانچه موکّل ورشکسته شده، آیا باز هم وکیل چنین حقی را دارد یا باید داخل سایر غرما گردد؟

جواب- در صورت اطلاق، وکیل حق برداشتن حق الوکاله از اموال موکل را ندارد، مگر این که در ضمن وکالت شرط کرده باشد، و در فرض دوّم وکیل با سایر غرما نسبت به سهم خود در دارایی موکّل شریک می‌باشد.

سوال- در صورتی که وکلا متعدد و اجتماع آنها شرط شده باشد، ولی یکی از آنها منفرداً اقدام به بیع کند، آیا این بیع فضولی با تنفیذ موکّل نافذ می‌شود یا با تنفیذ سایر وکلا نیز نافذ می‌گردد؟

جواب- در صورتی که اشتراک در ضمن عقد لازم باشد و یکی از آنها اقدام به بیع نماید با اجازه موکّل بیع صحیح می‌شود.

سوال- هرگاه شخصی، دو نفر را وکیل قرار داده که مجتمعاً تصمیم بگیرند و عمل کنند، ولی یکی از آنان وفات کند یا غایب شود، آیا وکیل دیگر حق عمل دارد یا وکالت او نیز باطل می‌شود؟

جواب- در فرض سؤال وکالت همه وکلاء باطل می‌شود و وکیل دیگر به تنهایی نمی‌تواند معامله کند، مگر این که موکّل اجازه بدهد.

سوال- آیا می‌توان در عقد وکالت شرط نمود که وکیل ضامن باشد، هر چند کوتاهی نکرده باشد و یا شرط کنند عدم ضمان وکیل را هر چند وی کوتاهی کرده باشد؟

جواب- با توجه به اطلاق روایت «المؤمنون عند شروطهم» هر دو شرط مذکور صحیح می‌باشد.

سوال- در صورتی که وکلای متعددی برای انجام کار مهمی گرفته شود، ولی آنها در انجام کار، تعدّی و تفریط کنند و خساراتی وارد شود؛ بفرمایید:

الف) در مورد استقلال وکلا آیا هر یک از آنها مسئول اعمال خویش هستند؟

ب) اگر اجتماع آنها در عمل شرط باشد و همه کوتاهی کنند و خساراتی وارد بشود، آیا هر نفر به مقدار سهم خود ضامن است یا مسئولیت تضامنی دارند؟ یعنی موکّل می‌تواند به هر یک از آنها مراجعه کند و تمام خسارت را بگیرد و بعد خود آنها به نسبت مساوی خسارت

را بپردازند یا آن که تابع قرارداد است؟

جواب- در صورت ثبوت تفریط همه آنان ضامن می‌باشند.

سوال- در خصوص وکالت بفرمایید:

الف) آیا وکالت با سفیه شدن وکیل یا موکل منحل می‌شود یا این که وکالت باقی است و فقط جواز تصرّف منتفی می‌گردد؟ و آیا چنانچه سفه زائل گردد تصرّف مجاز می‌گردد؟

جواب- در هر دو فرض سؤال وکالت صحیح است و با سفیه شدن وکالت باطل نمی‌شود.

ب) آیا با بیهوشی موقت و دائم وکالت منحل می‌گردد؟

جواب- با بیهوش شدن وکالت باطل می‌شود و بعد از زوال آن احتیاج به وکالت جدید دارد.

ج) آیا با مفلّس شدن موکّل وکالت منحل می‌گردد؟

جواب- با مفلّس شدن موکّل وکالت نسبت به اموال حجر شده باطل می‌شود، امّا نسبت به اموال و یا حقوق غیر محجور علیه وکالت باقی است.

د) هرگاه وکیل و موکّل تمام شرائط را در زمان عقد دارند ولی بعد از عقد قبل از این که زمان عمل به وکالت برسد وکیل یا موکّل فاقد شرایط گردد، آیا وکالت منحل می‌شود؟ مثلا وکیل شده است که در دادگاه دفاع

کند ولی بعد از عقد وکالت و قبل از تاریخ دادگاه بیهوش می‌شود و سپس به هوش می‌آید.

جواب- در مفروض سؤال وکالت باطل است و بعد از واجد شدن شرائط احتیاج به وکالت جدید دارد.

هـ) آیا وکیل و موکّل می‌توانند شرط کنند بقای عقد وکالت را در صورت تحقّق موت و جنون یکی از دو طرف به این صورت که با فوت وکیل وکالت به ورثه او منتقل گردد چنانچه فقها گفته‌اند: (و لو مات المرتهن فان شرط فی العقد انتقال الوکالة الی الوارث لزم).

جواب- انتقال وکالت به ورثه صحیح نیست.

وقف

(مسألة) يجوز للواقف ان يجعل التّوليّة بلا خلاف لنفسه مادام حيّاً او الى مدّة مستقلّاً او بالشّركة و كذا يجوز ان يجعلها لغيره كذلک بل يجوز ان يجعل امر التّولية بيده بان يشترط ان يكون له ان ينصب كلّ شخص يريد و كذا يجوز ان يجعل امرها بيد اجنبى اى بانّه يعيّن المتولّى،

(و امّا) اذا لم يعيّن الواقف متولّياً فى ضمن صيغة الوقف فهل التولية له او للموقوف عليهم او للحاكم الشرعى الجامع لشرائط الفتوى او يفصل بين الوقف الخاصّ فللموقوف عليهم و بين الوقف العام فللحاكم، اقوال تعرّض لها الفقهاء مبسوطةً فى كتاب الوقف و الاقوى بنظرى القاصر ان التّولية للحاكم فى الصور المذكورة.

(مسألة) ليس للحاكم الشرعى التّولية فى الامور التى وقفت لانتفاع كلّ الناس مثل وقف الشجر للاستظلال به او انتفاع ثمره و كذا الخان الذى وقف لنزول الزوّار و المسافرين و نحو ذلک البئر الذى حفر لكلّ احد و المعبر على الماء لعبور الناس و غير ذلک لانّ الانتفاع بامثال هذه لا يحتاج الى اذن الحاكم او غيره فانّ قصد الواقف تفويض الانتفاع الى كلّ احد فلا ينبغى الاشكال فى المسئلة كما استشكله بعض الفقهاء.

(مسألة) لا يجوز لمن يعلم من نفسه عدم العدالة مع اشتراطها من الواقف او الحاكم الشرعى ان يتصدّى لامر الوقف و ان كان يعمل على طبق ما قرّره الواقف الّا اذا علم انّ الغرض من اشتراط العدالة العمل على طبق الوقف من غير تخلّف فحينئذ لا يبعد جوازه.

(مسألة) لو شرط الواقف فى ضمن عقد الوقف ان لا يكون للحاكم مداخلة اصلاً فالظّاهر صحته فمع انقراض المتولين يكون الامر بيد الموقوف عليهم او راجعاً الى عدول المؤمنين.

سوال- نسئل من جنابكم هل آية فى القرآن الكريم بلفظ الوقف ام لا؟

جواب- (اقول) الغالب فى الاخبار التعبير عن الوقف بالصّدقة و التعبير بلفظ الوقف قليل و حتى تطلق الصدقة على الزكاتين فى قوله تعالى فى سورة التوبة آية ۶۱ ﴿انما الصدقات للفقراء﴾ الآية؛ فالوقف هو الصدقة الجارية فى مقابل التحبيس و السّكنى و العمرى و الرّقبى، فالوقف عبارة عن تحبيس الاصل و اطلاق المنفعة (و كيف كان) ليست فى الآيات الشريفه آية بلفظ الوقف.

سؤال- هل يصحّ وقف الكافر على المسلم و الكافر الذمّى و هل يشترط الصّيغة فى الوقف ام لا؟ افتونا نظركم فى المسئلتين؟

جواب- انّ الظّاهر صحّة الوقف على المسلم و الكافر الذمّى دون الحربى خلافاً للمشهور حيث ذهبوا الى اشتراط القربة فى صحّة الوقف؛

و فى النّظر القاصر اشتراط الصّيغة فى الوقف و بدونها لا تصح و

الاقوی کفایة کلّ لفظ یدلّ علی الوقف مثل تصدّقت و حبست و غیر ذلک و لا یعتبر العربیّة و لا الماضویّة، بل یکفی الجملة الاسمیّة و لا تصح وقف الکتب المحرّفة من التوراة و الانجیل و سایر الکتب الضّلال و الظاهر فساد الوقف فیها مضافاً الی حرمة التکلیفیّة .

سؤال- متولی موقوفه‌ای که وقف خاص است دچار کبر سن شده و قرائن و شواهد حاکی از آن است که عدّه‌ای به جهت کبر سن متولی می‌خواهند از موقوفه سوء استفاده کنند و یکی از افراد موقوف علیهم به دادگاه شکایت نموده و درخواست ضمّ امین نموده تا جلوی سوء استفاده احتمالی گرفته شود؛ بفرمائید:

الف- آیا دعوای او مسموع است و دادگاه می‌تواند ضم امین نماید؟

ب- در فرض فوق اگر وقف عام باشد متولی منصوب از طرف واقف دچار کبر سنّ باشد چطور؟ آیا حاکم می‌تواند ضم امین کند و دعوی موقوف علیهم در این باره مسموع است؟

جواب- دعوی شکایت کننده مسموع نیست، بلی متولی وقف خاص اگر خودش را متولی قرار داده در این فرض خودش کسی را امین تعیین می‌کند و اگر وقف عام است حاکم شرع در صورتیکه احراز خیانت نماید او ضم امین می‌کند.

سؤال- آیا می‌توان اموال موقوفه را تبدیل نمود یا خیر؟

جواب- مادامیکه عین موقوفه قابل استفاده است تبدیل جایز نیست.

مسائل معامله

سؤال- شخصی طی قراردادی مبادرت به پیش خرید یک واحد آپارتمان می‌نماید. پس از یکسال شرطی به قرارداد اضافه می‌شود (شرط ابتدائی) مبنی بر اینکه اگر چکی از مجموعه چکهای مربوط به ثمن معامله برگشت بخورد، فروشنده حقّ فسخ معامله را خواهد داشت.

فروشنده با ادعای فسخ معامله با توجه به این متمم، دو بار در دادگاه رای گرفته امّا در مرحله حوزه نظارت قوه قضائیه رأی نقض می‌شود و سرانجام دادگاه رأی به نفع خریدار می‌دهد.

در خلال رسیدگی به پرونده فروشنده با گذشت زمان سررسید جهت حضور در دفترخانه و انتقال سند ۲۲ماه در منزل خریدار ساکن می‌شود و در این مدت ملک مستهلک شده و خریدار نیز مستأجر بوده. البته در حال حاضر مسئله پایان پذیرفته و خریدار در آپارتمان مذکور ساکن شده است.

امّا آیا از نظر شرعی که اکنون سند منتقل نشده، خریدار می‌تواند اجرت المثل ایام تصرّف (۲۲ ماه) را بگیرد؟

جواب- شرط مذکور بعد از یکسال از وقوع معامله لازم الوفاء نیست، مگر اینکه در ضمن عقد لازم دیگر این شرط قید شده باشد، بنابراین در فرض سؤال خریدار می‌تواند اجرةالمثل ایّام تصرّف بایع را از او مطالبه نماید.

سؤال- خرید و فروش و استفاده از ماهواره از نظر شرعی چگونه است؟ با توجه به اینکه امروزه غالب این شبکه‌ها توسط صهیونیست‌ها طراحی و اداره می‌شوند، آیا کسب درآمد از این راه مشروع می‌باشد؟

جواب- خرید و فروش و استفاده از امور مشروع ماهواره، اشکال شرعی ندارد.

سؤال- طبق قراردادی مغازه‌ای را فروشنده‌ای به خریدار فروخت و حال آنکه این مغازه در رهن بانک بوده و می‌گوید از این مسئله خبر نداشته که با اجازهٔ مرتهن باید معامله را انجام داد؛ ولی خریدار کار را دنبال نمود و فروشنده را با درخواست الزام به تنظیم سند در فشار قرار داد و چون فروشنده حاضر نشد، نمایندهٔ دادگستری از طرف فروشنده تنظیم سند نمود و قبل از آن نیز خریدار با بانک فکّ رهن نمود و فروشنده را در جریان این امر نگذاشت. لازم به ذکر است که فکّ رهن وقتی انجام شده که سررسید تمام اقساط وام گذشته بود حتی دیرکرد به آن تعلق گرفته بود؛ حال بفرمایید آیا این معامله در اصل صحیح بوده؟ و آیا خریدار مجاز به فکّ رهن بوده است یا خیر؟

جواب- در مفروض سؤال که بانک عقد بیع را اجازه نموده معامله صحیح است.

سؤال- در آمد از خوانندگی یا مطربی چه حکمی دارد؟

جواب- حرام است.

سؤال- آیا می‌توان موضوع معامله را صرفا «اصل امتیاز و حق اولویت» قرار نمود، مانند واگذاری امتیاز و حق اولویت افراد در فروش واحدهای آپارتمانی پیش فروش که اختصاص به خود فروشنده دارد؟

جواب- در مفروض سؤال واگذاری حقّ اولویّت به شخص دیگر به عنوان مصالحه اشکال ندارد.

سؤال- آیا می‌توان امتیاز و حق اولویت را نیز قسطی خریداری نمود و به صورت نقد به غیر واگذار کرد؟

جواب- اشکال ندارد.

سؤال- خریداران امتیاز و حق اولویت پس از معامله، عضو تعاونی مربوطه شده و به عنوان مالک امتیاز، رسماً برگهٔ سهام اخذ و بعضاً قراردادهای ساخت را نیز دریافت می‌نمایند و فروشندهٔ قبلی امتیاز نیز فاقد هرگونه حق و سمتی می‌گردد.

در این فرض با گذشت زمان: آیا مالک قبلی در اجراء تعهدات تنظیم شدهٔ تعاونی با عضو جدید، ضامن می‌باشد؟ یعنی با قصور احتمالی تعاونی در انجام بعضی از تعهدات خود، آیا می‌توان تردیدی در مشروعیت معاملهٔ قبلی بوجود آورد؟ و یا سود حاصله از معاملهٔ مالک قبلی را نامشروع تلقی نمود؟!

جواب- در مفروض سؤال فروشنده ضامن خسارتهای وارده به خریدار نمی‌باشد و معامله به عنوان مصالحه و در قوّه خود باقی است.

سؤال- اگر کسی جنسی را ۲۰ تومان بخرد و به ۳۵ تومان بفروشد اشکال دارد یا خیر؟

جواب- اشکال ندارد ولکن مراعات انصاف خوب است.

سؤال- معامله‌ای در قالب عقد بیع منعقد گردیده، خریدار ثمن معامله را کاملاً در وجه فروشنده پرداخته و مبیع از طرف فروشنده به تصرف خریدار درآمده است. پس از گذشت مدتی شخص ثالثی که فروشنده مبیع را از ایشان تهیه نموده و ثمن آن را کاملاً در وجه ایشان پرداخت نموده بوده صرفاً به لحاظ ارسال مبیع و به استناد بارنامه ارسال مبیع از خریدار طلب ثمن معامله را نموده است.

۱) در ما نحن فیه قضیه مشخص گردید، مرسل مبیع اذعان داشته که از فروشنده مطالباتی داشته و وجه واریزی از سوی فروشنده به حساب خود را، بابت مطالبات قبلی تلقی و احتساب نموده است.

۲) فروشنده در محکمه حاضر و اعلام داشته که وجه واریزی را بابت خرید همان مبیع به حساب ثالث واریز کرده نه مطالبات فی ما بین.

۳) در حین رسیدگی فروشنده فوت نموده و محکمه علیرغم اقاریر فروشنده و مدارک پرداخت ثمن از سوی فروشنده، به ثالث، فقط به استناد وجود بارنامه، خریدار را مجدداً محکوم به پرداخت ثمن همان معامله نموده است.

علی ایحال با عنایت به اینکه ثالث مدعی، به هیچ عنوان، طرف معامله خریدار نبوده و عقد بیع فی مابین فروشنده اولیه و خریدار واقع

شده و مرسل که هم اکنون به عنوان ثالث، مدعی مطالبه ثمن شده اصلاً طرف معامله نبوده است.

آیا حکم صادره به لحاظ شرعی مخالف بین شرع و اصول مسلم فقهی نمی‌باشد؟

جواب- در مفروض سؤال مرسل بیع نمی‌تواند ثمن معامله را از خریدار مطالبه نماید. و نزاع ما بین مرسل بیع و ورّاث با بیّنه شرعیّه یا یمین حلّ و فصل می‌شود.

سؤال- شخصی مقداری طلا به معرفی شخصی مورد اعتماد به شخصی می‌دهد تا به قیمت روز بفروشد شخص دوم طلا را قبول می‌کند و از طرف شخص اول در بازار طلا می‌فروشد و پولش را در حضور معرف می‌پردازد، بعد از مدتی معلوم می‌شود مال مسروقه بوده و سارق فرد دیگری است. آیا صاحب مال شرعاً می‌تواند مالش را از فروشنده طلب کند یا نه؟

جواب- در مفروض سؤال اگر سارق موجود باشد صاحب مال می‌تواند به سارق و یا به کسی که طلا در تحت ید او است مراجعه کند و الّا باید به کسی که طلا در دست اوست مراجعه نماید.

سؤال- در بیع فضولی هرگاه مالک بیع را تنفیذ نکند می‌تواند به مشتری رجوع نموده و ضمن استرداد مبیع منافع مستوفات و غیر مستوفات را از مشتری دریافت کند. مثلا اگر مشتری خانه‌ای را از شخصی به

قیمت یک میلیون تومان بخرد و بعد از بیست سال معلوم شود این خانه مستحقاً للغیر است، مالک اصلی علاوه بر استرداد منزل بر اساس نظر کارشناس ده میلیون تومان به عنوان منافع منزل مطالبه می‌کند و مشتری باید منزل را به همراه نه میلیون تومان به مالک اصلی تحویل دهد ولی می‌تواند برای دریافت ثمن معامله به بایع فضولی رجوع کند؛ با توجه به مطالب فوق، بفرمایید:

۱- آیا منظور از ثمن معامله همان یک میلیون تومانی است که بیست سال قبل برای این منزل پرداخت شده است، در حالی که تورم و کاهش ارزش پول که با یک میلیون تومان نمی‌توان یک متر از آن منزل را خرید و منافعی که مالک اصلی مطالبه کرده ده میلیون تومان است؟

جواب- در فرض سؤال مشتری نمی‌تواند به بیش از ثمن معامله که در حین عقد بیع تعیین شده از بایع مطالعه کند و محاسبه قیمت مبیع به نرخ تورّم شرعاً صحیح نیست.

۲- در فرض سؤال آیا مشتری می‌تواند برای هزینه مستوفات و غیر مستوفات که به مالک اصلی پرداخت کرده است به مشتری رجوع کند؟

جواب- در فرض سؤال مشتری می‌تواند در مقابل منافع غیر مستوفات که به مالک اصلی داده است از بایع فضولی مطالبه نماید ولکن منافع مستوفات را نمی‌تواند مطالبه کند.

۳- به طور کلی مشتری چه خساراتی را می‌تواند از بایع فضولی مطالبه کند و آیا زیان فاحش مشتری در این معامله قابل تدارک است؟

جواب- در مفروض سؤال مشتری فقط می‌تواند هزینه غیر مستوفات را از بایع فضولی مطالبه کند.

۴- در فروض فوق آیا بین بایع غاصب یا امینی که در امانت خیانت می‌کند و به طور کلی مواردی که شخص عمداً و با قصد اکل مال به باطل کالای متعلق به غیر را می‌فروشد و بین مواردی که بایع جاهل به تعلّق کالا به غیر می‌باشد، فرقی وجود دارد؟

جواب- در صورتی که بایع غاصب باشد در این فرض منافع مستوفات و غیر مستوفات را باید به مالک اصلی بپردازد. و در صورتی که امین بدون اجازه مالک اصلی فروخته خیانت کرده است و در این فرض نیز منافع مستوفات و غیر مستوفات را باید به مالک اصلی پرداخت نماید.

۵- اگر بایع با مالک اصلی تبانی کرده و با نقشه قبلی اقدام به فروش مال به نحو فضولی کرده باشد چه حکمی دارد؟

جواب- در فرض سؤال مالک اصلی حق مطالبه منافع مستوفات و غیر مستوفات و خسارت ناشی از معامله را از مشتری ندارد.

۶- اگر احتمال تبانی مالک با بایع علیه مشتری باشد تکلیف چیست؟

جواب- مادامی که تبانی مالک اصلی با بایع محقق نشده باشد مشتری باید هزینه منافع مستوفات را پرداخت کند.

۷- اگر مالک از فروش مال توسط فضولی مطلع باشد و در عین حال مدت‌ها برای دریافت مال به مشتری رجوع نکند و بعد از ترقی یک باره قیمت‌ها به مشتری رجوع کند چه حکمی دارد؟

جواب- در جواب سؤال اول بیان شد که محاسبه قیمت مبیع به نرخ تورّم شرعاً صحیح نیست، بنابراین مالک اصلی نمی‌تواند قیمت فعلی را از مشتری مطالبه نماید.

سؤال- هرگاه در نتیجه بی احتیاطی وکیل نه تعمد، معامله‌ای که به مصلحت موکل نیست واقع گردد، آیا این معامله فضولی است یا صحیح و نافذ است و چنانچه در این معامله خیار وجود داشته باشد و موکل اعمال خیار نکند آیا می‌تواند برای جبران ضرر به وکیل مراجعه کند؟

جواب- در مفروض سؤال معامله صحیح است ولکن موکل می‌تواند به جهت داشتن خیار معامله را فسخ کند و عدم فسخ معامله دالّ بر رضایت و عدم وجوب جبران خسارت بر وکیل است.

سؤال- در موارد شک در تحقّق شرائط متعاقدین و یا عوضین آیا اصالة الصحة جاری می‌شود یا خیر؟ مثلا معامله‌ای صورت گرفته است و پس از عقد شک می‌کنیم که آیا بایع بالغ و عاقل بوده است یا خیر؟

جواب- در مفروض سؤال قاعده اصالة الفساد جاری می‌شود.

سؤال- بنده مغازه‌ای را از طریق عقد اجاره و با اجازه از مالک قبلی اجاره داده‌ام؛ با توجه به اینکه مالک قبلی به بنده اجازه داده‌اند و هیچ

گونه اعتراضی در زمان ایشان نسبت به این عقد قرارداد نبوده است. حال که ملک مغازه به مالک دیگری فروخته شده آیا مالک فعلی می‌تواند نسبت به اجازه مالک قبلی خدشه وارد کرده و به این بهانه بنده را از حقوق قانونی و شرعی که بر عقد سرقفلی مترتب است محروم کند؟

جواب- مادامیکه مدت اجاره قبلی منقضی نشده، مالک فعلی نسبت به اجاره قبلی نمی‌تواند حق اعتراض داشته باشد.

از طرفی توانایی اداره مغازه را به علت بیماری نداشتم، در زمان مالکیت فعلی مغازه را از طریق عقد مشارکت مدنی با شخصی دیگری به صورت مشارکت که مغازه از من و جنس از آن شخص باشد، آیا بدین صورت مشارکت از طریق عقد مشارکت مدنی که در ماده یک آن عقدنامه جهت شراکت در خرید و فروش اجناس مغازه قید شده است حکم اجاره به غیر را دارد؟ آیا مالک سرقفلی اجازه دعوای تخلیه و محروم کردن بنده از حقوق قانونی مثل حق کسب و پیشه مستأجر و باقی جهات را به این بهانه دارد؟

جواب- در صورتی که در حین سرقفلی مغازه مدّت سرقفلی معین شده باشد تا انقضای مدت سرقفلی مالک فعلی حق ممانعت از مشارکت غیر را ندارد.

سؤال- راجع به معاشرت و معامله با بهائیان از قبیل اکل و شرب با آنها و مهمانی کردن آنها و به مهمانی آنان رفتن و زن دادن به آنان و زن گرفتن از آنها و دخول در حمام‌های آنان و راه دادن آنها به حمامهای

مسلمین و خرید و فروش با آنها و کرایه و اجاره دادن املاک و وسائط نقلیه به آنها و استخدام آنان و اجاره نمودن املاک و وسائط نقلیه از آنها و معالجه نزد آنها و اصلاح سر و صورت آنان و کار کردن برای آنها مجاناً و یا تحت هر یک از عناوین معاملات شرعیّه از قبیل جعاله و مزارعه و مساقات و شرکت و صلح و نحو این امور از انحاء معاشرت و معامله با آنها، مستدعی است نظر شریف را مرقوم دارید؟

جواب- مسئله مفروضه را در بحث تجارت تفصیلا و مستدلاً متعرض شده‌ایم، ولکن اجمال جواب به قرار ذیل می‌باشد؛ معاشرت (رفت و آمد) با فرقه بهائیت و سایر کفّار اگر موجب سستی عقیده اسلامی باشد جایز نیست ولکن معامله (داد و ستد) با فرقه مذکور و سایر کفّار شرعاً اشکالی ندارد، مگر آنکه متعلّق معامله سلاح جنگی باشد و زمان نیز زمان جنگ باشد که فروختن آن به اعداء دین جایز نیست. ولی در حال هدنه (صلح) مانعی ندارد. و همچنین است بیع سلاح به کفّاری که مقاتله آنها با کفّار باشد. و اما مسئله ازدواج با جمیع فرق کفّار و مسلمینی که در حکم کفّار می‌باشند مثل غلاة و نواصب را در کتاب منهاج الاحکام تفصیلا متعرض شده‌ایم، به آنجا مراجعه فرمائید.

سؤال- در پرونده موضوع اعاده دادرسی در اوائل انقلاب فردی از متصرفین ملک خود شکایت کرده که نام بردگان پس از اتمام مدت اجاره از ملک خلع ید و رفع تصرف نمی‌نمایند، موضوع در دادگاه مورد رسیدگی قرار گرفته و از خواهان خواسته شده مدارک خود را دال بر اینکه ملک را

به طرف مقابل اجاره داده است ارائه نماید، به لحاظ عدم دسترسی به مالک دعوی ایشان مردود اعلام شده است، بعد از آن متصرفین ضمن مراجعه به دادگاه انقلاب و هیئت واگذاری اراضی درخواست مجوز قانونی برای زمین کرده‌اند که در هیئت واگذاری مورد بررسی قرار گرفته زمین به متصرفین واگذار شده و سندی نیز به نام ایشان تنظیم شده است و حال دارندگان مدارک و صاحبان ملک قبل از انقلاب به کشور برگشته‌اند و مدارک را پیدا کرده‌اند و درخواست اعاده دادرسی کرده‌اند آیا دعوی ایشان قابلیت استماع دارد که مورد رسیدگی قرار گیرد و احکام صادره قبلی و تصمیم هیئت واگذاری اراضی لغو شود؟

جواب- در مفروض سؤال چنانچه مالک اصلی بتواند با بیّنه شرعیّه اثبات ملکیّت نماید، دعوی وی قابل استماع است «ولو اینکه ارائه مدارک به تأخیر افتاده باشد» و احکام صادره قبلی لغو و اسناد تنظیمی از اعتبار ساقط می‌شود.

سؤال- اگر کسی ملک را به کسی بفروشد و خریدار مبلغی از قیمت آن را پرداخت کند و مابقی به زمان تحویل موکول شود حال خریدار بدهکار شده همان ملک خریداری شده را به عنوان مال قابل توقیف معرفی کرده مراحل اجرای حکم و مزایده طی شده در نهایت اجرا معلوم شده است که اولا محکوم علیه ملک را تا کنون تحویل نگرفته و قبض نشده؛ ثانیاً قسمت اعظم ثمن را پرداخت نکرده است، ثالثاً فروشنده ملک را به عنوان اجاره به کسی دیگر واگذار کرده که او نیز فعلا حاضر به

تخلیه نیست، سؤال این است اولا این اجاره یا مزایده با وصف مذکور صحیح صورت گرفته است؟ ثانیاً فرد ساکن در ملک و ساختمان اگر تخلیه نکند برنده مزایده باید دادخواست دهد یا با دستور قاضی اجرا قابل تخلیه و خلع ید خواهد بود؟

جواب- در مفروض سؤال که مبیع به قبض مشتری داده نشده معامله تمام نیست، بنابراین مشتری شرعاً نمی‌تواند ملک مذکور را به عنوان مال خود در معرض توقیف قرار دهد و مزایده آن نیز صحیح نیست؛ و چنان چه مالک قبل از معامله ملک را اجاره داده باشد نمی‌تواند مستأجر را الزام بر تخلیه نماید.

سؤال- چنانچه مبیع مستحق للغیر در آید و مالک اصلی به مشتری رجوع نموده و مبیع را از او بگیرد، در صورت جهل مشتری وی می‌تواند غرامات وارده را از بایع بگیرد؛ بفرمایید: الف) آیا غرامات شامل مخارج دلالی، باربری، تعمیرات و مانند آن می‌شود؟

جواب- مشتری می‌تواند تمامی غرامات مذکور را از جمله غرامات دلالی، باربری و تعمیرات را از بایع بگیرد.

ب) در صورتی که مالک اصلی اجرت منافع را از مشتری بگیرد، آیا فروشنده ضامن منافع مستوفات و غیر مستوفات مشتری می‌باشد؟

جواب- در صورتی که مالک اصلی اجرت منافع را از مشتری بگیرد، بایع ضامن تمامی منافع مستوفات مشتری می‌باشد.

ج) در صورتی که ثمن وجه نقد و مبیع ملک مسکونی و یا تجاری باشد و با گذشت زمان ارزش ثمن کاهش یابد و ارزش ملک افزایش غیر قابل پیش بینی داشته باشد، فروشنده ضامن ما به التفاوت می‌باشد؟

جواب- در مفروض سؤال مشتری به بیش از ثمن معامله که در حین عقد قید شده نمی‌تواند از بایع مطالبه کند.

د) آیا جهل و عدم جهل بایع به مستحق للغیر بودن مبیع در جریان امر تأثیر دارد؟

جواب- جهل و عدم جهل در موضوع فوق الذکر دخالت ندارد.

هـ) مبنای ضمان بایع چیست (در صورت جهل و عدم جهل بایع)؟ قاعده علی الید، قاعده غرور، و یا... .

جواب- به نظر می‌رسد که قاعده غرور مبنای ضمان می‌باشد.

سؤال- هرگاه ضمن عقدی شرط کنند که مشروط علیه مثلاً کتابی را به مشروط له بفروشد و او از انجام آن امتناع کند و حاکم نتواند او را اجبار کند؛ آیا خود حاکم می‌تواند آن عقد را نیابتاً از مشروط علیه انجام دهد؟

جواب- در مفروض سؤال مقتضای اشتراط در عقد این است که اگر مشروط علیه از انجام شرط خودداری نماید مشروط له می‌تواند معامله اصلی را فسخ نماید، بنابراین حاکم نمی‌تواند نیابتاً عقد را از طرف مشروط له انجام دهد.

سؤال-اگر در ضمن عقد منقطع شرط کرده باشند که بعد از انقضاء مدت او را به عقد دائم در آورد و زوج امتناع کند، آیا حاکم می‌تواند از طرف زوج نیابتاً عقد را واقع سازد؟ و اگر این کار انجام شود مقدار مهر چقدر است؟

جواب- حاکم شرع نمی‌تواند نیابتاً از طرف زوج عقد دائم را جاری نماید.

سؤال- با توجه به نقش اتانول (الکل با درجات مختلف) در کشور به طور اختصار به عرض می‌رساند که حدود ۴۰ کارخانه تولید اتانول در کشور با تولید یکصد هزار تن در سال و اشتغال جمع کثیری از مردم مسلمان کشورمان در حال فعالیت بوده که محصولات تولیدی آنان با درجات مختلف معادل ۱۰ درصد کلّ تولید در حوزه فعالیت بهداشت، درمان و بیمارستانها مورد استفاده قرار گرفته و ۹۰ درصد مابقی در صنایعی از جمله صنایع نظامی (تولید باروت، سوخت موشکها)، سموم شیمیایی و همچنین اخیراً با توجه به تهدیدات دنیای استکبار در مورد تحریم فروش بنزین به کشور به عنوان سوخت و استفاده از آن به عنوان اتانول سوختی در بخشی از بنزین و جایگزین کردن آن به جای ماده مضر MTBE وارداتی مورد استفاده قرار می‌گیرد.

حال با عنایت به نقش اتانول تولیدی در کشور مستدعی است نظر آن حضرت را در ارتباط با تولید این محصول و همچنین اشتغال در این صنعت را از نظر شرعی اعلام فرمائید؟

جواب- در مفروض سؤال از آنجائی که اتانول در کشور مصارف مشروع و متعددی دارد تولید این محصول اشکال شرعی ندارد و اشتغال در آن صنعت نیز جایز می‌باشد.

سؤال- اگر شخصی جهت گرفتن وام سند ملک کسی را بگیرد و صاحب سند مبلغی از گیرنده وام بگیرد؛ آیا اخذ این مبلغ جایز است یا نه؟ و در این فرض نیز جایزه‌ای که از طرف بانک داده می‌شود متعلق به صاحب سند می‌باشد و یا گیرنده وام؟

جواب- به نظر اینجانب اخذ مبلغی از وام گیرنده اشکال ندارد و ضمناً جایزه مذکور متعلق به گیرنده وام است نه به صاحب سند؛ زیرا قرارداد بانک آن است که هر کسی سند ملک را تحویل بانک می‌دهد سود و جوائز، متعلّق به اوست نه به صاحب سند.

سؤال- شخصی مبلغی به کسی بعنوان قرض می‌دهد و گیرنده قرض آن مبلغ را با وجه شرعی در یکی از بانکهای دولتی برای دریافت وام می‌گذارد: در این مسئله دو سؤال مطرح است:

۱- اگر به گیرنده قرض جایزه و یا سودی تعلّق بگیرد، آن جایزه و سود مال اوست یا قرض دهنده؟

جواب- جایزه و سود مال گیرنده قرض است، زیرا بانک سند وام را بنام او ثبت می‌کند و او را می‌شناسد، مگر آنکه قرض دهنده در حین عقد قرض شرط کند اگر سود و جایزه‌ای اصابت کند من هم شریک هستم.

۲- آیا گیرنده وام می‌تواند آنرا به کسی واگذار نماید و مبلغی از آن بگیرد بشرط اینکه اقساط بانک را او پرداخت نماید؟

جواب- جایز است گیرنده وام از کسی که وام را به او واگذار می‌نماید، مبلغی دریافت نماید.

سؤال- در خصوص تسهیلاتی که بانک‌ها در ضمن عقود اسلامی به منظور ایجاد ساختمان یا طرح صنعتی پرداخت می‌کنند طبق ضوابط این تسهیلات پس از گزارش ناظر بانکی، مبنی بر پیشرفت اجرایی پرداخت می‌شود؛ حال اگر ناظر مزبور گزارش خلاف واقع به بانک ارائه نماید (مثلا طرح اجرا نشده یا ناقص اجرا شده را کامل گزارش نماید) و طبق گزارش ناظر، بانک اقدام به پرداخت نماید و در نهایت ناظر از حیث کیفری متخلف شناخته شود؛ بفرمایید:

الف) آیا ناظر علیرغم اینکه بانک وثیقه‌های کافی از گیرندگان تسهیلات اخذ کرده است، مسئول باز پرداخت اصل مبلغ وام می‌باشد؟

جواب- در مفروض سؤال ناظر تکلیفاً مرتکب فعل حرام شده ولکن ضمان به عهده گیرنده وام است.

ب) اگر خسارت‌های جانبی نیز به بانک وارد شده باشد، آیا ناظر مسئول است یا گیرندگان وام؟

جواب- چنانچه ناظر در ضمن عقد لازم مسئولیت باز پرداخت خسارت را قبول کرده باشد ضامن است و الا ضمان به عهده او نیست.

ج) اگر ناظر مسئول باز پرداخت اصل و خسارت باشد مسئولیت وی از چه بابی است (غرور، تسبیب یا موارد دیگر)؟

جواب- در فرض سؤال ناظر به عنوان تسبیب ضامن است.

د) اگر فرد یا گروهی که ناظر را تعیین کرده‌اند در بررسی عملکرد ناظر مسامحه کرده باشند، آیا مسئولیت باز پرداخت اصل وام یا خسارتهای جانبی را دارند و در صورت مسئول بودن ایشان، مسئولیت آنها در عرض مسئولیت ناظر است یا در طول آن؟

جواب- در این فرض تعیین کننده ناظر مرتکب حرمت تکلیفی شده ولکن ضمان به عهده آنها نیست.

سؤال- سپرده گذاریها، دریافت وام‌ها در قالب عقود و معاملات در بانکها که مطابق قانون مصوب مجلس و مورد تأیید شورای نگهبان صورت می‌گیرد چه صورت داشته و دریافت جریمه دیرکرد در وامها توسط بانکها و صندوق‌های قرض الحسنه چگونه است؟

جواب- سپرده‌گذاری در قالب عقود اسلامی جایز است، و اما گرفتن جریمه و دیرکرد جایز نیست مگر اینکه هنگام عقد شرط نموده باشند که اگر وامها تأخیر افتاد دیرکرد دارد، در این صورت بانک می‌تواند دیرکرد اخذ کند.

سؤال- شخصی مبلغی کلاهبرداری نموده و این مبلغ را در یک بانک ودیعه گذاشته و سپس از بانک گرفته و با آن خانه خریداری کرده است،

بفرمائید: الف) هرگاه با عین همین پول خانه خریداری کند آیا بیع فضولی است و آیا با اجازه صاحب ثمن معامله برای او نافذ می‌شود؟

جواب- در مفروض سؤال بیع فضولی نیست، زیرا مبیع در مقابل عین پولی که کلاهبرداری شده واقع نشده است؛ بلی اگر پولی که از بانک گرفته شده با اجازه حاکم شرع باشد خانه خریداری شده منتقل به کلاهبردار می‌شود.

ب) اگر با ثمن کلّی در ذمّه و برای خودش خانه را خریداری کند و قصد او پرداخت ثمن از این مبلغ باشد آیا بیع فضولی است یا بیع برای خود او واقع می‌شود؟

جواب- در فرض سؤال مبیع مال خریدار است و بیع فضولی نیست و لکن خریدار به پولی که کلاهبرداری کرده ضامن است.

ج) اگر با ثمن کلّی در ذمّه و به قصد صاحب ثمن خریداری کند و بعد ثمن را پرداخت کند آیا بیع فضولی است و با اجازه او نافذ می‌گردد؟

جواب- در فرض مذکور بیع فضولی است و با اجازه او نافذ می‌شود.

ارث و وصیت

سؤال- چنانچه فردی اقدام به خودکشی کند و سپس وصیت کند وصیت او باطل است: بفرمایید:

الف) اگر اقدام به خودکشی کند ولی مجروح گردد و سپس وصیت کند و اشتباه در مداوای وی موجب مرگ او شود، آیا وصیت او نافذ است؟

جواب- در مفروض سؤال وصیت نافذ است.

ب) هرگاه اقدام به خودکشی کند و سپس وصیت کند، آیا وصیت او رأساً باطل است یا با اجازه وارث قابل تنفیذ است؟ (جواهر الکلام، ج۲۸، ص۲۷۶)

جواب- در فرض مذکور وصیت باطل است.

ج) هرگاه اقدام به خودکشی کند و سپس تصرفات تنجیزی انجام دهد، آیا ملحق به وصیت است و تصرفات او نافذ نیست؟

جواب- در فرض سؤال تصرفات تنجیزی نافذ است.

سؤال- شخصی یک فرزند بیشتر ندارد و به محرومیت او از ارث وصیت نموده است بفرمایید:

الف) آیا وصیت به حرمان او از ارث باطل است یا تا ثلث وصیت

صحیح و به مقدار ثلث از سهم او کثر می‌گردد، مگر این که او نسبت به تمام اجازه دهد؟

ب) در صورت صحت وصیت مذکور تا ثلث، آیا باید ثلث را در خیرات صرف نمود؟

جواب- وصیت به حرمان اولاد از سهم الارث نفوذ ندارد.

سؤال- خانه پدر اینجانب پس از مرگ وی فروخته و قیمت آن بین ورثه تقسیم گردید، سهم اینجانب از آن مثلا ۱۰ میلیون تومان شده است، آن را در حسابی جداگانه در بانک ریخته‌ام، چنانچه مرگ من فرا رسد سهم زوجه من در صورتی که فرزند نداشته باشم چقدر خواهد بود؟

در فرض مسأله چنانچه یکی از برادرانم پیش از آنکه اقدام به فروش منزل نماییم (پس از مرگ پدر) بمیرد، و سهم الارث وی نیز- از بابت فروش خانه - مثلا ۱۰ میلیون تومان باشد، چنانچه خود وی نیز دارای همسر بوده ولی صاحب بچه نباشد، سهم ارث همسر او چقدر است؟

جواب- در هر دو فرض مذکور زوجه شما و زوجه برادرتان از کل ماترک چه سهم الارث پدرتان باشد و یا بقیه اموال یک چهارم می‌برد به اضافه مهریه.

سؤال- در صورتی که عموی ابی یا پسر عموی ابوینی متعدد بودند، آیا باز پسر عموی ابوینی بر عموی ابی مقدم است؟

جواب- پسر عموی ابوینی مقدم بر عموی ابی است چه عموی ابی

متعدد باشد و یا منفرد.

سؤال- در صورتی که با عموی ابی و پسر عموی ابوینی زوج یا زوجه باشد، آیا باز پسر عموی ابوینی مقدم است؟

جواب- با وجود زوج و یا زوجه باز پسر عموی ابوینی مقدم بر عموی ابی است.

سؤال- در صورتی که عمه ابی با پسر عموی ابوینی، وارث منحصر باشند؛ آیا در این صورت نیز پسر عموی ابوینی مقدم است؟

جواب- در صورت اجتماع پسر عموی ابوینی و عمه ابی ما بین فقهای عظام خلاف است، ولکن به نظر اینجانب پسر عموی ابوینی مقدم بر عمّه ابی نمی‌باشد.

سؤال- شخصی فوت نموده و یکی از فرزندان او مدتی قبل (مثلا ۲۰ سال) مفقود الاثر شده است و اطلاعی از او نداریم؛ لطفاً بفرمایید وظیفه سایر ورّاث نسبت به سهم الارث شخص مفقود چیست؟

جواب- مقتضای قاعده و نصّ وارد از ائمّه هدی علیهم‌السلام آن است که باید مال غائب حفظ شود تا علم یا بیّنه شرعیه بر موت غائب حاصل شود ولکن در مقدار نگهداری مال غائب، فقهاء اختلاف نظر دارند، بعضی فرموده‌اند باید به مقداری مال او نگهداری شود که نوعاً اشخاص تا این مدّت عمر نمی‌کنند و قول مشهور نیز همین است؛ و بعضی گفته‌اند تا یکصد و بیست سال باید مال او حفظ شود و بعضی دیگر گفته‌اند تا ده

سال مال باید محفوظ بماند؛ ولکن به نظر ما نیز باید بعد از یکصد و بیست سال اموال بین ورّاث تقسیم شود چون در زمان فعلی مردم بیشتر از این مدّت عمر نمی‌کنند.

سؤال- آیا جواز رجوع در وصیت حقی قابل اسقاط است تا بتوان با شرط اسقاط کرد؟

جواب- اگر نظر جنابعالی از کلمه وصیت مال الوصیه باشد، موصی بلا اشکال می‌تواند رجوع نماید و اگر مراد از وصیت موصی باشد در این صورت موصی له در حال حیات موصی می‌تواند رجوع کند و اگر در حال حیات موصی، موصی له قبول کند بعد از فوت موصی نمی‌تواند رجوع نماید.

سؤال- هرگاه از وصیت خود رجوع کند و سپس از رجوع خود پشیمان گردد، آیا رجوع از رجوع مؤثر است؟

جواب- در فرض سؤال احتیاج به وصیت جدید است.

سؤال- موصی از وصیت خود کاملاً رجوع نموده است، ولی در وصیت خود اقرار به نفع زید داشته است، آیا رجوع او نسبت به این اقرار مسموع است و وظیفه ورثه چیست؟

جواب- در فرض مذکور با وصیت به نفع زید رجوع اشکال ندارد و اقرار قبلی موصی به نفع زید مسموع نیست.

سؤال- اینکه فرموده‌اید اگر زوج فوت کند و اولاد نداشته باشد همسر او یک چهارم می‌برد، و نیز اگر زوجه بمیرد و اولاد نداشته باشد زوج نصف ماترک را می‌برد، لطفاً بفرمایید مراد از نداشتن اولاد چیست؟

جواب- در مفروض سؤال مراد از بودن و نبودن اولاد عدم الولد حین الموت است.

سؤال- اگر در میان وارثان میت، اولاد اخوه ابوینی یا ابی باشند، آیا تقسیم ارث میان آنها به تفاضل (سهم مرد دو برابر سهم زن) است یا به طور مساوی؟

جواب- در فرض سؤال اولاد اخوه به تفاضل سهم می‌برند نه تساوی.

سؤال- هرگاه بعد از تقسیم ترکه و تصرف ورثه در سهم الارث خود به بیع و مانند آن، ثابت شد که میّت مدیون است آیا تصرف مذکور در صورت مستوعب بودن دین نسبت به ترکه صحیح است یا خیر؟ و در صورت عدم استیعاب چطور؟

جواب- تصرف در صورت استیعاب دین بر ترکه صحیح نیست و در صورت عدم استیعاب بالنسبه ملاحظه می‌شود.

سؤال- در صورتی که داین تصرف مذکور را اجازه کند آیا معامله صحیح است؟

جواب- در صورت استیعاب دین با اجازه دائن معامله صحیح است.

سؤال- در صورت صحت آیا حاکم می‌تواند وی را به فروختن آن چه با ترکه خریداری شده (در صورتی که ترکه پول نقد بوده) الزام کند و ادای دین نماید؟

جواب- در فرض سؤال حاکم شرع نمی‌تواند وارث را بر آن چه با وجه نقد گرفته شد اجبار نماید، بلکه رضایت طرفین لازم است.

مسائل قضاوت

(مسألة) اذا ادّعى شخص مالاً على آخر فللآخر لا يخلو من ان يعترف له او ينكر عليه او يسكت بمعنى لا يعترف و لا ينكر فهنا مسائل،

(الاولى) يعترف المدّعى عليه فحينئذ يحكم الحاكم الشرعى على طبقه و يأخذ به؛

(الثانية) انكار المدّعى عليه فيطالب المدّعى بالبيّنة فان اقامها حكم على طبقها و الّا حلف المنكر فان حلف سقطت الدّعوى و لا يحلّ للمدّعى بعد حكم الحاكم التّقاصّ من مال الحالف؛

(الثالثة) سكوت المدّعى عليه فيطلب الحاكم البيّنة من المدّعى فان لم يقمها الزم الحاكم المدّعى عليه بالحلف اذا رضى به المدّعى و طلبه فان حلف فهو و الّا فيردّ الحاكم الحلف على المدّعى؛

(مسألة) لا تسمع بيّنة المدّعى على دعواه بعد حلف المنكر و حكم الحاكم له.

(مسألة) اذا امتنع المنكر عن الحلف و ردّه على المدّعى فانّ المدّعى ثبت له مدّعاه و ان نكل سقطت دعواه.

(مسألة) لو نكل المنكر بمعنى انّه لم يحلف و لم يردّ الحلف فالحاكم

یردّ الحلف علی المدّعی فان حلف حکم له.

(مسألة) لیس للحاکم احلاف المدّعی بعد اقامة البیّنة الّا اذا کانت دعواه علی المیّت فحینئذ للحاکم مطالبته بالیمین علی بقاء حقّه فی ذمّته زائداً علی بیّنته.

(مسألة) الاظهر اختصاص الحکم المذکور بالدّین فلو ادّعی عیناً کانت بید المیّت و اقام بیّنة علی ذلک قبلت منه بلا حاجة الی ضمّ الیمین.

سؤال- شخصی سند زمینی را دارد، اما آن زمین را شخص دیگری بدون سند و مدرک تحت تصرف خود دارد، شرعاً چه حکمی دارد؟

جواب- مجرد سند جهت شرعی نیست، چنانچه صاحب سند بیّنه شرعیه داشته باشد زمین متعلق به او می‌شود و الا ید و تصرف دلیل ملکیت است.

سؤال- شخصی بوسیله ماشین کامیون مصدوم شده و صاحب وسیله متواری شده است؛ متخصصین امور تشخیص داده‌اند مقصّر کامیون است و یازده میلیون به آن فرد مصدوم دیّه مقرر شده است، در صورت پیدا نشدن کامیون و صاحبش دیه مذکور به عهده که باید باشد؟

جواب- در مفروض سؤال دیه به عهده راننده کامیون می‌باشد و باید منتظر باشند تا دیه را از او مطالبه کنند.

سؤال- با توجه به اینکه هرگاه منکر قسم بخورد بعد از آن مدعی حق ندارد درباره او طرح دعوی کند یا تقاص کند؛ بفرمایید:

چنانچه منکر قسم را به مدعی رد نمود و مدعی قسم خورد و به نفع مدعی حکم شد، آیا در این موارد نیز منکر پس از آن حق طرح دوباره دعوی را ندارد؟ (لازم به ذکر است که این مسأله فقط در تکمله عروه الوثقی، ج۲، ص۶۲، مطرح شده و صاحب عروه دو وجه را ذکر کرده ولی اظهار نظر ننموده است.)

جواب- در صورتی که ردّ قسم بوسیله مجتهد جامع الشرائط انجام بگیرد منکر حق طرح دعوی را ندارد.

سؤال- در صورتی که دعوای بر میت مستند به سند رسمی باشد، آیا باز هم سوگند استظهاری لازم است؟

جواب- لیس للحاکم احلاف المدعی بعد اقامة البیّنة لنصوص معتبرة الّا اذا کانت دعواه علی المیّت فحینئذ للحاکم مطالبته بالیمین علی بقاء حقّه فی ذمّته زایداً علی بیّنته الّتی لاثبات اصل الحقّ بلاخلاف بین الاعلام.

سؤال- آیا تنها در صورتی که دعوی بر میت مستند به بیّنه باشد سوگند استظهاری لازم است یا چنان چه مستند به سایر ادله مانند علم قاضی، اعتراف بیّنه و اقرار میت قبل از وفات باشد نیز باید همراه با سوگند باشد؟

جواب- (و لا یخفی) انّ الحکم المذکور یختصّ بالدین فلو ادّعی عیناً کانت بید المیّت و اقام بیّنة علی ذلک قبلت منه بلا حاجة الی ضمّ الیمین لانّ الحاجة الی ضمّ الیمین علی خلاف الادلّة الدالة علی ثبوت

الدّعوی بالبیّنة و التقیید یحتاج الی دلیل و لا دلیل علیه فیما اذا کانت الدعوی متعلّقة بالعین فان دلیل التقیید غیر شامل لغیر الدّین.

سؤال- در صورتیکه اولیاء دم متعدد باشند و برخی خواهان قصاص و بعضی با قاتل مصالحه کنند، آیا اولیاء دمی که خواهان قصاص می‌باشند باید سهم مصالحه کنندگان را به قاتل برگردانند یا باید به مصالحه کنندگان بدهند و مصالحه کنندگان وجهی را که از قاتل دریافت کرده‌اند به او برگردانند؟

جواب- در مفروض سؤال اولیاء قصاص باید سهم دیه مصالحه کنندگان را به قاتل پرداخت نمایند.

سؤال- کسی که زنای محصنه نموده و بعد آن زن را کشته است، در این صورت کیفیت قصاص و گرفتن دیه را بیان فرمائید؟

جواب- در مفروض سؤال زانی را به جهت زنا رجم می‌کنند و دیه زن را از ماترک زانی می‌گیرند.

سؤال- فقهای امامیه کثر الله امثالهم جنون را موجب حجر و اعمال مجنون را باطل می‌دانند. یک بیماری شایعی وجود دارد که به آن (دمانیس یا زوال عقل) گفته می‌شود. این بیماری در نظم کارکرد مغز اختلال ایجاد می‌کند که انواع شایع آن عبارتند از: آلزایمر، دمانس عروقی و ... ؛ این بیماری مراتبی دارد که به تدریج پیشرفت می‌کند و موجب می‌شود فرد توانایی به خاطر آوردن، ارتباط برقرار نمودن و

قضاوت را از دست بدهد و از علائم شایع آن از دست دادن حافظه، داشتن مشکل در انجام کارهای روزانه، افسردگی و گم کردن محل و زمان است. با عنایت به توضیحات فوق، بفرمایید:

الف) آیا می‌توان به طور مطلق حکم به حجر فردی که دچار چنین بیماری شده‌اند، داد یا در صورتی می‌توان وی را محجور ساخت که این بیماری پیشرفت نموده و او را در حدّ جنون یا سفه قرار داده باشد؟

ب) آیا معاملات و اعمال حقوقی وی نافذ است یا غیر نافذ بوده و می‌توان ابطال آن را درخواست نمود و یا اصولاً معاملات وی باطل است؟

ج) در صورت عدم نفوذ، آیا در هر مرحله‌ای از این بیماری معاملات وی غیر نافذ و یا باطل است یا در صورتی که موجب زوال کامل عقل شود؟

جواب- حکم حجر به طور مطلق بر روی افراد مبتلا به بیماری فوق الذکر جاری نمی‌شود، بنابراین معاملات و اعمال حقوقی این افراد نافذ است؛ بله چنانچه بیماری مذکور شخص را به حالت جنون و یا سفه قرار بدهد حکم حجر جاری می‌شود.

سؤال- آیا در عقود مسامحه‌ای مثل صلحی که مبنی بر مسامحه است، خیار غبن جاری می‌شود؟

جواب- خیار غبن در عقد مصالحه جاری می‌شود.

سؤال- آیا خیار غبن و خیار شرط در عقد ضمان جاری است یا خیر؟ (لازم به ذکر است که برخی گفته‌اند عقد ضمان از عقود مسامحه‌ای است، زیرا علم ضامن به مقدار دین لازم نیست و در عقودی که مبنی بر مسامحه است خیار غبن جاری نمی‌شود.)

جواب- خیار شرط و خیار غبن اختصاص به مبیع ندارد و در ضمان نیز جاری است.

سؤال- زنی با پرداخت مبلغی پول شخصی را اجیر می‌کند تا شوهر وی را به قتل برساند؛ بفرمایید: آیا این زن در صورت وقوع قتل توسط شخص اجیر شده، معاون در قتل محسوب می‌شود یا آمر به قتل؟

جواب- در مفروض سؤال حکم آمر بر زن ثابت نیست و مباشر قتل اجیر است و قتل نیز عمدی است، اولیاء مقتول می‌توانند قصاص کنند و یا دیه بگیرند.

سؤال-با توجه به اینکه در موارد امر به قتل، آمر به حبس ابد محکوم می‌شود؛ بفرمایید: الف) هرگاه آمر شخصی را برای قتل اجیر کند و به او اجرت بپردازد، آیا در موارد اجاره امر به قتل صدق می‌کند و اجیر کننده به حبس ابد محکوم می‌شود؟ یا به جهت این که در آمر قاهریت شرط است این مورد معاونت در قتل محسوب شده و تعزیر دارد؟

جواب- در فرض سؤال آمر را حبس می‌کنند و مباشر قتل که اجیر است قصاص می‌شود و به آمر حکم معاونت صدق نمی‌کند.

ب) هرگاه شخصی را برای قتل اجیر نکند و قرارداد جعاله باشد و جاعل بگوید اگر فلانی را به قتل برسانی مبلغی را به تو می‌دهم و او هم بپذیرد، آیا در این جا امر به قتل صدق می‌کند؟ آیا مجازات جاعل حبس ابد است یا معاونت در قتل محسوب شده و مجازات آن تعزیر است؟

جواب- جعاله من حیث هی امر محسوب نمی‌شود بنابراین جاعل توسط حاکم شرع تعزیر شده و عامل که مباشر قتل است قصاص می‌شود.

ج) اگر صرف تشویق به قتل،ترغیب و خواهش باشد، آیا مجازات امر به قتل را دارد و مشوق حبس ابد می‌شود یا فقط تعزیر می‌شود؟

جواب- در مفروض سؤال حاکم شرع مشوّق را تعزیر می‌کند.

سؤال- فقهاء فرموده‌اند هرگاه قاتل اعتقاد داشته است که مقتول مهدور الدم مثلاً ساب النّبی صلی الله علیه و آله است و او را بر اساس چنین اعتقادی بکشد و سپس معلوم شود که مقتول مهدور الدم نبوده است، قصاص منتفی و دیه ثابت است؛ حال بفرمائید :

الف) این اعتقاد قاتل (اعتقاد مهدور الدم بودن مقتول) از چه راهی قابل اثبات است؟

جواب- اگر اعتقاد قاتل در موردی که اذن فقیه جامع الشّرائط لازم نباشد مثل سابّ النّبی و فاطمه زهرا قصاص منتفی و دیه هم لازم نیست، بلی اگر از این قسم نباشد باید اثبات با بیّنه و غیر ذلک ثابت شود.

ب) هرگاه برای قاضی اعتقاد قاتل به اینکه مقتول مهدورالدم بوده ثابت

نشود و برای قاضی شک و شبهه حاصل شود آیا بر اساس «قاعده درء حدود به شبهات» می‌توان قصاص را منتفی دانسته و حکم به ثبوت دیه نمود؟

جواب- اگر قاضی در حال شکّ و تردید بماند بر اساس قاعده درء حدود قصاص منتفی می‌شود و باید دیه داد.

ج) در مواردی که قاتل اعتقاد به مهدور الدم بودن مقتول داشته است آیا منشأ اشتباه قاتل جهل به حکم شرعی بوده - مثلا قاتلی به جهت جهل به حکم اعتقاد داشته که اگر کسی به امامزاده توهین کند قتل او واجب است- و مواردی که منشأ اعتقاد قاتل اشتباه در موضوع بوده تفاوت وجود دارد؟

جواب- اگر منشأ اشتباه جهل به حکم باشد کشتن مقتول موجب قصاص و دیه نمی‌باشد ولی در صورتی که منشأ اشتباه جهل به موضوع باشد قتل موجب دیه می‌باشد نه قصاص.

سؤال- شخصی در پیش حاکم شرع جامع الشرائط مجرم شناخته شود و حاکم شرع جرم آن را موجب تعزیز و یا حدّ تشخیص داد است، در این فرض تقاضای مردم از حاکم شرع بر این که مجرم با رشد عذاب مجازات شود اثر شرعی دارد یا نه؟

جواب- در مفروض سؤال حاکم شرع جامع الشرائط باید به عقیدهٔ خودش عمل نماید، اعم از این که جزای مجرم تعزیر باشد یا حد و

حاکم نمی‌تواند از تشخیص خود منصرف شود.

سؤال- معیار در تشخیص جراحت نافذه چیست و عمق نفوذ ابزار جنایت باید تا چه حدی باشد که نافذه بر آن صدق کند؟

جواب- مقدار جنایتی که به وسیله نیزه، خنجر و چاقو و امثال آن بر بدن وارد می‌شود و آن را می‌شکافد نافذه نامیده می‌شود و نافذه شرعاً مقدار معینی ندارد و با تشخیص اهل خبره معلوم می‌شود.

سؤال- تفاوت نافذه، موضحه و متلاحمه در چیست؟

جواب- الموضحة و هی التی تکشف عن وجه العظم و فیها خمسة البقره، المتلاحمة هی التی تأخذ من اللحم کثیراً و لا تبلغ السمحاق و فیها ثلاثة اباعر.

سؤال- در موارد شک در نافذه، موضحه، متلاحمه بودن و ... چه حکمی جاری می‌شود؟

جواب- در مفروض سؤال متلاحمه بودن یقینی است و شک در موضحه است، لذا اگر اهل خبره نتوانند موضحه بودن را تشخیص دهند اصل عدم زیادة دیه از متلاحمه است.

سؤال- آیا در جراحت نافذه لازم است ابزار جنایت از برندگی و تیزی برخوردار باشد چنان که در روایت از نیزه و خنجر نام برده شد یا معیار نفوذ کنندگی آن است هر چند ابزار آن مانند ساچمه باشد؟

جواب- ظاهر آن است که ابزار جنایت از برندگی و تیزی برخوردار باشد.

سؤال- آیا ساچمه تنها نوع واحدی از جنایت مثل نافذه یا دامیه را پدید می‌آورد یا حسب مورد ممکن است متفاوت باشد؟

جواب- در فرض سؤال ساچمه نوع واحد از جنایت پدید نمی‌آورد بلکه حسب مورد ممکن است متفاوت باشد.

سؤال- آیا تزریق سرنگ در باسن جراحت نافذه به حساب می‌آید یا جراحت دیگری است؟

جواب- در فرض سؤال تزریق سرنگ در باسن نافذه محسوب می‌شود.

سؤال- آیا تعزیرات منصوص در حکم حدود هستند و احکام و قواعد حدود بر آنان حاکم است یا در حکم تعزیرات بوده و احکام و قواعد تعزیر بر آنان جاری است؟

جواب- تعزیرات منصوص در حکم حدود نیستند و احکام و قواعد حدود نیز در خصوص آنها جاری نمی‌شود و لکن بین حد و تعزیر از جهاتی فرق می‌باشد که بعضی از آنها را در کتاب «الارشاد الی ولایة الفقیه» ص۲۱۶ تفصیلاً بیان نموده‌ایم، مراجعه نمائید.

سؤال- همان طور که مستحضرید در فقه انور شیعه، دیه زن و مرد یکسان است تا وقتی که مقدار دیه به ثلث دیه کامل برسد که در آن صورت دیه زن نصف دیه مرد خواهد شد. در چنین مواقعی آیا زن

می‌تواند با بخشیدن مازاد بر ثلث، به مقدار ثلث قصاص کند یا دیه را دریافت کند؟

جواب- در مفروض سؤال زن نمی‌تواند مازاد بر ثلث را ببخشد و به مقدار ثلث قصاص و یا دیه بگیرد، زیرا قبل از این که زن مازاد را ببخشد دیه مذکور خود بخود تنصیف می‌گردد و برای عفو زن موضوعی باقی نمی‌ماند.

سؤال- هرگاه جانی قسمتی از آلت تناسلی شخصی را قطع کند و قطع آن بخش از آلت تناسلی به گونه‌ای است که ملازمه‌ای با زایل شدن قدرت تولید مثل ندارد لیکن اتفاقاً بر اثر آن قدرت تولید مثل زایل گردد؛ آیا جانی باید علاوه بر دیه قطع قسمتی از آلت تناسلی برای زوال قدرت تولید مثل نیز ارش جداگانه پرداخت کند؟

جواب- در مفروض سوال اگر از بین رفتن قدرت تولید مثل مستند به آن قطع باشد ارش ثابت است.

سؤال- هرگاه جانی عمداً، به جنین ویروس را تزریق کند که نوعاً کشنده است و کودک- مثلا یک ماه- بعد از تولد در اثر آن ویروس از دنیا برود آیا جنایت مزبور قتل عمد شمرده شده و موجب قصاص است یا دیه کامل دارد؟

جواب- در مفروض سؤال اگر قصد قتل داشته باشد قصاص می‌شود.

سؤال- هرگاه جانی عمداً ویروس یا صدمه‌ای بر جنین وارد کند که موجب نابینایی می‌شود در این صورت: الف) اگر پس از تولد معلوم شود که جنین بینایی خود را به سبب آن جنایت از دوران جنینی از دست داده، آیا قصاص دارد یا دیه؟

ب) اگر پس از تولد به سبب آن جنایت عمدی کودک بینایی خود را از دست دهد، آیا قصاص دارد یا دیه؟

جواب- در هر دو فرض سؤال دیه کامله باید داده شود.

سؤال- آیا در مفروض دو سؤال گذشته میان اینکه جنایت عمدی قبل از ولوج روح یا پس از ولوج روح باشد فرقی وجود دارد؟

جواب- به نظر این جانب در هر دو فرض سؤال فرقی بین قبل از ولوج روح و بعد از آن نیست.

سؤال- آیا قاعده (درء) (تدرء الحدود بالشبهات) از دسته اصول عملیه است یا امارات؛

جواب- حدیث (تدرء الحدود بالشبهات) را شیخ صدوق رحمه‌الله مرسلاً نقل نموده، بنابراین از امارات می‌باشد من دون فرق بین الشبهات الحکمیة و الموضوعیة، (الوسائل الجزء ۱۸ الباب ۲۴ من ابواب مقدمات الحدود حدیث۴).

سؤال- در اقرار به زنا یا سایر حدودی که تعداد اقرار در آنها شرط است آیا لازم است اقرارها در جلسات متعدد باشد؟

جواب- مسئله ما بین فقهاء عظام رضوان الله تعالی علیهم فی الجمله محل خلاف است ولکن به نظر اینجانب در مواردیکه تعدّد اقرار لازم باشد مجالس اقرار نیز باید متعدد باشد؛ مثلاً در مسئله زنا و لواط باید چهار مجلس و در مسئله سرقت باید دو مجلس باشد.

سؤال- بر فرض شرط بودن تعدد جلسات، معیار در تعدد جلسات اقرار چیست؟ آیا مراد تشکیل جلسه جدید پس از متفرق شدن کامل اعضای جلسه قبل است یا مراد خروج مقرّ از مکان اقرار و برگشت دوباره اوست یا مراد چیزی است که شامل موردی که از محل اقرار سابق چند قدم بردارد هم می‌شود؟

معیار در تعدّد اقرار چیست؟ اگر با فاصله زمانی کم، اقدام به اقرار مجدد کند، مثل اینکه از محل اقرار خارج شده و دوباره برگردد، تعدّد صادق است یا خیر؟

جواب- مراد از تعدّد جلسات تعدّد عرفی است بطوریکه عرفاً جلسه واحده محسوب نباشد.

سؤال- چنانچه زید جراحتی را از نوع شبه عمد به عمرو در ماه حرام و در خارج حرم مکه معظمه وارد کند و عمرو بر اثر جراحت مزبور در غیر ماه حرام در حرم مکه معظمه فوت نماید، آیا تغلیظ دیه در این مورد جریان دارد؟

جواب- در مفروض سؤال به نظر اینجانب تغلیظ دیه ندارد.

سؤال- در فرض فوق اگر در ماه حرام و در حرم مکه فوت نماید آیا تغلیظ دیه وجود دارد یا خیر؟ و در صورتی که تغلیظ باشد آیا یک تغلیظ است یا دو تغلیظ؟

جواب- به نظر اینجانب تغلیظ دیه در فرض مذکور ثابت نیست.

سؤال- اگر زید جراحت کشنده‌ای را به عمرو (مثلاً در ماه رجب سال ۱۳۸۸) وارد کند و عمرو بر اثر جراحت مزبور در ماه محرم سال بعد فوت نماید، آیا مورد مزبور از موارد تغلیظ دیه می‌باشد؟

جواب- چون جراحت کشنده و قتل هر دو در اشهر حرم واقع شده، لذا دیه تغلیظ می‌شود.

سؤال- هرگاه شخصی در حین رانندگی مراعات جوانب ایمنی را ننماید (مثلاً از کمربند ایمنی استفاده نکند) در صورت وقوع تصادف، با فرض اینکه در وقوع اصل تصادف هیچگونه تقصیری نداشته باشد؛ لکن در بروز صدمات یا تشدید آن، عدم رعایت احتیاط‌های لازم، مؤثر باشد (به گونه‌ای که اگر کمربند ایمنی را می‌بست یا اصلاً صدمه نمی‌دید یا صدمه کمتری می‌دید) بفرمائید:

الف) آیا می‌توان تمام یا بخشی از دیه او را از باب قاعده اقدام هدر دانست؟

جواب- در مفروض سؤال رعایت نکردن جوانب ایمنی موجب سقوط دیه از طرف مقابل نمی‌شود.

ب) هرگاه راننده وانت و مانند آن بر خلاف مقرّرات و جوانب ایمنی، افرادی را در محل باربند خودرو سوار کرده باشد، آیا در صورت تصادف، با فرض آنکه در وقوع تصادف هیچگونه تقصیری نداشته، صرفاً از جهت بی احتیاطی مزبور - خصوصاً این که مسافر حقیقتاً به وجود خطر جاهل باشد و یا فاقد قوّه تمییز باشد- می‌توان بخشی از دیه مسافران را متوجه او نمود؟

جواب- در فرض سؤال راننده وانت بار ضامن دیه مسافر است.

سؤال- الف) در صورتی که مدعی قتل، دارای اقربا و خویشاوندانی نبود و یا در صورت دارا بودن اقربا، آنها از قسم خوردن امتناع کردند؛ آیا مدعی می‌تواند به تنهایی تمام قسمها را بجا آورد؟

ب) آیا در فرض فوق، مدعی (منکر) نیز می‌تواند تمام قسمها را به تنهایی اقامه کند؟

جواب- در مفروض سؤال مدعی می‌تواند به تنهایی قسمها را بجا آورد و در صورتیکه مدعی از قسم خوردن امتناع کند مدعی علیه نیز می‌تواند به تنهایی تمام قسمها را بجا آورد.

ج) آیا تکرار قسمها در قسامه بر اعضا توسط مدعی یا مدعی علیه هر دو جایز است؟

جواب- در قسامه اعضا نیز مدعی و مدعی علیه هر دو می‌توانند قسمها را تکرار نمایند.

د) در صورت صحیح بودن تکرار قسمها توسط هر یک از مدعی یا مدعی علیه آیا تکرار باید در مجلس واحدَ باشد و یا اینکه در مجالس متعدد نیز می‌توانند قسمها را بجا آورند؟

جواب- علی الظاهر مجلس واحد در اداء قسم معتبر نمی‌باشد و کسی که قسم می‌خورد می‌تواند در مجالس متعدد قسمها را بجا آورد.

سؤال- در خصوص شهادت کارمندان و کارگران دولتی و غیر دولتی بفرمائید: الف) آیا عنوان اجیر در روایات و کلمات فقهاء در مورد شهادت اجیر شامل کارمندان و کارگران دولتی می‌گردد؟

ب) در صورت عدم شمول، آیا اشخاص مذکور می‌توانند به نفع یا ضرر اداره متبوع خویش شهادت دهند؟

جواب- به نظر اینجانب شهادت اجیر بنابر احتیاط واجب مقبول نیست و به کارگران و کارمندان دولتی شامل نمی‌شود.

ج) آیا حکم مذکور در مورد اینکه موضوع شهادت از جمله وظایف باشد یا نباشد تفاوتی دارد؟

جواب- در هر دو فرض مذکور تفاوتی ندارد و برای توضیح بیشتر به کتاب الحدود صفحه ۲۴۸ مراجعه نمائید.

سؤال- آیا حاکم شرع می‌تواند مدعی را بعد از اقامه بیّنه قسم دهد یا خیر؟

جواب- حاکم شرع نمی‌تواند مدعی را بعد از اقامه بیّنه -به لحاظ وجود نصوص وارده- قسم بدهد، مگر این که دعوی بر میّت باشد در این صورت حاکم شرع برای بقا بر حق در ذمّه میّت مدعی را قسم می‌دهد.

سؤال- الف) مراد از قطع کامل نخاع چیست؟

جواب- مراد از قطع کامل نخاع این است که رگ سفیدی که در وسط استخوانهای پشت قرار گرفته و قوام بدن به آن بستگی دارد بریده شده و از هم جدا شود.

ب) مراد از قطع ناقص نخاع چیست؟ آیا مراد قطع نخاع به لحاظ مساحت عرضی آن است یا به لحاظ قطع و از بین رفتن منافع آن می‌باشد و در هر تقدیر محاسبه دیه قطع ناقص نخاع چگونه خواهد بود؟

جواب- مراد از قطع ناقص نخاع بریده شدن مقداری از نخاع است که موجب می‌شود مقداری از منافع آن از بین برود و محاسبه مقدار دیه به لحاظ از بین رفتن منافع آن می‌باشد.

ج) منظور از فلج شدن پا، آیا عدم توان حرکت است یا عدم حرکت و از بین رفتن حس آن است؟ اگر یکی از دو منفعت (حس و حرکت) از بین برود چگونه عمل می‌شود؟

جواب- منظور از فلج شدن پا این است که منافعی که شخص از پای خود می‌برد از بین برود، چه پا از حرکت بیفتد یا بی حس شود.

مسائل متفرقه

سؤال- نظر مبارک را در مورد استفاده از مواد مخدر که موجب ضرر به بدن می‌شود (از جمله نابود شدن تاژکها و مژکهای نای که سبب بروز بیماریهای تنفسی و ... می‌شود) و هرگونه کمک به انتشار آنرا بیان فرمائید؟

جواب- در مفروض سؤال استفاده کردن از مواد مخدّر حرام است و کمک کردن به انتشار آن نیز جایز نمی‌باشد.

سؤال- زنی سه قلو حامله می‌باشد با مراجعه به پزشک، تشخیص داده که شکم شما ظرفیّت سه بچّه را ندارد، مگر اینکه یکی از آنها در شکم بمیرد تا دو بچه دیگر طبیعی به دنیا بیایند؛ حالا تکلیف چیست؟

جواب- در مفروض سؤال با تشخیص دکتر متخصّص و موثّق که قول ایشان موجب علم وجدانی باشد از بین بردن یکی از بچه‌ها در شکم اشکال ندارد و همچنین است حکم چهار تا و ... .

سؤال- اخیراً برخی خانواده‌ها با سگهای زینتی انس گرفته‌اند، که آنها را در آغوش گرفته و در زندگی آنها حضور مؤثری دارد. خصوصاً برخی خانواده‌ها که از نعمت بچه محرومند بجای فرزند سگها را در آغوش می‌گیرند.

الف) آیا این سگها هم نجس العین هستند که در اثر تماس با بدن انسان، بدن را نجس کنند؟

جواب- مسلمان نباید با سگهای معهود الذّکر مأنوس باشد و سگهای زینتی نیز نجس العین هستند.

ب) خرید و فروش این سگها از نظر شرعی چگونه است و کسب درآمد از این راه چه صورت دارد؟

جواب- خرید و فروش کلبها به عنوان محافظت منزل و زراعت جایز است و الّا جایز نمی‌باشد.

ج) اخیراً مواد دارویی، شامپو و ... مخصوص این سگها تولید و به فروش می‌رسد؟ آیا کسب درآمد از این راه که مخصوص سگها است حلال است یا حرام؟

جواب- خرید و فروش مواد داروهای ذکر شده اشکال ندارد.

سؤال- بنظر حضرتعالی نام مبارک حضرت امام زمان عليه السلام را صریحاً در مجالس ذکر نمودن جایز است یا نه؟

جواب- در جلد سوم «المسائل المستحدثه» صفحه ۳۱۳ اجمالاً متعرّض شده‌ایم، و اینک جواب تفصیلی؛

مسئله مذکوره ما بین علماء التشیّع و اهل التسنّن مورد بحث و خلاف است، در بعضی از توقیعات منسوب به آن حضرت این است که «من

سمّان فی مجمع النّاس فعلیه لعنة الله» و غیر ذلک؛ خلاصه اینکه اخبار منع از اسم بردن آن جناب بسیار است حتّی آنکه کلینی‌رحمه‌الله بسند صحیح از حضرت صادق‌علیه‌السلام روایت کرده است که فرمود «صاحب هذا الامر لا یسمّیه باسمه الّا کافر» و همچنین در احادیث دیگر نیز تصریح به حرمت ذکر اسم شریف آن جناب شده است ولکن آنچه از سایر اخبار مستفاد می‌شود این است که این از باب تقیّه و اتّقاء است در زمانهای اوائل تولّد آن جناب؛ زیرا همیشه دشمنان آل محمدصلی‌الله‌علیه‌وآله در اطفاء نور الهی می‌کوشیدند لذا محی الدین عربی که از جمله اعاظم مشایخ اهل سنت است روایت کرده است که اسم آن جناب موافق اسم رسول خداصلی‌الله‌علیه‌وآله است و جدّش امام حسین بن علی‌علیه‌السلام است الخ.

(و الحاصل) وجه منع تصریح باسم آن حضرت همین است که گفته شد که تقیّه و اتّقاء سبب حرمت است و امّا در عصر فعلی اقوی جواز است ولی اکتفاء بکلمه حجت و یا صاحب الزّمان و غیر ذلک بشود مستحب است.

سؤال- در زیارت جامعه کبیره آمده است «وَ مَنْ جَحَدَکُمْ کَافِرٌ وَ مَنْ حَارَبَکُمْ مُشْرِک»؛ منظور از جاحد و محارب چه کسانی هستند؟

جاحد کسی را می‌گویند که به حقّانیت ائمه‌علیهم‌السلام یقین دارد و مع ذلک انکار نماید؛

و مراد از محاربه در جمله فوق الذکر که می‌فرماید «و من حاربکم مشرک» مسلمین است و هر کس با مسلمین محاربه کند مانند این است که

با خدا و رسول خدا صلی الله علیه و آله محاربه نماید.

بنابراین جاحد کافر است و لکن محارب با مسلمین کافر نیست، بلکه از قبیل فسّاق و فجّار می‌باشد، کما اینکه در اوّل سوره مبارکه «بیّنة» مشرکین را با اهل کتاب که کافر هستند مقابل قرار داده است و از نظر قرآن مجید اهل کتاب مشرک نیستند، بلی از نظر روایات به اهل کتاب مشرک هم گفته شده است.

سؤال- در برخی روستاها مرسوم می‌باشند که اهالی روستا گوسفندان را به نوبت به چراگاه می‌برند، بعض‌ها در نوبت خود از اطفال کوچک برای نگهداری گوسفندان استفاده می‌کنند؛ در این صورت اگر گرگ از گوسفندان بخورد، تاوان گوسفندان تلف شده بر عهده چه کسی می‌باشد؟

جواب- در مفروض سؤال ضمان بعهده کسی است که گوسفندان را به اطفال کوچک سپرده است.

سؤال- در بعضی جاها مردم چراگاه خود را در مقابل اخذ پول به فرد دیگری واگذار می‌کنند تا حیوانات او از علف آنجا استفاده کنند، شرعاً پول گرفتن آن فرد جواز دارد یا خیر؟

جواب- در فرض سؤال با تعیین مدت و وجه للاجاره اشکال ندارد.

سؤال- شخص زمین خود را به دیگری هبه می‌کند و می‌گوید: تا زنده هستم اختیار آنرا داشته باشم، آیا آن هبه نافذ و شرط لازم می‌شود؟

جواب- هبه در صورت قبض و اقباض مادام الحیوة که منافع آن

مسلوب المنفعة باشد اشکال ندارد.

سؤال- شخص مال منقول و منصوب به خود را برای کس دیگری می‌فروشد و خریدار مقداری از مبلغ معامله را نمی‌دهد، و مقداری از قیمت تعیین شده باقی می‌ماند؛ در اینجا خیار فسخ دارد یا خیر؟ و کذا در هبه معوضه بعضی از مقدار عوض در ذمه موهوب له باقی مانده است؛ آیا واهب در اینجا حق خیار فسخ دارد یا خیر؟

جواب- در مفروض سؤال چنانچه مشتری شرط تأخیر ثمن را نکرده باشد و تا سه روز ثمن مبیع را تحویل ندهد فروشنده حق فسخ معامله را دارد و هم چنین است در هبه معوضه.

سؤال- شخص زمین خود را برای فرد دیگری به شرط عوض هبه می‌کند، موهوب له عوض را تادیه نمی‌کند و واهب فوت می‌کند، آیا وارث واهب حق خیار فسخ را دارد یا خیر؟

جواب- در فرض مذکور ورثه واهب حق فسخ عقد هبه را دارند.

سؤال- در روستاها کسانی هستند که زمین کم دارند و یا اصلاً ندارند، و هر کس زمین خود را حدود بندی می‌کند، و حصه و حدود هر فردی معلوم و مشخص می‌باشد. آیا این اشخاص می‌توانند مانع از چریدن حیوانات کسانی که زمین ندارد در چراگاه عمومی بشوند یا خیر؟

جواب- در مفروض سؤال جلوگیری از چراگاه که متعلق به عموم است جایز نیست.

سؤال- آیا استفاده از وسایل اداری و استفاده از وقت اداری بخاطر دیدار همکارانی که از زیارت برگشته‌اند یا عزیزی را از دست داده‌اند و یا جهت شرکت در مراسم ناهار و مهمانی آنان چه حکمی دارد؟

جواب- در صورتی که امور مذکوره مزاحمت از شغل اداری باشد جایز نیست و الّا باندازه متعارف اشکال ندارد.

سؤال- برگزاری مراسم عزاداری و تشییع نمادین ام الائمه حضرت زهرا علیها السلام به منظور سوگواری همراه با روضه خوانی و بیان فضائل آن بانوی مکرمه و به دور از هرگونه عمل وهن آلود چه حکمی دارد؟

جواب- اشکال ندارد.

سؤال- مراسم احیای شب‌های قدر بهانه‌ای برای حضور در مسجد و خانه خداست و از سویی مراسم قرآن به سر گرفتن توسط علما صورت می‌گیرد که هم مواعظ اخلاقی داشته و هم روضه‌های مستند ارائه می‌گردد ولی طی سالهای اخیر این مراسم به حسینیه‌ها و برخی منازل کشیده شده و بعضاً احیاء توسط مداحان اهل بیت علیهم السلام صورت می‌گیرد، فضیلت حضور در مسجد بیشتر است یا سایر اماکن؟ و توصیه حضرتعالی در این رابطه چیست؟

جواب- احیای شب‌های قدر در مساجد خصوصاً مساجدی که کثیر الجماعة است افضل و ثواب بیشتری دارد و لکن درحسینیه‌ها و منازل نیز اشکال ندارد.

سؤال- ادعای ارتباط با امام زمان (عج) و یا مکاشفه از چه کسانی پذیرفتنی است؟ با توجه به اینکه مدعیان این امور زیاد شده‌اند؟

جواب- رؤیت صاحب العصر در عصر غیبت کبری صحیح نیست، باین معنی که شخص ادّعا کند امام علیه‌السلام را دیدم و شناختم، مسائلم و حوائجم را با ایشان در جریان گذاشتم و حلّ نمودم دروغ گفته است، تا حال کسی این ادعا را ننموده است و نسبت دادن آن به بعضی از علماء گذشته کذب محض است.

سؤال- وقتی قاری قرآن در جلسات قرآنی آیه‌ای را که سجده واجب دارد تلاوت می‌کند و ما هم همزمان آن را می‌خوانیم آیا یک سجده کافی است و یا باید دو سجده (جهت استماع و قرائت) انجام داد؟

جواب- در مفروض سؤال یک سجده کافی است.

سؤال- شنیدن قرائت ترتیل قرآن توسط خانم‌ها از طریق رادیو یا سیمای قرآن و یا مجالسی که مردان حضور دارند، چه صورت دارد؟

جواب- چنانچه قرائت ترتیل به صورت غناء و یا ملازم با محرمات دیگر نباشد اشکال ندارد.

سؤال- آیا با اجازه نامه که از دفاتر مراجع داده می‌شود می‌توان دخل و تصرف در امور صغار کرد و اموال آنان را فروخت؛ در صورتی که قیمومت رسمی ندارد و آنها قیوم داشته باشند؟

جواب- در مفروض سؤال دخل و تصرف در امور مالی صغار

اشکال ندارد اگرچه شخص قیمومت رسمی هم نداشته باشد مگر اینکه ولی شرعی، شخصی را بالخصوص بعنوان قیمومت نصب کرده باشد.

سؤال- آیا دادگاه‌ها می‌توانند با اجازه نامه بعنوان ملاک حکم دستور صادر کنند یا خیر؟

جواب- در صورتی که شخص مأذون از مجتهد جامع الشرایط باشد می‌تواند اجازه او را ملاک حکم قرار بدهد.

سؤال- حکم بازی شطرنج و بیلیارد و ورق چیست؟

جواب- بازی با شطرنج و ورق حرام است و لکن بیلیارد اگر بدون برد و باخت باشد اشکال ندارد.

سؤال- وظیفه جوانان مؤمن در دانشگاه‌های مختلط در رابطه با فسادی که می‌بینند چیست؟

جواب- جوانان مؤمن و متعهّد سعی بفرمایند در حدّ امکان از اختلاط و نظر به نامحرم اجتناب کنند و خداوند متعال را ناظر به احوال خویش بدانند.

سؤال- آیا دو فقیر می‌توانند ردّ مظالم را به همدیگر بدهند؟

جواب- اشکال ندارد.

سؤال- آیا زن برای صدقه دادن به اذن شوهر نیاز دارد؟

جواب- اگر از اموال شوهر صدقه بدهد باید اجازه بگیرد و الا نه.

سؤال- آیا وام خمس دارد؟

جواب- وام اگر خرج مؤنه زندگی شود خمس ندارد و الا در صورتی که سال بر او بگذرد خمس بر آن تعلق می‌گیرد.

سؤال- لطفا نحوه تخمیس اموال و تعیین سر سال را که با فرا رسیدن آن خمس اموال واجب می‌شود توضیح دهید؟

جواب- کسی که در آمد او از مخارج و مؤنه زندگیش زیاد بیاید لازم است خمس مازاد به مصرف را بپردازد.

سؤال- آیا حضرات معصومین علیهم‌السلام برای خود یا دیگران استخاره نموده‌اند یا خیر و اگر خیر چرا؟

جواب- در خصوص استخاره از ائمه هدی علیهم‌السلام روایاتی نقل شده ولکن در مورد خود آن حضرات که بر امور خود استخاره می‌کردند یا نه چیزی به نظر نرسیده است.

سؤال- خیاطی مردان برای زنان چه حکمی دارد؟

جواب- اگر مستلزم محرّمات دیگر در هنگام اندازه‌گیری و دوختن بعضی از قسمت‌های لباس نباشد، فی حدّ نفسه اشکال ندارد.

سؤال- آیا می‌توان با تیمم بدل از غسل جنابت وارد مسجد شد؟

جواب- اگر تیمم مذکور به جهت ضیق وقت و عذر موقت باشد دخول به مسجد با آن تیمم جایز نیست و الا جایز است.

سؤال- فرق رقص و غنا در چیست؟

جواب- غناء مطلقاً حرام است اما رقص زن به محرم خود جایز است.

سؤال- بلند گذاشتن موی سر برای آقایان چه حکمی دارد؟

جواب- اشکال ندارد.

سؤال- هرگاه مشروط علیه از انجام شرط صحیح ضمن عقد خودداری نماید، آیا به محض خودداری مشروط علیه، مشروط له خیار فسخ دارد یا آن که پس از امتناع او و مراجعه به حاکم و عدم امکان اجبار او می‌تواند معامله را فسخ کند؟

جواب- در فرض سؤال در عقد نکاح خیار فسخ نیست.

سؤال- آیا رابطه‌ای بین بلوغ و رشد هست یا نه؟

جواب- رشد یعنی کسی که در نگهداری اموال و معاملات خویش جدیت کامل دارد و مال خود را بیهوده صرف نمی‌کند و برای بلوغ سه علامت در توضیح المسائل نوشته شده مراجعه کنید و بین رشدو بلوغ اعم و اخص من وجه است.

سؤال- تاوان مال حلال است یا حرام؟

جواب- تاوان (جریمه) حلال نیست.

سؤال- هل یجوز لعن شارب الخمر المتجاهر حتی لو کان موالیاً؟

جواب- هل یجوز ان یلعن الفاسق او یتهجم علیه بالفاظ موذیه فی غیر حضوره او یدعی علیه ام لا؟

سؤال- هل یجوز لعن المتجاهر بالفسق و المبدع ام لا؟

جواب- امّا المتجاهر بالفسق یجوز سبّه اذا کان موالیاً و لا یجوز لعنه و امّا المبدع یجوز لعنه و سبّه.

سؤال- اینجانب در محل کارم با همسر برادرم همکار می‌باشم و با توجه به اینکه نوع کار ما حسابداری می‌باشد، در طول روز ممکن است بارها در هنگام تحویل اسناد و مدارک مالی به یکدیگر بصورت ناخواسته دستهایمان با یکدیگر تماس حاصل نماید. همچنین با توجه به اینکه با برادرم و همسرش در یک منزل سکونت داریم، ممکن است بطور ناخواسته نگاه بنده به موهای ایشان یا بخشی از دست و پای ایشان بیفتد. با توجه به اینکه هم اینجانب و برادرم و هم همسر ایشان بسیار به مسایل شرعی و دینی پایبند می‌باشیم، مدتی است این موضوع باعث نگرانی ما گردیده است. آیا راهی برای محرم شدن ما با یکدیگر به صورت خواهر و برادر وجود دارد؟

جواب- در مفروض سؤال هر کدام از برادران یک دختر بچه صغیری را برای خود تزویج می‌کنند و بعد زن برادر دیگر به بچه صغیره شیر کاملی می‌دهد (که در رسایل عملیه نوشته شده است) تا به عنوان رضاع

محرمیت حاصل شود که زن برادرش به عنوان مادر زن محرم برادر دیگر می‌شود و نگاه کردن این برادر به زن برادر دیگر حلال می‌شود و نکاح هر دو صغیره به علت اینکه برادرزاده رضاعی می‌شود باطل می‌شود. و این راه حل بر طبق قاعده بوده و عمل کردن به آن اشکال ندارد. و این مسئله را در کتاب منهاج الاحکام در احکام رضاع متعرض شده‌ایم، رجوع نمایید.

سؤال- چنانچه مستحضر هستید گاهی اوقات ماهیهای بزرگ ماهیهای کوچک را می‌بلعند، در صورتی که ماهی بزرگی صید شود و در شکم آن ماهی کوچک مرده موجود باشد خوردن آنها جایز است یا نه؟

جواب- خوردن ماهی‌های موجود در شکم ماهی بزرگ جایز نیست.

سؤال- لقب امیرالمؤمنین نخستین بار چه زمان و توسط چه کسی به امام علی علیه‌السلام داده شد؟

جواب- لقب امیرالمؤمنین از جانب خداوند متعال بوسیله جبرئیل امین توسط نبی مکرم صلی‌الله‌علیه‌وآله به آن حضرت داده شد و احتمال دارد که این اعطا در روز غدیر خم واقع شده باشد.

سؤال- پیامبر اسلام بی شک از همهٔ انبیاء برتر بوده است، آیا کلیم الله بودن حضرت موسی علیه‌السلام و ارتباط بی واسطه با خداوند دلیل برتری بر ارتباط وحیانی حضرت رسول صلی‌الله‌علیه‌وآله نمی‌باشد؟

جواب- لقب کلیم الله دلیل بر افضلیت حضرت موسی علیه‌السلام بر نبی

مکرم اسلام نمی‌شود، مقتضای بعضی آیات شریفه و روایات وارده از اهل بیت علیهم‌السلام آن است که خاتم النبیین افضل انبیاء علیهم‌السلام است.

سؤال- اگر خواب حجت است آیا کسی می‌تواند مدعی شود فلان معصوم را در خواب دیده‌ام؟ و می‌تواند دستوری از او نقل کند؟

جواب- خواب بما هو حجیت ندارد.

سؤال- اگر خداوند ستار است پس چرا گاهی اوقات معصومین علیهم‌السلام یا بعضی بزرگان از احوال باطنی و سئیات مردم باخبرند؟

جواب- خداوند متعال ستار عیوب است وقتی انسان در گناه طغیان کرد در بعضی از روایات آمده که خداوند بر فرشتگان دستور می‌دهد که حجاب‌ها را بردارید تا رسوا شود.

سؤال- با اینکه فرشتگان قدرت گناه ندارند پس ملاک تقرب بیشتر بعضی از آنها بر دیگران چه می‌باشد؟

جواب- ملاک تقرب بعضی از فرشتگان به بعض دیگر در مقابل کارهایی است که به آنان از طرف خداوند موکول شده است.

سؤال- اگر فقط پیامبران خمسه اولوالعزم و دارای شریعت بوده‌اند، پس انبیاء قبل از حضرت نوح، چه دینی را تبلیغ و گسترش می‌داده‌اند؟

جواب- پیامبران اولوالعزم شریعتشان جهانی بوده است ولی پیامبران غیر اولوالعزم بعضی خودشان کتاب داشتند و بعضی دیگر مأمور بوده

شریعت پیامبر دیگر را تبلیغ نمائید.

سؤال- دلیل حرمت تراشیدن ریش چه می‌تواند باشد و مبنای حرمت این عمل چیست؟

جواب- راجع به ریش تراشی و حرمت آن به کتاب وسائل الشیعه، آداب حمام مراجعه نمائید.

سؤال- منظور از مقام محمود که در بعضی از زیارتها و بعضی از آیات قرآن آمده است چیست؟

جواب- منظور از مقام محمود شفاعت است و اقوال دیگری هم گفته شده است، برای اطلاع بیشتر به تفاسیر رجوع نمائید.

سؤال- آیا سرودن شعر کراهت دارد؟ نظر اسلام در این رابطه چیست؟

جواب- اشعاری که متضمن کذب و هجو نباشد اشکال ندارد.

سؤال- مراد و هدف از تلقین میّت تفهیم است، تلقین را به عربی می‌گویند در حالی که ممکن است زبان میت غیر عربی باشد در این جا تلقین چه معنایی دارد؟

جواب- تلقین به معنای تفهیم است و از نظر روایات وارده در سه مورد منتخب است و به هر زبانی که باشد اشکال ندارد.

سؤال- آیا بیمه عقد است یا خیر؟

جواب- عقد است به عنوان عقد هبه معوضه.

سؤال- در صورت صحت اطلاق عقد، آیا عقد مستقل (مستحدث) است یا خیر؟

جواب- عقد مستقل است (مستحدثه است).

سؤال- آیا قرارداد بیمه مشمول اشکال غرر نمی‌شود؟ و چگونه می‌توان اشکال غرر را پاسخ داد؟

جواب- چون قرار داد بیمه با رضایت طرفین انجام می‌گیرد مشمول حکم غرر نمی‌باشد.

سؤال- آیا تمامی اقسام بیمه رایج مشروع می‌باشند و اگر نامشروع وجود دارد بیان نمائید؟

جواب- مشروع است.

سؤال- اگر شخصی نذر کرده باشد مثلا ۱۰۰۰۰ صلوات بفرستد؛ آیا برای اینکار می‌تواند از دیگران کمک بگیرد؟ مثلا به ده نفر بگوید هر نفر ۱۰۰۰ صلوات بفرستد؟

جواب- در فرض مذکور کمک گرفتن از افراد مانعی ندارد، مگر اینکه در حین نذر مقیّد به خودش کرده باشد.

سؤال- هل يجب على طالب العلم أن يحرز رضا الامام عليه السلام فى أخذه و فى تصرفاته فى أموال سهم الامام عليه السلام أم يكفى اعتماده على أن الفقيه هو الذى أعطاه المال فيتصرف فيه كما يشاء ما لم يرتكب محرما؟

الجواب- فى عصر الغيبه لابدّ فى تصرّف سهم الأمام اذن الفقيه الاعلم و لو قبض المستحق بدون اذنه او اجازته لايجوز التصرّف و لا تبرأ ذمّة المالک.

سؤال- هل هناک امور يجب على طالب العلم أن يحرزها فى نفسه حتى يكون أهلا لأخذ سهم الامام عليه السلام؟ و ما هى ان وجدت؟ ما المقدار الذى يجوز لطالب العلم أخذه من سهم الامام عليه السلام؟ و بأى عنوان يستلمه (فهل يستلمه من باب الهبة أم الأجرة أم...)؟

الجواب- يلزم على آخذ السهم فى عصر الغيبة ان يحرز اهليّته للآخذ و لا يلزم كيفية التسلّم.

سؤال- اذا كان طالب العلم مكتفيا بما عنده من مال شخصى فهل يجوز له فى هذه الحال استلام الحقّ الشرعى؟ اذا كان المقدار الذى يستلمه طلبة الحوزة بحسب الطريقة الممارسة فى الواقع فى توزيع الحق الشرعى على الطلبة متراوحاً فى حدود معينة فهل يجوز لطالب من الطلبة أن يستلم مبلغا اضافياً من سهم الامام عليه السلام من وكلاء بعض المراجع فى بلده؟ اذا أخذ الطالب مبالغ من سهم الامام ليتيش بها ثم أعرض عن الدراسة اختياراً فهل يضمن ما استلمه فيما سبق؟ هل هناک موارد يمنع الطالب من صرف المال المأخوذ من سهم الامام عليه السلام فيها (غير المحرمات طبعاً)؟

الجواب- فی عصر الغیبة یعتبر فی جواز تصرف سهم الامام علیه السلام الخدمة للأسلام و المسلمین بتبلیغ احکام الاسلام و لا یشترط الفقر و لو کان غنیاً یجوز اخذه و فی سهم السادات لابدّ من الفقر بالنسبة الی سهم الفقر.

سؤال- هل یتعلق الخمس بما یأخذه الطالب من سهم الأمام علیه السلام ؟

الجواب- اذا زاد من مؤنة السنة فلابد من تخمیسه.

سؤال- هل یجوز للوکیل أن یجمع أموالاً من سهم الامام علیه السلام لأجل بناء سکن خاص بطلبة الحوزة الذین أتوا من نفس بلد ذلک الوکیل؟

الجواب- یجوز للفقیه ان یأخذ سهم الأمام علیه السلام من المؤمنین بل قد یجب فی بعض الصور التی لیست هذه الورقة مورد التعرض.

سؤال- برخی نشریات و مجلات از بعضی مدعیان دروغین و عارف نمایان مدعی مکاشفه که متهم به ترویج افکار صوفی گری و عرفانهای کاذب می‌باشند چهره سازی نموده و آنان و کتاب‌هایشان را که بعضاً دیگران بر ایشان تهیه کرده‌اند و به اسم آنها منتشر شده تبلیغ می‌نمایند و متاسفانه برای عوام فریبی و ترویج افکار خویش عکس و مطالب برخی شخصیتها را نیز چاپ می‌کنند. خرید و فروش این نشریات و همکاری با آنها و صدور مجوز انتشار توسط نهادهای ذی‌ربط شرعاً چه صورت دارد؟

جواب- ترویج و نشر و نیز مطالعه کتب و مجلات مذکور که شامل مطالب ضد دینی و اخلاق اسلامی و مطالب انحرافی و افکار صوفیگری می‌باشد از ناحیه هر گروه و یا مؤسسه‌ای باشد جایز نیست.

سؤال- تقلید لهجه اقوام مختلف در فیلمها و سریالها چه صورت دارد؟

جواب- اگر به عنوان تمسخر و تحقیر باشد که موجب اهانت و بدآموزی در جامعه است جایز نیست.

سؤال- پس از عمل جراحی، مشخص می‌شود که یک عدد گاز استریل در درون بدن بیمار باقی مانده است. بیمار مجدداً مورد عمل قرار می‌گیرد و گاز استریل از بدن او خارج می‌شود، مستدعی است بفرمایید:

۱- آیا بیمار که ناگزیر شده است، هزینه مجددی، جهت خارج ساختن گاز استریل از بدن، متحمل شود؛

الف) مستحق دریافت خسارات مالی و هزینه‌ای که متوجه او شده است، می‌باشد؟

ب) در صورتی که عمل دوم موجب هیچگونه جراحت، شکستگی و... نبوده، و تنها موجب درد و رنجی- غیر از درد مربوط به عمل- شده باشد، آیا بیمار مستحق دریافت ارش است؟

۲- در صورتی که فاصله بین دو عمل جراحی به قدری نزدیک است که هنوز محل پارگی و بخیه‌ها جوش نخورده و به این ترتیب در عمل جراحی دوم صرفاً با باز کردن بدن بخیه‌ها، و بدون هیچ گونه صدمه جدید، گاز استریل از بدن خارج شده باشد، آیا شخص مقصر ضامن دیه است؟ در صورتی که ضامن دیه باشد، دیه مزبور چیست؟ آیا اخذ

دیه جائفه از مقصر وجاهت شرعی دارد؟

جواب- در صورتیکه دکتر جرّاح تقصیری در باقی ماندن گاز استریل و امثال آن نداشته باشد هزینه عمل دوّم در هر دو فرض به عهده خود بیمار است.

۳- در صورتی که وظیفه کنترل کردن گازهای استریل و خارج نمودن آن از بدن بیمار بر عهده شخصی غیر از پزشک معالج باشد، آیا ضمان بر عهده آن شخص است؟

جواب- اگر شخص مذکور کوتاهی کرده باشد به عهده او است و الّا هزینه مذکور به عهده خود بیمار است.

۴- هرگاه شخصی وظیفه کنترل کردن گازها را بر عهده داشته باشد و پزشک نیز وظیفه نظارت بر کار آن شخص دارد، آیا ضمان بر هر دو نفر (کنترل کننده و پزشک ناظر) است یا کنترل کننده به تنهایی؟ یا پزشک به تنهایی؟ یا شخصی که گازها را می‌گذارد (مباشر) ضامن است؟ خواه مباشر پزشک باشد، یا کنترل کننده و یا هر شخص دیگری؟

جواب- در این فرض نیز اگر دکتر ناظر و پرستار کوتاهی نموده باشند باید هزینه را بپردازند و الّا هزینه عمل دوّم به عهده بیمار است.

سؤال- نظر حضرتعالی درباره استخاره با قرآن و تسبیح چیست؟

جواب- استخاره با قرآن و تسبیح توسط یک فرد آگاه به معانی قرآن اشکال ندارد.

سؤال- چه موقع قطع رحم جایز است؟

جواب- قطع رحم جایز نیست مگر این که صله رحم موجب شود که شخص به گناه و معصیت بیفتد.

سؤال- گرفتن و دادن شیرینی در ادارات به عنوان راه انداختن کار مشتری چه حکمی دارد؟

جواب- شیرینی و امثال آن اگر به عنوان رشوه باشد حرام است به طوری که اگر آن را نمی‌داد کارتان حق نمرشد.

سؤال- کسی که جنب و یا حایض است و قالی بافی می‌کند می‌تواند لفظ خدا و ائمه را ببافد و یا مس نماید؟

جواب- بافتن لفظ جلاله و یا اسامی ائمه علیهم‌السلام در قالی و امثال آن در ایام عادت اشکال ندارد و امّا مّس نمودن آن‌ها جایز نمی‌باشد.

سؤال- خوردن غذای عروسی که همراه با موسیقی باشد چه حکمی دارد؟

جواب- خوردن غذای عروسی اشکال ندارد امّا گوش دادن به موسیقی جایز نیست.

سؤال- نقل نمودن مجالس رقص زنانه برای شوهر خود چه حکمی دارد؟

جواب- صرف نقل نمودن فی حدّ نفسه اشکال ندارد، مگر اینکه

تحریک شهوت نسبت به نامحرم شود.

سؤال- ارضاء جنسی مرد یا زن با یاد دیگری که نامحرم است چگونه است؟

جواب- ارضاء جنسی با یاد نامحرم جایز نیست.

سؤال- دست زدن در مراسم مولودی ائمه علیهم‌السلام در مسجد و غیر آن چه حکمی دارد؟

جواب- دست زدن در مراسم مولودی اگر به صورت معمولی باشد اشکال ندارد.

سؤال- مردی که کهولت سن دارد آیا بستن لوله او جایز است؟ با توجه به اینکه اگر بچه دار شود خوف عقب ماندگی ذهنی و... میرود؟

جواب- اگر بستن لوله‌ها موجب عقیم شدن شود و یا بطور دائم باشد جایز نیست.

سؤال- شستن لباس نجس در ماشین لباسشوئی که به آب لوله کشی وصل است چه صورت دارد؟

جواب- اگر آب لوله کشی در هنگام چرخاندن لباس‌ها متصل به ماشین باشد اشکال ندارد ولکن اکثر ماشین لباسشوئی‌ها اینطور نیستند و لذا احتیاط این است که قبل از انداختن به ماشین و یا بعد از آن آب بکشند.

سؤال- آیا بعد از مرگ که از همه انسانها در قبر سؤال می‌شود شامل نبیّ مکرّم اسلام و حضرات معصومین علیهم‌السلام نیز می‌باشد یا نه؟

جواب- مقتضای اطلاق بعضی از روایات وارده و صراحت بعضی دیگر از آنها این است که سؤال شامل حضرات معصومین علیهم‌السلام نیز می‌باشد، از جمله آنها روایتی است که در مورد حضرت زهرا علیهاالسلام از پیامبر اسلام وارد شده است: عن جابر بن عبدالله انصاری فی حدیث طویل الی ان قال قال رسول الله صلی‌الله‌علیه‌وآله اَتانِی الرُّوحُ یَعْنِی جَبْرَئِیلَ علیه‌السلام اَنَّهَا اِذَا هِیَ قُبِضَتْ وَ دُفِنَتْ یَسْاَلُهَا الْمَلَکَانِ فِی قَبْرِهَا مَنْ رَبُّکِ فَتَقُولُ اللهُ رَبِّی فَیَقُولَانِ فَمَنْ نَبِیُّکِ فَتَقُولُ اَبِی فَیَقُولَانِ فَمَنْ وَلِیُّکِ فَتَقُولُ هَذَا الْقَائِمُ عَلَی شَفِیرِ قَبْرِی عَلِیُّ بْنُ اَبِیطَالِبٍ علیه‌السلام [1].

و همچنین در دعای ابوحمزه ثمالی حضرت امام سجاد علیه‌السلام می‌فرماید «ابکی لسؤال منکر و نکیر ایّای» که طبق این دعا معلوم می‌شود که از حضرات ائمه علیهم‌السلام نیز سؤال قبر می‌شود.

---

[1] - بحارالأنوار، جلد ۴۳، ص ۵۸، باب ۳، مناقبها و فضائلها.

سؤال- ما الفرق بين اسم الجنس و النكره؟

(اقول) انّ اسم الجنس هو ما يدلّ على شيئ غير معيّن و ما اشبهه كرجل فى جائنى رجل فانه تناول فى هذا الاطلاق لزيد و لكلّ فرد يشبه ذلک الفرد فى الرّجولية على سبيل البدل بوضع واحد لامتناع التناول على سبيل الشمول و العموم و انّما قلنا على سبيل البدل لامتناع التناول على سبيل الشّمول و العموم فى غير موضع الاستقراء اذ لا شكّ فى انّ الجائى فى جائنى رجل فرد ما لا مجموع الافراد فيخرج عنه المعارف كلّها و النكرة ايضاً لان ما تحت المعارف و النكرة ليس فرداً من مجموع الافراد بل المراد مجموع الافراد فليتأمّل من ليس له حظّ من العلوم الادبية.

مسئلة- القول فى نقل الفائدتين اللتين اشار اليهما فى المدارک

(الاولى) فى نقل اسماء المشايخ و كتبهم

فاعلم ان كلّ موضع يقع فيه الكناية «بالشيخ» فالمراد به الشيخ السعيد محمد بن الحسن الطوسى شيخ المذهب؛ و «بالشيخين» فهو مع شيخه المفيد محمد بن النعمان البغدادى؛ و «بالثلاثة» هما مع السيّد المرتضى علم الهدى؛ و «بالاربعة» هم مع ابى جعفر محمد بن على بن بابويه و يعبّر عنه بالصدوق و الفقيه؛ و «بالخمسة» هم مع ابيه على بن بابويه القمى و يعبّر عنه بالفقيه و عنهما بالصّدوقين و الفقيهين؛ و «بالحسن» عن ابى عقيل العمّانى؛ و «بابى على» عن محمد بن احمد بن الجنيد الكاتب

الاسكافى؛ و «عنهما» بالقديمين؛ و «بالقاضى» عن عبد العزيز بن العزيز بن الجرير البرّاج و يعبّر عنه الطرابلسى لانّه تولّى قضاء طرابلس عشرين سنة و هو تلميذ الشيخ الطوسى؛ و «بابى يعلا» عن سلار و هم تلميذ المفيد؛ و «بالتقى» عن ابى الصلاح الحلبى؛ و «بالحلّى» عن محمد بن ادريس؛ و «بابن سعيد» عن نجم بن جعفر بن سعيد الحلّى و يعبّر عنه بابى القاسم و المحقّق؛ و «بالعلّامة» عن جمال الدّين الحسن بن يوسف بن مطهر و يعبّر عنه و عن شيخه ابن سعيد بالفاضلين و عنه بالفاضل و عن ولده فخر الدّين «بالسّعيد»؛ و عن محمد بن مكّى «بالشّهيد» و «الحليون» ابن ادريس و ابو القاسم و جمال الدين؛ و «الشاميون» ابو الصّلاح و ابن زهرة و ابن برّاج؛ و «المعظم» يعنى به معظم الاصحاب.

و اذ قلنا: قال الشيخ فى الكتابين او كتابى الفروع فهما المبسوط و الخلاف و بالثلاثة هما مع النهاية و المراد بكتاب الصّدوق هو كتاب من لا يحضره الفقيه و بكتابيه هو مع المقنع و المراد بكتابى القاضى هما المهذب و الكامل.

و رمز المبسوط «ط» و الخلاف «ف» و التهذيب «يب» و الشرائع «ئع» و القواعد «عد» و المختلف «لف» و «المخ» و التحرير «ير» و الارشاد «د» و الدّروس «س» و التذكرة «كره» و الذكرى «كرى» و البيان «ن» و المعتبر «بر».

(الثانية): انه اذا اطلق فی الرّواية قوله ﷺ فالمراد به النبی ﷺ و اذا قيل احدهما فالمراد به الباقر و الصّادق عليهما السلام اذ من الرّواة من روی عن كلّ منهما فاشتبه عليه فنسبه لهما؛ و اذا اطلق ابوجعفر عليه السلام فالمراد به الباقر عليه السلام؛ و اذا قيّد بابی جعفر الثانی فالمراد به الجواد عليه السلام و اذا اطلق ابوعبدالله فالصادق عليه السلام و اذا اطلق ابوالحسن فالكاظم عليه السلام و اذا قيّد بالثانی فالمراد به الرّضا عليه السلام و بالثالث فالهادی عليه السلام و اذا اطلق العالم او الفقيه او العبد الصالح او ابو ابراهيم فالكاظم و قد يرقم بحرف اختصاراً فالصاد الصادق عليه السلام و القاف الباقر عليه السلام والظاء الكاظم عليه السلام و الضاد الرضاء عليه السلام.

سؤال- وجه تسمیه شهر تبریز چه می‌باشد؟ لطفاً تفصیلاً توضیح فرمائید؟

جواب- کلمهٔ «تبریز» را جغرافی نویسان عرب چون سمعانی و یاقوت حموی به «کسر تاء» و جغرافی نویسان ایرانی و ترک چون حمد الله مستوفی و کاتب چلبی به «فتح تاء» و مورخان رومی و ارمنی و روسی چون فاوست، آسولیک، وارطان و خانیکف به «فتح تاء» و قلب «باء» به «واو» یعنی به صورت «تورز Tavrez»، «تورژ Tavrez»، «تورش Tavres» و «دورژ Davrez» ذکر کرده‌اند.

دربارهٔ بنا و وجه تسمیه شهر تبریز آراء مختلفی اظهار شده است، حمدالله مستوفی و یاقوت می‌نویسند: بنای تبریز از زبیده زن هارون الرّشید است. وی به بیماری تب نوبه مبتلا بوده، روزی چند در آن حوالی

اقامت کرد که در اثر هوای لطیف و دل انگیز آنجا بیماری زبیده زائل شده، فرموده شهری در آن محل بنا کنند و نام آنرا «تب ریز» بگذارند.

اولیاء چلبی کلمه «تبریز» را به معنی «ستمه دوکوجو» یعنی «ریزندهٔ تف و تاب» و این نام را با آتشفشانی دیرین کوه سهند مربوط دانسته است.

مورخان ارمنی هم اسم تبریز را «تورژ» یا «دورژ» محرّف عبارت «دَ، ای، ورژ» و به معنی انتقامگاه دانسته نوشته‌اند بانی تبریز خسرو ارشاکی (۲۳۳-۲۱۷م) حکمران ارمنستان است که آن شهر را به یاد گرفتن انتقام «ارتبانوس» یا «اردوان» آخرین پادشاه پارتی از اردشیر بابکان بنیاد نهاده و نام آنرا «Da-i-vrez» گذاشته است.

اما اگر از این افسانه‌ها بگذریم قدیمترین ذکر نام «تبریز» را در کتیبه سارگن دوم پادشاه آشور خواهیم یافت. شرق شناس شهیر فقید ولادیمیر مینورسکی می‌نویسد: «سارگن دوم در سال ۷۱۴ قبل از میلاد به قصد تصرف ممالک اورارتو سفری به شمال غربی ایران کرد، از ناحیه سلیمانیّه کنونی (واقع در کردستان عراق) داخل کردستان مکری شد، از پارسوا Parsua (پسوه کنونی) و ساحل جنوبی دریاچه ارومیه (رضائیه کنونی) گذشت، از سوی شرقی دریاچه به راه خود ادامه داد و پس از پشت سر گذاشتن «اوشکایا» (اسکویهٔ کنونی) قلعه «تاروی» یا «تاروئی» و «ترماکیس» را گشود. بعید نیست یکی از این دو کلمه نام قدیمی تبریز کنونی باشد.

برگرفته از کتاب آثار باستانی آذربایجان جلد اول نوشته عبدالعلی کارنگ

فهرس المطالب

مقدمة ۵

فی استحباب الکسب ۹

مسائل التّجارة ۱۴

۱-افضل المکاسب التّجارة ۱۴

۲-التکسّب باتخاذ الاغنام و اقتناء البقر ۱۶

۳- فی آداب التّجارة استحباب التفقه ۱۸

فصل فی المستحبات و المکروهات ۲۱

فی المستحبات ۱- الاجمال فی طلب الرّزق ۲۱

۲- اقالة النادم ۲۳

۳- التسویة بین المعاملین ۲۳

۴- ان یأخذ لنفسه ناقصاً ۲۴

۵- ان یکون سهل البیع ۲۴

۶- المبادرة الی الصلاة فی اوّل وقتها ۲۵

۷- ذکر الله تعالی فی الاسواق ۲۶

۸- فی استحباب المماکسة ۲۷
۹- فی کراهة المماکسة فی موارد ۲۸
فی المکروهات ۱- مدح البایع ما یبیعه و ذم المشتری ۲۹
۲- الیمین فی البیع و الشّراء ۲۹
۳- البیع فی موضع یستر فیه العیب ۳۰
۴- الربح علی المؤمن ۳۱
۵- الاشتغال بالتّجارة ما بین الطلوعین ۳۱
۶- الدّخول الی الاسواق اوّلاً و ۳۱
۷- معاملة الادنین ۳۲
۸- التعرّض للکیل و الوزن و ۳۲
۹- الاستحطاط من الثمن ۳۲
۱۰- الاستهانة بقلیل الرّزق ۳۳
۱۱- الدّخول فی سوم اخیه المؤمن ۳۴
۱۲- ان یتوکّل حاضر عارف بسعر البلد ۳۴
۱۳- تلقی الرّکبان ۳۵
۱۴- الاحتکار ۳۷
حکم التسعیرات ۴۰
فصل فیما یحرم التکسّب به ۴۱
جواب الاشکال فی ورود الزنا و الغیبة فی باب المتاجر ۴۱
مسئلة الولایة ۴۳
نقل کلام آیة الله العظمی الحجة الکوه کمری ۴۵

معنى المكاسب ٤٧
الفرق بين البيع و المكاسب/ بين الكسب و التكسّب ٤٨
فى بيع الاراضى المفتوحة عنوة ٤٩
الفرق بين الخراج و المقاسمة ٥٢
توصية لاهل العلم ٥٤
الاكتساب من الاعيان النّجسة ٥٦
الاحتمالات الموجود ٥٦
البيع و الشّراء على الدّم ٥٧
المعاملة على الميتة و الخمر و الكلب و ٥٨
المعاملة بالمايعات المسكرة ٥٩
بيع الاوراث الطاهرة ٦١
معاملة ميتة غير النّفس السّائلة ٦٢
طهارة بول الابل ٦٣
جواب الرّواية «لم يجعل فى المحرّم شفاء» ٦٤
نقل اقوال الفقهاء ٦٥
ادلّة الاقوال ٦٧
فى حرمة بيع المنى ٧٠
الفرق بين المنى و عسيب الفحل ٧٣
الكلام فى سبّ المؤمن ٧٥
الفروع فى مبحث السبّ ٧٨
١- لا يعتبر فى صدق السبّ مواجهة المسبوب ٧٨

٢- النسبة بينه و بين الغيبة ٧٨
٣- هل يجوز سبّ المتظاهر بالفسق ٧٩
٤- فى جواز سبّ المبتدع ٨٠
٥- الاستثناء من عدم جواز السبّ ٨٠
الكلام فى حكم التّنجيم ٨١
مسئلة العين المسلّح ٨٦
الكلام فى حرمة السّحر ٩٠
١- فى تفسير السّحر ٩٠
٢- فى حكم السّحر ٩٢
٣- الفروع المتعلّقة بالسّحر ٩٤
الكلام فى البحث عن الشعبذة ٩٨
الكلام فى حكم حفظ كتب الضّلال ١٠٠
١- تفسير كتب الضّلال ١٠٠
٢- حرمة حفظ كتب الضّلال ١٠٣
الكلام فى البحث عن الرّشوة ١٠٥
فى معنى الرّشوة ١٠٥
الاقوال فى حرمة الرّشوة ١و٢- حرمة الترشية للراشى ١٠٨
٣- الحرمة للمرتشى ١٠٩
تحرم الرّشوة اخذاً و دفعاً ١٠٩
دفع الخمس او الزّكاة بقصد الرّشوة ١١٠
وجوب اعادة الرّشوة ١١١

الشّک فی کون الهدیّة رشوة و الفرق بینهما ۱۱۱
الکلام فی حرمة الکذب ۱۱۳
فی بیان اتّصاف الوعد بالکذب ۱۱۷
فی بیان التّوریة ۱۱۸
فی مسوّغات الکذب ۱۲۰
البحث فی القیافة و القیادة ۱۲۳
تزیین الرّجل بمختصات المرئة ۱۲۶
البحث فی تشبّه الرّجل بالمرئة و بالعکس ۱۳۱
البحث فی تدلیس الماشطة ۱۳۴
فی بیان مسائل ۱- فی حرمة معونة الظّالمین ۱۳۹
۲- فی حرمة النّجش ۱۴۵
۳- فی النمیمة ۱۵۰
۴- فی النوح الباطل ۱۵۲
۵- فی مدح من لا یستحقّ المدح ۱۵۷
۶- فی حرمة اللهو ۱۶۰
۷- فی حرمة الکهانة ۱۶۲
۸- فی الغشّ ۱۶۵
۹- فی الغناء ۱۷۱
فی مستثنیات حرمة الغناء ۱- الحداء ۱۸۰
۲- غناء المغنّیة ۱۸۱
۳- فی القرآن ۱۸۱

۴- مراثی الحسین علیه السلام ... ۱۸۲
بقی الکلام فی امور ینبغی البحث عنها ۱۸۳
فی جواز بیع المصحف ۱۸۶
جواز اخذ الاجرة علی تعلیم القرآن ۱۹۰
افضلیّة احد الثقلین عن الآخر ۱۹۴
فی بیان الغیبة ۱۹۹
فی غیبة الصّبیّ المیّز ۲۰۶
الکلام فی الغیبة موضوعاً ۲۰۸
دواعی الغیبة ۲۱۴
فی کفّارة الغیبة ۲۱۵
الکلام فی مستثنیات الغیبة ۲۱۷
مستثنیات الغیبة ۲۲۳
الکلام فی حرمة استماع الغیبة ۲۲۸
فی بیان مراعات الحقوق ۲۳۳
فی حرمة التصویر ۲۳۷
فی حرمة بیع السّلاح ۲۴۷
فی حرمة الولایة عن الجائر و استحبابه عن العادل ۲۵۶
فی استعمال کلمة السّلطان ۲۵۸
فی اقسام الولایة ۲۶۱
فی البحث عن جوائز السّلطان ۲۶۷
فی حکم الشبهة المحصورة ۲۷۴

في بيان عدم القدر المعين للخراج ٢٨٢
عدم اشتراط الاستحقاق فيمن يأخذ الخراج ٢٨٣
الكلام في تطهير الجائزة باخراج الخمس ٢٨٦
في حكم المأخوذ من الجائر ٢٨٨
عدم اعطاء مجهول المالک لمن يدّعيه ٢٨٩
الكلام في اجرة الفحص ٢٩٠
الكلام فيما يأخذه السّلطان من المخالف ٢٩٣
في ضمان مجهول المالک بعد التّصدق ٢٩٤
الكلام في السّباع ٢٩٦
الكلام في بيع المسوخ ٢٩٩
الكلام في القمار ٣٠٨
الكلام في بيع اوانى الذّهب و الفضّة ٣١٦
الكلام في التّعرض لبعض الفروع ٣٣٠
١- اخذ الاجرة على اجراء عقد النّكاح ٣٣٠
٢- اخذ الاجرة على مستحبّات التغسيل و التكفين ٣٣٢
٣- اخذ الاجرة على الامامة ٣٣٣
٤- في جواز ارتزاق المؤذّن من بيت المال ٣٣٤
٥- استيجار شخص بالغ لاطافة الصبيّ ٣٣٧
٦- في بيع الكلاب ٣٣٨
الكلام في بيع الدّراهم المغشوشة ٣٤١
الكلام في بيع ما لم يكن الحرام ملازماً لذاته ٣٤٥

الكلام فی حرمة كسب المغنّية ۳۴۸
الكلام فی حكم النميمة ۳۵۰
فی بيان مسائل ۳۵۲
تنبيهات ۳۶۲

مسائل متفرّقه كه از معظم له سؤال نموده‌اند

مسائل تقليد ۳۷۲
نماز و روزه ۳۷۳
مسائل حج ۳۷۶
مسائل ازدواج و مهريه ۳۹۶
زنا و ولد الزّنا ۴۱۲
تغيير جنسيت ۴۱۵
ضمانت و رهن ۴۲۱
وكالت ۴۲۹
وقف ۴۳۵
مسائل معامله ۴۳۸
ارث و وصيت ۴۵۶
مسائل قضاوت ۴۶۲
مسائل متفرّقه ۴۷۹
فهرست مطالب ۵۰۵